شَرْحُ نُقْرَه كار

على الشافية في علم الصرف

تَصْنِيفُ

العالم العلامة نُقْرَه كار

جمال الدين عبد الله بن محمد الحسيني النيسابوريّ

المتوفى ٧٧٦ هـ

٤ ـــــــ

مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة

البريد الالكترونى :

Alsakafa_aldinnya@hotmail.com

هاتف: 2025922620+

فاكس: 2025936277 +

فهرست الهيئة المصرية العامة

لدار الكتب والوثائق القومية :

شرح نقره كار على الشافية فى علم الصرف

تاليف: جمال الدين النيسابورى

تحقيق: محفوظ بن معتومة

ط-1 القاهرة :مكتبة الثقافة الدينية 2018

1-اللغة العربية – الصرف

أ- ابن معتومة ، محفوظ ابى بكر (محقق)

ب-العنوان

رقم الايداع :2018/8796

الدولي:978-977-341-715-4

بسم الله الرحمن الرحيم

مُقَدِّمَة

الحمد لله الذي منّ علينا بهذا الدين، أكمله لنا، وأتمه علينا قال تعالى: ﴿مَا فَرَّطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام:٣٨] ورضيه لنا شرعةً ومنهاجاً: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلامَ دِيناً﴾ [المائدة:٣].

أحمده تعالى وهو للحمد أهل، وأشكره وقد وعد الشاكرين بالزيادة والفضل، أشهد أن لا إله إلا الله، بفضله اهتدى المهتدون، وبعدله ضل الضالون، لا يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ، وأشهد أن نبينا محمداً عبده ورسوله، بلَّغ الرسالة، وأدى الأمانة، ونصح لهذه الأمة، وبيَّن لها طريق الحق وأمرها بسلوكه، وحذَّرها من طرق الضلالة والغواية، وجاهد في الله حق جهاده فصلى الله وسلم وبارك عليه، وعلى آله وصحبه، الذين استقاموا على سنته، ودعوا إلى ملته، ومن سار على نهجهم ولزم هديهم، ودعا بدعوتهم إلى يوم الدين.

أما بعد:

يعدُّ "كتاب الشافية" للإمام ابن الحاجب من أهم الكتب التي أُخرجت في علم التصريف؛ وذلك لأن مؤلفه أودع فيه كل مباحث التصريف، ورتبها ترتيبًا متناسقًا على وفق تسلسل منطقي، مما كان له أكبر الأثر في دراسة الصرف من بعده، فلا غرابة ولا عجب في إقبال العلماء عليه شرحًا، ونظمًا، وترجمةً، واستفادةً، وما تزال دراسات الصرف تعتمد على كتابه الشافية، وعلى طريقته في بحث علم التصريف، فهو خلاصة دراسات الصرف منذ سيبويه حتى عصر مؤلفه.

ومن أهم العلماء الذين تناولوا الشافية بالشرح والتحليل: النُقره كار، وهو علمٌ من أعلام النحو واللغة والأدب، احتلّ مترلةً علميةً بين أقرانه، وتلامذته، وعند الأمراء والأعيان في ذلك الوقت، مما جعله أهلاً لأن يُلقّب بـ"زمخشري زمانه"، وقد ظهرت هذه المترلة من خلال إسهامه في عدد من العلوم والمعارف، وعلى رأسها علم النحو.

وكان عالمٌ من جهابذة العلماء في عصره، فقد نبغ في علوم الفقه والأصول كما برع في علوم العربية.

وقد قمنا بتحقيق هذا الكتاب وغرضنا من هذا العمل أن نقوم بخدمة هذا الكتاب العظيم خدمة علمية فريدة، فدونك أيها القارئ الكريم، والعالم الجليل، والطالب النبيل: جُهْد المُقِلّ، فلم ندخر طاقة في ضبط نصه وتنقيحه وخدمته، وبذلنا قصارى الجهد والسعي في تحصيل صحة المقصد، فإن وجدت خيرًا فسل الله لنا القبول، ولا تبخل بدعوة صالحة لإخوانك، وإن وجدت خللًا -وهي سيما البشر- فالتمس لنا عُذرًا، ورجاؤنا أن نكون قد أضفنا لبنة جديدة بتحقيق هذا الكتاب النفيس وخدمته.

فاللهم حَسِّن نياتنا، وارزقنا الإخلاص، وانفعنا بهذا العمل في يوم اللقاء، والله من وراء القصد وهو يهدي السبيل، وصلِّ اللهم على إمام المتقين وخاتم المرسلين وسلِّم تسليمًا كثيرًا.

الإمام النحوي ابن الحاجب

اسمه ونسبه:

هو أبو عمرو، عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس، الكردي، الدَّوِيني[١] الأصل، الإِسْنَائِيُّ[٢] المولد، القاهري المنشأ، المُقرئ، الفقيه المالكي، الأصولي، النحْوي[٣].

كان أبوه حاجبًا للأمير عز الدين مُوسَك الصَّلاحي، ابن خال السلطان صلاح الدين الأيوبي[٤]؛ ولهذا يقال في كنيته: ابن الحاجب.

مولده:

ولد في آخر سنة سبعين وخمسمائة بإسنا من بلاد صعيد مصر[٥].

وذكر الذهبي أن مولده كان سنة ٥٧٠هـ أو ٥٧١هـ[٦]، إلا أن القول الأول أرجح؛ لأن ابن خلكان صاحب "وفيات الأعيان" عاصر ابن الحاجب، وقابله بعد عودته من الشام إلى القاهرة[٧].

شيوخه:

تتلمذ ابن الحاجب على مشايخ متعدِّدين؛ من أشهرهم:

١- أبو محمد، القاسم بن فِيرُّه الرُّعَيني، الشاطبي، المقرئ، النحوي، الضرير (ت: ٥٩٠هـ) [٨].

---

(١) نسبة إلى دَوِينَ، بفتح أوله وكسر ثانيه، وياء مثناة من تحت ساكنة، وهي بلدة من نواحي أرَّان في آخر حدود أذربيجان بالقرب من تفليس، منها ملوك بني أيوب؛ ينظر: معجم البلدان: ٢ / ٤٩١.

(٢) نسبة إلى إسنا، بكسر أوله وسكون ثانيه، وهي بلدة صغيرة بالصعيد الأعلى من مصر، على شاطئ النيل من الجانب الغربي؛ ينظر: المصدر نفسه: ١ / ١٨٩.

(٣) انظر: وفيات الأعيان: ٣ / ٢٤٨، وسير أعلام النبلاء: ٢٣ / ٢٦٤، ٢٦٥، وغاية النهاية: ١ / ٢٠٨.

(٤) انظر: السلوك لمعرفة دول الملوك: ١ / ٢١٦.

(٥) انظر: وفيات الأعيان: ٣ / ٢٥٠.

(٦) انظر: سير أعلام النبلاء: ٢٣ / ٤٦٥، ومعرفة القراء: ٣٤٨.

(٧) وفيات الأعيان: ٣ / ٢٥٠.

(٨) انظر ترجمته في: إنباه الرواة: ٤ / ١٦٠، ووفيات الأعيان: ٤ / ٧١، ومعرفة القراء: ٣١٢، وحسن المحاضرة: ١ / ٤٩٦.

٢- أبو القاسم، هبة الله بن علي الأنصاري، البوصيري، الكاتب الأديب (ت: ٥٩٨هـ) [١].

٣- أبو الفضل، محمد بن يوسف الغَزْنَوي، المقرئ، الفقيه الحنفي، المفسر، النحوي (ت: ٥٩٩هـ) [٢].

٤- أبو الجود، غياث بن فارس اللَّخْمي، المنذري، المصري، المقرئ، النحوي، العروضي، الضرير (ت: ٦٠٥هـ) [٣].

تلاميذه:

كانت لابن الحاجب براعة بالعربية والفقه وأصوله والقراءات، وكان له عدة تلاميذ، نهلوا من معينه، وارتشفوا من لسانه هذه العلوم؛ فممن أخذ عنه[٤]:

١- الحافظ زكي الدين، أبو محمد عبدالعظيم بن عبدالقوي المُنذري، المحدِّث المصري، الشافعي (ت: ٦٥٦هـ)، روى الحديث عن ابن الحاجب [٥].

٢- رضي الدين، أبو بكر عمر بن علي القُسَنْطِيني، الشافعيُّ، النحويُّ، نزيل مصر (ت: ٦٩٥هـ)، أخذ النحو عن ابن الحاجب[٦].

---

(١) انظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ٦ / ٦٧، وسير أعلام النبلاء: ٢١ / ٣٩٠، ومرآة الجنان: ٣١٠، وشذرات الذهب: ٦ / ٥٥٠.

(٢) انظر ترجمته في: معرفة القراء: ٣١٥، والجواهر المضية: ٢ / ١٤٨، وغاية النهاية: ٢ / ٢٨٦، وحسن المحاضرة: ١ / ٤٦٤.

(٣) انظر ترجمته في: نكت الهميان: ٢٠٩، وغاية النهاية: ٢ / ٤، وحسن المحاضرة: ١ / ٤٩٨، وبغية الوعاة: ٢ / ٢٤١.

(٤) انظر: سير أعلام النبلاء: ٢٣ / ٢٦٦، ومعرفة القراء: ٣٤٩، والوافي بالوفيات: ١٨ / ١٨٨، ١٩ / ٣٢٢، وغاية النهاية: ١ / ٥٠٩، وحسن المحاضرة: ١ / ٣١٦، ٣١٧.

(٥) انظر ترجمته في: ذيل مرآة الزمان: ١ / ٢٤٩، ومرآة الجنان: ٤ / ١٠٧، وحسن المحاضرة: ١ / ٣٥٥، وشذرات الذهب: ١ / ٥٣.

(٦) انظر ترجمته في: معجم الشيوخ الكبير: ٢ / ٤١٢، والوافي بالوفيات: ١٠ / ١٥١، وبغية الوعاة: ١ / ٤٧٠، ومعجم أعلام الجزائر: ٢٦١.

٣- موفَّق الدين، أبو عبدالله محمد بن أبي العلاء محمد الأنصاري، النصيبي، الشافعي، المُقرئ، الصوفي (ت: ٦٩٥هـ)، تلا بالسبع على ابن الحاجب، وأخذ عنه العربية، وسمع منه مقدمته في النحو(١).

٤- نجم الدين، أحمد بن مُحَسِّن بن مَلِيٍّ الأنصاري، البعلبكي، الشافعي، المتكلم (ت: ٦٩٩هـ)، أخذ عن ابن الحاجب النحو(٢).

مصنفاته:

صنف ابن الحاجب في علوم شَتَّى، ومن أشهر مصنفاته:

أ- الإيضاح في شرح المفصل.

ب- الأمالي النحوية.

ج- الكافية.

د- شرح الكافية.

هـ- شرح الوافية نظم الكافية.

و- القصيدة الموشحة بالأسماء المؤنثة السماعية.

ز- منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل.

ح- مختصر المنتهى.

ط- الشافية: وهي كتاب في الصرف على غرار أختها " الكافية " في الاختصار والشمول، وقد شرحها مؤلفها " ابن الحاجب " كما شرح أختها " الكافية " ولاقت من اهتمام العلماء وعنايتهم بها ما لاقته الكافية، لذا كثرت شروحها.

وورد في بعض كتب التراجم أن له كتبًا أخرى غير ما ذكر(٣).

---

(١) انظر ترجمته في: معرفة القراء: ٣٨٠، ومعجم الشيوخ الكبير: ٢ / ٣٢٣، ٣٢٤، وغاية النهاية: ٢ / ٢٤٤، وشذرات الذهب: ٧ / ٧٥٥.

(٢) انظر ترجمته في: أعيان العصر: ١ / ٣١٢، والوافي بالوفيات: ٧ / ١٩٩، وطبقات الشافعية الكبرى: ٨ / ٣١، وشذرات الذهب: ٧ / ٧٧٧.

(٣) انظر: الديباج المذهب: ٢ / ٨٧، وكشف الظنون: ٢ / ١١٥٧، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان: ٥ / ٣٤٠، ٣٤٢، وهدية العارفين: ١ / ٦٥٥.

وفاته:

اتَّفقت المصادر جميعها على أن وفاته كانت في شوال سنة: ٦٤٦هـ بالإسكندرية، ضحوة النهار، ودفن خارج باب البحر بتربة الشيخ الصالح ابن أبي شامة - رحمه الله[1].

مصادر الترجمة:

وفَيَات الأعيان: ٣ / ٢٤٨، ٢٥٠، وسير أعلام النبلاء: ٢٣ / ٤٦٥، ٤٦٦، ومعرفة القراء: ٣٤٨، ٣٤٩، والعبر في خبر من غبر: ٣ / ٢٥٤، ٢٥٥، وتاريخ ابن الوردي: ٢ / ١٧٤، والوافي بالوفَيَات: ١٩ / ٣٢١، ٣٢٢، والبداية والنهاية: ١٣ / ٢٠٦، والديباج المذهب: ٢ / ٨٦، ٨٦، والبلغة: ١٩٦، ١٩٧، وغاية النهاية: ١ / ٢٠٨، والمنهل الصافي: ٧ / ٤٢١، ٤٢٢، وحسن المحاضرة: ١ / ٤٥٦، وبغية الوعاة: ٢ / ١٣٤، ١٣٥، والدارس في تاريخ المدارس: ٢ / ٣، وشذرات الذهب: ٧ / ٤٠٥، ٤٠٧، وأبجد العلوم: ٥٨٤، والأعلام: ٤ / ٢١٠، ٢١١، وهدية العارفين: ١ / ٦٥٤، ٦٥٥، ومعجم المؤلفين: ٦ / ٢٦٥.

---

(١) انظر: وفيات الأعيان: ٣ / ٢٥٠، وسير أعلام النبلاء: ٢٣ / ٢٦٦، والوافي بالوفيات: ١٩ / ٣٢٢، وغاية النهاية: ١ / ٥٠٩.

عناية العلماء بكتاب الشافية لابن الحاجب

١ - شرح المصنِّف (ت: ٦٤٦هـ):

فرغ من تحقيقه الدكتور حسن أحمد العثمان، وهو قيد الطباعة، وقد أسعفني بمخطوطة من مخطوطاته فجزاه الله عني خير الجزاء، وهي مصوَّرة عن مصورة مكتبة تشستربيتي في إيرلندا.

٢ - بغية الطالب في الرد على تصريف ابن الحاجب؛ لابن الناظم، بدر الدين محمد بن محمد بن عبدالله بن مالك الطائي (ت: ٦٨٦هـ):

حققه حسن أحمد العثمان للحصول على درجة الماجستير من جامعة أم القرى، ونوقشت رسالته سنة ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.

٣ - شرح نجم الأئمة رضي الدين محمد بن الحسن الإستراباذي (ت: ٦٨٦هـ):

طُبع هذا الشرح مرات عديدة، آخرها وأجودها بتحقيق الأساتذة: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبدالحميد، ويقع في ثلاثة أجزاء، وألحق به جزء رابع يضم شرح عبدالقادر البغدادي، صاحب خزانة الأدب، لشواهد رضي الدين الإستراباذي، ولشواهد الجاربردي.

٤ - شرح السيد الشريف ركن الدين الحسن الإستراباذي (ت: ٧١٥هـ):

حققه عبدالله بن محمد بن مبارك العتيبي للحصول على درجة الماجستير من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ونوقشت رسالته سنة ١٤١٤هـ، وطبع هذا الشرح بتحقيق الدكتور عبدالمقصود محمد عبدالمقصود في مجلدين عن مكتبة الثقافة الدينية بالقاهرة سنة ١٤٢٥هـ، ثم أعادت طبعه ثانية سنة ١٤٣٢هـ - ٢٠١١م في مجلدين أيضًا، وهي في الأصل رسالة دكتوراه نوقشت في كلية دار العلوم بجامعة القاهرة سنة ١٩٩٢م.

٥ - شرح فخر الدين أحمد بن الحسن الجاربردي (ت: ٧٤٦هـ):

طُبع مرات كثيرة، آخرها مع مجموعة من شروح الشافية في مطبعة دار الطباعة العامرة في إستانبول سنة ١٣١٠هـ[١]، وعن هذه الطبعة أخرجت عالم الكتب في بيروت طبعتها الثالثة سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م، وقد حققه رفعت عبدالحميد الليثي للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة الأزهر، وعلى هذا الشرح عدة حواشٍ؛ منها:

أ- حاشية للجاربردي نفسه.

ب- حاشية لحسين الكمالاتي الرومي، ألفها سنة ٧٨٥هـ، وسماها: الدرر الكافية في شرح الشافية، ومنه نسخة في مكتبة البلدية بالإسكندرية برقم (١٢ أدب)، ومكتبة قولة بالقاهرة برقم (٢ / ٢٨) [٢].

ج- حاشية لأبي عبدالله محمد بن قاسم بن محمد الغزي الشافعي المعروف بابن الغرابيلي (ت: ٩١٨هـ): منها نسخة في مكتبة الدراسات الشرقية بروسيا برقم (٤٨٣)، وفي مكتبة الجمعية الاستشراقية الألمانية بهاله برقم (٧٤) [٣]، وقد طبعت هذه الحواشي الثلاث أسفل شرح الجاربردي بطبعته المشار إليها آنفًا، وميز رجال الطباعة العامرة بين هذه الحواشي على النحو الآتي:

ميزوا حاشية الجاربردي من أختيها بأنها تبدأ هكذا: قوله:...)، بلفظ (قوله)؛ إذ يكون حجمه أكبر من باقي الكلمات الأخرى، وبقوس في نهاية الكلام فقط، يتلوه الحرف "ض"[٤].

ومثلها حاشية الكمالاتي الرومي من دون الحرف "ض" في نهاية الكلام[٥].

وأما حاشية الغزي فإنها تبدأ هكذا: (قوله:...)، الكلام بين قوسين، ولفظ "قوله" مطابق لرسم باقي الكلمات[٦].

---

(١) انظر: الدليل إلى المتون العلمية (٥٥٢).

(٢) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٥ / ٣٢٩)، والدليل إلى المتون العلمية (٥٥٢)، وجامع الشروح والحواشي (٢ / ١٠٧٠)، وخزانة التراث (الرقم التسلسلي ٧١٦٧٨ / صرف).

(٣) انظر: خزانة التراث، الرقم التسلسلي (٧١٦٧٥ / صرف).

(٤) انظر: حاشية الجاربردي على شرحه (٩، ١٢، ٢٢، ٢٤، ٢٨، ٣٩)، وغيرها).

(٥) انظر: حاشية حسين الرومي على شرح الجاربردي (٨، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٤)، وغيرها).

(٦) انظر: حاشية الغزي على شرح الجاربردي (٥، ٩، ١٠، ١١، ١٢، ١٣)، وغيرها).

وقد ظن كثير من الدارسين لعلم الصرف أن هذه الحواشي الثلاث - على الرغم من وضع العلامات الفارقة بين كل حاشية وتاليتها - حاشية واحدة لابن جماعة، وليس الأمر كذلك، وقد حقق حاشية الغزي الباحثان عبدالله بن سرحان القرني، وناصر بن علي الغامدي، ونالا بذلك درجة الماجستير من جامعة أم القرى، ونوقشت سنة ١٤٢٠هـ، وقاما بتصحيح هذا الخطأ.

وهناك حواشٍ أخرى على شرح الجاربردي غير الثلاثة المتقدمة، ومنها:

أ- حاشية لتاج الدين أحمد بن عبدالقادر بن مكتوم القيسي (ت: ٧٤٩هـ) [١].

ب- حاشية لعز الدين أبي عبدالله محمد بن أبي بكر بن جماعة (ت: ٨١٩هـ)، سماها: الدرر الكافية في حل شرح الشافية[٢]، منها نسخة في مكتبة رامبور بالهند برقم (٥٢١ / ١ رقم ٦)، وفي المكتبة المركزية بالرياض برقم (٢١٢٦) عن الظاهرية (٤٧٠ / ١٦٢٣)، وفي دار الكتب الوطنية بتونس برقم (٤٠٦٦) [٣].

ج- حاشية لبدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت: ٨٥٥هـ) [٤].

د- حاشية لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ)، سماها: الطراز اللازَوَرْدي في حواشي الجاربردي[٥]، وقد ذكرها السيوطي في كتابه النكت[٦].

هـ- حاشية لعصام الدين إبراهيم بن محمد بن عربشاه الإسفراييني (ت: ٩٤٥هـ): لها عدة نسخ، منها في مكتبة سليم آغا في إستانبول برقم (١١٩٧)، وفي مكتبة عارف

---

(١) انظر: كشف الظنون (٢ / ١٠٢١)، وهدية العارفين (٢ / ١٨٢)، والدليل إلى المتون العلمية (ص: ٥٥٢).

(٢) انظر: خزانة التراث، الرقم التسلسلي: ٧١٦٧٦ / صرف.

(٣) انظر: كشف الظنون (٢ / ١٠٢١)، وجامع الشروح والحواشي (٢ / ١٠٧٠).

(٤) انظر: المصدر نفسه (٢ / ١٠٢١، ١١٠٩)، وهدية العارفين (١ / ٥٤٠)، وجامع الشروح والحواشي (٢ / ١٠٧٠).

(٥) انظر: النكت (٢ / ٣١٥).

(٦) انظر: خزانة التراث (الرقم التسلسلي: ٧١٦٧٧ / صرف).

حكمت بالمدينة المنورة برقم (٣ صرف)، وفي مكتبة برنستون بمدينة برنستون برقم (٢٢٧٨) [1].

٦- شرح الخضر اليزدي (ت: بعد ٧٢٠هـ)، فرغ منه سنة ٧٢٠هـ: حققه حسن أحمد العثمان للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى، ونوقشت رسالته سنة ١٤١٦هـ - ١٩٩٦م، ثم طُبع في مؤسسة الريان ببيروت سنة ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٧- الكافية في شرح الشافية، لمحمود بن محمد بن علي بن محمود الأراني الساكناني (ت: بعد ٧٤٣هـ): حقَّقها عبدالله بن محمد بن مبارك العتيبي لنيل درجة الدكتوراه من الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ولدي نسخة مصورة عن مصورة جامعة الملك سعود بالرياض، بخط مؤلفه برقم (٢٩٨٨ ز).

٨- عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب؛ لابن هشام الأنصاري (ت: ٧٦١هـ): نقل عنه السيوطي عدة نقول في النكت[2].

٩- شرح الشافية لعبد الله بن محمد بن أحمد الحسيني المعروف بنقره كار (ت: ٧٧٦هـ): ذكر فيه أنه ألفه للأمير الجاولي من أمراء مصر.

١٠- الأسرار الشافية في كشف معاني الشافية؛ لإسماعيل بن إبراهيم بن عطية النجراني اليمني (ت: ٧٩٤هـ) [3]: منه نسخة في مكتبة مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض برقم (١٥٨١ - ١ - ف) [4].

١١- شرح ليوسف بن الحسن بن محمود السرائي الحلوائي التبريزي (ت: ٨٠٢هـ)[5].

(١) انظر: جامع الشروح والحواشي (٢ / ١٠٧١).

(٢) انظر: النكت (٢ / ٢٦٦، ٢٦٧، ٢٦٨، ٢٦٩).

(٣) انظر: الملحق التابع للبدر الطالع (٢ / ٥٦)، والأعلام (١ / ٣٠٧)، وجامع الشروح والحواشي (٢/ ١٠٧١).

(٤) انظر: خزانة التراث (الرقم التسلسلي: ٣١٢٦١)، وكان عنوان المخطوط: (الأسرار الشافية، والخلافيات الصافية، شرح المقدمة الشافية).

(٥) انظر: معجم المؤلفين (١٣ / ٢٩٢)، وجامع الشروح والحواشي (٢ / ١٠٧١).

١٢- الوافية في شرح الشافية؛ لأحمد بن محمد بن أبي بكر بن محمد، كان حيًّا سنة ٨١٣هـ:

منه عدة نسخ في مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض برقم (٤٧١٩)، و(٦٣١٦)، و(٦٥٩٠)، و(٨٣٤٩) [(١)]، وقد ذكر الدكتور حسن أحمد العثمان أنه اطَّلع على نسخة منه في جامعة الملك سعود برقم (٦٤٦)، مصوَّرة عن جامعة الزيتونة برقم (٧٦٩٢)، وهو الآن رسالة ماجستير بجامعة أم القرى[(٢)].

١٣- شرح لنظام الدين الحسن بن محمد بن الحسين القمي النيسابوري، المعروف بالأعرج (ت: بعد ٨٥٠هـ):

طُبع هذا الشرح بإخراج وتعليق علي الشملاوي، وصدر عن شركة شمس المشرق في بيروت، ط١، سنة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م، وحقَّقته ثريا مصطفى عقاب لنيل درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى، ونُوقشَت أطروحتها سنة ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م في مجلدين.

١٤- الصافية في شرح الشافية، ليوسف بن عبدالملك بن بخشايش الرومي الحنفي المعروف بقره سنان (ت: ٨٥٢هـ):

حقَّقته تهاني محمد سليم الصفدي، لنَيل درجة الماجستير من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، بالرياض، سنة ١٤١٣هـ، في مجلدين[(٣)]، ولديَّ نسخة منه مصورة عن مصورة مكتبة جامعة صلاح الدين في السليمانية برقم (٣٣).

١٥- شرح لعلاء الدين علي بن محمد السمرقندي الرومي القوشجي (ت: ٨٧٩هـ)، وهو شرح بالفارسية[(٤)].

١٦- النكت على الألفية، والكافية، والشافية، والشذور، والنزهة؛ لجلال الدين السيوطي (ت: ٩١١هـ):

---

(١) انظر: خزانة التراث (الرقم التسلسلي: ٧٠٤٠ / صرف)، و٩٣٢١ / صرف)، و٩٦٨٩)، و(١٥٥١٢ / صرف).

(٢) انظر: شرح الشافية لليزدي (١ / ٤٥).

(٣) انظر: الدليل إلى المتون العلمية (٥٥٢).

(٤) انظر: كشف الظنون (٢ / ١٠٢١)، وجامع الشروح والحواشي (٢ / ١٠٧١، ١٠٧٢).

حقَّقها السيد عبد المقصود درويش للحصول على درجة الدكتوراه من كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر سنة ١٣٩٨هـ، وحقَّقها كذلك فاخر جبر مطر لنَيل درجة الماجستير من كلية الآداب بجامعة بغداد سنة ١٤٠٤هـ - ١٩٨٣م، وقد طبع في دار الكتب العلمية ببيروت سنة ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٧م.

١٧- المناهج الكافية في شرح الشافية، لشيخ الإسلام زكريا بن محمد الأنصاري الشافعي (ت: ٩٢٦هـ)، وعليه حاشية "المناهل الصافية، على المناهج الكافية"؛ لأبي بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين الشنواني المصري الشافعي (ت: ١٠١٩هـ)، منه نسخة بدار الكتب المصرية برقم (٤٥) وبرقم (٤٦) [(١)].

١٨- شرح عصام الدين الإسفراييني (ت: ٩٤٥هـ):

١٩- كفاية المُفرطين، لجمال الدين محمد بن طاهر بن علي المولوي، الفتني الكجراتي الصديقي (ت: ٩٨٦هـ):

طبع بدهلي سنة ١٢٨٣هـ[(٢)]، وحقَّقه نياز محمد للحصول على درجة الدكتوراه من جامعة بشاور في باكستان سنة ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

٢٠- شرح أحمد بن محمد بن علي الحَصْكَفِي، المعروف بابن المنلا الحلبي (ت: ١٠٠٣هـ) [(٣)].

٢١- شرح لأبي جمعة سعيد بن مسعود الصنهاجي المراكشي المعروف بالماغوشي (ت: بعد ١٠١٦هـ) [(٤)].

٢٢- الغُنية الكافية من بغية حل الشافية، لإبراهيم بن أحمد بن محمد بن علي الحصكفِي (ت: بعد ١٠٣٠هـ): ابن المتقدم ذكره، وصل فيه إلى مقدمة الخط[(٥)].

٢٣- المناهل الصافية لذوي العقول الصادية إلى كشف معاني الشافية، للطف الله بن محمد الغياث بن الشجاع الظفيري اليمني (ت: ١٠٣٥هـ)، استعان في كثير من

---

(١) انظر: جامع الشروح والحواشي (٢ / ١٠٧٢).

(٢) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٥ / ٣٣٠)، وجامع الشروح والحواشي (٢ / ١٠٧٤).

(٣) انظر: هدية العارفين (١ / ١٥١)، وجامع الشروح والحواشي (٢ / ١٠٧٢).

(٤) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٥ / ٣٣٠)، وجامع الشروح والحواشي (٢ / ١٠٧٣).

(٥) انظر: كشف الظنون (٢ / ١٠٢١)، وجامع الشروح والحواشي (٢ / ١٠٧٣).

المسائل بشرح رضي الدين الإستراباذي، طبع بتحقيق الدكتور عبدالرحمن محمد شاهين بمصر، سنة ١٩٨٤م.

٢٤- الصافية شرح الشافية، لإبراهيم بن محمد المعروف بجاويش زاده الرومي الحنفي (ت: ١٠٥٣هـ) [١].

٢٥- شرح لأحمد بن يحيى حابس الصعيدي اليماني، الزيدي (ت: ١٠٦١هـ)، وشرحه هذا لم يكتمل [٢].

٢٦- شرح لمحمد هادي بن محمد صالح المازَنْدَراني (ت: حوالي ١٠٨٨هـ)، وهو شرح بالفارسية، وقد طُبع طبعة حجرية في طهران سنة ١٢٦٨هـ [٣].

٢٧- شرح لغلام محمد بن يار المريدي الأمروهاوي (ت: ١٠٩٨هـ)، وهو شرح بالفارسية [٤].

٢٨- العافية في شرح الشافية؛ لمحمد بن عبدالرسول بن قلندر البرزنجي (ت: ١١٠٣هـ)[٥]: منه عدة نسخ في مكتبة الأوقاف ببغداد برقم (١٢٣٦)، (١٢٤١)، (١٤٣٩)، (١٥٤٢)، وعدة نسخ في دار الكتب المصرية برقم (١١٢) صرف تيمور، ٤٤٤ صرف، ١٨٤ صرف.

٢٩- العافية شرح الشافية؛ لمحمد سعد غالب (ت: ١١٠٨هـ):

وهو شرح بالفارسية، طبع في إستانبول سنة ١٣٠٢هـ، وفي كونپور سنة ١٢٧٨هـ[٦].

٣٠- فوائد الشافية؛ لحسين بن أحمد زيني زاده (ت: حوالي ١١٥٠هـ): نشر في كونپور سنة ١٢٩١هـ [٧].

---

(١) انظر: كشف الظنون (٢ / ١٠٢١)، وجامع الشروح والحواشي (٢ / ١٠٧٣).

(٢) انظر: البدر الطالع (١ / ١٢٧)، ومصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن (٤٢٩)، وجامع الشروح والحواشي (٢ / ١٠٧٣).

(٣) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٥ / ٣٣٠)، وجامع الشروح والحواشي (٢ / ١٠٧٣).

(٤) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٥ / ٣٣١)، وجامع الشروح والحواشي (٢ / ١٠٧٣).

(٥) انظر: إيضاح المكنون (٤ / ٩١)، وهدية العارفين (٢ / ٣٠٣)، وفي جامع الشروح والحواشي (٢ / ١٠٧٤ أن اسمه الصافية).

(٦) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٥ / ٣٣٠).

(٧) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٥ / ٣٣٠)، وجامع الشروح والحواشي (٢ / ١٠٧٤).

٣١- شرح لعبدالله بن عبدالعزيز الباليكسري الرومي الحنفي الشهير بالصلاحي (ت: ١١٩٦هـ) [(١)].

٣٢- شفاء الشافية؛ لعبدالباسط بن رستم بن علي بن علي أصغر الصديقي القَنوجي (ت: ١٢٢٣هـ) [(٢)]: منه نسخة خطية في بوهار برقم (٣٧٥).

٣٣- شرح لمحمد بن صالح بن هادي السماوي الصنعاني، المعروف بابن حُرَيْوَة، حكيم يماني من مجتهدي الزيدية (ت: ١٢٤١هـ) [(٣)].

٣٤- العبارات الوافية؛ لأحمد بن عبدالكريم بن عيسى بن أحمد نعمة الله الترمانيني، الأزهري (ت: ١٢٩٣هـ): أكمله سنة ١٢٨٢هـ، منه مصورة في مركز البحث العلمي بجامعة أم القرى برقم (٤٦)، عن نسخة بخط المؤلف في دار الكتب المصرية برقم (١٥٨) [(٤)].

٣٥- شرح لعبدالرحيم بن علي البَرزِيني الرومي (ت: ١٣٠٣هـ) [(٥)].

٣٦- شرح لأبي المحاسن محمد بن خليل القاوقجي الطرابلسي الشامي الحنفي (ت: ١٣٠٥هـ) [(٦)].

٣٧- الصافية شرح الشافية؛ لأبي الطيب محمد صديق خان بن حسن بن علي الحسيني القنوجي البخاري (ت: ١٣٠٧هـ) [(٧)].

وهناك شروح أخرى، إلا أني آثرت ألا أذكرها خشية الإطالة[(٨)]، وقد نظم الشافية جماعة من العلماء، منهم:

---

(١) انظر: إيضاح المكنون (٤ / ٣٨)، وهدية العارفين (١ / ٤٨٦)، وجامع الشروح والحواشي (٢ / ١٠٧٤).

(٢) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٥ / ٣٣١)، وجامع الشروح والحواشي (٢ / ١٠٧٤).

(٣) انظر: مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن (٤٣٦)، وجامع الشروح والحواشي (٢ / ١٠٧٤).

(٤) انظر: معجم المؤلفين (١ / ٢٨١)، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٥ / ٣٣١)، وجامع الشروح والحواشي (٢ / ١٠٧٤).

(٥) انظر: هدية العارفين (١ / ٥٦٦)، وجامع الشروح والحواشي (٢ / ١٠٧٥).

(٦) انظر: هدية العارفين (١ / ٥٦٦)، وجامع الشروح والحواشي (٢ / ١٠٧٥).

(٧) انظر: جامع الشروح والحواشي (٢ / ١٠٧٥).

(٨) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٥ / ٣٣٠، ٣٣١)، وجامع الشروح والحواشي (٢ / ١٠٧٠، ١٠٧٥)، وشرح الشافية لليزدي "الدراسة" (١ / ٥٤، ٦١).

٣٨- أبو النجا خلف بن محمد بن محمد بن علي المصري الشافعي نزيل فوه (ت: بعد ٨٩٦هـ) [١]، وقد وهم صاحب "جامع الشروح والحواشي"[٢]؛ إذ جعل لأبي النجا شرحًا للشافية لا نظمًا، والعكس هو الصواب.

٣٩- إبراهيم بن حسام الدين الكرمياني الرومي، المعروف بسيد شريفي الحنفي (ت: ١٠١٦هـ):

نظمها تائية، وسمى هذا النظم "الفرائد الجميلة"، ومنه نسخة في مكتبة درسن بألمانيا برقم (٥ / ٤١٤)، وفي مكتبة قولة بالقاهرة برقم (٢ / ٤٥)، وفي مكتبة الظاهرية بدمشق برقم (٦٥٨٠ نحو)، ثم شرحها الناظم وسماه "الفوائد الجليلة، في شرح الفرائد الجميلة"، اعتمد فيه كثيرًا على شرحَي الرضي والجاربردي، وهذا الشرح مطبوع في آخر مجموعة الشافية، الجزء الثاني[٣].

٤٠- أحمد بن محمد بن لقمان بن أحمد (ت: ١٠٣٩هـ): وهو أحد علماء الزيدية[٤].

٤١- قوام الدين محمد بن محمد مهدي القزويني (ت: ١١١٥هـ) [٥].

٤٢- عبدالجليل بن أبي المواهب محمد بن عبدالباقي الحنبلي البعلي، الدمشقي (ت: ١١١٩هـ) [٦]: قام الناظم بشرحها، وسماه: "الموارد العذبة الصافية، في شرح نظم الشافية"، ومنه نسخة في مكتبة الدولة ببرلين برقم (٦٦١١) [٧].

---

(١) انظر: الضوء اللامع (١١ / ١٤٤)، وكشف الظنون (٢ / ١٠٢١).

(٢) انظر: جامع الشروح والحواشي (٢ / ١٠٧٢).

(٣) انظر: كشف الظنون (٢ / ١٠٢١)، والأعلام (١ / ٣٥)، وتاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٥ / ٣٣١، ٣٣٢)، وجامع الشروح والحواشي (٢ / ١٠٧٥).

(٤) انظر: مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن (ص: ٤٢٨)، وجامع الشروح والحواشي (٢ / ١٠٧٥).

(٥) انظر: هدية العارفين (٢ / ٣٠٩)، وجامع الشروح والحواشي (٢ / ١٠٧٥).

(٦) انظر: سلك الدرر (٢ / ٢٣٥)، وهدية العارفين (١ / ٥٠١)، وجامع الشروح والحواشي (٢ / ١٠٧٥).

(٧) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٥ / ٣٣١)، وجامع الشروح والحواشي (٢ / ١٠٧٥)، وخزانة التراث (الرقم التسلسلي ٧١٩١٧ صرف).

٤٣- النيساري "كان حيًّا سنة ١١٣٣هـ": واسم منظومته: الوافية، طبعت بتحقيق الدكتور حسن أحمد العثمان ملحقة بالشافية في طبعتها الصادرة عن دار البشائر البيروتية سنة ١٤١٥هـ - ١٩٩٥م، وقد بلغت أبياتها ألفًا ومائة وستين بيتًا، وكذلك طبعت ملحقة بالشافية بتحقيق الدكتور درويش الجويدي في طبعتها الصادرة عن المكتبة العصرية البيروتية سنة ١٤٢٩هـ - ٢٠٠٨م.

٤٤- الحسين بن الحسن بن محمد بن الحسين الحوثي، الصنعاني (ت: ١١٥٠هـ)[(١)].

٤٥- حسين بن يحيى بن إبراهيم الذماري الديلمي (ت: ١٢٤٩هـ) [(٢)].

٤٦- مصطفى بن محمد بن إبراهيم بن زكي الطرابلسي الشاعر (ت: ١٣٣٥هـ): واسم منظومه "نزهة الألباب"، طبعت في آخر ديوانه المنشور بالقاهرة سنة ١٣١٠هـ [(٣)].

٤٧- محمد الطيب بن إسحاق التنبكي (ت: ١٣٦٢هـ): واسم منظومه "التحفة البكرية بنظم الشافية" [(٤)].

وترجم الشافية:

٤٨- إلى الفارسية: هادي بن محمد صالح المازَنْدَراني (ت: حوالي ١٠٨٨هـ) [(٥)].

٤٩- إلى التركية: محمد بن عمر الرومي الشهير بقورد أفندي (ت: ٩٩٦هـ)، ويعقوب عبداللطيف؛ وذلك بطلب من الوزير محمد باشا [(٦)].

ولم يقف تأثير الشافية عند هذه الشروح والحواشي والنظم فقط، بل تعدى إلى كتب النحو وكتب الصرف التي أُلِّفت على غرار الشافية، ولا سيما كتب المتأخِّرين.

---

(١) انظر: الملحق التابع للبدر الطالع (٢ / ٨١)، ومعجم المؤلفين (٣ / ٣٢٠)، ومصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن (ص: ٤٢٨)، وجامع الشروح والحواشي (٢ / ١٠٧٥).

(٢) انظر: مصادر الفكر العربي الإسلامي في اليمن (ص: ٤٣٣)، وجامع الشروح والحواشي (٢ / ١٠٧٦).

(٣) انظر: تاريخ الأدب العربي لبروكلمان (٥ / ٣٣١)، والأعلام (٧ / ٢٤٤)، وجامع الشروح والحواشي (٢ / ١٠٧٦).

(٤) انظر: جامع الشروح والحواشي (٢ / ١٠٧٦).

(٥) انظر: روضات الجنات (٤ / ١١٩).

(٦) انظر: كشف الظنون (٢ / ١٠٢٢).

ترجمة المؤلف
النُّقْرَه كار (٧٠٦ - ٧٧٦ هـ)

اسمه ونسبه:

هو عبد الله بن محمد بن أحمد الحسيني النيسابوري، جمال الدين، وينعت بالشريف، وشهرته النقره كار. هو عالم بالعربية وأصول الفقه.

قال طاش كبري زاده: معنى النقره كار: صانع الفضة.

ذكر الزركلي أنه كان حنفيا، غير أن ابن قاضي شبهة عده شافعيا.

تصدّر للتدريس فدرّس في المدرسة الأسدية في حلب، وفي المدرسة الأسدية في ظاهر دمشق. وقضى في القاهرة مدّة وفيها توفّي سنة ٧٧٦ هـ (١٣٧٤-١٣٧٥ م).

مؤلفاته:

العباب في شرح لباب الإعراب

شرح قصيدة البستي

شرح التسهيل

شرح الشافية

شرح التلخيص

شرح المنار

شرح التنقيح

شرح لبّ اللباب.

مصادر الترجمة:

الزركلي، خير الدين (أيار ٢٠٠٢ م). الأعلام - ج ٤ (الطبعة الخامسة عشر). بيروت: دار العلم للملايين. صفحات ١٢٦–١٢٧.

العلاونة، أحمد (آذار ٢٠٠٣ م). نظرات في كتاب الأعلام (الطبعة الأولى). بيروت: المكتب الإسلامي. صفحة ٨٢.

وصف مخطوطات الكتاب

اعتمدنا في تحقيقنا لهذا الكتاب على ثلاث نسخ خطية، وهي كالآتي:

النسخة الأولى: هي نسخة محفوظة في المكتبة الأزهرية برقم (٣٢٤٠٧٢)، وهي تقع في (١٨٩) لوحة، وعدد أسطر الورقة: (١٩) سطرًا.

وبداية النسخة: بسم الله الرحمن الرحيم، بين مختارات عدة أبيات ألف قائلها إعرابها ورد في غامض الصنعة صوابها، فكانت ظواهرها فاسدة قبيحة، وبواطنها جيدة صحيحة...

ونهاية النسخة: ...تمت على يد [الـ]عبد الضعيف الحافظ القرآن محتاج إلى رحمة ربه الغفران، اللهم وفق فيما يطلبه في سنة ١١٤٠ في شهر شعبان في يوم الأحد في [قصبة] دده.

النسخة الثانية: هي نسخة مصورة من مكتبة جامعة الملك سعود عن أصل محفوظ في المكتبة الظاهرية، وهي محفوظة برقم (٦٠٢٢)، وهي تقع في (١٣٧) لوحة، وفي الصفحة (٢١) سطرًا، ومقاس الورق (٢٢×١٦سم)، وهي نسخة حسنة خطها نسخ معتاد.

النسخة الثالثة: هي نسخة محفوظة في المكتبة الأزهرية برقم (٣٢٧٨٠٨)، وهي تقع في (١٢٢) لوحة، وعدد أسطر الورقة: (٢١) سطرًا.

بداية النسخة: بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله الذي علا بحوله، ودنا بطوله، مانح كل غنيمة وفضل، وكاشف كل عطية وأزل، نحمده على ما أخذ وأعطى، ونشكره على ما أبلى وابتلى...

نهاية النسخة: ...تم بعون الملك العلام على يد أضعف الورى حسن بن عثمان، أسكنهما الله تعالى ولوالديه ولأستاذه في فراديس الجنان، في سنة إحدى وسبعين ومائة وألف في إحدى وعشرين من ربيع الأول في يوم الجمعة في وقت العصر، تم تم.

منهجُ التحقيق

حاولتُ جَهْدِي إخراجَ كتابِ "شرح نقره كار على شافية ابن الحاجب" كما أراده مؤلِّفُه، واستنفذتُ الوسعَ في أَنْ يكون في المكانَة اللائقة به وبصَاحبِه. ولذا حرصتُ على اتّباع مَنْهجٍ عِلْميٍّ سَلِيم مُتَحرِّيًا الأمَانةَ والدِّقةَ في كلِّ ما أكتبُه أَوْ أعْرض له.

ولهذا قُمْتُ بما يلي:

١ - اعتمدتُ نسخةَ المكتبةِ "الأزهرية" أصلًا، لامتيازات حَظِيت بها، ثمّ نسختُها كاملةً مراعيًا في ذلك قَواعدَ الإملاء الحَديثة وعلامات التَّرقيم إِلَّا ما كان من الآياتِ القرآنيّة فإنّي أثْبتُّ رسْمَها كمَا هو في المُصْحفِ العُثْماني.

٢ - قابلتُ نسخةَ الأَصْل بنسخة الظاهرية المصورة من جامعة الملك سعود، ثم على نسخة المكتبة الأزهرية الثانية.

٣ - عزوتُ الآياتِ القرآنيَّة، بذكرِ اسمِ السُّورة ورقمِ الآية؛ مُفَرِّقًا بين الاسْتشهاد بجزءِ الآيةِ والآيةِ؛ بقولي في الجُزْء: "من الآيةِ" أَوْ "بعضَ الآيةِ"، ومكمِّلًا بعضَ الآياتِ في الحاشيةِ إن تَطَلَّب الإيضاحُ ذلك. كما أَنَّني قمتُ بتَمييزِ الآياتِ عن سائرِ النُّصوص بِوَضعها بين قَوْسين مُزهرين ﴿ ﴾.

- وثَّقتُ القراءاتِ القرآنيَّة من كتبِ القِراءاتِ بالدَّرجةِ الأولى، ثم من كتب التَّفسير الَّتي تُعْنى بالقراءاتِ، ونَسَبتها إلى أَصْحابِها.

٤ - خَرَّجتُ الأَحاديثَ النَّبويَّة والآثارَ من مصادر الحديثِ المَعْروفة، متبدأً بالبحثِ عن الحديثِ أَوْ الأَثرِ في كتبِ الصِّحاح، فإن لم أجدْ بحثتُ في كتبِ غريبِ الحديثِ والأَثر، مشيرًا في الغَالبِ إلى لفظِ الحديثِ كما وردَ في مصدرِه.

٥ - خرَّجتُ أمثال العربِ السَّائرةَ وأقوالهم المَشْهورةَ من كتبِ الأمثالِ، ومن بقيَّةِ كتب الأدبِ واللّغَة.

٦ - خرَّجت الشَّواهد الشِّعريَّةَ الواردةَ في الكتاب مبتدأً بالدِّيوان إنْ كان للشَّاعر ديوانٌ، أَوْ من مَجْمُوعه الشِّعري إنْ وُجِدَ. مع تخريجه -أيضًا- من بعضِ كتبِ اللّغة والأَدب. مُشِيرًا في غالبِ الأبياتِ إلى اخْتلافِ روايات البيت، فإن لم أجد ديوانًا أَوْ مَجْموعًا شعريًّا خرّجتُ البيتَ من كتبِ اللّغة والنَّحو والأَدب.

وإذا كانَ الشَّاهدُ الشِّعريُّ بلاغيًّا أشرتُ -إضافةً إلى ما تقدَّم إلى- الاسْتشهادِ به في المصادر البَلاغيَّةِ المتقدِّمة على المُصنِّف.

كما أنَّني حرصتُ على نسبةِ الأبياتِ -التي لم يَنْسبها الكتاب- إلى قائِليها، مبيّنًا الخلافَ في نسبةِ البيتِ إنْ نسبَ إلى أكثرِ من قائلٍ، ومتى ورد صدرُ البيتِ أَوْ عجزُه أَوْ جزؤُه أكْملتُه في الهامشِ إن اهتديت إلى بقيّته، وقد أذكرُ في الهامشِ بيتًا أَوْ بيتين وَردا برفقةِ البيتِ المُسْتشهد به.

٧ - قمتُ بتخريج أقوالِ العلماء وغيرهم، وما وقفتُ عليه من آرائهم من مؤلفاتِهم إنْ كان لَهم مؤلَّفاتٌ، فإِن لم تكُن أَوْ فُقدت خَرَّجُتها من المصادر الَّتي تَنْقُلَها.

٨ - وضعتُ الأحاديثَ النَّبويّةَ، والآثارَ، والأَقْوال، والأَمْثال، والنُّصوص المَنْقولة، وأَسماء الكُتب بَين قَوْسين صَغِيرين: "".

٩- كل ما أضفناه على متن المؤلف من عناوين وتخريج للآيات وبعض الإضافات وضعناها بين معكوفتين: [ ].

١٠ - شَرَحتُ المُفْرداتِ الغَريبةَ، وحاولتُ أَن يكونَ ذلك مِن مَظَانِّها قَدْر الإِمكان؛ فإِنْ كَانت اللَّفظةُ الغَريبةُ في آيةٍ قرآنيَّة فَسَّرتُها من كتبِ غريب القُرآن أَوْ التَّفسير، وإِنْ كانت في حديث أَوْ مثلٍ شَرحتُها من كتبِ غريبِ الحديثِ، أَوْ شُروح الحديثِ، وإِنْ كَانت في سائِر النُّصوص الأخرى فمن كتبِ المعَاجِم، والمصادر اللُّغويَّة.

١١ - علَّقت على بعضِ عِباراتِ الكِتاب بمَا يُزيلُ إبهامها، ويوضِّحُ غموضَها، وحَرصتُ على إِعادة الضَّمائر إلى مَرْجعها من الكلام.

١٢ - خَرَّجتُ الكلماتِ الدَّخيلة أَو الْمُعَرَّبَة من كتبِ المعرَّبِ أَوْ الدَّخيل إِنْ وجدت بالدَّرجة الأُولى، فإِنْ لَمْ توجد فَمِن بقيّةِ كتبِ اللُّغةِ.

١٣ - ضَبطتُّ الآياتِ القُرآنِيَّة، والأَحاديثَ النَّبويَّة، والآثارَ، والأشعار، والأَمْثال بالشَّكلِ التَّامّ.

١٤ – صنعت ترجمة وافية للمؤلف.

١٥ - ترجمتُ للأَعلامِ الذين وردَ ذكرُهم في متنِ الكِتابِ، وحاولتُ أَنْ تكونَ التَّرجمةُ موجزة متناولةً أبرزَ مَعَالم الشَّخصيَّة؛ كاسْمه، ونَسبِه، ولَقبِه، وكُنْيتِه، وولادتِه، وتاريخ وفاتِه، وأهم مؤلّفاته. مُشيرًا -بعد ذلك- إِلى أهمّ مصادر التَّرجمة الَّتي استفدتُّ منها.

١٦ - حرصتُ -جهدي- أن أُرتِّبَ المصادرَ الَّتي أُحيلُ عليها في الهامشِ بحسبِ وفيّات مُؤلّفيها ما لَمْ يَسْتدعِ السِّياقُ تقديمَ متأَخرٍ على متقدِّم.

١٧ - عرفتُ بالأَماكن والبُلدان والمَواضِع الَّتي ورد ذكرُها في المَتن، وعَوَّلتُ في ذلك على كتبِ الأَماكن والبُلدان.

١٨ - ذَيّلتُ الدِّراسةَ بنماذجَ من صُور الصَّفحاتِ الأُولى والأَخيرة للأَصل وبقيَّةِ النُّسخ المُعْتمدة.

١٩ - وضعتُ للكتابِ فهرس للموضوعات؛ تيسيرًا للإِفادة منه.

وبعد، فإن ما قمت به، ما هو إلا محاولة متواضعة، أرجو أن أكون قد وفقت في مسعاي، لإخراج هذا الكتاب في حلة جديدة تليق به، داعيا المولى عز وجل أن ينفعنا به، إنه سميع مجيب. والله الموفق.

صور النسخ الخطية

صور النسخ الخطية

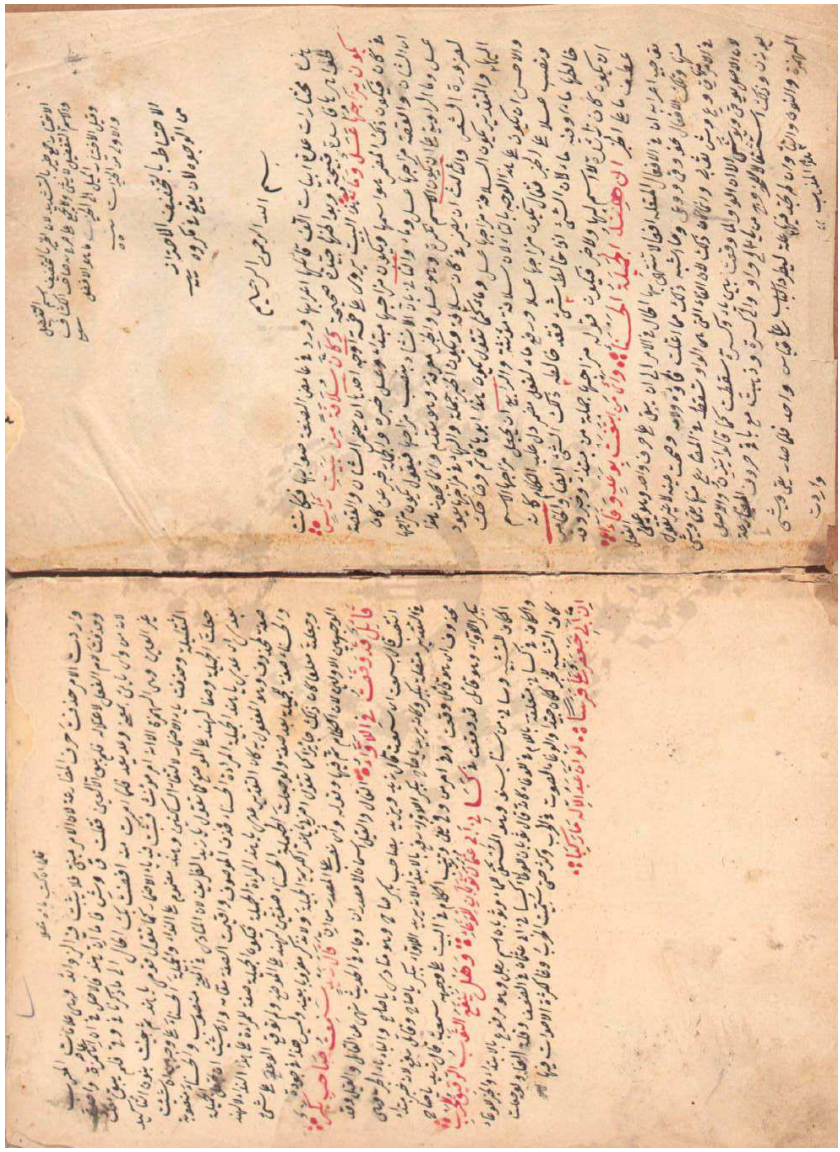

صور النسخ الخطية

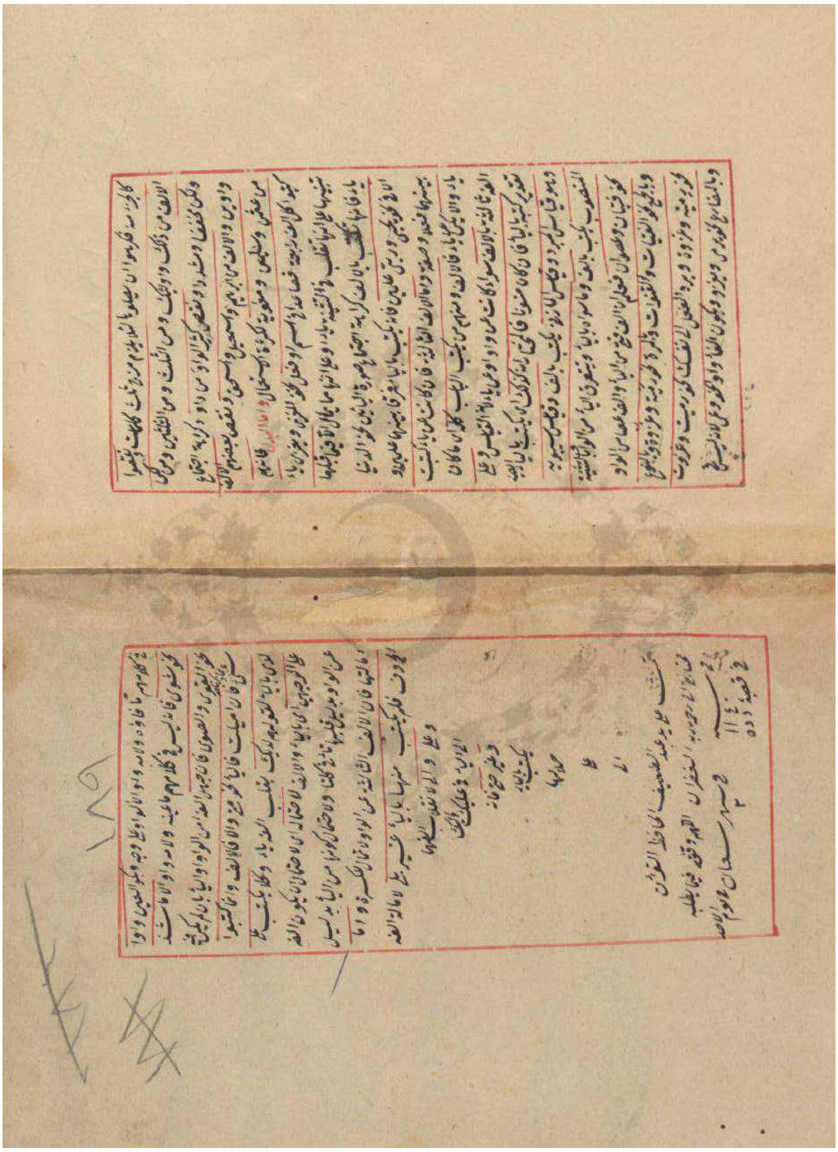

صور النسخ الخطية

صور النسخ الخطية

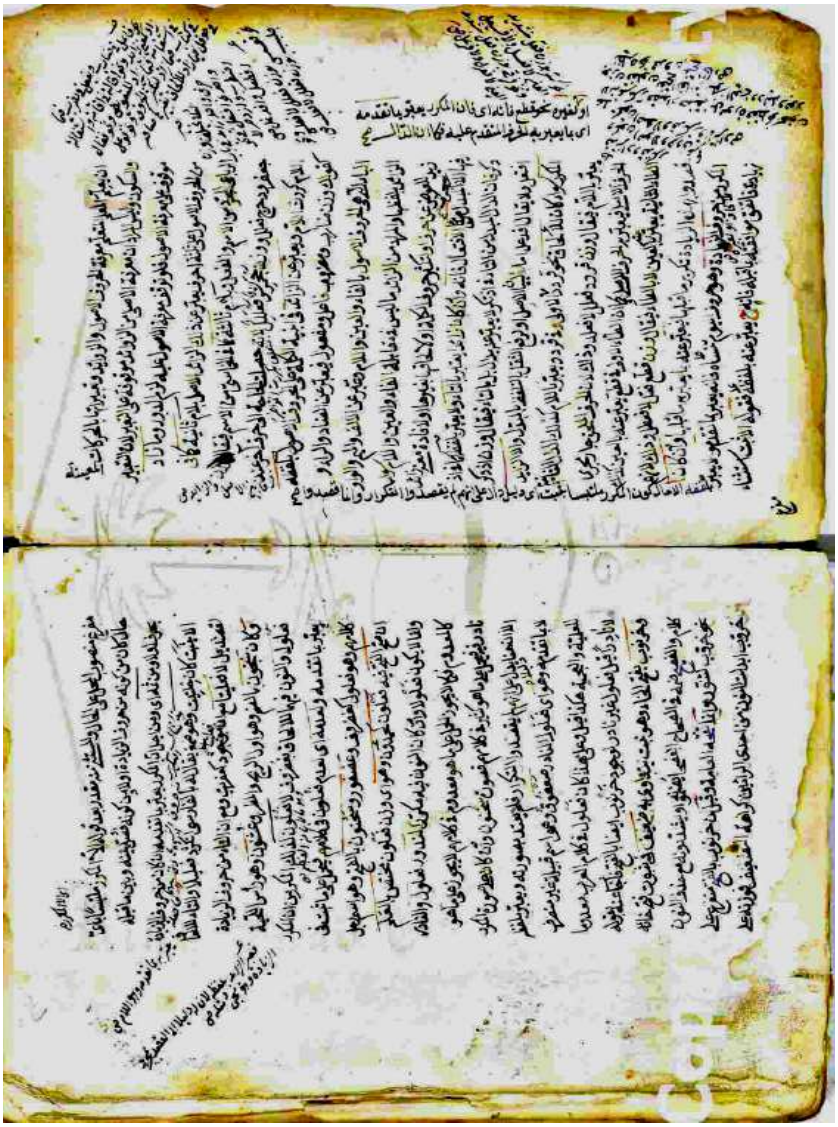

صور النسخ الخطية

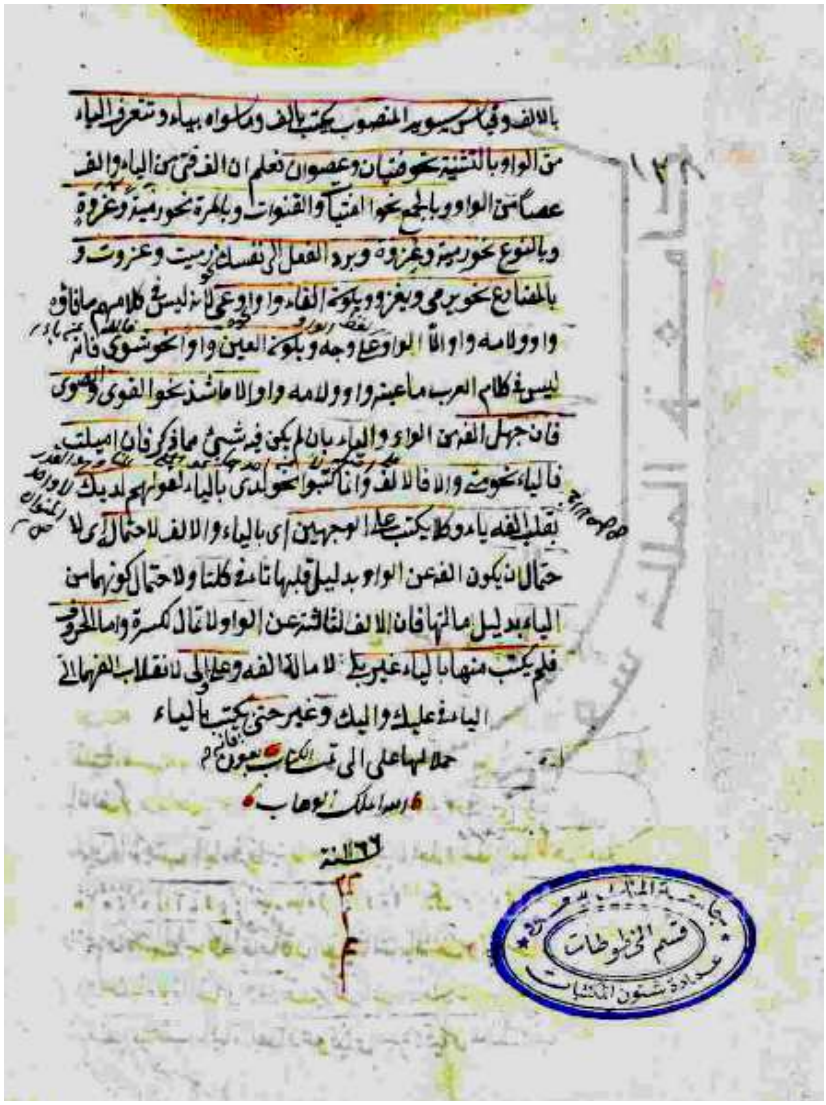

صور النسخ الخطية

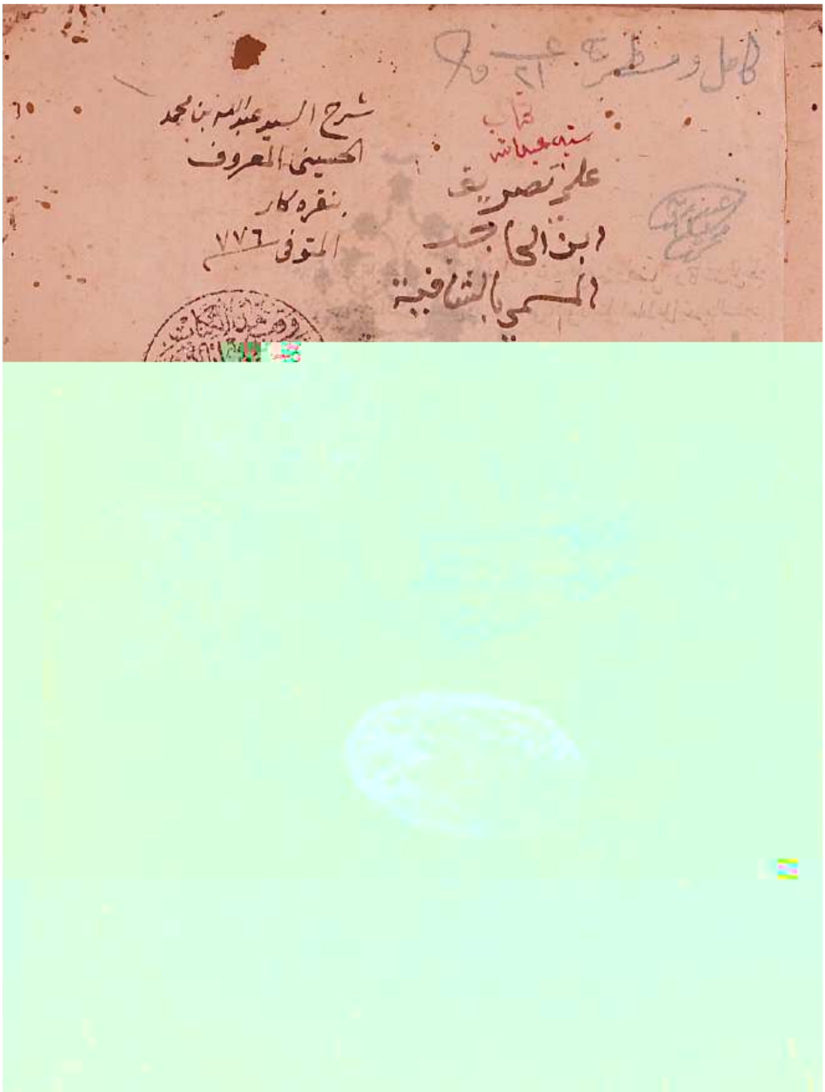

صور النسخ الخطية

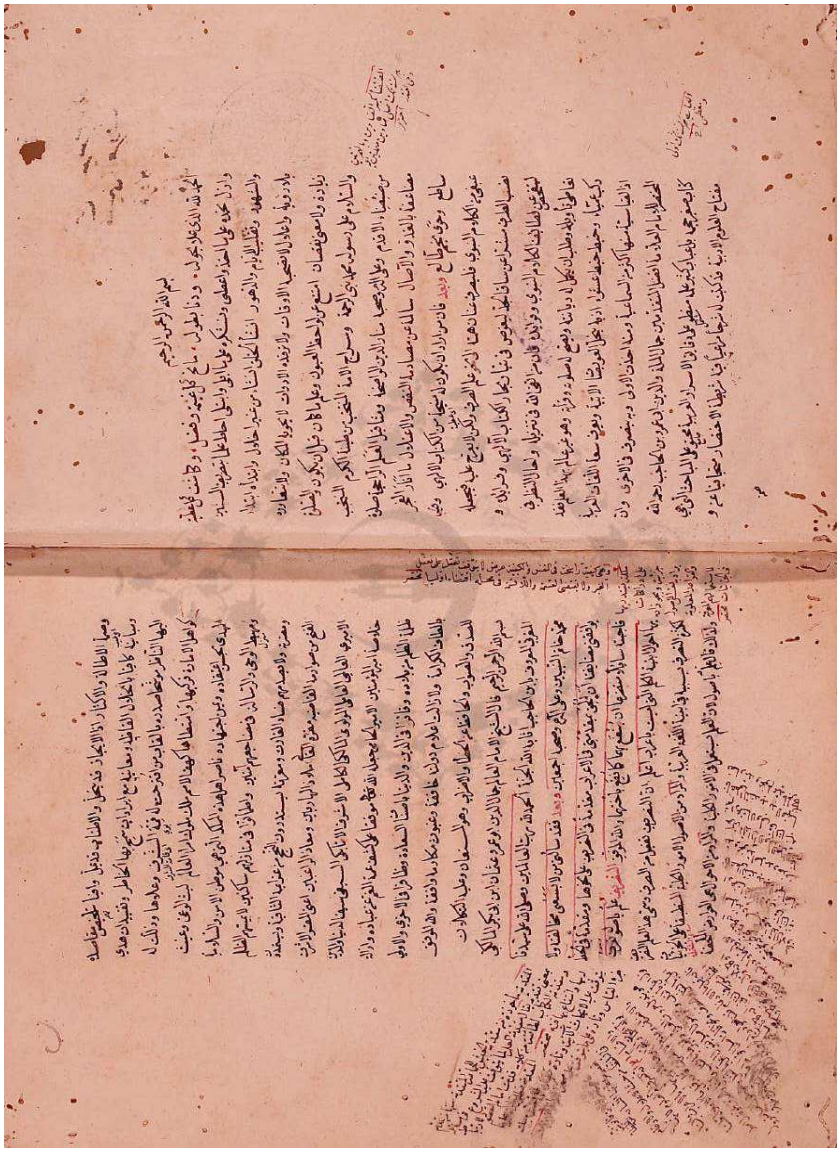

صور النسخ الخطية

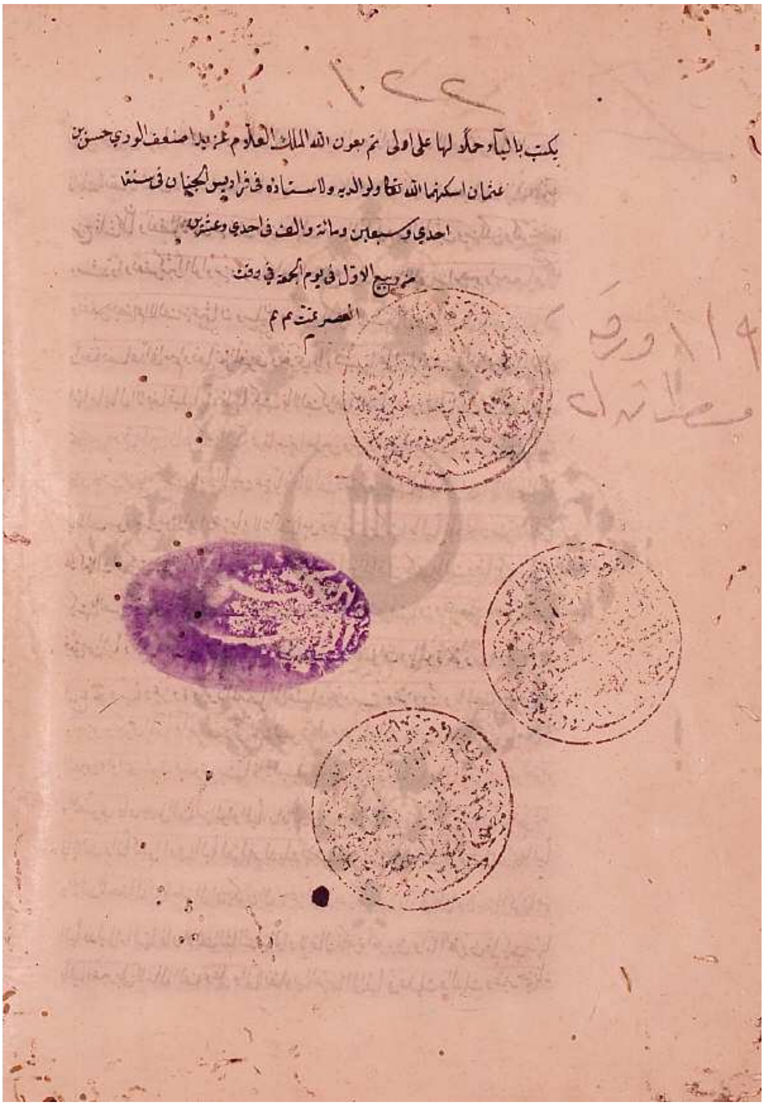

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي علا بحوله، ودنا بطوله، مانح كل غنيمة وفضل، وكاشف كل عظيمة وأزل، نحمده على ما أخذ وأعطى، ونشكره على ما أبلى وابتلى، أحاط علمًا بتصريف السنين والشهور، وتقليب الأيام والدهور، أنشأ الخلق إنشاء من غير إخلال، وابتدأ ابتداء بلا روية وإعلال، لا بصحبة الأوقات ولا برفدة الأدوات، لا يخونه المكان، ولا يتعاوره زيادة ولا نقصان، امتنع عن لواحظ العيون، وعلم ما كان قبل أن يكون، والصلاة والسلام على رسوله محمد نبي الرحمة، وسراج الأمة، المنتخب من طينة الكرام، المنتجب من ضِئْضِئ[1] الإقدام، وعلى آله وصحبه منائر الدين الواضحة، ومثاقيل العلم الراجحة، صلاة متضاعفة بالغدو والآصال، سالمة عن مصادمة النقص والاعتلال، ما أنار قمر ساطع، وخوى نجم طالع.

وبعد:

فإن من أراد أن يكون له منيحة من الكتاب الإلهي، وفيه عبقى من الكلام النبوي، فليصرف عنان همته إلى نحو علم الصرف، ولكن لا يعرج عليه فيجعله نصب الطرف، مشمرًا عن ساق الجد ليغوص في تيار بحار الكتاب الإلهي وفرائده، ويتفحص عن لطائف الكلام النبوي وفوائده، فإن من اتقى الله في تنزيله، وأجال النظر في تعاطي تأويله، وطلب أن يكمل له ديانته، ويصحح له صلاته وقراءته، وهو غير عالم بهذا العلم

---

(١) الضِّئْضِئُ والضُّؤْضُؤُ : الأَصل والمَعْدِنُ .

قال الكميت : وَجَدْتُك في الضِّئْءِ من ضِئْضِئٍ ، أَحَلَّ الأَكابِرُ منه الصِّغارا وفي الحديث : أَن رجلاً أَتَى النبيَّ صلى الله عليه وسلم ، وهو يَقْسِمُ الغنائم ، فقال له : اعْدِلْ فإِنك لم تَعْدِلْ .

فقال : يخرج من ضِئْضِئي هذا قوم يَقْرَؤُون القرآن لا يُجاوِزُ تَراقِيَهُمْ ، يَمْرُقون من الدِّين كما يَمْرُق السَّهمُ من الرَّمِيَّةِ .

فقد ركب عمياء، وخبط خبط عشواء، إذ به ينحل الغويصات الأبنية، وتعرف سعة اللغات العربية، إذ القياسية منها أكثر من السماعية، ومنه أخذت الأولى، وبه يتصرف في الأخرى، وإن "المختصر" للإمام العلامة أفضل المتقدمين جمال الملة والدين أبي عمرو ابن الحاجب رحمه الله كتاب صغير حجمه، بل عباب كثير علمه، منطو على دقائق الأسرار العربية، محتو على المباحث التي هي مفتاح العلوم الأدبية، قد كتبت له شرحًا مراعيًا فيه شريطة الاختصار، متجافيًا عن وصمة الإطالة والإكثار، إذ الإيجاز قد يخل، والإطناب قد يمل، وافيًا بتلخيص مقاصده ومبانيه، كافيًا بانحلال ألفاظه ومعانيه، مع إيرادات سمح بها الخاطر، وتقييدات هدى إليها الناظر، موشحًا صدره بألقاب من اقترحت له قمة الشرف وعلاها، وذللت له كواهل الإمارة فركبها وامتطاها، كهف الأمم ملك ملوك أمراء العالم، ليث الوغى وغيث الهدى بحسن اعتقاده، ويمن اجتهاده، ناصر أهل هذه المملكة التي هي موطن الأمن والسلامة، ومهبط الوحي والرسالة، في مضاجعهم آمنين، واطمأنوا في منازلهم ساكنين، لا يمسهم الظلم ومضرته، ولا يصدمهم فساد الغارة ومعرته، يستدرون النجح من عزائمه الثاقبة، ويستمدون الفتح من صوارمه القاصية، مقره العالي ملاذ الهاربين، ومعاذ الراغبين، أعني به المقر الأشرف الأمير العالي العاملي المولوي المالكي الكاملي الأشرفي الأتابكي السبقي سيف الدنيا والدين خلاصة أمير المؤمنين الأمير الجاولي جعله الله تعالى موفقًا على كشف غمة الغم عن عباده، وإزالة ظلمة الظلم من بلاده، وفائزًا في الدنيا بأصناف السعادة، وظافرًا في الآخرة والأولى بألطاف الكرامة، ولا زالت أعلام دولته خافقة، وغيوث مكارمه دافقة، والله الموفق للصدق والصواب، والحافظ عن الخطأ والاضطراب وهو المستعان وعليه التكلان.

بِسم الله الرَّحْمَنِ الرَّحِيم
رب تمم بِالْخيرِ

الْحَمد لله رب الْعَالمين، وَصلى الله على سيدنَا مُحَمَّد خَاتم النَّبِيين، وعَلى آله وَصَحبه أَجْمَعِينَ.

سَأَلَني من لَا يسعني مُخَالفَته أَن أُلحق بمقدمتي فِي الْإِعْرَاب مُقَدّمَة فِي التصريف على نَحْوهَا، ومقدمة فِي الْخط، فأجبته سَائِلًا متضرعًا أَن ينفع بهما، كَمَا نفع بأختهما، وَالله الْمُوفق.

[تَعْرِيف التصريف]

التصريف[1]: علم بأصول[2] يعرف بهَا أَحْوَال أبنية الْكَلم الَّتِي لَيست بإعراب.

قال الشيخ الإمام العالم جمال الدين أبو عمرو عثمان بن أبي بكر المالكي المغربي المعروف بـ"ابن الحاجب" أثابه الله تعالى الجنة:

(بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، وصلى الله على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد؛ فقد سألني من لا تسعني مضايقته، ولا توافقني مخالفته؛ أن ألحق بمقدمتي في الإعراب مقدمة في التصريف على نحوها، ومقدمة في الخط؛ فأجبته سائلًا متضرعًا أن ينفع بهما كما نفع بأختهما، والله الموفق.

التصريف علم بأصول يعرف بها أحوال أبنية الكلم التي ليست بإعراب).

---

(١) تفعيل من الصَّرف للمبالغة والتكثير ، سُمِّي به هذا العِلْم لكثرة التّصرف فيه ، وله موضوع ، وفائدة ، واستمداد ، ومسائل ، وحقيقة ، فموضوعه أبنية الكَلِم العربية ، من حيث يعرض لها الأحوال وفائدته الاحتراز عن الخطأ في اللسان ، واستمداده من كلام العرب ، من حيث الإفراد في الثلاثة ، ومسائله المطالب التي يُبرهن عليها فيه ، كعلمنا بأنّ حرف العلة من قَوَل ، وبَيَع يُقلب ألفا ، وحقيقته لغة التغيير ، واصطلاحا بمعنى العمل ، تحويل الأصل الواحد إلى أمثلة مختلفة ، لمعان مقصودة، لا تحصل إلاّ بها ، وبمعنى العلم. انظر: المناهج الكافية ٤٣/١.

(٢) علم بأُصول : جمع أصل ، وهو لغة ما يُبنى عليه غيره ، واصطلاحا ما يأتي قريبا ، ويُرادفه القاعدة ، والقانون ، والضابط ، وقُيّد بأصول ؛ لأنه لا يمكن حدّ نوع من العلم إلاّ باعتبار متعلقاته ، التي تبحث في ذلك العلم عنها ، وهي هنا أصوله .

اعلم أن التصريف تفعيل من الصرف، وسمي هذا العلم التصريف؛ لكثرة التصرف بسببه في أبنية اللغة العربية، والمراد من الأصول الأمور الكلية المنطبقة على الجزئيات؛ ولذلك قال: (علم بأصول)؛ لأن العلم ليس يستعمل إلا في الأمور الكلية، والمراد من الأحوال هي العوارض الملحقة بالأبنية بحسب غرض عرض وهي الموارد الجزئية التي تستعمل فيها تلك الأصول؛ ولذا قال: (يعرف) لأن المعرفة تستعمل في الجزئيات، والمراد من الأبنية هي عدد حروف الكلمة المرتبة مع حركاتها وسكونها باعتبار الوضع مع اعتبار الحروف الزوائد من الأصول فبقوله: (علم بأصول) دخل فيه غيره من العلوم، وبقوله: (يعرف بها أحوال أبنية الكلم) خرج غيره سوى النحو، وبقوله: (التي ليست بإعراب) خرج علم النحو أيضًا؛ لأن علم النحو الإعراب، أي: العلم بالمعرب والمبني من جهة الإعراب والبناء ليس من علم التصريف.

فإن قلت: قد خرج من التعريف بقوله: (أحوال الأبنية) أكثر أبواب التصريف، وذلك لأن التصريف يبحث عن أصول تعرف بها نفس أبنية الماضي والمضارع والمصدر والأمر والأسماء المشتقة، ولا يلزم من معرفة أحوال الأبنية معرفة نفس الأبنية؛ لأن إسناد الشيء إلى المضاف لا يقتضي إسناده إلى المضاف إليه، وقد يبحث عن أصول تعرف بها أحكام لا تعلق لها بنفس الأبنية ولا بأحوالها كالوقف والقلب والإسكان وتجاوز الساكنين والإدغام وتخفيف الهمزة إذا كانت في الآخر؛ فإنه حينئذ لا تعلق لهذه الأشياء لا بنفس الأبنية ولا بأحوالها؛ لأنه لا تعتبر في بناء الكلمة حالات الحرف الأخير بخلاف ما إذا كانت في غير الأخير فإنها حينئذٍ يكون من أحوال الأبنية.

فالجواب عن الإيراد الأول: أن الماضي والمضارع والمصدر وغيرها أحوال عارضة للأبنية؛ مثلا إذا قلت: طلب ماض، فقولك: طلب بناء، وقولك: ماض حالة عارضة له كالقلب والإدغام العارضتين لقال: ومد، فالمراد من الماضي والمضارع والمصدر مفهوماتها لا ما صدقت عليه هذه الأشياء.

وعن الإيراد الثاني: أنا سلمنا أنه لا تعتبر في الأبنية حالات الحرف الأخير، ولكن لا نسلم أنه لا يقال لأحواله أنها أحوال الأبنية؛ وذلك لأنه قد يطلق على أحوال بعض

الشيء أنها أحوال ذلك الشيء، وبهذا سقط اعتراض من قال: أنه لا حاجة إلى قوله: ليست بإعراب بناء على أنه لا تعتبر في بناء الكلمة حالات الحرف الأخير.

واعلم أنه قد ذكر أولًا مقدمة التصريف؛ لأنه ذكر أولًا تعريفه، ثم ذكر موضوعه وهي الأبنية من حيث يعرض لها الأحوال المذكورة.

ولما كانت الأبنية عبارة عن الحروف والحركات والسكنات على ما عرفت، بحث أولًا عن الحروف، من حيث أنها ثلاثة أو كثر، ومن حيث أنها زائدة أو أصلية، ومن حيث أنها ثابتة أو محذوفة، ومن حيث أنها ثابتة في مواضعها، أو منقولة عنها إلى غير مواضعها بالقلب، ومن حيث أنها من حروف العلة أولًا، ثم بحث في الحركات والسكنات الواقعة في الاسم الجامد التي لا يحصل باعتبارها فيه حال من الأحوال فقال:

[أَنْوَاع الأَبْنِيَة]

وأبنية الِاسْم الْأُصُول ثلاثية ورباعية وخماسية[١].

وأبنية الْفِعْل ثلاثية ورباعية.

(وأبنية الاسم) المتمكن واحترز بالمتمكن عن المبني كمن وما، (الأصول) احترز به عن الأبنية الفروع التي فيها زيادة (ثلاثية)، وهي الأصل؛ لأن الأصل في كل كلمة أن تكون على ثلاث أحرف: حرف يبتدأ به وحرف يوقف عليه وحرف يفرق بين المبتدأ به والموقوف عليه، وذلك لتنافيهما في الصفة؛ لأن المبتدأ به يقتضي الحركة والموقوف عليه يقتضي السكون، (ورباعية وخماسية)، وإنما جوز في الاسم ذلك؛ ليتوسع ولم يجوز فيه سداسية؛ لئلا يتوهم أنه كلمتان ركبتا بناء على أن الأصل أن تكون الأبنية ثلاثية (وأبنية الفعل) الأصول وإنما لم يذكر الأصول استغناء بذكرها في أبنية الاسم (ثلاثية ورباعية) ولا يكون له أبنية خماسية لثقل الفعل بالنسبة إلى الاسم وذلك لتضمنه الحدث وزمانه ولاستلزامه الفاعل والغاية والزمان والمكان.

---

(١) وأبنية الاسم : المتمكن كرجل وفرس ، لا المبني كمَن وكم ، الأصول : صفة الأبنية، فخرج بها الأبنية الفروع ، ثلاثية ورباعية وخماسية : لا أقل منها ولا أكثر ، أمَّا إنه لا أقل منها ؛ فلأن الثلاثية أعدل الأبنية ؛ لانقسامها على المراتب الثلاث ، المبتدأ والمنتهى والوسط ، فكان أقلها ثلاثة أحرف ، حرف يُبدأ به ، وحرف يوقف عليه ، وحرف واسطة بينهما ، إذ يجب أن يكون المبتدأ به متحركا ؛ لاقتضائه الحركة ، والوقوف عليه ساكنا ؛ لاقتضائه السكون ، ولمَّا تنافيا صفة ، كرهوا مقارنتهما ، ففصلوا بينهما بما يكون متحركا تارة ، وساكنا أخرى ، وأمَّا إنه لا أكثر منها ، فلئلا يتوهم أنه كلمتان ، إذ الأصل كما علم أنْ تكون الكلمة على ثلاثة أحرف ، وجوّزوا الرباعي والخماسي؛ توسعا في تكثير الطرق الموصلة إلى المقصود ، وهو المعنى .

[الْمِيزَان الصرفي]

ويُعَبَّرُ عَنْهَا بِالْفَاءِ وَالْعين وَاللَّام، وَمَا زَاد بلام ثَانِيَة وثالثة، ويُعَبَّر عَن الزَّائِد بِلَفْظِهِ، إِلَّا الْمُبدل من تَاء الافتعال فَإِنَّهُ بِالتَّاءِ، وَإِلَّا المكرر للإلحاق أَو لغيره فَإِنَّهُ بِمَا تقدمه، وَإِن كَانَ من حُرُوف الزِّيَادَة إِلَّا بثبت، وَمن ثَمَّ كَانَ حِلْتِيتٌ فِعْلِيلاً لَا فِعْلِيتا، وَسَحْنُون وعُثْنُون فُعْلُولاً لَا فُعْلُونا، لذَلِك ولعدمه، وَسَحْنُون إِن صَحَّ الْفَتْح ففَعْلون لَا فَعْلُول كحمدون، وَهُوَ مُخْتَصّ بِالْعلمِ لندور فَعْلُول، وَهُوَ صَعْفُوق، وخَرْنُوب ضَعِيف، وسَمْنَان فَعْلان، وخَزْعَال نَادِر، وبُطْنَان فُعْلان، وَقِرْطَاس ضَعِيف مَعَ أَنه نقيض ظَهران.

ثمَّ إِن كَانَ قلب فِي الْمَوْزُون قلبت الزِّنَةُ مثله كَقَوْلِك فِي آدر: أَعْفُل.

(ويعبر عنها) أي عن الأبنية الأصول سواء كانت في الاسم أو في الفعل (بالفاء والعين واللام) بأن يجعل عند التعبير مكان الحروف الأصول هذه الحروف فيعبر عن الحرف الأول من الحروف الأصول بالفاء، وعن الثاني بالعين، وعن الثالث باللام، كما يقال: ضرب ونصر وطلب على وزن فعل، ففعل موضوع عند أهل التصريف؛ ليكون محلا للهيئة المشتركة فقط بخلاف هذه الكلمات فإنها موضوعة لمعانيها المفهومة منها، وإنما اعتبر هذه الحروف للتعبير لأنه لما كان معنى تركيبها مشتركًا بين جميع الأفعال والأسماء المتصلة بها؛ لأن النصر فعل وكذا الضرب وغيره جعل لفظها مع هيئته مشتركًا بينهما.

والمقصود من هذا التعبير أن يعلم المعلم المتعلم معرفة الحروف الأصول والزوائد وتغييراتهما بالحركات المعينة والسكون، وليس المراد أن معرفة الأصلي من الزوائد موقوفة على التعبير؛ لأن التعبير موقوف على معرفة الأصول، فلو توقف معرفة الأصول عليه لزم الدور (وما زاد) من الحروف الأصول على ثلاثة أحرف يعبر عن ذلك الزائد الأصل (بلام ثانية) كما في الرباعي المجرد من الاسم والفعل (و) بلام (ثالثة) كما في الخماسي من الاسم فيقال: وزن جعفر ودحرج فعلل ووزن جحمرش فعلل؛ لأنه لما حصلت الحاجة إلى حرف آخر عند اللام كررت اللام (ويعبر عن الزائد) في أبنية الكلمة على الحروف الأصول (بلفظه) كقولك: وزن ضارب ومضروب فاعل ومفعول

فعبر عن الضاد والراء والباء التي هي حروف الأصول بالفاء والعين واللام، وعن الألف والميم والواو الزوائد بلفظها، والمراد من الزوائد ما ليس في مقابلة الفاء والعين واللام سواء مزيد للعوض عن حروف أو لتكثير حروف الكلمة، أو لإلحاق بغيرها، أو لإفادة معنى زائد فيها (إلا) الحرف (المبدل من تاء الافتعال فإنه) وإن كان زائد يعبر (بالتاء) ولا يعبر بلفظه كما في إذ ذكر لا يعبر عنه بالدال بال بالتاء فيقال وزن إذا ذكر افتعل، ولا يقال افتعل إما لبيان الأصل أو لدفع الثقل بالتلفظ بالمبدل (وإلا) الزائد (المكرر) سواء كان (للالحاق) نحو قردد (أو لغيره) نحو قطع (فإنه) أي فإن المكرر يعبر (بما تقدمه) أي بما يعبر به الحرف المتقدم عليه فكما أن الدال الأولى في قردد يعبر باللام كذلك الدال الثانية يعبر باللام فيقال وزن قردد فعلل لا فعلد؛ وذلك لأن الحرف المحلق جار مجرى الحرف الأصل فيعبر بما يعبر به الحرف الأصلي، وكما أن الطاء الأولى في قطع يعبر عنه بالعين لا بالطاء كذلك الطاء الثانية يعبر عنه بالعين لا بالطاء فيقال وزن قطع فعل لا فعطل؛ وذلك لأنهم قصدوا بهذه الزيادة تكرير ما قبلها فيعبر عنه بما يعبر بها ما قبلها، (وإن كان) المكرر (من حروف الزيادة)، وهو حروف اليوم – تنساه فإنه يعبر بما تقدمه ولا يعبر بلفظه (إلا) حال كون المكرر ملتبسًا، (بثبت) أي دليل على دال على أنهم لم يقصدا التكرار وإنما قصدوا زيادته فاتفقوا موافقته لما قبله فإنه حينئذٍ يعبر عنه بلفظه، فقوله إلا بثبت استثناء مفرغ منصوب المحل على الحال، والمستثنى منه مقدر بعد قوله إلا المكرر أي إلا المكرر ملتبسًا بأي حال كان من كونه من حروف الزيادة أولًا، ومن كونه فصل بينه وبين ما قبله بحرف أولًا، (ومن ثم) أي ومن أجل أن المكرر يعبر بما تقدمه، وإن كان من حروف الزيادة إلا بثبت (كان حلتيت)، وهو صمغ يقال له بالفارسية انكرد (فعليلا) والتاء للإلحاق بقنديل، (لا فعليتا) مع أن فعلينا موجود كعفريت، ومع أن التاء من حروف الزيادة و كان (سحنون) بالضم وهو أول الريح والمطر (وعثنون) وهو رأس اللحية (فعلول) والنون فيهما للإلحاق بغضروف (لا فعلون لذلك) المذكور من أن المكرر يعبر بما تقدمه (ولعدمه) أي لعدم فعلون في كلامهم فيحمل على ما ثبت في كلامهم وهو فعلول كغضروف وعصفور (وسحنون) بالفتح وهو اسم رجل (إن صح الفتح) فيه (فعلون كحمدون وهو) أي وزن فعلون (مختص

بالعلم) وإنما لا يكون فعلولًا وإن كان النون فيه مكررًا (لندور فعلول) والنادر كالمعدوم فكما لا يجوز الحمل على ما هو معدوم في كلامهم لا يجوز على ما هو نادر فيه فيحمل على ما هو كثير في كلامهم فصورة سحنون وإن كان على صورة بالمكرر إلا أن هنا دليلًا يدل على أنهم لم يقصدوا التكرار فلم يعتد بصورته ويعبر بلفظه لا بما تقدمه (وهو) أي فعلول النادر (صعفوق) وهو اسم غير منصرف للعملية والعجمة هكذا قيل وعلى هذا كان فعلول في كلام العرب معدوما لا نادرا قيل فعلول غير نادر لوجود خرنوب أيضًا بالفتح فأجاب عنه بقوله (وخرنوب) بفتح الخاء وهو نبت يتداوى به (ضعيف) في ثبوت فتح خائه كلام والفصيح ضمه.

قال في الصحاح: يضمونه ويشددونه مع حذف النون نحو خروب كنتور، وإنما تفتحه العامة، وقيل إن خرنوبًا بالفتح متفرع على خرروب أبدلت النون من إحدى الراءين كراهة التضعيف فوزنه على هذا فعنول لا فعلول، واعلم أن النادر هو الذي قل وجوده، وإن كان على القياس والشاذ هو الذي على خلاف القياس، وإن كان كثير والضعيف هو الذي في ثبوته كلام (وسمنان) وهو ماء لبني ربيعة غير منصرف للتعريف والألف والنون (فعلان) لا فعلال وإن كان النون فيه مكررًا (وخزعال) يقال ناقلة بها خزعال أي ظلع (نادر) فلا يحمل سمنان على فعلال لندوره ويحمل على فعلان لكثرته قالوا: ليس في كلامهم فعلال فعلال من غير المضاعف الأخز عال وقهقهار وهو الحجر الصلب.

وأما في المضاعف ففعلال فيه كثير نحو زلزال وقلقال (وبطنان) بضم الفاء (فعلان) لا فعلال وإن كان النون فيه مكررًا لعدم فعلال (وقرطاس) بضم الفاء (ضعيف) والفصيح الكسر في الديوان لم يأت على فعلان بضم الفاء وتسكين العين شيء من أسماء العرب من الرباعي السالم إلا مكررا نحو فسطاط وقرطاط (مع أنه) أي أن بطنانا (نقيض ظهران) لأن الظهران اسم لظاهر الريش وبطنان اسم لباطنة وظهران فعلان بيقين؛ لعدم التكرار فيه فبطنان فعلان أيضًا حملا للنقيض على النقيض فلم يقصدوا فيه التكرار وإنما قصدوا إلى زيادة الألف والنون للبناء كما في سكران فاتفق أن وقع قبلها

نون فوقع التكرار (ثم إن كان قلب في الموزون) والمراد من القلب ههنا أن يجعل واحد من الفاء والعين واللام في موضع الآخر (قلبت الزِّنَةُ مثله) أي قلبًا مثل قلب الموزون للتنبيه بالقلب في الزنة على القلب في الموزون (كقولك في) في وزن (آدر: أَعْفُل) وأصله أدور بالواو جمع دار قلبت الواو همزة لأن الواو المفردة المضمومة بضمة لازمة غير المشددة يجوز قلبها همزة، وقدمت الهمزة التي في موضع العين على الدال التي في موضع الفاء فقلبت الهمزة الثانية ألفًا لاجتماع الهمزتين أولًا هما مفتوحة والثانية ساكنة.

[الْقلب المكاني]

وَيعرف الْقلب بِأَصْلِهِ كناء يناء مَعَ النأي، وبأمثلة اشتقاقه كالجاه وَالْحَادِي والقسي، وبصحته كأيس، وبقلة اسْتِعْمَاله كآرام وآدر، وبأداء تَركه إِلَى همزتين عِنْد الْخَلِيل، نَحْو: جَاءَ، أَو إِلَى منع الصّرْف بِغَيْر عِلّة على الْأَصَح، نَحْو: أَشْيَاء، فَإِنَّهَا لفعاء، وَقَالَ الْكسَائِي[1]: أَفعَال، وَقَالَ الْفراء[2]: أفعاء، وَأَصلهَا أفعلاء.

وَكَذَلِكَ الْحَذف كَقَوْلِك فِي قَاض: فاع، إِلَّا أَن يُبَيَّنَ فيهمَا.

(ويعرف القلب) بستة أوجه عل ما ذكره (بأصله) أي بأصل الموزون المقلوب وهو المصدر ههنا والواحد (كناء يناء مع النأي) فإنه لما قيل في مصدرهما النأي علم أنهما مقلوبًا نأي ينأى فجعل اللام إلى أصل واحد (كالجاء) وهو القدر والمنزلة فإن أمثلة اشتقاقه وهي التوجيه والمواجهة والتوجه تدل على أن أصله وجه فقدم العين على الفاء، وكان القياس أن يقال جوه بواو ساكنة إلا انه لم غير بالقلب غير بالتحريك فقلبت الفاء فوزنه عفل (والحادي) فإن الوحدة والتوحيد والتوحد تدل على أن أصله واحد قلبت الفاء في موضع اللام وقدم الحاء على الألف؛ لأنه لا يمكن الابتداء بالألف فصار الحادو فقلبت الواو ياء لوقوعها في الطرف بعد كسره فصار الحادي (والقسي) في جمع قوس فإن قولهم قوس الشيخ واستقوس ورجل مقوس يدل على أن أصله قووس قدم

---

(١) الكسائي : علي بن حمزة بن عبد الله بن فيروز الأسدي مولاهم الكوفي، إنما قيل له الكسائي لأنه دخل الكوفة، وأتى حمزة بن حبيب الزيات وهو ملتف بكساء، فقال حمزة: من يقرأ؟ فقيل له: صاحب الكساء. فبقي علماً عليه، وقيل: بل أحرم في كساء. شيخ القراء وأحد السبعة وإمام النحاة. نزل بغداد وأدب الرشيد، ثم أولاده. اختار لنفسه قراءة صارت إحدى القراءات السبع. وتعلم النحو على كبر سنه، وجالس الخليل في البصرة. وكانوا. مات مع الرشيد في قرية زنبويه، ومات معه محمد بن الحسن، فقال الرشيد لما عاد إلى العراق: دفنت النحو والفقه بزنبويه، وذلك سنة تسع وثمانين ومائة. وزنبويه بالري.

(٢) الإمام الفراء : هو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله بن منظور الفراء . والفراء لقبه لا اسمه ، والفراء له مؤلفات عديدة ، ومن أشهرها في التفسير معاني القرآن . عاش الفراء حياته كلها في بغداد ولم يخرج منها إلا قليلا لزيارة أهله في الكوفة وتوفي في طريق عودته من مكة سنة ٢٠٧ هـ .

اللام إلى موضع العين فصار قسوو فقلبت الواوان إلى ياءين لاجتماعهما في الطرف والأولى منهما مزيدة فصار قسى، ثم قلبت ضمة العين كسرة لأجل الياء، ثم ضمة الفاء كسرة للإتباع فصار قسيًا، ويجوز أن يعرف القلب فيه بأصله وهو القوس لأن الواحد أصل للجمع (و) يعرف القلب (بصحته) أي بصحة المقلوب يعني إذا كان لفظان متفقان في اللفظ، والمعنى إلا في التقديم والتأخير وكان في أحدهما حرف العلة صحيحة من تغيير إعلال مع وجود علة الإعلال فيه في الظاهر وفي الآخر أيضًا صحيحة لعدم علة الإعلال فيه كان اللفظ الذي فيه علة الإعلال مقلوبًا عن اللفظ الذي لم يكن فيه علة الإعلال (كأيس) فإنه لما لم تقلب الياء فيه ألفًا مع تحركها وانفتاح ما قلبها علم أن أصله يئس فنقل الفاء إلى موضوع العين فصار وزنه عفل ويعرف القلب فيه بأصله أيضًا وهو اليأس (و) يعرف القلب (بقلة استعماله كآرام) في جمع رئيم وهو الظبي الأبيض وأصله أرآم قدم الهمزة على الراء فاجتمع همزتان أولاهما مفتوحة والثانية ساكنة فقلبت الثانية ألفًا فصار آراما وأرآم بتقديم الراء على الهمزة أكثر استعمالًا من آرام فجعل أصلالان جعل الأكثر استعمالًا أصلًا أَوْلَى من جعل الأقل (وآدر) في جمع دار على ما عرفت فإنه أقل استعمالًا من أدور (و) يعرف القلب (بأداء تركه) أي ترك القلب (إلى همزتين عند الخليل نحو جاء) وأصله جائ؛ لأنه اسم فاعل من الأجوف المهموز اللام، فقال الخليل: قلبت اللام إلى موضع العين فصار جاءي فاعل إعلال قاض فصار جاء على وزن فال قال لأنه لو لم تقلب اللام إلى موضع العين وجب قلب يائه همزة كما في بائع فصار جاء بهمزتين واجتماع الهمزتين مستكره.

وقال سيبويه[1]: إنما يستكره اجتماعهما إذا كان يؤدي إلى بقائهما في الاستعمال أما إذا حصل عند الاجتماع ما يوجب تخفيف إحداهما فلا بأس بالاجتماع وههنا

---

(١) سيبويه (١٤٨ هـ - ١٨٠ هـ / ٧٦٥ - ٧٩٦م) عمرو بن عثمان بن قنبر الحارثي بالولاء، يُكنى أبو بشر، الملقب سيبويه: إمام النحاة، وأول من بسّط علم النحو. أخذ النحو والأدب عن الخليل بن أحمد الفراهيدي ويونس بن حبيب وأبي الخطاب الأخفش وعيسى بن عمر، وورد بغداد، وناظر بها الكسائي، وتعصبوا عليه، وجعلوا للعرب جعلا حتى وافقوه على خلافه. من آثاره: كتاب سيبويه في النحو.

كذلك فإنه إذا قلبت ياؤه همزة اجتمع همزتان فقلبت الثانية ياء وجوبًا بالاجتماع الهمزتين والأولى منهما مكسورة، ثم يعل إعلال قاض فصار جاء على وزن فاع وقد يقوى قول الخليل بأنه يلزم على قول سيبويه الجمع بين الإعلالين قلب العين همزة واللام ياء ويقوي قول سيبويه بأن قلب اللام إلى موضع العين كثر تغييرًا من الإبدال والمصير إلى ما هو أقل تغييرًا أَوْلَى (أو) بأداء ترك القلب (إلى منع الصرف بغير علة على الأصح) من المذهبين، يعني لو لم يعل بالقلب يلزم أحد المذهبين مذهب الفراء ومذهب الكسائي والأصح منهما مذهب الكسائي فقوله على الأصح يتعلق بقوله بأداء لا بقوله يعرف لفساد المعنى؛ وذلك لأن ترك القلب لا يؤدي إلى منع الصرف من غير علة على التعيين إذ في أشياء ثلاثة مذاهب على ما ذكر ولو لم يعل بالقلب يكون فيها مذهبان يلزم من أحدهما منع الصرف بغير علة وهو أصح المذهبين على ما تبين (نحو أشياء فإنها لفعاء) عند الخليل وسيبويه وأصلها شياء على وزن فعلاء فقدمت اللام وهو الهمزة الأولى إلى موضع الفاء كراهة اجتماع الهمزتين بينهما ألف وهو حاجز غير حصين.

(وقال الكسائي) إنها (أفعال) جمع شيء ويلزم على مذهبه مخالفة الظاهر من وجهين الأول منع الصرف بغير علة؛ لأن أشياء إذا كان أفعالًا لا يكون فيه علة منع الصرف إلا إنهم منعوها من الصرف تشبيهًا لها بفعلاء أو لظنهم أنها على فعلاء والثاني جمعه على أشاوي وأفعال لا يجمع على أفاعل (وقال الفراء) أنها (أفعاء وأصلها أفعلاء) قال: إن شيئًا في الأصل شيء على وزن فيعل فيخفف كما خفف بين، ثم جمع على أفعلاء كما جمع بين على أبيناء، ثم حذفت اللام من أشيئاء كما ذكرنا من كراهة اجتماع الهمزتين بينهما حاجزًا غير حصين ويلزم على مذهبه مخالفة الظاهر من وجوه حذف الهمزة من غير قياس يقتضي ذلك وتصغيرها على لفظها وجمع الكثرة لا يصغر على لفظه وجعلها على أشاوي وأفعلاء لا يجمع على أفاعل فيكون مذهب الكسائي أصح هذين المذهبين؛ لأنه إنما يلزمه مخالفة الظاهر من وجه وهو القلب وهو موجود في كلامهم في أمثلة كثيرة ولا يلزمهما شيء مما يلزم الكسائي والفراء؛ لأن منع صرفها لأجل ألف التأنيث وتصغيرها على لفظها؛ لأنها اسم جمع لا جمع وجمعهما على

أشاوي؛ لأن فعلاء يجمع على فعالى كصحراء وصحارى (وكذلك الحذف) فإنه إن حذف شيء من الموزون حذف أيضًا من الزنة ما يقابله (كقولك في) وزن (قاض فاع) فكما حذف اللام من قاض حذف من فاعل (ألا أن يبين فيهما) أي في المقلوب والمحذوف بأن يقال وزنهما في الأصل كذا فيقال وزن آدر في الأصل افعل ووزن قاض فاعل.

[الصَّحِيح والمعتل]

وتنقسم إِلَى صَحِيح ومعتل، فالمعتل مَا فِيهِ حرف عِلّة، وَالصَّحِيح بِخِلَافِهِ، فالمعتل بِالْفَاءِ مِثَال، وبالعين أجوف وَذُو الثَّلَاثَة، وباللام مَنْقُوص وَذُو الْأَرْبَعَة، وبالفاء وَالْعين أَو بِالْعينِ وَاللَّام لفيف مقرون، وبالفاء وَاللَّام لفيف مفروق.

وتنقسم أبنية الاسم والفعل (إلى صحيح ومعتل فالمعتل ما فيه) أي في حروف أصوله (حرف علة) وهو الواو والياء والألف وإنما سميت حروف علة؛ لأنها تتغير بالحذف والقلب والإسكان، ولا تصحح ولا تبقى على حال عند مجاورتها لما يخالفها من الحركة، والحرف فهي كالعليل المنحرف المزاج المتغير حالا بحال، وإنما قلنا في حروف أصوله ليدخل فيه نحو عدو يع وليخرج عنه نحو زمان وظريف وعجوز (والصحيح بخلافه) وهو الذي لا يكون في حروف أصوله حرف علة ويدخل في تعريف الصحيح المهموز والمضاعف (فالمعتل) وهو على ما ذكره خمسة أنواع (بالفاء) وحده (مثال) لمماثلته الصحيح في الماضي واسم المفعول والمفعول في عدم الإعلال نحو وعد واعدموا عود مثل ضرب ضار بمضروب أو المماثلة أمر الأمر من الأجوف في الزنة نحو عد كما تقول بع (و) المعتل (بالعين أجوف) وإنما سمي بذلك لمشابهته مالًا جوف له بسبب ذهاب جوفه كثيرًا (وذو الثلاثة) لأنه في حكاية النفس من الماضي على ثلاثة أحرف نحو قلت وإنما اعتبر حكاية النفس لأن الغالب عند التصريفي الابتداء بها عند تصريف الماضي والمضارع والأجوف فيها على ثلاثة أحرف فسمي لذلك ذا الثلاثة (و) المعتل (باللام منقوص) لنقصان حرف الأخير في الوقف والجزم نحو أغز ولم يغز (وذو الأربعة) لأنه في حكاية النفس على أربعة أحرف نحو دعوت (و) المعتل (بالفاء والعين) نحو وبل ويوم لا يجئ في الفعل (أو بالعين واللام) نحو طوى (لفيف مقرون) لالتفاف حرفي العلة فيه مع اقترانهما (و) المعتل (بالفاء واللام) لفيف (مفروق) لالتفافهما مع افتراقهما نحو وقى.

[أبنية الاسْم الثلاثي الْمُجَرّد]

وللاسم الثلاثي الْمُجَرّد عشرَة أبنية، وَالْقِسْمَة تَقْتَضِي اثْنَي عشر، سقط مِنْهَا (فُعِلّ وَفِعُلّ) استثقالا، وَجُعِل الدئل مَنْقُولًا، والحِبُك إِن ثَبت فعلى تدَاخل اللغتين فِي حرفي الْكَلِمَة، وَهِي: فَلْس وَفَرَس وكتف وعَضُد وَحِبْر وعنب وإبل وقُفْل وصُرد وعُنُق.

[رَدُّ بعضِ الأَبْنِيَةِ إِلَى بعضٍ]

وَقد يُرَدُّ بعض إِلَى بعض، فَفعِل مِمَّا ثَانِيه حرف حلق كفَخِذٍ يجوز فِيهِ: فَخْذٌ، وفِخْذٌ، وفِخِذٌ، وَكَذَلِكَ الْفِعْل كشهد وَنَحْو كتِفٍ يجوز فِيهِ: كَتْفٌ، وكِتْف، وَنَحْو عَضُد يجوز فِيهِ: عَضْد، وَنَحْو عُنُق يجوز فِيهِ: عُنْق، وَنَحْو: إبل، وبِلِزٍ يجوز فيهمَا: إِبْلٌ وبِلْزٌ، وَلَا ثَالِث لَهما، وَنَحْو: قُفْلٍ يجوز فِيهِ: قُفُلٌ على رَأْي، لمجيء عُسُرٍ وَيُسُرٍ.

[أبنية الاسْم الرباعي الْمُجَرّد]

وللرباعي الْمُجَرّد خَمْسَة: جَعْفَر وزِبْرج وبُرْثُن وَدِرْهَم وقِمَطْر.

وَزَاد الْأَخْفَش[1] نَحْو: جُخْدَبٍ[2].

وَأما جَنَدِل وعُلَبِطٌ، فتوالي الحركات حملهما على بَاب جَنَادلَ وعُلابِط.

---

(١) الأخفش: هو أبو الحسن سعيد بن مسعدة مولى لبني مجاشع بن دارم ، من مشاهير نحاة البصرة وهو أحذق أصحاب سيبويه وهو أسن منه فيما يروى ولقى من لقيه سيبويه من العلماء والطريق إلى كتاب سيبويه الأخفش وذلك أن كتاب سيبويه لا نعلم أحداً قرأه على سيبويه ولا قرأه عليه سيبويه ولكنه لما مات سيبويه قرئ الكتاب على أبي الحسن الأخفش. وكان أبو العباس ثعلب يفضل الأخفش ويقول: كان أوسع الناس علماً وله كتب كثيرة في النحو والعروض والقوافي. وقال أبو العباس أحمد بن يحيى: مات الأخفش بعد الفراء ومات الفراء سنة سبع ومائتين بعد دخول المأمون العراق بثلاث سنين. وقيل أن وفاته سنة ٢١٥هـ .

انظر: بغية الوعاة ١/٥٩٠ ، وفيات الأعيان ١/٢٦٢ ، أخبار النحويين لأبي طاهر المقرئ ، ص ٣٦.

(٢) جُخْدَب : بضم أوله وسكون ثانيه ، وفتح ثالثه لضرب من الجراد ، وهو الأخضر الطويل الرجلين ، وسيبويه يرويه بضم الدال ، فهو كبرثن ، وردّ الفراء طُحْلَبا وبُرقَعا بفتح ثالثهما ، وقال أبو علي : هو أي هذا البناء معرب ، قال الجاربردي وغيره : والحقُّ ثبوته، لأنهم يقولون : مالي عنه عُنْدَداً، أي بدّ ، والدال الثانية للإلحاق، وإلاّ لوجب الإدغام، فوجب ثبوت هذا البناء ، ليلحق به.

[أبنية الاسْم الخماسي الْمُجَرّد]

وللخماسي الْمُجَرّد أَرْبَعَة: سَفَرْجَلٌ، وقِرْطَعْبٌ، وجَحْمَرِشٌ، وقُذَعْمِلٌ.

[أبنية الاسْم الْمَزِيد فِيهِ]

وللمزيد فِيهِ أبنية كَثِيرَة، وَلم يَجِيء فِي الخماسي إِلَّا: عَضْرَفُوطٌ، وخُزَعْبِيْلٌ، وقِرْطَبُوسٌ، وقَبَعْثَرى، وخَنْدَرِيْسٌ، على الْأَكْثَر.

(وللاسم الثلاثي المجرد) لا المزيد فيه (عشرة أبنية) بحسب الاستعمال (والقسمة) العقلية فيه (تقتضي اثنى عشر) بناء لأن الفاء له ثلاثة أحوال الفتحة والضمة والكسرة ولا يكون له سكون لتعذر الابتداء بالساكن أو لتعسره عند البعض وللعين الحركات الثلاث والسكون والحاصل من ضرب ثلاثة في أربعة اثنا عشر وإنما لم تعتبر حركات اللام وسكونها لأنها محل الإعراب ولا تقسم الأوزان باعتبار حركته وسكونه (سقط) من الاثنى عشر بناء بناآن (فعل) بضم الفاء وكسر العين (وفعل) بكسر الفاء وضم العين (استثقالًا) للخروج من الضمة إلى الكسرة وبالعكس لأنهما حركتان ثقيلتان متباينتان لكن فعل بضم الفاء وكسر العين أثقل من فعل لأن فيه انتقالًا من الأثقل وهو الضمة إلى ما دونه في الثقل وهو الكثرة وإنما كانت الضمة أثقل لاحتياجها إلى تحريك عضلتين بخلاف الكسرة فإنها لا تحتاج إلا إلى تحريك عضلة واحدة وأما نحو يضرب فإنه وإن كان فيه انتقال من الكسرة إلى الضمة إلا أنه لا يعتد به لأن الضمة عارضة وكذا نحو ضرب لأن البناء عارض لأنه مجهول ضرب، أو نقول لما كان آخره مبنيًا على الفتح لم يستثقل هنا الخروج من الضمة إلى الكسرة استثقالًا حيث كان بعد الكسرة ضمة أو كسرة فإن قلت قد استعمل هذان البناآن نحو الدئل والحبك فأجاب عنه بقوله (وجعل الدئل) وهو علم لقبيلة (منقولًا) من الفعل من دأل إذا تحرك فيكون نحو ضرب أن سمي به فإن قلت إذا كان اسما لدويبة شبيهة بابن عرس يكون اسم جنس لا علما وحينئذ لا يكون منقولا لأنه لا ينتقل من الفعل إلى اسم الجنس قلنا لا نسلم أنه حينئذ يكون اسم جنس وإنما يكون علم جنس كأسامة أو نقول لا نسلم أنه حينئذ لا يكون

منقولًا من الفعل أو نقول أنه على تقدير كونه اسم جنس يكون شاذ إلا يعتد به (والحبك أن نثبت) فمحمول (على تداخل اللغتين) بالضمتين والكسرتين.

قال ابن جنى: إنهما لغتان بمعنى و هو تكسر كل شيء كالرمل والماء إذا مرت بهما الريح وفيه نظر؛ لأنه بالضمتين جمع الحباك وبالكسرتين أن ثبت مفرد والتداخل إنما يتحقق إذا اتحد معناهما (في حرفي الكلمة) وهما الحاء والباء فإن المستعمل أراد أن يقول الحبك بالكسرتين فلما كسر الحاء غفل عنها وذهب إلى اللغة المشهورة وهي الحبك بالضمتين فترك الحاء مكسورة وضم الباء وإذا كان من التداخل لا يكون موضوعًا مستعملًا فلا يرد النقض به (وهي) أي الأبنية العشرة وابتدأ في التمثيل بالمفتوح الفاء مع الأحوال الأربع في العين، ثم بالمكسور مع الأحوال الثلاث في العين، ثم بالمضموم كذلك (فَلْسٌ وَفَرَسٌ وكتف وعَضُد وَحِبْر وعنب وإبل وقُفْل وصُرد وعُنُق وقد يرد بعض) من هذه الأبنية (إلى بعض ففعل) بفتح الفاء وكسر العين (مما ثانية حرف حلق كفخذ يجوز فيه) ثلاثة أوجه (فخذ) بحذف كسرة العين وذلك لاستكراههم الانتقال من الأخف وهو الفتحة إلى الأثقل وهو الكسرة في الثلاثي المطلوب منه التخفيف بأصل الوضع فيسكن العين ليكون الانتقال من الأخف وهو الفتحة إلى ما هو أخف منه وهو السكون (وفخذ) بكسر الفاء وسكون العين لذلك الاستكراه مع استكراه حذف أقوى الحركتين وهي الكسرة فنقولها إلى الفاء (وفخذ) بكسر الفاء والعين ذلك لقوة حرف الحلق فيجعل ما قبله متابعًا له في الكسرة وإنما عدل فيه من الأخف وهو الفتحة إلى الأثقل وهو الكسرة لحصول نوع آخر من التخفيف وهو الخروج من الكسرة إلى الكسرة وذلك لأن اللسان حينئذ يعمل في جهة واحدة بخلاف الخروج من الفتحة إلى الكسرة وإنما جعل فخذ بفتح الفاء وكسر العين أصلًا لأنه أكثر وقوعًا في الاستعمال من أخوانه فكان بالأصالة أولى (وكذلك الفعل) إذا كان على فعل وثانية حرف حلق فإنه يجوز فيه هذه الوجوه (كشهد) وإنما ذكر الفعل ها هنا مع أنه ليس هذا موضع ذكر لاشتراكه مع الاسم في هذا التفريع (ونحو كتف) مما كان بفتح الفاء وكسر العين ولم يكن ثانية حرف حلق (يجوز فيه) وجهان من التفريع (كتف) بحذف كسرة العين (وكتف) بنقل كسرة العين إلى الفاء بعد نزع فتحته وإنما لم يجز فيه الاتباع؛ لأن

كسرة غير حرف الحلق لم تقو قوة كسرة حرف الحلق (ونحو عضد) مما كان بفتح الفاء وضم العين (يجوز فيه) وجه واحد من التفريع (عضد) بإسكان العين من غير نقل ولا يجوز فيه عضد بنقل ضمة العين إلى الفاء عند الأكثر لثقل الضمة (ونحو عنق) مما كان بضم الفاء والعين (يجوز فيه عنق) بحذف ضمة العين لاستثقال الضمتين (ونحو إبل وبلز) مما كان بكسر الفاء والعين (يجوز فيه إبل وبلز) بحذف كسرة العين لاستثقال الكسرتين وقوله (ولا ثالث لهما) أي لإبل وبلز قيل معناه أنهم لم يجئ في كلامهم فعل بكسرتين إلا إبل في الأسماء وبلز في الصفات على ما روي من البصريين وقيل معناه لا فرع آخر لهما كما كان لكتف وقيل أن قوله ونحو إبل تصحيف أيد بالدال واذا كان بالدال يستقيم قوله ولا ثالث لهما أي في الصفات؛ لأنه لم يأت على فعل بالكسرتين في الصفات الأخرى، فإن امرأة أبداي ولود أتان بلزاي ضخم هكذا قال ثعلب وأما الاسم فيجيء غير ابل نحو ابط وأطل وحبك وقيل معناه أن فعلًا بالكسرتين كثير في كلامهم لكن لأن قوله ونحو إبل يدل على أنه يجوز الإسكان في غير إبل وبلز أيضًا وقوله و لا ثالث لهما يدل على أنه لا يجوز الإسكان في غيرهما (ونحو قفل) بضم القاف وسكون العين (يجوز فيه قفل) بضم العين لا تباع الفاء (على رأي) (لمجئ عسر ويسر) بضم الفاء والعين فهما وهما فرعان على عسر ويسر لأنهما بسكون العين أكثر استعمالًا منهما بضمة والأكثر استعمالًا أولى بالأصالة وعند الأكثرين لا يجوز؛ ذلك لأن فيه عدولًا من الأخف إلى الأثقل وأما يجئ عسر ويسر فلا يدل على أنهما فرعان على عسر ويسر لجواز أن يكونا أصليين أيضًا وكان الأخف أكثر استعمالًا فإن الاستثقال في الأصل قد يؤدي إلى ترك استعماله أصلًا كما في يقول فلا ينكره أداؤه إلى قلة استعماله (وللرباعي) المجرد أبنية (خمسة) استعمالًا والقسمة العقلية تقتضي أن تكون ثمانية وأربعين بناء حاصلة من ضرب الاثني عشر في أربعة؛ وهي أحوال اللام الأولى لكن لم يأت منه إلا ما ذكره أما للاحتراز عن التقاء الساكنين أو لدفع الثقل أو لتوالي أربع حركات (جعفر) وهو النهر الصغير وهو فعلل بفتح الفاء واللام الأولى وسكون العين (وزبرج) وهو الزينة وهو فعلل بكسر الفاء واللام الأولى وسكون العين (وبرثن) وهو مخلب الأسد وهو فعلل بضم الفاء واللام الأولى وسكون العين (ودرهم)

بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى وهو فارسي معرب وكسر الهاء لغة (وقطر) وهو ما تصان فيه الكتب وهو فعلل بكسر الفاء وفتح العين وسكون اللام الأولى (وزاد الأخفش) على هذه الأبنية الخمسة بناء سادسًا، وهو فعلل بضم الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى (نحو جحذب) بفتح الدال وهو نوع من الجراد.

وأما سيبويه فيرويه بضم اللام الأولى فهو كبرثن فإن قلت قد جاء الرباعي أكثر من الخمسة نحو جندل وهو أرض فيها حجارة، وعليط وهو قطيع من الغنم، والغليظ من اللبن وغيره فأجاب عنه بقوله: (وأما نحو جندل وعليط فتتوالى الحركات الأربع فيهما (حلهما على باب جنادل وعلابط) وذلك لأن تواليها مرفوض في كلامهم فهما من مزيد الرباعي (وللخماسي) المجرد أبنية (أربعة) والقياس يقتضي أن تكون له مائة واثنان وتسعون بناء على ضرب الثمانية والأربعين في الأحوال الأربعة للأم الثانية، وإنما اقتصر على الأربعة لما ذكرنا في الرباعي (سفرجل) وهو فعلل بالفتحات مع سكون اللام الأولى (وقرطعب) وهو فعلل بكسر الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى وسكون اللام الثانية يقال ما عنده قرطعبة ولا قذ عمله ولا سعنة ولا معنة أي شيء قال أبو عبيدة ما وجدنا أحدًا يدري أصولها (وجحمرش) وهو فعلل بفتح الفاء وسكون العين وفتح اللام الأولى وكسر الثانية وهو العجوز الكبيرة (وقد عمل) وهو فعلل بضم الفاء وفتح العين وسكون اللام الأولى وكسر اللام الثانية ولا يجيء للاسم المتمكن بناء أقل من الثلاثي ولا أكثر من الخماسي وإذا جاء اسم أقل من الثلاثي كان فيه حذف نحو أخ ويدكما إذا جاء اسم أكثر من الخماسي كان فيه زيادة نحو قزعبلانة (وللمزيد فيه) من الثلاثي والرباعي (أبنية كثيرة) إلا أن المزيد فيه من الثلاثي أكثر من الرباعي لكونه على أعدل الأوزان فيقبل زيادة الزيادة والزيادة فيه أما من جلس الكلم أو من غير جنسها إما بتكرير العين أو اللام أو الفاء والعين أو العين واللام والتي من غير جنسها تكون واحدة واثنين أو ثلاثًا أو أربعًا ومواقعها أربعة ما قبل الفاء وما بين الفاء والعين ما بين العين واللام وما بعد اللام و تخلو الزيادة من أن تقع متفرقة أو مجتمعة بخلاف الرباعي فإنه خارج عن الاعتدال؛ لوقوع حرفين في وسطه؛ ولذا ثقل الزيادة في الخماسي لوقوع ثلاثة أحرف في وسطه فلا يزاد فيه إلا زيادة واحدة من حروف المد

قبل اللام أو بعده؛ ولذا كانت الزيادة في قرعبلانة نوادر والى ما ذكرنا أشار بقوله (ولم يجئ في الخماسي إلا) أبنية خمسة (عضرفوط) وهو العظاية الذكر (وخزعبل) وهو إلا باطل والخزعبيلة ما أضحكت به القوم يقال هات بعض خزعبيلاتك (وقرطبوس) بكسر القاف وهي الداهية (وقعبثري) وهو العظيم الخلق والأنثى قبعثراة وألفه ليست للإلحاق لكونها سادسة ولا بناء فوق الخماسي فيلحق به ولا للتأنيث لمجيء قبعثراة ولو كانت للتأنيث لما لحقه تأنيث آخر وإنما زيد الألف فيه لتكثير الأبنية قال المبرد[1]: الألف فيه لإلحاق بنات الخمسة ببنات الستة وفيه نظر لما ذكرنا من أنه ليس في الأصول سداسي حتى يلحق به اللهم إلا أن يقال أن مراده ما قاله السير في هو أنه قد زعم بعض الناس أن قبعثري لو كان في الكلام سداسي أصلًا لكان ملحقًا به (وخندريس) وهو الخمر القديمة ومنه حنطة خندريس للعتيقة، وقوله (على الأكثر) قيد في خندريس وذلك لأن أكثرهم جعل النون أصلية فتكون من مزيد الخماسي ووزنه حينئذٍ فعليل واستدل عليه بأنه إذا تردد في حرف بين أن يكون أصليًّا وزائدًا، فالأصل هو الأصلي، وقال بعضهم: إن النون زائدة فيكون من مزيد الرباعي ووزنه حينئذ فتعليل، واستدل عليه بأنه إذا تردد لفظ بين وزنين غير موجودين في أبنيتهم على تقدير أصالة حرف منه وزيادته في أبنيتهم كان جعله زائدًا أولى؛ لأن الزيادة دخول ما ليس بأصل في الكلمة فيكون الأصل أَوْلَى بأن لا يثبت فيه وزن مجهول.

---

(١) أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأكبر بن عمير بن حسان ، الثمالي الأزدي البصري المعروف بالمبرد النحوي؛ ولد سنة عشر ومائتين، وقيل سنة سبع ومائتين، نزل بغداد، وكان إماما في النحو واللغة، وله التواليف النافعة في الأدب: منها كتاب الكامل وكتاب الروضة والمقتضب وغير ذلك. أخذ الأدب عن أبي عثمان المازني وأبي حاتم السجستاني ، وأخذ عنه نفطويه وغيره من الأئمة. وكان المبرد المذكور وأبو العباس أحمد بن يحيى الملقب بثعلب صاحب كتاب الفصيح عالمين متعاصرين ، توفي يوم الاثنين لليلتين بقيتا من ذي الحجة، وقيل ذي القعدة، سنة ست وثمانين، وقيل خمس وثمانين ومائتين ببغداد، ودفن في مقابر باب الكوفة .

[أَحْوَال الأَبْنِيَة]

وأحوال الْأَبْنِيَة قد تكون للْحَاجة: كالماضي، والمضارع، وَالْأَمر، وَاسم الْفَاعِل، وَاسم الْمَفْعُول، وَالصّفة المشبهة، وَأفْعل التَّفْضِيل، والمصدر، واسمي الزَّمَان وَالْمَكَان، والآلة، والمصغر، والمنسوب، وَالْجمع، والتقاء الساكنين، والابتداء، وَالْوَقْف.

وَقد تكون للتوسع: كالمقصور، والممدود، وَذي الزِّيَادَة.

وَقد تكون للمجانسة: كالإمالة.

وَقد تكون للاستثقال: كتخفيف الْهمزَة، والإعلال، والإبدال، والإدغام، والحذف.

ولما فرغ من المقدمة شرع في مسائل التصريف، وهي المباحث المتعلقة بتلك الأحوال وفصلها البين انحصار أبواب التصريف فقال: (وأحوال الأبنية قد تكون للحاجة) المعنوية وهي ما يتوقف عليه فهم المعنى أو للحاجة اللفظية وهي ما يتوقف عليه التلفظ باللفظ وأشار إلى الأول بقوله: (كالماضي والمضارع والأمر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل والمصدر واسمي الزمان والمكان والآلة والمصغر والمنسوب والجمع) فإن هذه الأشياء أحوال عارضة للأبنية للاحتياج المعنوي على ما عرفت وأشار إلى الثاني بقوله (والتقاء الساكنين والابتداء والوقف) فإن التلفظ باذهب اذهب من غير تحريك الباء متعذر وكذا الابتداء بالساكن متعذر أو متعسر، وكذا الوقف على المتحرك غير ممكن من حيث الصناعة وإن كان ممكنًا من حيث اللفظ (وقد تكون) أحوال الأبنية (للتوسع) في الكلام والتفنن لاحتياجهم إلى ذلك خصوصًا في الأسجاع والفواصل والقوافي (كالمقصور والممدود وذي الزيادة) التي لم تكون الزيادة فيها المعنى(وقد تكون) أحوال الأبنية (للمجانسة كالإمالة) فإنها لإثبات المناسبة (وقد تكون) أحوال الأبنية للاستثقال (كتخفيف الهمزة) بالحذف والقلب (والإعلال) لحروف العلة (والإبدال والإدغام والحذف) فإن هذه الأشياء تلحق الأبنية؛ لدفع الاستثقال.

الْمَاضِي

للثلاثي الْمُجَرّد ثَلَاثَة أبنية: فَعَلَ، وَفَعِلَ، وَفَعُلَ، نَحْو: ضربه، وَقَتله، وَجلسَ، وَقعد، وشربه، وومِقَه، وَفَرح، ووثق، وكرُم.

وللمزيد فِيهِ خَمْسَة وَعِشْرُونَ:

مُلْحق بدحرج نَحْو: شَمْلَلَ وحَوْقَلَ وبَيْطَرَ وجَهْوَرَ وقَلْنَسَ وقَلْسَىٰ.

مُلْحق بتدحرج نَحْو: تَجَلْبَبَ وتَجَوْرَبَ وتَشَيْطَنَ وتَرَهْوَكَ وتَمَسْكَنَ وتَغَافَلَ وَتَكَلَّمَ.

وملحق باحْرَنْجَمَ نَحْو: اقْعَنْسَسَ واسْلَنْقَى.

وَغير مُلْحق نَحْو: أَخْرَجَ وجَرَّبَ وَقَاتَلَ وَانْطَلَقَ واقْتَدَرَ واسْتَخْرَجَ واشْهَاب واشْهَب واغْدَوْدَنَ واعْلَوَّطَ.

واسْتَكَانَ قيل: افْتَعَلَ من السُّكُون فالمد شَاذ، وَقيل: اسْتَفْعَلَ من كَانَ فالمد قياسي.

فَفَعَل لمعان كَثِيرَة، وَبَاب المغالبة يبْنى على فَعَلْتُه أَفْعُلهُ بِالضَّمِّ نَحْو: كارمني فكَرَمْتُه أكْرُمه، إِلَّا بَاب: وعدت وبعت ورميت، فَإِنَّهُ أَفْعِلُهُ بِالْكَسْرِ، وَعَن الْكسَائي فِي نَحْو: شَاعَرْتُه فَشَعَرْتُه أَشْعَرُهُ بِالْفَتْح.

وَفَعِل يكثر فِيهِ الْعِلَل وَالْأَحْزَان وأضدادها، كسَقِم وَمَرِض وبَرِيء وحَزِن وَفَرِح.

وتجيء الألوان والعيوب والحُلِيُّ كلهَا عَلَيْهِ، وَقد جَاءَ: أَدم وَسمُر وعجُف وحمُق وخرُق وعجُم ورعُن بِالْكَسْرِ وَالضَّم.

وَفَعُل لأفعال الطبائع وَنَحْوهَا، كحَسُن وقَبُح وَكَبُر وَصَغُر، فَمن ثَمَّ كَانَ لَازِما.

وشَذَّ رحُبَتْك الدَّارُ، أَي: رَحُبَتْ بك.

وَأما بَابُ سُدْتُه فَالصَّحِيح أَن الضَّم لبَيَان بَنَات الْوَاو، لَا للنَّقْل، وَكَذَلِكَ بَاب بِعْتُه، وراعوا فِي بَاب خِفْتُ بَيَان البنية.

وأَفْعَلَ للتعدية غَالِبا، نَحْو: أجلسته، وللتعريض نَحْو: أَبَعْتُه، ولصيرورته ذَا كَذَا نَحْو: أغَدَّ الْبَعِير، وَمِنْه أحصد الزَّرْع، ولوجوده على صفة، نَحْو: أَحْمَدْتُهُ وأَبْخَلْتُهُ، وللسلب نَحْو: أَشْكَيْتُهُ، وَبِمَعْنى فَعَل نَحْو: قِلْتُه وأَقَلْتُه.

وَفَعَّل للتكثير غَالِبًا نَحْو: غَلَّقْتُ وَقطّعْتُ وجَوّلْتُ وطَوَّفْتُ، وَمَوْت المَال. أَو للتعدية نَحْو: فَرَّحْتُهُ، وَمِنْه: فَسقْتُه، وللسلب نَحْو: جَلَّدْتُ الْبَعِير، وقَرَّدْتُه، وَبِمَعْنى فَعَل نَحْو: زِلْتُه وزَيَّلْتُه.

وفاعل لنسبة أَصله إِلَى أحد الْأَمريْنِ مُتَعَلقا بِالْآخرِ للمشاركة صَرِيحًا، فَيَجِيء الْعَكْس ضمنا، نَحْو: ضاربته وشاركته، وَمن ثمَّ جَاءَ غير الْمُتَعَدِّي مُتَعَدِّيا نَحْو: كارمته وشاعرته، والمتعدي إِلَى وَاحِد مُغَاير للمفاعل مُتَعَدِّيا إِلَى اثْنَيْنِ نَحْو: جاذبته الثَّوْب، بِخِلَاف شاتمته، وَبِمَعْنى فعل نَحْو: ضاعفت ،وَبِمَعْنى فَعَل نَحْو: سَافَرت.

وتَفَاعَلَ لمشاركة أَمريْن فَصَاعِدا فِي أصله صَرِيحًا، نَحْو: تشاركا، وَمن ثَمَّ نقص مَفْعُولا عَن فَاعل، وليدل على أَن الْفَاعِل أظهر أَن أَصله حَاصِل لَهُ وَهُوَ مُنْتَفٍ، نَحْو: تجاهل وتغافل، وَبِمَعْنى فَعَل نَحْو: توانيت ومطاوع، فَاعل نَحْو: بَاعَدْتُه فتَبَاعَدَ.

وَتَفَعَّلَ لمطاوعة فَعَّل نَحْو: كَسَّرته فتكسر، وللتكلف نَحْو: تشجع وتحلم، وللاتخاذ نَحْو: توسد، وللتجنب نَحْو: تأثم وتحرج، وللعمل المتكرر فِي مُهْلَة نَحْو تجرعته، وَمِنْه: تفهم، وَبِمَعْنى اسْتَفْعَلَ نَحْو: تكبَّر وتعظَّم.

وانْفَعَلَ لَازم مُطَاوع فَعَلَ، نَحْو: كَسرته فانكسر، وَقد جَاءَ مُطَاوع أَفْعَلَ نحو: أَسْفَقْتُهُ فانْسَفَقَ، وأزعجته فانزعج قَلِيلا، وَيخْتَص بالعلاج والتأثير، وَمن ثَمَّ قيل: انْعَدم خطأً.

وافْتَعَلَ للمطاوعة غَالِبا نَحْو: غَمَمْتُهُ فَاغْتَمَّ، وللاتخاذ نَحْو: اشتوى، وللمفاعلة نَحْو: اجتَوَرُوا واختصموا، وللتصرف نَحْو: اكْتسب.

واسْتَفْعَلَ للسؤال غَالِبا إِمَّا صَرِيحًا، نَحْو: اسْتَكْتَبْتُهُ، أَو تَقْديرا نَحْو: اسْتَخْرَجْتُهُ، وللتَّحَوُّل نَحْو: اسْتَحْجَرَ الطين، و:

إِن الْبَغَـــاث بِأَرْضِنَا تَسْتَنْسِرُ...

وَبِمَعْنى فَعَلَ نَحْو: قَرَّ وَاسْتقر.

[بِنَاء الْفِعْل الرباعي]

وللرباعي الْمُجَرّد بِنَاء وَاحِد نَحْو: دحرجته، ودَرْبَخَ أَي: ذَلَّ.

وللمزيد فِيهِ ثَلَاثَة نَحْو: تَدَحْرَجَ واحْرَنْجَمَ واقْشَعَرّ وَهِي لَازِمَة.

الماضي للثلاثي المجرد ثلاثة أبنية وضعًا (فعل وفعل وفعل) وذلك لأن لفاء الفعل حالة واحدة وهي الفتحة لخفتها ولثقل الفعل فلا يجوزون فيه الابتداء بالثقيل في أصل الوضع وهي الضمة والكسرة؛ لأن الابتداء بالأخف أَوْلَى ليحصل للمتكلم العذوبة في اللفظ ويصغي السامع إليه لأنس السامع بالأخف بخلاف الاسم فإنه لما كان خفيفًا يجوزون الابتداء فيه بالثقيل، وأما نحو شهد بكسر الفاء ضرب بضمة فليس الابتداء به في أصل الوضع وبالكسرة والضمة وذلك لأن أصل شهد شهد بفتح الفاء وكذا الأصل في ضرب ضرب ولعين الفعل ثلاثة أحوال الفتحة والكسرة والضمة لا يكون له السكون كما كان لعين الاسم وذلك لأنه إذا اتصل بالفعل الضمائر المتصلة المرفوعة البارزة المتحركة يجب إسكان لامه لئلا يتوالى أربع حركات فيما هو كالكلمة الواحدة لأن الفعل والفاعل بمنزلة كلمة واحدة ولا سيما إذا كان الفاعل من هذه الضمائر فلو كان العين ساكنًا لزم اجتماع الساكنين فحينئذ يكون للفاء حالة واحدة للعين ثلاثة أحوال وإذا ضرب واحدة في ثلاثة يحصل ثلاثة، وأما ليس بفتح الفاء وسكون العين فليس من أبنيته وضعًا وإنما كان في أصل الوضع بكسر العين فسكن العين، ثم ذكر لفتوح العين أربعة أمثلة لأنه يجيء متعديًا وغير متعد وكل واحد منهما مضارعه يجيء مضموم ومكسور فقال (نحو قتله) متعد ومضارعه بضم العين (وضربه) متعد ومضارعه بكسر العين (وقعد) لازم ومضارعه بالكسر وإنما لم يذكر ما كان مضارعه بفتح العين لأن يفعل بفتح العين مضارع فعل بفتحه كان في الأصل عندهم بكسر العين أو بضمه وإنما فتح لأجل حرف الحلق، ثم ذكر لمكسور العين أربعة أمثلة أيضًا لأنه على أربعة أقسام متعد ولاوم وعين مضارعة مفتوح أو مكسور فقال (وشربه) متعد ومضارعه مفتوح العين (وومقه) متعد ومضارعه مكسور العين (وفرح) لازم ومضارعه مفتوح العين

(ووثق) لازم ومضارعه مكسور العين (وكرم) إنما ذكر لمضموم العين مثالًا واحدًا لأنه لا يكون إلا لازمًا ولا يكون مضارعه إلا مضموم العين.

وللمزيد فيه من الثلاثي (خمسة وعشرون) بناء (ملحق بدحرج) والمراد من الإلحاق أن تزيد زيادة في بناء لتلحقه ببناء آخر أكثر منه حرفًا ويتصرف تصرفه في جميع تصاريفه وليس المراد من زيادة الإلحاق أن لا يكون لمعنى أصلًا على ما قيل؛ لأن معنى حوقل وشملل مخالف لمعنى حقل وشمل وإنما المراد أن لأن تكون تلك الزيادة مطردة في إفادة معنى كزيادة الهمزة في أكرم وتكرير العين في كرم وزيادة الألف في فاعل فإنها لا يقال لهذه الزيادات أنها للإلحاق وإن صار اللفظ بواسطتها على وزن الرباعي؛ وذلك لظهورها في معان أخر؛ فلا يجوز حملها على الغرض اللفظي مع ظهور إمكان حملها على الغرض المعنوي والملحق بدحرج على ستة أقسام في الأغلب لأنه إما بتكرير اللام أو بزيادة الواو أو الياء بعد الفاء أو بزيادة الواو أو النون بعد العين أو بزيادة الياء في الآخر (نحو شملل) أي أسرع (وحوقل) أي كبر وفتر عن الجماع (وبيطر) أي عمل البيطر من بطرت الشيء أبطر، أي شققته ومنه سمى البيطار (وجهور) أي رفع صوته (وقلنس وقلسي) يقال قلنسته وقلسيته أي ألبسته القلنسوة وفي ألف قلسي خلاف، قيل أنه للإلحاق وقيل إن الألف لا يكون للإلحاق أصلًا وأصلها في نحو قلسي ياء قلبت ألفًا وإنما لم يدغم نحو شملل مع اجتماع المثلين المتحركين فيه أعل نحو سلقي بقلب يائه ألف؛ لأن الإدغام مبطل للإلحاق لانكسار وزن الملحق بالإدغام بخلاف القلب في الآخر فإنه لا ينكسر وزن الملحق به لأن حركة الآخر سكونه لا يعتبران في الوزن (وملحق بتدحرج نحو تجلبب) أي لبس الجلباب (وتجورب) أي لبس الجورب (وتشيطن) أي صار كالشيطان في تمرده (وترهوك) أي تبختر (وتمسكن) أي تشبه بالمسكين بإظهار الظل والحاجة وليس زيادة الميم فيه لقصد الإلحاق، وإنما هي من قبيل التوهم كأنه توهم أن ميم مسكن فاء الكلمة فقيل تمسكن، وإن كان القياس أن يقال تسكن، واعلم أنه ليس إلحاق نحو تجلبب بتدحرج بواسطة تصديره بالتاء بأنه يقال الحق جلبب بتكرير اللام بدحرج، ثم ألحق بتدحرج بزيادة التاء في أوله وإنما هو ملحق بدحرج، ثم يزاد عليه ما زاد على دحرج وهو التاء فيقال تجلبب كما يقال تدحرج

وإنما لم يكن التاء للإلحاق؛ لأن زيادتها مطردة في إفادة معنى المطاوعة فإن تفعلل مطاوع فعلل نحو دحرجته فتدحرج (وتغافل وتكلم) فإنهما عنده وعند جار الله ملحقان بتدحرج لموافقتهما له في جميع تصاريفه وفيه نظر لأن زيادتهما وهي التاء والألف في نحو تغافل والتاء والتضعيف في نحو تكلم مطردة لإفادة معان على ما سيجئ إن شاء الله تعالى؛ ولأن الادغام في نحو تماد دليل على عدم الإلحاق (وملحق بأحر نجم نحو اقعنسس) أي رجع وتأخر (واسلنقى) يقال سلقتيه إذا لقيته على ظهره فاسلنقى والكلام في الهمزة والنون فيهما كالكلام في تاء تجلبب في أنهما ليستا

للإلحاق كما أن التاء كذلك وإنما لم يكن نحو استعلم ملحقًا بأحر نجم مع أنه في جميع تصاريفه على وزنه لأنه يجب في الملحق أن يكون وقوع حروف الأصول والزوائد مواقعها في الملحق به ونحو استعلم بالنسبة إلى أحر نجم ليس كذلك لا في الأصول ولا في الزوائد؛ لأن الزيادة في احرنجم همزة في أوله ونون بعد عينه وفي نحو استعلم همزة وسين وتاء في أوله فأين أحدهما عن الآخر؛ ولأن الزوائد في نحو استعلم مطردة زيادتها لإفادة معان (وغير ملحق نحو أخرج وجرب وقاتل) وليست هذه الثلاثة ملحقة بدحرج وإن كانت على وزنه لاطراد هذه الزيادات وهي الهمزة والتضعيف والألف لإفادة معان؛ ولأن الإدغام في نحو أمد وجاب دليل على أنهما غير ملحق بدحرج (وانطلق واقتدر واستخرج واشهاب وأشهب) من الشهبة (واغدودن) يقال اغدودن الشعر أي طال وتم وهو ليس بملحق باحرنجم وأن كان موازنًا له في جميع تصاريفه؛ لأن التكرار فيه وقع في العين والتكرار في الملحق من الفعل إنما يكون في اللام وقيل أنه ملحق بأحر نجم نظرًا إلى مجرد الزيادة والتكرار (واعلوط) يقال اعلوطت البعير إذا تعقلت بعنقه وعلوته وفيه أيضًا خلاف قيل إنه ملحق باحرنجم وقيل إنه غير ملحق به (واستكان) أي ذل وخضع (قيل) أنه (افتعل من السكون فالمد) وهو الألف التي زيدت لإشباع فتحة الكاف (شاذ) قيل لو كانت زيادة الألف لإشباع الفتحة لما ثبتت في جميع تصاريفه نحو يستكين ومستكين قلنا يجوز أن يكون من الزيادات اللازمة كما قالوا في مكان وهو مفعل من الكون أمكنه وأماكن وتمكن واستمكن على توهم أصالة الميم لثباته في جميع تصاريفه (وقيل) أنه (استفعل من كان) وأصله استكون

قلبت الواو ألفًا أي تحول من كون خلاف الذال إلى كون الذل وقيل إنه استفعل من الكين وهو لحم داخل الفرج أي صار واوا بعد إسكانه ونقل حركته إلى ما قبله في الأجوف وحذفها في الناقص فيلبتس اليائي منهما بالواو أي ولا يجوز أن يكسر الفاء والعين فيهما بعد إسكان الياء لتبقى الياء على حالها؛ لأنه لا يعلم حينئذ أنه في الأصل يفعل بالضم فنقل إلى يفعل بالكسر لإبقاء الياء أو كان مكسورًا في العين في الأصل فيلتبس بناء يفعل بالضم ببناء يفعل بالكسر ومراعاة الأبنية أولى من التفرقة بين اليائي والواواي (و) روى (عن الكسائي في نحو شاعرتي) مما عينه أو لامه حرف حلق (فشعرته أشعره بالفتح) لاستثقال حرف الحلق وعند الأكثرين يبني باب المغالبة على باب نصر لأن وجود حرف حلق في أحد الموضوعين لا ينافي ضمة العين في المضارع لمجيء يفعل بالضم مع وجود حرف الحلق في احد الموضوعين (وفعل) بكسر العين (تكثر فيه العلل والأحزان وأضدادها) أي أضداد الأحزان ومعنى قوله تكثر فيه أن هذه المعاني تجيء في غير فعل إلا أنها فيه أكثر منها في غيره وليس معناه أن مجيئها فيه أكثر من مجيء غيرها فيه على ما ظن (كسقم ومرض) فإنهما من العلل (وحزن) من الأحزان (وفرح) من ضد الأحزان (ويجيء الألوان) نحو شهب (والعيوب) نحو عور (والحلي) نحو بلج (كلها عليه) أي جميع هذه المعاني إنما تجيء على فعل بكسر العين لأعلى غيره (وقد جاء أدم وسمر وعجف وحمق وخرق وعجم ورعن بالكسر والضم) فإن هذه اللغات السبع وإن كانت كما ذكر من المعاني إلا أنه لا يجوز في عينها الكسر والضم (وفعل) بضم العين (لأفعال الطبائع) وهي الأفعال اللازمة الصادرة عن الطبيعة وهي القوة الموجودة في الشيء التي لا شعور لها بما يصدر عنها وخص الضم بها؛ لانضمام الطبيعة إلى الذات عند صدور هذه الأفعال منها كانضمام الشفتين عند خروج الضم منهما (ونحوها) أي نحو أفعال الطبائع كالصغر والكبر فإنها لما اختلفا باختلاف الأحوال والأوقات لم يجعلهما من أفعال الطبائع بل من نحوها (كحسن) والحسن تناسب الأعضاء على ما ينبغي (وقبح) هما من أفعال الطبائع (وكبر وصغر) هما من نحو أفعال الطبيعة (ومن ثم) أي ومن أجل أن فعل لأفعال الطبائع (كان لازمًا) غير متعد إلى مفعول بغير واسطة؛ لأن هذه الأفعال إذا كانت للطبيعة لم يكن لها تعليق بغير من صدر

عنه فلا يقتضي متعلقًا سواء، فان قلت رحب من باب فعل بالضم من أنه متعد في قولهم رحبتك الدار لتعديته إلى المفعول الذي هو الكاف فأجاب عنه بقوله (وشذر حبتك الدار أي رحبت بك الدار) فلما كثر استعماله حذف حرف الجر تخفيفًا فهو غير متعد في الحقيقة، وقيل إنما جعل متعديًا لتضمنه معنى وسعتك الدار ووسع متعد، فإن قلت قد جاء فعل متعديًا كثيرًا نحو سدته وقلته فإنهما متعديان والأصل فيهما سودته وقولته بضم العين عند الكسائي نقلت ضمة العين إلى الفاء وحذفت العين لالتقاء الساكنين فأجاب عنه بقوله (وأما باب سدته) وأراد به كلف فعل ماضيه على فعل بفتح العين من الأجوف الواوي إذا اتصل به الضمير المرفوع المتصل البارز (فالصحيح أن الضم) أي ضم الفاء فيه (لبيان بنات الواو) وذلك لأنه لما حذف الألف منه عند اتصال هذا الضمير به ضم الفاء ليدل على أنه واوي (لا للنقل) أي ليس الضم فيه ضم النقل من العين إلى الفاء حتى يكون من باب كرم (وكذلك باب بعته) الصحيح أن الكسر فيه لبيان بات الياء من الواو وليس، وليس الكسر منه للنقل من العين إلى الفاء وذلك لأنه لا شك أن نحو سدته وبعثه كان في الأصل بفتح العين ولا حاجة إلى النقل من باب إلى باب لا لفظية و معنوية.

وأما الأول: فلأن الغرض من النقل إنما هو قيام الدلالة على أن أحدهما واوي، والآخر يائي وهذا الغرض يحصل من ضم الفاء في الواوي وكسرها في اليائي بعد قلب الواو والياء ألفًا وحذفت الألف لالتقاء الساكنين، وأما الثاني فلأن معنييهما لم يتغيرا عَمَّا كانا عليه قبل النقل إلى باب كرم وورث وهما في الأغلب مختصان بمعنى يخالف معنى فعل بفتح العين، فإن قلت لو كان الضم في باب سدته للبيان لوجب الضم في نحو خفت أيضًا بعد قلب واوه ألفًا، وحذف ألفه لبيان أنه واوي كما وجب في نحو سدته، ولكنه لما لم يكن الفاء من نحو خفت مضمومة وإنما هي مكسورة علمنا أن كسرتها هي كسرة عينة المنقولة منها إليها فوجب أن يكون ضمة فا نحو سدته أيضًا منقولة من عينه إلى الفاء ليستوي الباب في الإعلال فأجاب عنه بقوله (وراعوا في باب خفت بيان البنية) والوزن لأنه في الأصل خوفت نقل كسرة عينه إلى فائه وحذفت العين لالتقاء الساكنين أو نقول قلبت عين نحو خفت أيضًا ألفًا؛ ليستوي الباب في الإعلال

فأجاب عنه بقوله: (وراعوا في باب خفت بيان البنية) والوزن لأنه في الأصل خوفت نقل كسرة عينة إلى فائه وحذفت العين لالتقاء الساكنين أو نقول قلبت عين نحو خفت أيضًا ألفًا؛ ليستوي الباب في الإعلال وحركت الفاء بعد حذف الألف بمثل حركة العين للتنبيه على البنية ومراعاة بيان البنية أَوْلَى من التفرقة بين الواوي واليائي فترك التفرقة بينهما في فعل بكسر العين فقيل في خاف وهاب خفت وهبت لأن الدلالة على البنية تتعلق بالمعنى لأنه إذا عرف الوزن عرف معناه المخصوص به، وإنما لم يراعوا في باب سدته بيان البنية بعين هذه العلة؛ لعدم إمكان الدلالة على البنية فيه لموافقة حركة العين حركة الفاء فإن اختلاف أوزان الفعل الثلاثي بحركات العين ولما لم يكن التنبه على البنية في فعل بفتح العين راعوا فيه التفرقة بين الواوي واليائي.

وأفعل للتعدية غالبًا، أي تعدي ما كان ثلاثيًا بزيادة مفعول لمعنى الجعل فإن الهمزة أحدثت في الفعل معنى الجعل والتصيير فيصير الفاعل للفعل الثلاثي مفعولًا لا فعل فإن كان الثلاثي لازمًا صار متعديا إلى مفعول واحد وإن كان متعديًا إلى واحد صار متعديًا إلى اثنين أولهما مفعول الجعل والثاني مفعول أصل الفعل وأن كان متعديًا إلى اثنين صار متعديًا إلى ثلاثة أولها مفعول الجعل والثاني مفعول أصل الفعل، وإن كان متعديًا إلى اثنين صار متعديًا إلى ثلاثة: أولها مفعول الجعل وهو فعلان أعلم وأرى (نحو أجلسته) أي جعلتها جالسًا (وللتعريض للشيء) وهو أن يجعل فاعل افعل مفعوله معرضًا لأصل الفعل سواء صار مفعولًا أولًا (نحو ابعته) أي عرضته للبيع (ولصيرورته ذا كذا) أي لصيرورة الشيء وهو فاعل أفعل صاحب شيء وهو على قسمين: إما أن يصير صاحب أصل الفعل (نحو أغد البعير) أي صار ذا غدة أو يصير صاحب شيء هو صاحب أصل الفعل نحو أجرب الرجل، أي صار ذا إبل ذات جرب (ومنه) أي من أفعل الذي للصيرورة (أحصد الزرع) وإنما فضله عند بقوله ومنه لأن أصل الفعل حاصل للفعل في نحو أغد البعير بخلاف أحصد الزرع فإنه غير حاصل له إلا أنه لما قرب حصوله جعل بمنزلة الحاصل وقيل إن أفعل في نحو أحصد الزرع للحينونة ومعناها أن يجئ وقت يستحق فاعل أفعل أن يوقع عليه أصل الفعل (ولوجوده) أي لوجود الشيء وهو مفعول أفعل أي لوجود فاعله مفعوله (على صفة) وهي إما كون مفعوله مفعولًا

لأصل الفعل أو لكونه فاعلًا لا صلة (نحو أحمدته) أي وجدته محمودًا (وأبخلته) أي وجدته بخيلًا (وللسلب) أي لسلب فاعله عن مفعوله أصل الفعل (نحو أشكيته) أي أزلت عنه شكواه (وبمعنى فعل) أي نسبة أصل الفعل إلى الفاعل (نحو قلته وأقلته) من أقاله البيع وهو فسخه.

وفعل للتكثير غالبًا، أي لتكثير فاعله أصل الفعل أما بالنسبة إلى المفعول أو بالنسبة إلى نفس الفعل (نحو غلقت وقطعت) التكثير فيهما بالنسبة إلى المفعول، أي غلقت الأبواب وقطعت الأثواب (وجولت وطوفت) التكثير فيهما بالنسبة إلى نفس الفعل أو كثرت الجولان والطواف (وموت الإبل) التكثير فيه بالنسبة إلى الفاعل أي كثر الموتان في الإبل لأجل ذلك لا يقال موت الشاة؛ لأنه لا يتصور فيه التكثير بوجه من الوجوه المذكورة لأنه لا يستقيم تكثير هذا الفعل بالنسبة إلى الشاة الواحدة ولا تكثير فاعله؛ لأنه شاة واحدة وليس له مفعول حتى يكون التكثير (وللتعدية) قد عرفت معناها (نحو فرحته) أي جعلته فرحًا (ومنه فسقته) قال بعضهم: إن فسته للنسبة أي لنسبة فاعله مفعوله إلى أصل الفعل قيل إن معنى النسبة راجع إلى التعدية؛ لأنك إذا نسبته إلى الفسق فكأنك جعلته فاسقًا (وللسلب) وقد عرفت معناه (نحو جلدت البعير) أي أزلت عنه جلده (وقردته) أي أزلت عنه قرادة (وبمعنى فعل) أي يكون بمعنى نسبة أصل الفعل إلى فاعله من غير زيادة (نحو زلته وزيلته) فإنهما بمعنى فرقته لكن في زيلته مبالغة لم تكن في زلته؛ لأنه لا بد للزيادة من فائدة وإن لم تكن إلا للتأكيد والمبالغة.

وفاعل لنسبة أصلة: وهو مصدر فعله الثلاثي (إلى أحد الأمرين) حال كون أصله (متعلقًا بالآخر للمشاركة) بين الأمرين في أصل الفعل تعلقًا (صريحًا) بأن يكون الأمر الأول مرفوعًا والثاني منصوبًا (فيجيء العكس) وهو نسبة أصله إلى الأمر الآخر متعلقًا بالأول (ضمنًا) لأن نسبة الفعل إذا كانت على سبيل المشاركة كان ذلك الفعل منسوبًا إلى كل واحد من المشاركين (نحو ضاربته وشاركته) فإنه يدل صريحًا على نسبة الضرب والشركة إلى المتكلم متعلقًا بضمير الغائب ويدل ضمنًا على نسبتهما إلى ضمير الغائب متعلقًا بالمتكلم ويكون معنى ضارب زيد عمرًا شارك زيد عمرًا في الضرب

(ومن ثم) أي لأجل تعلقه بالآخر للمشاركة (جاء غير المتعدي) من الثلاثي إذا نقل إلى فاعل بهذا المعنى (متعديًا نحو كارمته وشاعرته) فإنهما متعديان مع أن ثلاثيهما لازمان و من ثَم جاء (المتعدي) من الثلاثي (إلى) مفعول (واحد مغاير للفاعل) بأن لا يصلح أن يكون ذلك المفعول مشاركًا للفاعل في الفعل (متعديًا إلى اثنين) أحدهما لأصل الفعل والثاني ما اقتضاه معنى المشاركة (نحو جاذبته الثوب) فإن مفعول جذب وهو الثوب لما لم يصلح أن يكون مشاركًا للفاعل في المجاذبة احتيج إلى مفعول آخر يكون مشاركًا فيها (بخلاف شاتمته) فإنه لما كان مفعول شتمت زيدًا صالحًا لأن يكون مشاركًا للفاعل اقتصر عليه ولا يحتاج إلى مفعول آخر (وبمعنى فعل) الذي للتكثير (نحو ضاءنته) أي ضعفته بمعنى كثرة أضعافه (وبمعنى فعل نحو سافرت) فإنه بمعنى سفرت إلا أن فيه زيادة معنى المكايدة والمقاساة في السفر يقال سفرت سفور أي خرجت إلى السفر (وتفاعل لمشاركة اثنين فصاعدا) أي فذهب الاشتراك حال كونه آخذا في الزيادة إلى ثلاثة وأربعة وهاجرا (في أصله) المشتق منه (صريحًا نحو تشاركا) يعني يكون الفعل في تفاعل منسوبًا إلى اثنين فصاعدًا على سبيل التصريح، فإذا قلت تضارب زيد وعمرو كان الضرب منسوبًا إليهما على سبيل التصريح بالفاعلية ويكون المعنى تشارك زيد وعمرو في الضرب والأولى أن يقول بدل قوله المشاركة الاشتراك أو التشارك؛ لأن المشاركة لا تضاف إلا إلى الفاعل أو المفعول يقال أعجبني مشاركة زيد عمرًا أو مشاركة عمرو زيد بخلاف الاشتراك والتشارك فإنهما يضافان إليهما جميعًا (ومن ثم) أي من أجل أن المشاركة في تفاعل صريحًا (نقص) تفاعل (مفعولًا عن فاعل) لأن وضعه لنسبته إلى أمرين من غير قصد إلى متعلق له بخلاف فاعل فإنه لنسبة الفعل إلى فاعله مع تعلقه بغيره صريحًا، فإن كان لفاعل مفعول واحد نحو ضارب زيد عمرًا كان تفاعل لازمًا نحو تضارب زيد وعمرو فإنه صار المفعول الذي اقتضاه معنى المشاركة وهو عمرو فاعلًا في تفاعل، وإن كان له مفعولاًن نحو جاذب زيد عمرا الثوب كان له مفعول واحد نحو تجاذب المشاركة وهو عمرو فاعلًا في تفاعل، وإن كان له مفعولان نحو جاذب زيد عمرًا الثوب كان له مفعول واحد نحو تجاذب زيد وعمر والثوب (ويجيء) تفاعل (ليدل على أن الفاعل أظهر) من نفسه (أن أصله) أي أصل تفاعل (حاصل له) أي للفاعل

(وهو) أي والحال أن ذلك الأصل (منتف عنه) أي عن الفاعل (نحو تجاهلت) أي أظهر الجهل من نفسه وليس له الجهل حقيقة (وتغافلت) أي أظهر الغفلة (وبمعنى فعل نحو توانيت) بمعنى ونيت من الونى وهو الضعف ويجيء تفاعل (مطاوع فاعل) إذا كان فاعل لجعل الشيء صاحب أصله (نحو باعدته) أي جعلته بعيدًا (فتباعد) وليس المراد من المطاوعة أن يصير الفعل لازمًا؛ لأنه يجيء المطاوعة مع أن الفعل متعد نحو علمته الفقه فتعلمه، ويجيء الفعل لازمًا بدون المطاوعة نحو ضارب زيد عمرًا وتضارب زيد وعمرو فلا يكون أحدهما عين الآخر ولا مستلزمًا له؛ وإلا لما وجد بدونه بل المراد من المطاوعة قبول الأثر والتأثر نحو قطعت الثوب فانقطع الثوب فالمطاوع في الحقيقة هو الثوب؛ لأنه الذي قبل الأثر من الفاعل وطاوعه ولم يمتنع عليه إلا أنه سمى الفعل الذي صار المفعول به فاعلًا له مطاوعًا مجازًا.

وتفعل لمطاوعة فعل سواء أكان فعل للتكثير (نحو كسرته فتكسر) أو للتعدية نحو علمته الفقه فتعلمه أو للنسبة نحو قيسته أي نسبته إلى قيس فتقيس (وللتكلف) ومعناه أن فاعل تفعل بتعاني في أصل ذلك الفعل ويريد حصوله فيه حقيقة ويجتهد في الزيادة قال الشاعر[1]: [الطويل]

كَـريمٌ إذا زُرْنَـاهُ لَـمْ يقتَصِـرْ بنـا علـى الكـرمِ المولـودِ أو يتكرَّمَـا

(نحو تشجع) أي تكلف في الشجاعة (وتحلم) أي تكلف في الحلم وطلب حصوله له (وللاتخاذ) أي لاتخاذ فاعله وجعله مفعوله أصل الفعل ولا بد أن يكون تفعل بهذا المعنى متعديًا (نحو توسد الحجر) أي اتخذ الحجر وسادة (وللتجنب) أي لتجنب فاعله عن أصله (نحو تأثم) أي جانب الإثم (وتحرج) أي جانب الحرج (وللعمل المتكرر في مهلة) أي للدلالة على أن أصل الفعل حصل مرة بعد مرة (نحو تجرعته) أي شربته جرعة بعد جرعة (ومنه) أي من تفعل الذي للعمل المكرر (تفهم) أي حصل له الفهم مرة بعد مرة، وإنما فصله عما قبله بقوله منه لأنه أراد أن يفرق بين الأمر الحسي والأمر

---

(١) انظر: الحماسة المغربية للجراوي ٣٨١/١.

المعنوي (وبمعنى استفعل) في معنييه وهما: الطلب، والاعتقاد (نحو تكبر) أي طلب أن يكون كبيرًا (وتعظم) أي اعتقد أنه عظيم.

وانفعل لازم مطاوع فعل نحو كسرته فانكسر و قد (جاء) انفعل (مطاوع افعل نحو اسفقته) أي رددته (فانسفق وأزعجته فانزعج قليلًا) أي جاء مطاوع افعل مجيئًا قليلًا (ويختص) انفعل (بالعلاج والتأثير) نحو عالجته أي زاولته أي بالأفعال التي يكون فيها علاج وتأثير أي أحداث فعل بالجوارح؛ وذلك لأنه موضع للمطاوعة فخص بالمعاني المحسوسة فلا يقال علمته، فالعلم وإنما جاز نحو علمته فتعلم وأن لم يكن علاجًا مع أنه وضع لمطاوعه فعل؛ لأن تفعل يجيء للعمل المكرر فتكرره جعله كالمحسوس، وإنما جاز غممته فاغتم؛ لأن باب افتعل لم يكن موضوعًا للمطاوعة فجاز أن يجيء مطاوعته في غير العلاج (ومن ثم) أي ومن أجل أن انفعل مختص بالعلاج (قيل انعدم) مطاوع عدمته (خطأ) لأنه ليس في عدمته أحداث فعل بالجوارح؛ ولأنه بمنزلة لم أجده في أن المعنى انتفاء الوجود فيعود إلى قولك فات وليس له مطاوع.

وافتعل للمطاوعة، أي لمطاوعة فعل (غالبًا) سواء كان علاجًا أولًا (نحو غممته فاغتم) في غير العلاج وجمعته فاجتمع في العلاج (وللاتخاذ) أي لاتخاذ فاعله وصنعته شيئًا (نحو اشتوى) أي عمل الشواء وصنعه (وبمعنى تفاعل) الذي للاشتراك (نحو اجتوروا واختصموا) فإنهما بمعنى تجاوروا وتخاصموا ولهذا لم يقلب واجتوروا ألفًا وإن كانت علة القلب حاصلة فيه؛ لأنه لما كان تابعًا لتجاوروا وتخاصموا، ولهذا لم يقلب واوا اجتوروا ألفًا وإن كانت علة القلب حاصلة فيه؛ لأنه لما كان تابعًا لتجاوروا في المعنى جعل تابعًا له في اللفظ في عدم الإعلال (وللتصرف) أي لتصرف فاعله في تحصيل الفعل وفي تهيئة أسبابه (نحو اكتسب) فإن معناه اضطرب واجتهد في تحصيل الكسب بخلاف كسب فإنه معناه تحصيل الشيء على أوي وجه كان سواء بولغ فيه أم لا قال الله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾[البقرة: ٢٨٦] وفيه إشارة إلى لطف الله تعالى بخلقه حيث أثبت لهم ثواب الفعل على أي وجه كان الفعل بقوله لها ما كسبت ولم يثبت لهم العقاب إلا على وجه المبالغة بقوله: ﴿وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ فإن قوله: ﴿اكْتَسَبَتْ﴾ يدل على أنهم لا يؤاخذون إلا بما اجتهدوا في تحصيله من

المعاصي، أو نقول: لما كان داعي الشراقوي من داعي الخير؛ لأنَّ النفس أَمَّارة بالسوء، فكانت في تحصيله أعمل وأجد قال الله تبارك وتعالى: ﴿وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ﴾ ولما لم تكن في باب الخير كذلك لفتورها في تحصيلها قال: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ﴾ لعدم دلالته على التصرف والاضطراب، واستفعل للسؤال غالبًا، أي لسؤال فاعله عن مفعوله أصل الفعل (أما) سؤالًا (صريحًا نحو استكتبته) أي سألت عنه الكتابة (أو) سؤالًا (تقديرًا) أي تقديريًّا (نحو استخرجته) ليس فيه طلب صريح؛ لأنك ما سألت الوتد لخروج في قولك استخرجت الوتد من الحائط لكنك لما عملت الحيلة في إخراجه نزل ذلك منزلة سؤال الخروج (وللتحول) أي لتحول فاعله إلى أصل الفعل، وصيرورته ذلك سواء كان التحول حقيقة أو مجازًا (نحو استحجر الطين) يجوز أن يكون التحول فيه حقيقة، أي صار الطين حجرًا أو مجازًا أي صار كالحجر في صلابته (وأن البغاث بأرضنا تستنسر) هذا مثل والتحول مجاز أي يصير البغاث؛ كالنسر أي من جاورنا عزبنا والبغاث مثلث الفاء طائر أبغث إلى الغبرة دوين الرخة بطئ الطيران (وبمعنى فعل نحو فر واستقر) لكن فيه مبالغة لم تكن في قر.

وللرباعي المجرد عن الزيادة (بناء واحد) لالتزام الفتحة فيه لزيادة ثقله عن الثلاثي بزيادة حروفه وإسكان ثانية لئلا يلزم توالي أربع حركات في كلمة واحدة لو لم يسكن أحد حروفه وخص الإسكان بالثاني؛ لأنه في غيره متعذر، أما الأول فلتعذر الابتداء بالساكن وأما اللام الأولى فلئلا يلزم تجاور ساكنين عند اتصال الضمائر المتصلة المرفوعة المتحركة به، وأما اللام الثانية فلأن الوزن لا يحصل بحركات الآخر وسكونه؛ لأن الماضي مبني على الفتح (نحو دحرجته) هذا متعد (ودربخ) هذا لازم يقال دربخت الحمامة لذكرها أي خضعت له ودربخ الرجل أي طأطأ رأسه وبسط ظهره وللمزيد فيه من الرباعي (ثلاثة) من الأبنية (نحو تدحرج) بزيادة التاء في أوله وهو مطاوع فعلل المتعدي نحو دحرجته فتدحرج (وأحر نجم) بزيادة همزة وصل في أوله ونون ساكنة بعد العين وهو في منشعبة الرباعي كانفعل في منشعبة الثلاثي في أنه للمطاوعة تقول حرجت الإبل فانحرجت أي رددتها فارتد بعضها على بعض (واقشعر) بزيادة همزة وصل في أوله وتكرار اللام الثانية وهو بمنزلة أفعل في منشعبة الثلاثي يقال اقشعر جلد الإنسان (وهي) أي هذه الأمثلة الثلاثية (لازمة) لا يتعدى البتة.

الـمُضَارع

الْمُضَارِعُ بِزِيَادَة حرف المضارعة على الْمَاضِي:

فَإِن كَانَ مُجَردًا على فَعَلَ كُسِرتْ عينه، أَو ضمت، أَو فتحت إِن كَانَ الْعين أَو اللَّام حرف حلق غير ألف، وشذ أبي يَأْبى، وَأما قَلَى يَقْلَى فعامرية، ورَكَنَ يَرْكَنُ من التَّدَاخُل، ولزموا الضَّم فِي الأجوف بِالْوَاو، والمنقوص بهَا، وَالْكَسْر فيهمَا بِالْيَاءِ، وَمن قَالَ: طَوَّحْتُ وأَطْوَحُ، وتَوَّهْتُ وأَتْوُهُ، فطاح يطيح، وتاه يتيه، شَاذ عِنْده، أَو من التَّدَاخُل، وَلم يضموا فِي الْمِثَال، وَوجد يجد ضَعِيف، ولزموا الضَّم فِي المضاعف الْمُتَعَدِّي، نَحْو: يشُدُّ ويمُدُّ، وَجَاء بِالْكَسْرِ فِي يشده، ويعله وينُمُّه ويبته، ولزموه فِي حَبَّه يُحِبهُ وَهُوَ قَلِيل.

وَإِن كَانَ على فَعِل فتحت عينه أَو كسرت إِن كَانَ مِثَالا وطيئ تَقول فِي بَاب بَقِيَ يَبْقَى: بَقَى يَبْقَى، وَأما فَضِل يفضُل، وَنعِمَ ينعُم فَمن التَّدَاخُل.

وَإِن كَانَ على فَعُل ضمت عينه.

وَإِن كَانَ غير ذَلِك كُسِرَ مَا قبل الآخر مَا لم يكن أول ماضيه تَاء زَائِدَة نَحْو: تعلَّم وتجاهل، فَلَا يُغير أَو لم تكن اللَّام مكررة، نَحْو: احمر واحمار، فتدغم، وَمن ثَمَّ كَانَ أصل مضارع أَفْعَلَ: يُؤَفْعِلُ، إِلَّا أَنه رُفِضَ لما لزم من توالي همزتين فِي الْمُتَكَلّم، فَخفف الْجَمِيع، وَقَوله: [الرجز]

فإِنَّهُ أَهْلٌ لأَنْ يُؤَكْـــــــرَمَا...

شَاذ.

وَالْأَمر، وَاسم الْفَاعِل، وَاسم الْمَفْعُول، وأفعل التَّفْضِيل، تقدّمت##.

المضارع: إنما يحصل (بزيادة حرف المضارعة) وهي الهمزة والنون والتاء والياء (على الماضي) وذلك لأن معنى الماضي يغاير معنى المستقبل وتغاير المعنى يقتضي تغاير اللفظ وإنما لم ينقض من الماضي شيء لئلا تخرج الكلمة عن أعدل الأبنية وهو الثلاثي، وإنما خص الزيادة بالمضارع دون الماضي؛ لأن الصيغة المجردة سابقة على

الصيغة المزيد فيها والزمان الماضي سابق على الزمان المستقبل فجعل السابق للسابق واللاحق للاحق (فإن كان) الماضي (مجردًا) من الزيادة (على فعل) بفتح العين (كسرت عينه) في المضارع نحو ضرب يضرب ويفتح فيه حرف المضارعة للخفة ويسكن فاؤه؛ لئلا يتوالى أربع حركات فيما هو في حكم كلمة واحدة لو لم يسكن احد حروفه؛ لأن حرف المضارعة لما امتزجت بحروف الفعل امتزاجًا تامًّا صار بمنزلة كلمة واحدة وخص الإسكان بالفاء؛ لتعذر إسكان حرف المضارعة لأن الابتداء بالساكن غير ممكن، ولا يجوز إسكان عينه؛ لأن أبنية الفعل إنما تحصل من حركات العين ولا إسكان لامه؛ لأنه محل الإعراب (أوضحت) عينه نحو نصر ينصر (أو فتحت) عينه.

وقوله (إن كان العين أو اللام حرف حلق) قيد ي قوله فتحت ومراده أنه لا يفتح عين المضارع فعل إلا مع حروف الحلق وليس المراد أن كل ما فيه حرف الحلق يكون مفتوحا ولذا قال (غالبًا) أي فتحا غالبًا فإنه يجيء مضارعه مضموم العين أو مكسورة مع وجود حرف الحلق في موضع العين أو اللام نحو دخل يدخل ونج ينج فوجود حرف الحلق في إحدى الموضوعين علة محجوزة لفتح عينه؛ وذلك لأنه لما رأوا أن الفتح لا يجيء إلا مع حروف الحلق وقد وجدوا فيها معنى مقتضبًا للفتح وهو ثقلها لكونها سافلة في الحلق بتعسر النطق بها قالوا إنها علة لفتحها أو فتح ما قبلها وأن الفتح ليس شيئًا مطلقًا غير معلل بشيء كالكسر والضم، ولهذا قالوا أيضًا إن أصل هذا الباب يفعل بالضم أو يفعل بالكسر، ومن ثم حذف الواو ومن يهب ويضع وإنما لم يفتح العين إذا كان الفاء وحده من حروف الحلق نحو أكل يأكل لحصول التخفيف بإسكان الفاء في المضارع؛ لأن حرف الساكن ضعيف بالسكون فصار كالميت، وكذلك لم يفتح العين إذا كان العين واللام من حروف الحلق وكانا من جنس واحد لإسكان عينه في الماضي والمضارع عند الإدغام نحو صح يصح (غير ألف) فإنه لا يفتح العين مع وجود الألف في موضع العين أو اللام إن لم يكن معه حرف آخر من حروف الحلق، وغير الألف من حروف الحلق ستة أحرف الهمزة والهاء والعين والغين والحاء والخاء، وإنما لم يعتبر الألف في فتح العين؛ لأنه لا يكون الألف أصلًا في الأفعال، وإنما هو بدل من الواو أو من الياء، ولأنه إنما يفتح العين مع حروف الحلق لدفع ثقلها والألف حرف ضعيف

(وشذا بي بأبي) لأنه فتح عين مضارعه مع أنه لا يكون العين أو اللام حرف حلق غير ألف وإنما لا يجوز أن يكون فتح عين يأبى لأجل الألف؛ لأن الألف لأجل الفتح، فلو كان الفتح لأجلها لزم الدور (وأما قلى يقلي فعامرية) أي فلغة عامرية والفصيح قلى يقلي بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع (وركن يركن من التداخل) على ما حكاه أبو عمرو أن ركن يركن بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع لغة مشهورة، وقد حكى أبو زيد[1] ركن بالكسر ويركن بالفتح فركب من اللغتين ركن يركن بأن يؤخذ الماضي من اللغة الأولى والمضارع من الثانية، وإذا كان من التداخل لا يرد عليه شيء؛ لأنه قال مضارع فعل بفتح العين إنما يفتح عينه إن كان العين أو اللام حرف حلق غير الألف ويركن بفتح العين ليس بمضارع لركن بفتحها وإنما هو مضارع ركن بكسرها (ولزموا الضم) في عين مضارع فعل بالفتح في الأجوف بالواو المنقوص بها) أي بالواو نحو قال يقول ودعا يدعو، وإنما التزموا الضمة فيهما لمناسبة الضمة الواو؛ لأنها لو جاء الكسر فيهما لانقلب الواو ياء فيلتبس الواوي باليائي (و) لزموا (الكسر) في عين مضارع فعل (فيهما) أي في الأجوف والناقص حال كونهما (بالياء) نحو باع يبيع ورمى يرمي لمناسبة الكسرة الياء، ولئلا يلتبس اليائي بالواوي وإنما يجيء الأجوف الواوي واليائي والناقص الواوي واليائي من باب علم مع أنه يلتبس أحدهما بالآخر نحو خاف يخاف خوفًا، وهاب يهاب هيئة، وشقي يشقى شقاوة، وردى يردي ردية للضرورة وذلك لأنه اطراد في الأغلب فتح عين مضارعة فلم يغير حرف العلة الفتح عن حاله كراهة هذه القاعدة المقررة بخلاف فعل بفتح العين فإن مضارعه يجيء على يفعل

---

(١) أبو زيد الأنصاري : سعيد بن أوس بن ثابت بن زيد ، الأنصاري اللغوي البصري؛ كان من أئمة الأدب، وغلب عليه اللغات والنوادر والغريب، له في مصنفات منها : كتاب "القوس والترس" وكتاب: "الإبل" وكتاب "خلق الإنسان" وكتاب "المطر" وكتاب "المياه" وكتاب "اللغات" وكتاب "النوادر"وكتاب "الجمع والتثنية" وكتاب "اللبن" وكتاب "بيوتات العرب" وكتاب "تخفيف الهمزة" وكتاب "القضيب" وكتاب "الوحوش" وكتاب "الفرق" وكتاب "فعلت وأفعلت" وكتاب "غريب الأسماء" وكتاب "الهمزة" وكتاب "المصادر" وغير ذلك، وكانت وفاته بالبصرة في سنة خمس عشرة- وقيل أربع عشرة، وقيل ستة عشرة-ومائتين، وعمر عمراً طويلاً حتى قارب المائة، وقيل أنه عاش ثلاثاً وتسعين سنة، وقيل خمساً وتسعين، وقيل ستاً وتسعين .

بالضم وعلى يفعل بالكسر فجاء الواوي من الأول واليائي من الثاني وكذا أيضًا يجيء الواوي من الأجوف والناقص من باب أكرم، وإن لزم اللبس نحو أقام يقيم وأرضي يرضي فإن قلت جاء الأجوف الواوي من فعل يفعل بالكسر نحو طاح يطيح وتاه يتيه فإنهما في الأصل طوح وتوه بدليل قولك طوحت وتوهت، ولو كان من ذوات الياء لقالوا طيحت وتيهت فأجاب عنه بقوله (ومن قال طوحت) يقال طوحه أي ذهب به ههنا أي جيرة (وأطوح) وهو اسم تفضيل؛ ولذا لم يعل (وتوهت) وهو بمعنى طوحت (وأتوه) وهو اسم تفضيل (فطاح يطيح وتاه يتيه شاذ عنده) أي عند هذا القائل وارد على الخلاف القياس؛ لأن طاح على قوله أجوف واوي من فعل بفتح العين مع أن مضارعه بكسر العين، وأما من قال: طيحت فلا شذوذ فيه وحكى سيبويه عن الخليل أن طاح في الأصل طوح بكسر العين، وأن يطيح يطوح بكسر العين قلبت الواو في الماضي ألفًا و في المضارع ياء وعلى هذا لا شذوذ فيه (أو من التداخل) بأن يكون الماضي من الواوي والمضارع من اليائي (ولم يضموا) عين مضارع فعل بفتح العين (في المثال) الواوي واليائي لأنه إذا ضم عينه لم يحذف فاؤه؛ لارتفاع علة حذفه وهي وقوعها بين ياء وكسرة ويجوز اتصال الضمائر المنصوبة به؛ لأن فعل يجيء متعديًا فيلزم ياء بعده واو بعدها ضمة بعدها ضمة بعدها واو في نحو يوعده؛ لذا يجيء المثال من فعل بالضم نحو وسم يوسم لعدم جواز اتصال الضمائر المنصوبة؛ لأنه لا يكون إلا لازمًا فلا يلزم ذلك التوالي فيه، وإنما كسروا عينه نحو وعد يعد ووضع يضع أو فتحوها نحو يعر يعر (ووجد يجد) بضم العين في المضارع (ضعيف) خارج عن القياس واستعمال الفصحاء والضم لغة بني عامر قال شاعرهم[1]: [الكامل]

لَـوْ شِـئْتِ قَـدْ نَقَـعَ الفـؤادُ بشَـرْبَةٍ تَـدَعُ الصَّـوادِيَ لا يَجُـدْنَ غَلِـيلا

(١) البيت من قصيدة لجرير يهجو بها الفرزدق، ديوانه (٣٦٤)، دار صادر، وانظر الشاهد في سر الصناعة (٢٩٦)، وابن يعيش (١٠/ ٦٠)، والممتع (١/ ١٧٧)، والمنصف (١/ ١٨٧)، والهمع (٢/ ٦٦)، والمقرب (٢/ ١٨٤)، وشرح الشافية (١/ ٣٢)، وشرح شواهد الشافية (٥٣)، والدرر (٥/ ١٠٣).

(ولزموا الضم) في عين مضارع فعل بفتح العين (في المضاعف المتعدي نحو يشد ويمد) لأنه كثير تلحق الضمائر المنصوبة بالمتعدي، فلو جاء الكسر في عينه لزم الخروج من الكسرة إلى ضمتين متواليين فضم عينه اليسرى؛ ليجري اللسان على سنن واحد (وإن كان) الماضي (على فعل) بكسر العين (فتحت عينه) في المضارع نحو علم يعلم (أو كسرت (عينه) (إن كان) فعل (مثالًا) واو لتحصل الخفة بحذف الواو من المضارع نحو ورث يرث، ومراده أنه لا يكسر عين مضارع فعل إلا إذا كان مثالًا وليس مراده أن كل مثال يكسر عين مضارعه لمجيء فعل من المثال مع أنه لا يكسر العين في المضارع، نحو وجل يوجل وأما ما جاء منه على يفعل بكسر العين مع أنه ليس بمثال نحو حسب يحسب ونعم ينعم فقليل مع أنه يجوز فيه الفتح أيضًا، والأولى أن يذكر بعد قوله مثالًا غالبًا كما ذكره في قوله قبل أن كان للعين أو اللام حرف حلق وإنما لم يضم عين مضارع فعل لاستكراههم الكسر والضم الثقيلتين في باب واحد (وطيء تقول في بقاب بقى بقى) مما كانت الياء فيه مفتوحه قبلها كسرة (بقا بقا) بقلب الياء ألفًا والكسرة فتحة؛ لأن الألف والفتحة أخف من الياء والكسر منه قوله[1]: [المنسرح]

نَسْتَوْقِدُ النَّبْلَ بِالْحَضِيضِ وَنصطَادُ نُفُوسًا بُنَتْ عَلَى الْكَرَم

فإن بنت في الأصل بنيت قلبت الياء ألفًا والكسرة فتحة وحذفت الألف لالتقاء الساكنين (وأما فضل يفضل ونعم ينعم) بكسر العين في الماضي منهما وضمها في المضارع هذا اعتراض على أن فعل بكسر العين لا يجيء مضارعه على يفعل بالضم، وهنا قد جاء كذلك فأجاب عنه بقوله: (فن التداخل) أي تداخل اللغتين وذلك لأنه قد جاء فضل يفضل بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع وفضل يفضل بكسر العين في الماضي وفتحها في المضارع فأخذ الماضي من الثاني والمضارع من الأول، وعلى هذا لا يرد الاعتراض لأن يفضل بالضم ليس بمضارع فضل بالكسر، وإنما هو مضارع فضل بالفتح والتداخل إنما يكون من فضل فضله لا من فضلته إذا غلبته في

(١) هو لرجل من بولان في شرح ديوان الحماسة للمرزوقي ص١٦٥؛ وشرح شواهد الشافية ص٤٨؛ ولسان العرب١٤/ ٨٠ (بقي)، ٩٤ (بني)؛ وبلا نسبة في شرح شافية ابن الحاجب٣/ ١١١.

الفضل؛ لأن معنى المغالبة لا يجيء إلا من فعل بفتح العين وكذا حكم نعم ينعم (وإن كان الماضي (على فعل) بضم العين (ضمت) عينه في المضارع نحو كرم يكرم ولا يجئ مضارعه بفتح العين ولا بكسره لما مر من أن فعل يدل على الانضمام فاختير في الماضي والمضارع منه حركة لا تحصل إلا بانضمام إحدى الشفتين إلى الأخرى لرعاية المناسبة بين اللفظ والمعنى فعل هذا يكون للثلاثي المجرد ستة أبواب بحسب الاستعمال وإن كانت القسمة تقتضي أن تكون تسعة؛ لأن للماضي ثلاثة أبنية وللمضارع كذلك ثلاثة أبنية ومن ضرب ثلاثة في ثلاثة يحصل تسعة إلا أنه سقط من فعل بكسر العين باب واحد ومن فعل بابان على ما عرفت الآن فبقى ستة أبواب ثلاثة منها سميت دعائم الأبواب وأصولها وهي ما كان بين بناء أمثلتهما اختلاف في الحركة؛ لأنه لما كان معنى الماضي مخالفًا لمعنى المضارع كان الأولى أن يكون بين بناء أمثلتهما مخالفة أيضًا وبناء الأمثلة هو العين؛ لأن الأبنية الثلاثة للماضي والمضارع إنما تحصل بحركات العين؛ ولأن الأبواب الثلاثة التي بين بناء أمثلتها اتفاق وفعل يفعل بضم العين فيهما لا يجيء منه معان كثيرة، وإنما هو مختص ببعض المعاني على عرفت والأصل ينبغي أن يكون عام الفائدة كثير العائدة وفعل يفعل بكسر العين فيهما قليل الوجود فلا يصلح أن يكون أصلًا (وإن كان) الماضي (غير ذلك) أي غير الثلاثي المجرد وهو ثلاثة أبواب الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والرباعي المزيد فيه (كسر ما قبل الآخر) في المضارع منها سواء كان ما قبل الآخر عين الفعل كما في الثلاثي المزيد فيه أو اللام الأولى كما في الرباعي المجرد والمزيد فيه وإنما كسر ما قبل الآخر؛ لأنه لما ورد غير أوله في المضارع بإسقاط همزة الوصل فيما كان في أوله همزة الوصل أو بضم أوله فيما كان على أربعة أحرف وضعًا غير ما قبل آخره؛ لأن التغيير بحر إلى التغيير ويجريء عليه (ما لم يكن أول ماضيه تاء زائدة) وهو ثلاثة أبنية تفعل وتفاعل وتفعلل (نحو تعلم وتجاهل) وتدحرح (فلا يغير) ما قبل آخره عما كان عليه وذلك لأنه ما لم يغير أول هذه الأبنية الثلاثة في المضارع لم يغير آخرها، ولأنه لو كسر ما قبل الآخر منها لالتبس أمر مخاطب تعلم بمضارع علم، والتبس أمر مخاطب تجاهل بمضارع جاهل وأمر مخاطب تدحرج مضارع دحرج ولا يرفع الالتباس بضمة حرف المضارعة

في مضارع علم وجاهل ودحرج لاحتمال الغفلة عنها (أو) ما (لم تكن اللام مكررة) فإنه لا يكسر ما قبل الآخر منه وتكرار اللام مع الادغام إنما يكون في بابين من الثلاثي المزيد فيه افعل وأفعال وفي باب من الرباعي المزيد فيه نحو اقشعر يقشعر (نحو أحمر وإحمار فتدغم) اللام الأولى في الثانية، واعلم أنه لا حاجة إلى قوله: أو لم تكن اللام مكررة؛ لأن ما قبل الآخر في هذين البابين مكسور أيضًا؛ لأن يحمر ويحمار في الأصل يحمر ويحمار أسكن الراء الأولى منهما وأدغمت في الثانية بدليل ظهور الكسرة في المضارع منهما إذا اتصل به الضمير المرفوع المتحرك نحو يحمرون ويحمارون وفي الناقص منهما تحوير عوي مضارع أرعوي ويحواوي مضارع أحواوي وأصلهما يرعوو ويحو اوو قلبت الواو الأخيرة ياء لوقوعها في الطرف بعد الكسرة وإنما لم يدغم؛ لأن القلب مقدم على الإدغام إعلال في الوسط وإعلال الآخر أسبق وأولى لأنه محل التغيير.

واعلم أن حروف المضارعة مفتوحة في جميع الثلاثي المجرد وغير إلا فيما كان على أربعة أحرف وضعا سواء كان جميع حروفه أصلية أولًا هو أربعة أبنية أفعل وفعل وفاعل وفعلل، فإن حروف المضارعة من هذه الأربعة مضمومة لئلا يلتبس مضارع أفعل بالثلاثي لو فتح حروف المضارعة منه، وحمل البواقي عليه وخص الضم به؛ ليعادل قِلَّة الرباعي ثقل الضم وكثرة الثلاثي خفة الفتحة (ومن ثَمَّ) أي ومن أجل أن المضارع إنما يحصل بزيادة حروف المضارعة على الماضي (كان أصل مضارع أفعل يؤفعل) لأن ماضيه أفعل فإذا زيدت على أوله حرف المضارعة صار يؤفعل (إلا أنه) أي أصل مضارع أفعل (رفض) ولا يستعمل في كلامهم (لما يلزم من توالي الهمزتين في المتكلم) الواحد بحواء كرم فحذفت الهمزة لاستثقالهم اجتماع الهمزتين (فخفف الجميع) أي جميع أمثلة المضارع نحو يفعل وتفعل ونفعل إجراء لما فيه الياء والتاء النون التي هي أخوات الهمزة مجرى ما فيه الهمزة في الحذف، وإن لم يجتمع فيها همزتان؛ ليستوي أمثلة المضارع وإنما التزم الحذف، فهي وإن كان القياس يقتضي أن تقلب الهمزة الثانية واوًا كما في أو يدم أو أدام؛ لأن باب الأفعال كثير الاستعمال وكثرة الاستعمال توجب التخفيف البليغ والحذف أبلغ في باب التخفيف من القلب.

(وقوله) [1]: [الرجز]

شَـــيْخ عَلَـــى كُرْسِـــيِّهِ مُعَمَّمَـــا (فإِنَّـــــهُ أَهْـــــلٌ لأَنْ يُؤكْرَمَـــــا

شاذ) لاستعماله الأصل المرفوض للضرورة (الأمر واسم الفاعل واسم المفعول واسم المفعول وافعل التفصيل تقدمت) في الكافية لأنه ذكر البحث عن كيفية عملها هنالك؛ لأن هذا البحث متعلق بعلم النحو، وإنما ذكر هنالك البحث عن كيفية صيغها أيضًا، وإن كان متعلقًا بعلم التصريف بالتبعية والعرض وإنما عدها ههنا أيضًا باعتبار البحث عن صيغها من علم التصريف.

---

(١) الشطر الأول من الرجز للعجاج في ملحق ٢/ ٣٣١؛ وله أو لأبي حيان الفقعسي أو لمسار العبسي أو للدبيري أو لعبد بني عبس في خزانة الأدب ١١/ ٤٠٩، ٤١١؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩٧٣؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٨٠؛ ولمساور العبسي أو للعجاج في الدرر ٥/ ١٥٨؛ ولأبي حيان الفقعسي في شرح التصريح ٢/ ٢٠٥؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٣٢٩؛ وللدبيري في شرح أبيات سيبويه ٢/ ٢٢٦؛ وبلا نسبة في الإنصاف ١/ ٤٠٩؛ وأوضح المسالك ٤/ ١٠٦؛ وخزانة الأدب ٨/ ٣٨٨، ٤٥١؛ ورصف المباني ٢٢٩، ٣٣٥؛ وسر صناعة الإعراب ٢/ ٦٧٩؛ وشرح الأشموني ٢/ ٤٩٨؛ وشرح ابن عقيل ٥٤٦؛ وشرح المفصل ٩/ ٤٢؛ والكتاب ٣/ ٥١٦؛ ولسان العرب ٣/ ٣٢ (شيخ)، ١٤/ ٢٢٩ (خشي)، ١٥/ ٩٩ (عمي)، ٤٢٨ (الألف اللينة)؛ ومجالس ثعلب ص ٦٢٠؛ ونوادر أبي زيد ص ١٣٢؛ وهمع الهوامع ٢/ ٧٨؛ وتهذيب اللغة ١٥/ ٦٦٤؛ وتاج العروس (خشي)، (عمي).

الشطر الثاني بلا نسبة في لسان العرب ١/ ٤٣٥ (رنب)، ١٢/ ٥١٢ (كرم)؛ والإنصاف ص ١١؛ وأوضح المسالك ٤/ ٤٠٦؛ وخزانة الأدب ٢/ ٣١٦؛ والخصائص ١/ ١٤٤؛ والدرر ٦/ ٣١٩؛ وشرح الأشموني ٣/ ٨٨٧؛ وشرح شافية ابن الحاجب ١/ ١٣٩؛ وشرح شواهد الشافية ص ٥٨؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٧٨؛ والمقتضب ٢/ ٩٨؛ والمنصف ١/ ٣٧، ١٩٢، ٢/ ١٨٤؛ وهمع الهوامع ٢/ ٢١٨؛ وتاج العروس ٢/ ٥٣٤ (رنب)، (كرم)؛ والمخصص ١٦/ ١٠٨.

الصّفة المشبهة

من نَحْو: فَرِحَ على فَرِحٍ غَالِبًا، وَقد جَاءَ مَعَه فِي بَعْضهَا الضَّم، نَحْو: نَدُس وحذر وَعجل، وَجَاءَت على: سليم وشَكْس وحر وصِفْرٍ وغيور، وَمن الألوان والعيوب والحُلي على أَفْعَل.

وَمن نَحْو: كَرُمَ على كريم غَالِبًا، وَجَاءَت على: خَشِنٍ وَحَسَنٍ وصَعْبٍ وصُلْبٍ وجَبَانٍ وشُجاع ووَقُورٍ وجُنُبٍ.

وَهِي من فَعَلَ قَليلَة، وَقد جَاءَ نَحْو: حَرِيص وأَشْيَبَ وضيق.

وتجيء من الْجَمِيع بِمَعْنى الْجُوع والعطش وضدهما على فَعْلان نَحْو: جَوْعَانَ وشَبْعَانَ وعَطْشَانَ ورَيَّانَ.

قد ذكر في الكافية تعريفها وأن صيغتها مخالفة لصيغة اسم الفاعل على حسب السماع إلا أنه ما ذكر هنالك كيفية بنائها من كل باب فذكر ههنا، وقدم ما كان ماضيه مكسور العين لكثرة بناء الصفة المشبهة منه فقال (من نحو فرح) أي مما كان على فعل مكسور العين وكان لازمًا أي فعل بمعنى الأدواء الباطنة وأضدادها (على فرح) أي فعل بفتح الفاء وكسر العين (غالبًا) نحو تعب ولحز وهو البخيل الضيق الخلق وهي من العيوب الباطنة لكنها تناسب الأدواء وبطر من البطر وهو شدة المرح وهو من الهيجانات المناسبة للأدواء، والصفة المشبهة من الفعل المتعدي يجيء على فاعل نحو حمده فهو حامد، وصحبه فهو صاحب وركبه فهو راكب (و) قد (جاء معه) أي مع كسر العين (في بعضها) أي في بعض الصفة المشبهة (الضم نحو ندس) وهو الفطن (وحذر وعجل) بكسر العين فيما وضمها (وجاءت) الصفة المشبهة من فعل مكسور العين على فعيل وفعل مثلث الفاء ساكن العين وفعل وإليها أشار بقوله: (على سليم وشكس) يقال رجل شكس أي صعب الخلق (وحر من حر الرجل) يحر حرية فهو حر (وصفر) من صفر الرجل فهو صفر يقال بيت صفر أي خال من المتاع، وفي الحديث: "أن صفر البيوت من الخير البيت" الصفر من كتاب الله تعالى (وغيور) من غار الرجل على أهله يغار غير أو غيره وغار فهو غيور (و) من الصفة المشبهة من فلعل بكسر العين (من

الألوان والعيوب) الظاهرة (والحلي على أفعل) للمذكر وفعلاء للمؤنث وفعل لجمعهما نحو أحمر حمراء حمر، وأعمى عمياء، وأحور حوارء حور وإنما يقال اغمى في عمى العين، وأما في عمى القلب فإنما يقال عم لكون من العيوب الباطنة (و) الصف المشبهة (من نحو كرم) مما كان ماضيه على فعل بضم العين (على كريم غالبًا وجاءت) الصفة المشبهة من فعل بالضم على فعل بفتح الفاء وكسر العين وفعل بفتحهما وفعل مثلث الفاء ساكن العين إلا أنه لم يذكر مكسور الفاء نحو ملح من ملح الماء ملوحة فهو ماء ملح وعلى فعال بفتح الفاء وفعال بضمهما وفعول وفعل بضم الفاء والعين واليها أشار بقوله: (على خشن وحسن وصعب وصلب وجبان وشجاع ووقور) ومن وقر وقارًا (وجنب) يقال رجل جنب بين الجنابة يستوي فيه الواحد والجمع والمؤنث، وربما قالوا في جمعة أجناب وجنوب (وهي) أي الصفة المشبهة (من فعل) مفتوح العين (قليلة) وذلك لأنه لا يدل على الاستمرار واللزوم في الأغلب؛ لأنه يجيء لازمًا متعديًا، والمتعدي لا يكون لازمًا ومستمرًا لصاحبه واللازم منه لا يكون أيضًا لازما لصاحبه نحو القيام والقعود، فالأولى أن يجيء منه الصفة المشبهة التي تدل على الاستمرار واللزوم بخلاف فعل بكسر العين وفعل بضمها فإن فعل بالكسر غلب في الأدواء الباطنة والعيوب الظاهرة المتلازمتين لصاحبهما وفعل بالضم للغرائز اللازمة لصاحبها، فلما كانا دالين على الاستمرار واللزوم اشتق منهما ما يدل عليهما (وجاءت) الصفة المشبهة مع قلتها من فعل الذي لا يدل على الاستمرار (على) فعيل وأفعل وفعيل بكسر العين وهو لا يجيء إلا من الأجوف، كما أن فيعلًا بفتح العين لا يجيء إلا من الصحيح نحو صيرف نحو (حريص) من حرص على الشيء فهو حريص (وأشيب) من شاب يشيب شيبا وشيبة (وضيق) من ضاق ضيقًا (وتجيء) الصفة المشبهة (من الجميع) أي من فعل فعل وفعل (بمعنى الجوع والعطش وضدهما) كالشبع والري (على فعلان نحو جوعان) في الجوع (وشبعان) في ضد الجوع (وعطشان) في العطش (وريان) في ضد العطش ونحو سكران فإنه لضد الجوع وغضبان فإنه وإن كان من الهيجانات إلا أن الغضب يلزمه في الأغلب يلزمه العطش وحرارة الباطن، وإنما يقال في عجل عجل وعجلان؛ لاشتمال العجل على الطيش فباعتبار الطيش يقال: عجل وباعتبار العطش عجلان.

الْمصدر

أبنية الثلاثي الْمُجَرّد كَثِيرَة نَحْو:

قتل، وفسق، وشغل، ورَحْمَة، ونِشْدَةٍ، وكُدْرة، ودَعوى، وذكرى، وبشرى، ولَيَّان، وحرمان، وغُفران، ونَزَوَان، وطلب، وخَنِق، وصِغَر، وهُدى، وغَلَبَة، وسرقة، وذَهَاب، وصِرَاف، وسؤال، وزَهَادة، ودراية، ودخُول، وقبُول، ووَجِيْف، وصُهُوبَة، ومدخل، ومرجع، ومَسْعَاة، ومَحْمِدةٍ، وبُغَاية، وكراهية.

إِلَّا أَن الْغَالِب فِي (فَعَلَ) اللَّازِم نَحْو: رَكَعَ على رُكُوع، وَفِي الْمُتَعَدِّي نَحْو: ضَرَبَ على ضَرْبٍ، وَفِي الصَّنَائِع وَنَحْوهَا نَحْو: كَتَبَ على كِتَابَة، وَفِي الِاضْطِرَاب نَحْو: خَفَقَ على خَفَقَانٍ، وَفِي الْأَصْوَات نَحْو: صَرَخَ على صُرَاخ.

وَقَالَ الْفراء: إِذا جَاءَك فَعَلَ مِمَّا لم يُسمع مصدره فاجعله فَعْلا للحجاز، وفُعُولا لنَجْدٍ، وَنَحْو: هُدىً وقِرىً مُخْتَصّ بالمنقوص، وَنَحْو: طَلَبٍ مُخْتَصّ بيَفْعُلُ إِلَّا جلب الْجُرْح والغَلَبَ.

وَ(فَعِلَ) اللَّازِم نَحْو: فَرِحَ على فَرَحٍ، والمتعدي نَحْو: جَهِلَ على جَهْلٍ، وَفِي الألوان والعيوب نَحْو: سَمِرَ وأَدِمَ على سُمُرَةٍ وأُدْمَةٍ.

وَ(فَعُلَ) نَحْو: كَرُمَ على كَرَامَة غَالِبًا، وَعِظَمٍ كثيرًا، وكَرَمٍ نَحوه.

والمزيد فِيهِ والرباعي قِيَاسٌ، فنحو: أَكْرَمَ على إِكْرَامٍ، وَنَحْو: كَرَّمَ على تَكْرِيمٍ وتَكْرِمَةٍ، وَجَاء: كِذَّاب وَكِذَاب، والتزموا الْحَذف والتعويض فِي نَحْو: تَعْزِيَة وإجازة، واستجازة، وَنَحْو: ضَارب على مُضَارَبَة وضِرَاب، ومِرَّاءٌ شَاذ، وَجَاء قِيْتَالٌ، وَنَحْو: تَكَرَّمَ على تَكَرُّم، وَجَاء تملاق، وَالْبَاقِي وَاضح وَنَحْو: الترداد والتجوال والحِثِّيثَى، والرِّمِّيَا للتكثير.

المصدر أبنية الثلاثي المجردة كثيرة لا ضبط فيها وترتقي إلى أربعة وثلاثين بناء على ما ذكره على فعل مثلث الفاء سكان العين وأشار إلى هذه الثلاثة بقوله: (نحو قتل وفسق وشغل) وفعله مثلث الفاء ساكن العين وأشار إليها بقوله: (ورحمة ونشدة) يقال

نشد الضالة نشدة ونشدانا أي طلبها (وكدرة) وفعلى ذلك وأشار إليها بقوله: (ودعوى وذكرى وبشرى) وفعلان كذلك وأشار إليها بقوله: (وليان) يقال لواء بدينه ليانا أي مطلة وأصله لويان قلبت الواو ياء وادغم في الياء (وحرمان وغفران) وإنما ذكر نزوان ههنا بقوله: (ونزوان) مع انه في ذكر ما كان العين منه ساكنًا؛ لأن المصدر المزيد في آخره ألف ونون مع فتح عينه لم يجئ منه إلا هذا البناء فذكره ههنا لمناسبته مع ليان ثم ذكر ما كان فاؤه مفتوحًا وعينه مفتوح ومكسور في قوله: (وطلب وخنق) وإنما لم يذكر ما كان عينه مضمومة لعدم مجيء المصدر عليه، ثم ذكر ما كان فاؤه مكسور أو لم يكن عينه إلا مفتوحًا بقوله (وصغر) ثم ذكر ما كان فاؤه مضمومًا ولم يكن عينه إلا مفتوحًا بقوله: (وهدى) ولم يجئ فيما كان فاؤه مكسورًا أو مضمومًا أن يكون عينه مكسورًا أو مضمومًا؛ لاستكراههم توالي الكسرتين أو الضمتين، أو الخروج من إحداهما إلى الأخرى (وغلبة وسرقة) ثم ذكر ما كان على فعال مثلث الفاء بقوله: (وذهاب وصراف) من صرفت الكلبة تصرف صرافًا أي اشتهت الفحل (وسؤال) ثم ذكر فعالة مثلث الفاء بقوله: (وزهادة ودراية) وإنما آخر فعالة إلى آخر الأمثلة، و كذا فعالية وإن كان القياس أن يذكرهما ههنا نحو بغاية لقلته، ثم ذكر ما كان على فعول بفتح الفاء وبضمة ولم يجئ بكسر الفاء؛ لثقل الخروج من الكسرة إلى الضمة بقوله: (ودخول وقبول) وإنما آخر مفتوح الفاء عن مضمومها لقلته، قال بعضهم القبول والدخول والوروع ولا رابع لها في المصادر وقال المبرد: وهي خمسة هذه الثلاثة والطهور والوضوء، ثم ذكر ما كان على فعيل ولم يجئ مما تقتضيه القسمة إلا مفتوح الفاء من غير زيادة شيء آخر عليه بقوله: (ووجيف) وهو ضرب من سير الخيل ثم ذكر ما كان على فعولة بضم الفاء ولم يجيء فيها فتح الفاء ولا كسره بقوله: (وصهوبة) وإنما لم يذكرها مع الدخول وإن كان القياس يقتضي ذلك لقلته بالنسبة إلى ما تقدمه، ثم ذكر ما كان على مفعل بفتح العين أو كسره مع فتح الميم بقوله: (ومدخل ومرجع) ولم يذكر ما كان العين منه مضمومًا كمكرم لندوره، ثم ذكر ما كان على مفعلة بفتح العين وكسره بقوله: (ومسعاة ومحمدة) ثم ذكر فعالة وفعالية بقوله: (وبغاية وكراهية) يقال بغى ضالته بغاء وبغاية وكره الشيء كرهًا وكراهة وكراهية ثم لما ذكر أن أبنية مصدر الثلاثي المجرد كثيرة لا ضبط فيها ذكر نوعًا

من الضبط بقوله: (إلا أن الغالب في فعل اللازم) المفتوح العين (نحو ركع على ركوع وفي المتعدي نحو ضرب على ضرب) قال الخليل: الأصل في مصدر الثلاثي فعل بفتح الفاء وسكون العين ولذا يرجع إليه المصادر المختلفة في بناء إذا أريد المرة نحو دخلت دخلة وقت قومه، ثم فَرَّق بين اللازم والمتعدي بأن زيدت الواو في اللازم ولم يعكس؛ لأن اللازم أقل استعمالًا فجعل له البناء الأثقل؛ لأن فعولًا أثقل من فعل بواسطة زيادة الواو والضمة (و) الغالب (في الصنائع ونحوها) أي نحو الصنائع مما يشابهها أو يضادها (نحو كتب على كتابة) وعبر الرؤيا عبارة وبطل بطالة بكسر الفاء وقد جاء الفتح نحو الولاية والدلالة (و) الغالب (في الاضطراب نحو خفق على خفقان) بفتح العين للتنبيه بتوالي الحركات في اللفظ على الحركة الاضطراب في المعنى، ولذا صحت الواو والياء في هذا البناءان وجدت علة قلبهما ألفًا (و) الغالب (في الأصوات نحو صرخ على صراخ) بضم الفاء، وقد جاء في مصدر بكى البكاء بالمد نظرًا إلى أنه لا يخلوا من الصوت والبكي بالقصر نظرا إلى أنه قد يخلوا عن الصوت كالحزن، وقد استعمل الشاعر كليهما في قوله[1]: [الوافر]

بَكَتْ عَيْنِي وَحُقَّ لَهَا بُكَاهَا وَمَا يُغْنِي البُكَاءُ وَلا الْعَوِيلُ

(وقال الفراء: إذا جاءك فعل) بفتح العين (مما لم يسمع مصدره فاجعله) أي مصدره (فعلًا) بفتح الفاء وسكون العين (للمجاز وفعولا لنجد) أي لأهل نجد (ونحو هدى وقرى) مما كان بضم الفاء أو بكسره وفتح العين وكان ماضيه بفتح العين احترازًا عن الصغر؛ لأن ماضيه صغر (مختص بالمنقوص) نحو هداه هدى وقراه الطعام قرى (ونحو طلب) مما كان بفتح الفاء والعين (مختص بيفعل) بضم العين في مضارع فعل بفتح العين (إلا جلب الجرح) وهو مصدر جلب الجرح إذا عَلَا جلبة وهي جليدة تعلو الجرح عند البرء فإن مضارعه يجيء على يفعل بالكسر أيضًا.

---

(١) هو لحسان بن ثابت في جمهرة اللغة ص ١٠٢٧؛ وليس في ديوانه؛ ولعبد الله بن رواحة في ديوانه ص ٩٨؛ وتاج العروس (بكى)؛ ولكعب بن مالك في ديوانه ص ٢٥٢؛ ولسان العرب ١٤/ ٨٢ (بكا)؛ ولحسان أو لكعب أو لعبد الله في شرح شواهد الشافية ص ٦٦؛ وبلا نسبة في أدب الكاتب ص ٣٠٤؛ ومجالس ثعلب ص ١٠٩؛ والمنصف ٣/ ٤٠.

وفي الصحاح تقول منه جلب الجرح يجلب ويجلب (والغلب) قال الله تعالى: ﴿وَهُمْ مِنْ بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ﴾ [الروم: ٣] وقال الفراء: إنه في الأصل غلبتهم فحذفت التاء عند الإضافة (و) الغالب (في فعل) بكسر العين (اللازم نحو فرح على فرح) بفتح الفاء والعين (و) في فعل (المتعدي نحو جهل على جهل) بفتح الفاء وسكون العين فرقًا بين اللازم والمتعدي (و) الغالب (في الألوان والعيوب) من فعل بكسر العين (نحو سمر وأدم على سمرة وأدمة) بضم الفاء وسكون العين (و) الغالب في (فعل) بضم العين (نحو كرم على كرامة) بفتح الفاء (غالبًا و) على (عظم) بكسر الفاء وفتح العين (وكرم) بفتح الفاء والعين (كثيرًا) فصدر فعل بضم العين ثلاثة أنواع أكثر وهو فعالة وكثير وهو فعل وفعل ونادر وهو غير هذه الثلاثة (و) مصدر الثلاثي (المزيد فيه والرباعي) المجرد والمزيد فيه (قياس) مطرد (فنحو أكرم على إكرام) بهمزة مكسورة في أوله وزيادة ألف بعد العين (ونحو كرم على تكريم) بزيادة تاء مفتوحة في أوله وياء ساكنة بعد العين (و) على (تكرمة) بحذف الياء وتعويض التاء (و) قد (جاء كذاب) بكسر الفاء وتشديد العين وزيادة ألف بعدها (وكذاب) بتخفيف العين (والتزموا الحذف) أي حذف ياء تفعيل وحذف ألف أفعال وألف استفعال (والتعويض) أي تعويض تاء التأنيث عنهما (في نحو تعزية) أي في مصدر الناقص من باب فعل وأصله تعزيي على وزن تفعيل فحذف ياء التفعيل وعويض عنها التاء، وإنما لا يجوز أن يكون المحذوف هو الياء الثانية التي هي لام الفعل؛ لأنه لا يحذف لام التفعيل في الصحيح وإنما يحذف ياؤه نحو تكرمة ولأن الياء الباقية متحركة وياء التفعيل ساكن والساكن لضعفه بالحذف أَوْلَى (و) في نحو (اجازة) أي في مصدر الأجوف من باب أفعل وأصله أجواز قلبت الواو ألفًا قياسًا على إجاز، ثم حذفت الألف لالتقاء الساكنين وعوضت التاء منها (و) في نحو (استجازة) أي في مصدر الأجوف من باب استفعل وأصله استجواز قلبت الواو ألفًا وحذفت الألف وعوضت التاء عنها (ونحو ضارب على مضاربة وضراب) بكسر الفاء (ومراء) بكسر الفاء وتشديد العين في مصدر مارأ (شاذ وجاء قيتال) بزيادة الياء بعد الفاء وكأنهم أرادوا أن يزيدوا في المصدر ما زادوا في الماضي وهو الألف لكونه جاريًا على الفعل إلا أن الألف قلبت ياء لانكسار ما قبلها (ونحو تَكَرَّمَ على تَكَرُّم) بضم العين

في غير الناقص، وكذا حكم مصدر تكارم، وأما في الناقص منهما فبكسر العين نحو تمنى تمنيًا وتصابي تصابيًا (وجاء) في مصدره (تملاق) بزيادة تاء مكسورة في أوله وألف بعد العين مع تشديد العين قال الشاعر[1]: [الطويل]

ثَلاثَــةُ أحبــابٍ فَحُـــبٌ عَلاقَــةٌ وَحُــبٌ تِمِـلاقٌ وَحُــبٌّ هُــو القَتْـلُ

(والباقي) من الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه (واضح) لأنك تأتي في المصدر بحروف الماضي وتكسر ما بعد الساكن الأول وتزيد قبل الآخر ألفًا في غير الرباعي المجرد وفي غير تفاعل فتقول: انطلق انطلاقًا، واقتدر اقتدارًا واستخرج استخراجًا، واشهاب اشهيابًا، وأشهب اشهبابًا، واغدودون اغديدانا، واعلوط اعلواطًا، واحر نجم أحرنجامًا، واقشعر اقشعرارًا (ونحو الترداد) بمعنى كثرة الرد مما كان على وزن تفعال (والتجوال) بمعنى كثرة الجولان (و) نحو (الحِثِّيْثَى) بمعنى كثر الحث مما كان على وزن فعيلي بكسر الفاء والعين وتشديد العين (والرميا) بمعنى كثرة الرمي قال عمر: لولا الخليفي لأذنت (للتكثير) أي هذان البناآن من مصدر الثلاثي المجرد بنيا للتكثير مدلول المصدر والمبالغة فيه وقيل بناؤهما من المصدر سماعي كثير وقيل قياسي.

---

(١) هو بلا نسبة في شرح المفصل ٦/ ٤٧، ٤٨، ٩/ ١٥٧؛ ولسان العرب ١٠/ ٣٤٧ (ملق)؛ ومجالس ثعلب ١/ ٢٩؛ وتاج العروس (علق)، (ملق).

[الْمصدر الميمي]

وَيَجِيء الْمصدر من الثلاثي الْمُجَرّد أَيْضا على (مَفْعَلٍ) قِيَاسًا مطردًا، كـ: مقتل ومضرب، وَأما: مَكْرُم ومَعُوْن وَلَا غَيرهمَا فنادران حَتَّى جَعلهمَا الْفرّاء جمعًا لمَكْرُمَةٍ ومَعُوْنَةٍ.

وَمن غَيره جَاءَ على زنة الْمَفْعُول كـ: مُخْرَجٍ، ومُسْتَخْرَج، وَكَذَلِكَ الْبَاقِي.

وَأما مَا جَاءَ على (مَفْعُولٍ) كـ: المَيْسُورِ، والمَعْسُور، والمَجْلُود، والمَفْتُون، فقليل. و(فَاعِلَةٌ) كـ: الْعَافِيَة وَالْعَاقبَة والباقية والكاذبة أقلُّ.

وَنَحْو: دحرج على دحرجة ودحراج، بِالْكَسْرِ وَنَحْو: زلزل على زلزال بِالْفَتْح وَالْكَسْر.

ويجيء المصدر الميمي (من الثلاثي المجرد أيضًا على مفعل) بفتح العين (قياسًا مطردًا) سواء كان فعله المضارع مضموم العين أو مكسورة أو مفتوحة (كمقتل) من يقتل بضم العين (ومضرب) من يضرب بكسر العين ومشرب من يشرب بفتح العين وكان عليه أن يستثني منه المثال الواوي حذف فاؤه في المضارع ولم يكن لامه حرف علة؛ لأن المصدر الميمي منه على مفعل بكسر العين كالموعد وذلك؛ لأن الواو بين الفتحة والكسرة أخف منه بين الفتحة والفتحة يدرك ذلك بالتلفظ، أما إن كان المثال يائيًا أو كان واويًا، لكن لم يحذف واوه في المضارع أو حذف واوه فيه لكن لامه حرف علة، فإن المصدر من جيعها على مفعل بفتح العين نحو الميسر والموجل والموقي، ولكن في نحو موجل خلاف.

قال سيبويه: من قال في مضارعه يوجل من غير إعلال واوه، قال في المصدر: موجل بالفتح ومن قال فيه يبجل أو يأجل بقلب واوه ياء أو ألفًا، قال في المصدر: موجل بالكسر وذلك لأنه لما أعل واوه بالإبدال شبه واوه بوابو بعد الذي أعل بالحذف (وأما مكرم ومعون) على مفعل بضم العين وهما مصدران (ولا غيرهما) في كلامهم لا من المصدر ولا من غير المصدر؛ لأنه لم يأت بناء مفعل في كلامهم (فنادران حتى جعلهما الفراء جمعا لمكرمة ومعونة) على حد تمر وتمرة وذكر في الصحاح أن المعونة

بمعنى الإعانة وإن المكرمة واحد المكارم ولم يتعرض لمجئ مكرمة بمعنى المصدر، وإنما لا يجوز أن يجعل معون على وزن اسم مفعول بمعنى المصدر؛ كالميسور لئلا يلزم فيه كثرة التغيير من حذف الواو، ونقل الحركة بخلاف ما إذا جعل مفعلًا فإنه لا يلزم فهي إلا نقل الحركة واعلم أنه قد جاء مهلك وميسر ومألك بضم العين للمصدر ففي قوله ولا غيرهما نظر (و) يجيء المصدر الميمي (من غيره) أي من غير الثلاثي المجرد وهو الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه (على زنة) اسم (المفعول كمخرج ومستخرج وكذلك الباقي) كمنطلق ومقتدر ومدحرج ومتدحرج (وأما ما جاء) من المصدر (على مفعول) أي على وزنه اسم المفعول من الثلاثي المجرد (كالميسور) بمعنى اليسر (والمعسور) بمعنى العسر (والمجلود) بمعنى الجلد وهو الضرب (والمفتون) بمعنى الفتنة قال الله تعالى: ﴿بِأَيِّكُمُ الْمَفْتُونُ﴾ [القلم: ٦]، أي الفتنة إذا لم يجعل الباء زائدة، وأما إذا جعلت زائدة فهو اسم المفعول والباء زائدة لمعنى في المنصوب أي فستبصرون أيكم هو المفتون (فقليل) في كلامهم (و) ما جاء من المصدر على وزن (فاعلة كالعافية) بمعنى المعافاة (والعاقبة) بمعنى العقوبة (والباقية) بمعنى البقاء قال الله تعالى: ﴿فَهَلْ تَرَى لَهُمْ مِنْ بَاقِيَةٍ﴾ [الحاقة: ٨] أي بقاء (والكاذبة) بمعنى الكذب قال الله تعالى: ﴿لَيْسَ لِوَقْعَتِهَا كَاذِبَةٌ﴾ [الواقعة: ٢] أي كذب (أقل) مما جاء على مفعول (ونحو دحرج) مما كان رباعيًا مجردًا وملحقًا به (على دحرجة ودحراج بالكسر ونحو زلزل) مما كان مضاعفًا للرباعي (على زلزال بالكسر) وهو الأفصح لأنه الأصل (والفتح) لثقل المضاعف.

[اسْم الْمرة]

والمرّةُ من الثلاثي الْمُجَرّد مِمَّا لَا تَاء فِيهِ على (فَعْلَةٍ) نَحْو: ضَرْبَة وقتلة، وَمَا عداهُ على الْمصدر الْمُسْتَعْمل نَحْو: إنَاخَةٍ، فَإِن لم تكن تَاء زدتها.

وأَتَيْتُهُ إتْيَانَةٌ ولَقِيْتُه لِقَاءَة شَاذٌّ.

(والمرة من الثلاثي المجرد مما لا تاء فيه) من المصادر (على فعلة) بفتح الفاء وسكون العين (نحو ضربة وقتلة) وذلك لأن المصدر المطلق بمنزلة اسم الجنس فكما يفرق بين الجنس والوحدة بالتاء نحو تمر وتمرة وتفاح وتفاحة كذلك يفرق بين المصدر المطلق والمرة بالتاء إلا انه لما كان الثلاثي مطلوبًا فيه الخفة بأصل الوضع رد مصدره الذي لا تاء فيه إلى أعدل الأوزان وهو فعلة فإن كان فيه زوائد تحذف كلها ليصير على بناء فعلة تقول في خرج خروجا خرجه (وبكسر الفاء للنوع نحو ضربة) لنوع من الضرب (وقتلة) لنوع من القتل (وما عداه) أي ما عدا الثلاثي المجرد الذي لا تاء في مصدره وهو أربعة أقسام الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه والثلاثي المجرد الذي في مصدره التاء (فعلى المصدر) أي فالمرة والنوع على المصدر (المستعمل) الأشهر فإن كان في المصدر تاء فتستعمل المرة والنوع على لفظه نحو إناخة وكتابة ودحرجة، والأكثر فيما فيه التاءان يوصف بالواحدة نحو دحرجة واحدة، وإنما لم يرد الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه إلى أعدل الأوزان؛ لأنها ليست بموضوعه على الخفة فلا يستكره فيها الثقل العارض، وإنما قلنا الأشهر لأنه إذا كان للفعل مصدران أحدهما أشهر في الاستعمال من الآخر فالمرة إنما تبنى من الأشهر تقول كذب تكذيبة ولا تقول كذابة ودحرج دحرجة ولا نقول دحراجة (فإن لم تكن) في المصدر (تاء زدتها) فيه نحو انطلق انطلاقة واستخرج استخراجة (وأتيته اتيانة ولقيته لقاء شاذ) لأنهما من الثلاثي المجرد الذي لا تاء في مصدره إذ مصدرهما إتيان ولقاء وكان القياس أن يقال أتيته أتية ولقيته لقية.

[أسمَاء الزَّمَان وَالْمَكَان]

أَسمَاء الزَّمَان وَالْمَكَان مِمَّا مضارعه مَفْتُوح الْعين أَو مضمومها، وَمن المنقوص على (مَفْعَلٍ) نَحْو: مَشْرَبٍ ومَقْتَل ومَرْمى، وَمن مكسورها والمثال على (مَفْعِل) نَحْو: مَضْرِب ومَوْعِدٍ.

وَجَاء: المَنْسِكُ والمَجْزر والمَنْبِت والمَطْلِع والمَشْرِق وَالْمَغْرِب والمَفْرِق والمَسْقِط والمَسْكِن والمَرْفِق وَالْمَسْجِد والمَنْخِرُ.

وَأما مِنْخِرٌ ففرعٌ كـ: مِنْتِنٍ، وَلَا غَيرهمَا.

وَنَحْو: المَظَنَّةِ والمَقْبُرَةِ فتحًا وضمًا لَيْسَ بِقِيَاس.

وَمَا عداهُ فعلى لفظ الْمَفْعُول.

(أسماء الزمان والمكان) وهما اسمان مشتقان لزمان أو مكان باعتبار وقوع الفعل فيه (مما مضارعه مفتوح العين ومضموها ومن المنقوص مطلقًا) سواء كان مضارعه يفعل أو يفعل وسواء كان فاؤه أو عينه حرف علة أولًا (على مفعل) بفتح العين (نحو مقتل) من يقتل (ومشرب) من يشرب (ومرمى) من يرمي ومدعي من يدعو ومرعى من يرعى ومولى ومثوى (ومن مكسورها) أي مكسور العين (و) من (المثال) الواوي الذي حذف واوه في المضارع ولم يكن لامه حرف علة (على مفعل) بكسر العين (نحو مضرب) من يضرب (وموعد) من يعدو موضع من يضع وإنما كان كذلك لأن اسمي الزمان والمكان يبنيان على المضارع؛ ليوافق حركة عينهما حركة عين المضارع لكونهما مشتقين منه، فان كان عين المضارع مفتوحًا فتحا عينهما، وإن كان مكسورًا كسر، وإنما لم يضم عينهما أن كان عين المضارع مضمومًا؛ لأنه لم يأت بناء مفعل في كلامهم في غير هذا الباب، فلا يجوز أن يبني في هذا الباب بناء مفعول في كلامهم في غير هذا الباب، فلا يجوز أن يبني في هذا الباب بناء لم يكن في غيره فحمل على مفعل بالفتح مطلقًا؛ لأنه إذا فتح عينيه يجب قلب لامه ألفًا، فيحصل التخفيف بالقلب، وإنما كان المثال على مفعل بكسر العين لما ذكرنا من أن الواو بين الفتحة والكسرة أخف منه بين الفتحة والفتحة لما قيل من أن المسافة بين الفتحة والواو منفرجة، وإنما قيدنا المثال

بالواوي؛ لأنه لو كان يائيًّا لكان بمنزلة الصحيح لخفته تقول في يقظ ميقظ بفتح العين ومنه قوله تعالى: ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَى مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠] وإنما قيدنا بقولنا الذي حذف واوه في المضارع؛ لأنه لو لم يحذف الواو منه لكان بمنزلة الصحة كالموجل (وجاء المنسك) لموضع النسك وهو العبادة (والمنبت والمجزر) لمكان الجزر وهو نحر الإبل (والمطلع والمشرق والمغرب والمفرق) لوسط الرأس؛ لأنه موضع فرق الشعر (والمسقط) لموضع السقوط (والمسكن والمرفق) لموضع الرفق وهو ضد العنف (والمسجد والمنخر) فإن هذه الكلمات على مفعل بكسر العين وإن كان المضارع منها بضم العين قال سيبويه: لم يذهب بالمسجد مذهب الفعل، ولكنك جعلته اسمًا لبيت يعني أنك أخرجته عما كان عليه اسم الموضع وذلك لأنك تقول المقتل لمكان يقع فيه القتل ولا تقصد مكانًا دون مكانٍ، وليس كذلك المسجد فلم يكن مبنيًّا على الفعل المضارع كما في سائر المواضع وذلك أن مطلق الفعل لا اختصاص فيه بموضع دون موضع قيل لو أردت موضع السجود وموضع الجبهة على الأرض سواء كان في المسجد أو غيره تفتح العين لكون حينئذٍ مبنيًّا على الفعل لكونه مطلقًا كالفعل (وأما منخر) بكسر الميم والخاء (ففرع) على منخر بفتح الميم وكسر الخاء وهو ثقب الأنف من النخير وهو الصوت بالأنف (كنتن) بكسر الميم والتاء فإنه فرع على منتن بضم الميم وكسر التاء إلا أنه كسر الميم منهما اتباعًا لكسرة الخاء والتاء في الصحاح النتن الرائحة الكريهة، وقد نتن الشيء بالضم وأنتن بمعنى فهو منتن ومنتن كسرت الميم إتباعًا لكسرة التاء؛ لأن مفعلًا ليس من الأبنية (ولا غيرهما) في كلامهم إذ ليس مفعل بكسر الميم والعين من أبنيتهم (ونحو المظنة والمقبرة) مما كان على مفعل وقد دخلته التاء وقوله: (فتحًا وضمًا) قيد في المقبرة (ليس بقياس) لسبب إدخال التاء فيه سواء كان على القياس بقطع النظر عن التاء كالمقبرة بالفتح لأنه من يقبر بالضم أو لم يكن على القياس كالمظنة لأنه من يظن بالضم فالكسر فيه شاذ وقياسه الفتح ومظنة الشيء موضعه الذي يظن كونه فيه قال بعضهم: أن ما جاء على مفعلة بالضم يراد بها أنها موضوعة ومتخذة له، فإذا قالوا: المقبرة بالفتح أرادوا مكان الفعل وإذا ضموها أرادوا البقعة التي من شأنها أن يقبر فيها أي التي هي متخذة لذلك (وما عداه) أي ما عدا الثلاثي المجرد وهو

الثلاثي المزيد فيه والرباعي المجرد والمزيد فيه (فعلى لفظ المفعول) أي أسماء الزمان والمكان منه على لفظ اسم المفعول نحو مكتسب ومدحرج ومحرنجم، فإن كلًّا منها يحتمل أربعة معان: معنى ظرف الزمان وظرف المكان، ومعنى المصدر، ومعنى اسم المفعول؛ فإذا قلت هذا مكتسب فلان يحتمل أن يراد منه موضع كسبه أو زمان كسبه أو مكسوبه أو اكتسابه وإنما كانا على لفظ اسم المفعول؛ لأنهم قصدوا مضارعته للفعل في الزنة فأجروه على اسم المفعول؛ لأنه أخف من لفظ اسم الفاعل؛ لأن اسم الفاعل بكسر ما قبل الآخر واسم المفعول بفتحة والفتح أخف من الكسر.

[اسْم الآلة]

الْآلَة على: مِفْعَلٍ ومِفْعَالٍ ومِفْعَلَةٍ، كـ: المِحْلَب والمِفْتَاح والمِكْسَحَة.

وَنَحْو: المُسْعُط والمُنْخُل والمُدُق والمُدْهُن والمُكْحُلة والمُحْرُضَة لَيْسَ بِقِيَاس.

(الآلة) وهي اسم مشتق من فعل ليستعان به في ذلك الفعل (على مفعل ومفعال ومفعلة) والأصل في الآلة هو مفعال وأما مفعل ومفعلة فمنقوصان منه إلا أنه عوض في أحدهما التاء عن الألف وفي الآخر لم تعوض؛ لأن المصير من الأثقل إلى الأخف هو القياس ولأنهم تركوا الإعلال في مخيط؛ لأنه بتقدير مخياط إذ لولا هذا التقدير لقالوا خاط بالإعلال تبعًا لخاط كما قالوا مقال تبعًا لقال (كالمحلب) اسم لإناء يحلب فيه (والمفتاح) اسم لما يفتح به (والمكسحة) اسم لما يكنس به الثلج وغيره (ونحو المسعط) اسم لإناء يجعل فيه السعوط وهو دواء يصب في الأنف (والمنخل) اسم لما ينخل به الشيء (والمدق) اسم لما يدق به القصار (والمدهن) اسم لما يجعل فيه الدهن (والمكحلة والمحرضة) اسم لما يجعل فيه الحرض وهو الأشنان (ليس بقياس) لأن القياس في اسم الآلة كسر الميم وفتح العين وفي هذه الكلمات الميم والعين كلاهما مضمومان إلا أنه ذكر في الصحاح المحرضة بكسر الميم وفتح الراء فيكون على القياس، قال سيبويه: لم يذهبوا بها مذهب الفعل في جواز إطلاقها على كل آلة ولكنها جعلت أسماء لهذه الأوعية.

[التصغير]

المصغر: الْمَزِيد فِيهِ ليدل على تقليل، فالمتمكن يضم أَوله وَيفتح ثَانِيَة وبعدهما يَاء سَاكِنة، وَيكسر مَا بعْدهَا فِي الْأَرْبَعَة إِلَّا فِي تَاء التَّأْنِيث، وَأَلْفي التَّأْنِيث، وَالْألف وَالنُّون المشبهتين بهما، وَألف أَفعَال جمعًا.

وَلَا يُزَاد على أَرْبَعَة، فَلذَلِك لم يَجِيء فِي غَيرهَا إِلَّا: فُعَيْلٌ، وفُعَيْعِلٌ وفُعَيْعِيْلٌ، وَإِذا صُغِّر الخماسيُّ - على ضعفه - فَالْأولى حذفُ الْخَامِس، وَقيل: مَا أشبه الزَّائِد، وَسمع الْأَخْفَش: سُفَيْرِجَلٌ.

وَيردُّ نَحْو: بَاب، وناب، وميزان، ومُوْقِظٍ إِلَى أَصله لذهاب الْمُقْتَضِي بِخِلَاف: قَائِم وتراث وأُدَدٍ، وَقَالُوا: عُيَيْدٌ لقَولهم: أَعْيَادٌ.

فَإِن كَانَت مُدَّة ثَانِيَة فالواو، نَحْو: ضُوَيْرِبٍ فِي ضَارب، وضُوَيْرِيْبٍ فِي ضِيْرَاب.

وَالِاسْم على حرفين يردُّ محذوفة، تَقول فِي عدَّةٍ، وكل اسْمًا: وُعَيْدَةٌ وأُكَيْلٌ، وَفِي سَهٍ، ومُذْ اسْمًا: سُتَيْهَةٌ، ومُنَيْذٌ.

وَفِي دَمٍ، وحِرٍ: دُمَيّ وحُرَيْحٌ، وَكَذَلِكَ بَاب: ابْن، وَاسْمٍ، وَأُخْتٍ، وَبنتٍ، وهَنْتٍ، بِخِلَاف بَاب: مَيْتٍ، وهَارٍ، ونَاسٍ.

وَإِذا ولي يَاء التصغير وَاوٌ أَو ألف منقلبةٌ، أَو زَائِدَة قلبت يَاء، وَكَذَلِكَ الْهمزَة المنقلبة بعْدهَا، نَحْو: عُرَيَّةٍ، وَعُصَيَّةٍ، ورُسَيِّلَةٍ، وتصحيحه فِي بَاب: أُسَيِّدٍ وجَدَيِّلٍ قَلِيل، فَإِن اتّفق اجْتِمَاع ثَلَاث ياءات حذفت الْأَخِيرَة نِسْياً، على الْأَفْصَح كَقَوْلِك فِي عَطاء وإداوة وغاوية وَمُعَاوِيَة: عُطَي وأُدَيَّة وغُوَيَّة ومُعَيَّةُ، وَقِيَاس أحوى: أُحَيٌّ، غير منصرف، وَعِيسَى يصرفهُ، وَقَالَ أَبُو عَمْرو: أُحَيّ، وعَلى قِيَاس أُسَيْودَ: أُحَيْوٍ.

وَيُزَادُ للمؤنث الثلاثي بِغَيْر تَاء تَاء، كـ: عُيَيْنَة وأُذَيْنَةٍ وعُرَيْبٌ وعُرَيْسٌ شَاذٌ، بِخِلَاف الرباعي كـ: عُقَيْرِب.

وقُدَيْدِيْمَةٌ، ووُرَيِّئَةٌ، شَاذٌ.

وتحذف الف التَّأْنِيث الْمَقْصُورَة غير الرَّابِعَة كـ: جُحَيْجِبٍ، وحُوَيْلِيّ فِي: جَحْجَبَى، وحَوْلاَيَا، وَتثبت الممدودة مُطلقًا ثُبُوت الثَّانِي فِي بعلبك.

والمدة الْوَاقِعَة بعد كسرة التصغير تنْقَلب يَاء إِن لم تكن إِيَّاهَا، نَحْو: مُفَيْتِيح، وكُرَيْدِيس، وَذُو الزيادتين غَيرهَا من الثلاثي تحذف أقلهما فَائِدَة، كـ: مُطَيلق، ومُغَيْلم، ومُضَيْرب، ومُقَيْدم، فِي: مُنْطَلِق، ومُغْتَلِم، ومُضَارِب، ومُقَدِّم، فَإِن تَسَاويا فمخيَّرٌ، كـ: قُلَيْنِسَة وقُلَيْسِيَة وحُبَيْنِطٍ وحُبَيْطٍ، وَذُو الثَّلَاث غَيرهَا تُبقّى الفُضْلى مِنْهَا، كـ: مُقَيْعِس فِي مُقْعَنْسِس، وتحذف زيادات الرباعي كلهَا مُطلقًا غير الْمدَّة كـ: قُشَيْعِر فِي مُقْشَعِر، وحُرَيْجِيْمٍ فِي احْرِنْجَامٍ، وَيجوزُ التعويضُ عَن حذف الزِّيَادَة بِمدَّة بعد الكسرة فِيمَا لَيست فِيهِ كـ: مُغَيْلِيْمٍ فِي مُغْتَلِمٍ.

وَيُرَدُّ جمع الْكَثْرَة لَا اسْم الْجمع إِلَى جمع قِلَّتِهِ، فيُصَغَّرُ نَحْو: غُلَيْمَةٍ فِي غِلْمَان، إِو إِلَى واحده، فيُصَغَّرُ ثمَّ يُجْمَعُ جمع السَّلامَة، نَحْو: غُلَيِّمونَ ودُوَيْرَاتٍ.

وَمَا جَاءَ على غير مَا ذُكر كـ: أُنَيْسِيَانٍ وعُشَيْشِيَةٍ وأُغَيْلِمَةٍ وأُصَيْبِيَةٍ شَاذٌّ.

وَقَوْلهمْ: أُصَيْغِرُ مِنْك، ودُوَيْنَ هَذَا، وفُوَيْقَ هَذَا لتقليل مَا بَينهمَا، وَنَحْو: مَا أُحَيْسِنَهُ شَاذ، وَالْمرَاد المتعجب مِنْهُ، وَنَحْو: جُمَيْلٍ، وكُعَيْتٍ لطائرين، وكُمَيْتٍ للْفرس مَوْضُوع على التصغير.

وتصغير التَّرْخِيم تحذف مِنْهُ كل الزَّوَائِد ثمَّ يصغر، كـ: حُمَيْدٍ فِي أَحْمد.

وخولف بِالْإِشَارَةِ والموصول فأُلْحِقَتْ قبل آخرهما يَاء، وزيدت بعد آخرهما ألف، فَقيل: ذَيَّا وتَيَّا واللَّذَيَّا واللَّتيَّا واللَّذيَّان واللَّتيَّان واللَّذَيُّونَ واللتيَّاتُ.

ورفضوا تَصْغِير الضمائر وَنَحْو: أَيْن، وَمَتى، وَمَنْ، وَمَا، وَحَيْثُ، ومنذ، وَمَعَ، وَغير، وحسبك، وَالِاسْم عَاملا عمل الْفِعْل، فَمن ثَمَّ جَازَ ضُوَيْربُ زيدٍ، وَامْتنع ضويرب زيدًا.

(المصغر) هو اللفظ (المزيد فيه) ياء (ليدل على تقليل) أي على تحقير ما يتوهم تعظيمه سواء كانت جهة الحقارة مبهمة كتصغير العلم واسم الجنس نحو زبيد ورجيل فإنه لا دليل فيهما إلى أن التحقير إلى أي شيء يرجع إلى الذات أم إلى الصفة أو

معلومة كتصغير الصفات المشتقة، فإن التحقير فيها راجع إلى الأوصاف التي تدل عليها ألفاظ الصفات نحو ضويرب فإن معناه ذو ضرب حقير ومعنى أسيود أن السواد فيه ليس بتام أو على تقليل ما يجوز كثرته كتصغير الجمع، فإن المراد من تصغيره تقليل العدد فعني عندي غليمة أي عدد قليل من الغلمة أو على تقريب ما يجوز أن يتوهم بعده والتصغير بهذا المعنى أكثر في الظرف منه بهذا المعنى في غيره نحو خروجي قبيل قيامك والمراد من تصغيره قرب مظروفه مما أضيف إليه من الجانب الذي أفاده الظرف أي قرب الخروج من القيام من جانب القبلية، واعلم أن في اشتمال التقليل القسم الأول تعسفًا؛ لأن التقليل لدفع احتمال الكثرة ولا يتصور الكثرة في نحو زيد ورجل، فإن قلت تعريفه للتصغير غير جامع لعدم تناوله للتصغير الذي للتعظيم كقوله: وكل أناس سوف تدخل بينهم دويهية تصفر منها الأنامل، فإنه صغر الداهية والمراد منه التعظيم لأنه داهية أعظم منه وكذا لا يتناول التصغير الذي للشفقة كما يقال يا بني والجواب عن الأول أن تصغير الداهية لتقريب ما يتوهم بعده وذلك لأن الداهية إذا كانت عظيمة كانت سريعة الوصول أو الحمل الشيء على نقيضه ويكون من باب الكناية يكنى بالصغر عن بلوغ الغاية؛ لأن الشيء إذا جاوز حده جانس ضده أو لتحقير الداهية ادعاء على حسب احتقار الناس لها وتهاونهم بها أي يجيئهم لا محالة الموت الذي يحقرونه مع أنه عظيم في نفسه، وعن الثاني أن الشفقة لا تنافي التقليل فيكون التصغير في يا بني مع إفادته التحقير مفيدًا للشفقة والتلطف؛ لأن الصغار يشفق عليهم ويلطف بهم فكنى المصغر بالتصغير عن عزة المصغر عليه وشفقته له (فالمتمكن) واحترز به عن اللازم البناء؛ ليدخل فيه نحو خمسة عشرة (يضم أوله) ليكون اللفظ موافقًا للمعنى وذلك لأنه لما كان في المعنى تقليل جعل في اللفظ تقليل بأن يضم أوله؛ لأن في الضم تقليلًا بانضمام الشفتين (ويفتح ثانية) ليكون جبرًا لضم أوله (ويزداد بعدهما ياء ساكنة) لأنه لو اقتصر على الضم والفتح من غير زيادة الياء التبس بتاء التكبير ببناء التصغير في نحو صرد (ويكسر مع بعدها) أي ما بعد الياء (في الأربعة) أي فيما كان على أربعة أحرف فصاعدًا؛ لأن حق هذه الياء أن يكون ما قبلها مكسورا لتصير مدة حقيقة؛ لأن هذه الياء جارية مجرى المدة في أن سكونها دائم إلا أنه لما وجب فتح ما قبلها لما ذكرنا كسر ما

بعدها طلبًا للتعادل وإنما لم يكسر ما بعدهما فيما كان على ثلاثة أحرف؛ لأن ما بعد الياء حينئذ حرف إعراب يتغير بالعوامل فلا يجوز أن يكسر بكسرة لازمة (إلا في تاء التأنيث) فإنه لا يكسر ما بعد الياء إذا كان ما بعدها ما قبل تاء التأنيث بلا فصل فلا يقال في طلحة طليحة بكسر الحاء وإنما يقال طليحة بفتحها؛ لأن تاء التأنيث تقتضي أن يكون ما قبلها مفتوحًا؛ لأنها بمنزلة كلمة ركبت مع أخرى وآخر الكلمة الأولى من الكلمتين مفتوح نحو بعلبك وأما إذا لم يكن ما بعدها ما قبلها بلا فصل فيكسر ما بعدها نحو ضويربة، وإن كان فيه تاء التأنيث ففي كلامه إطلاق ينبغي الاحتراز عنه وكان عليه أن لا يستثنى ما فيه تاء التأنيث؛ لعدم بناء الكلمة على التاء كما لا يستثنى ما فيه علامة التثنية والجمع نحو زبيدان وزييدون والمركب نحو بعلبك؛ لأنه لا مدخل للجزء الأخير من المركب، ولا الزيادة التثنية والجمع في بناء الكلمة (و) إلا في (ألفية) أي ألفي التأنيث أي المقصورة والممدودة، فإنه لا يكسر ما بعدها نحو حبيلي وحميراء وعقير باء في عقرباء المذكر منه عقربان وهو دابة لها أرجل وليس لها ذنب كذنب العقرب؛ لأنه لو كسر ما بعدها لزم تغيير علامة التأنيث؛ لأن الألف لا يقع بعد الكسرة مع أنه يجب المحافظة عليها ما دام يمكن المحافظة عليها، وأما إذا لم يكن المحافظة عليها كما إذا وقعت قبل ألف التثنية وألف الجمع نحو حبليان وحبليات، فيجوز تغييرها للاضطرار إليه وإنما غيرت في نحو حمراوان وحمراوات مع عدم الضرورة إلى تغييرها إجراء للممدودة في القلب قبل ألفي التثنية والجمع مجرى المقصورة (و) إلا في (الألف) والنون المشبهتين بهما) أي بألفي التأنيث، فإن ما بعدها لا يكسر ههنا نحو سكيران تشبيهًا للألف التي قبل النون الزائدة بألف حمراء احترز بقوله المشبهتين من نحو سرحان وهو الذئب.

وقال سيبويه: النون زائدة وهو فعلان والتصغير سريحين بكسر الحاء وقال الكسائي: الأنثى سرحانة والضمير في قوله بهما راجع إلى ألفي التأنيث في حمراء إلا إلى الألفين في حبلى وحمراء؛ لأن نحو سكران إنما يشابه نحو حمراء لا نحو حبلى إلا أنه سمى الألف فيه والهمزة بألفي التأنيث تغليبًا، وإن كان علامة التأنيث هي الهمزة وذلك لأن أصل حمراء حمرى زيدت قبل هذه الألف ألف أخرى للمد والبناء فقلبت

الألف الثانية همزة لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة (و) إلا في (ألف أفعال) فإنه لا يكسر ما بعدها ليبقى ألف الجمع يستنكر في الظاهر تصغيره فلو لم يبق علامة الجمع وهي الألف في التصغير لم يحمل السامع المصغر على انه مصغر الجمع للتباين بينهما في الظاهر واحترز بقوله (جمعا) عن نحو أعشار فإنه مفرد على بناء الجمع فيكسر فيه ما بعدها في نحو أعيشير يقال برمة أعشار إذا إنكسرت قطعا وكذلك يكسر ما بعدها في نحو إخراج مصدر أخرى لأنه لا يستنكر تصغير المصدر استنكار تصغير الجمع (ولا يزداد) ياء التصغير (على أربعة) أي لا يصغر إلا الثلاثي أو ما هو على أربعة أحرف سواء كانت أصولًا أم لا وقيل معناه لا تزاد على أربعة ذكرها من الصور الأربعة المستثناة (فلذلك) أي لأجل أن الياء لا تزداد على أربعة أو لأجل أن الصور المستثناة لا تزاد على أربعة (لم يجئ في غيرها) أي في غير الأربعة المستناة (إلا فعيل وفعيعل وفعيعيل) لأنه إن كان ثلاثيًا كان على فعيل كفليس وإن كان رباعيًا من غير حروف العلة قبل آخره كان على فعيعل وإن كان مع حرف العلة كان على فعيعيل، والمراد هاهنا بهذه الأوزان ليس زيادة الحروف وأصالتها وإنما المراد مجرد العدد لقصدهم الاختصار بحصر أوزان التصغير فيما يشترك فيه بحسب الحروف والحركات المعينة والمسكنات، فإن جعيفر ومديعس وتنيضب تشترك في ضم الأول وفتح الثاني ومجئ ياء ثالثة وكسر ما بعدها إلا أن بعدهم كرر اللام في المثالين من الأوزان الثلاثة فقال فعيلل وفعيليل؛ لأن ما زاد على الثلاثة إذا مثل كرر اللام دون العين والمصنف كرر العين فقال فعيعل وفعيعيل وهو الأولى وذلك لأنه إذا قصد جمع أوزان التصغير في لفظ الاقتصار ولم يكن فيما زيد على الثلاثة إلا زيادة حرف في مثاله واختيار زيادة بعض حروف اليوم تنساه دون بعض تحكم إذ لو قيل مثلا أفيعل باعتبار أحيمر أو مفيعل باعتبار مجيلس لكان ذلك تحكمًا فأريد تكرير حرف من نفس الفاء أو العين أو اللام ولا يوجد تكرير الفاء في كلامهم بل المكرر أما العين أو اللام فكرر العين دون اللام إيذانًا بأن المراد ليس وزن الرباعي المجرد عن الزائد لأنه يكرر اللام في ذلك الوزن وإنما المراد مجرد العدد بحسب الحركات المعينة والسكنات.

واعلم أن الأمثلة الثلاثة حاصلة في الصور المستثناة غير أفعال جمعًا وذلك؛ لأن الاعتبار في البنية إنما هو بدون ألفي التأنيث والألف والنون فيكون فعيلي وفيعلان من باب فعيل وفعيعلاء وفعيعلان ونحو من باب فعيعل وفعيعيل (واذا صغر الخماسي على ضعفه) أي مع ضعف تصغير الخماسي لأدائه إلى حذف حرف أصلي منه لأنه بناء ثقيل فلو لم يحذف منه شيء وزيدت ياء التصغير عليه وزيادتها قياس مطرد لأدى ذلك إلى كثرة الأبنية الممتدة لأنه يصير حينئذ لهم قانون يقاس عليه فيكثر المزيد فيه بسبب ياء التصغير بخلاف غيرها من الزيادات فإنها لم كانت ليست بقياسية لا تكثر الأبنية المزيد فيها بسببها نحو سلسبيل وقرعبلانة فلا يحذف من الخماسي شيء عند زيادة هذه الزوائد عليه (فالأولى حذف الخامس) لأن الثقل عنده حصل قال سيبويه: لأنه لا يزال في سهولة حتى يبلغ الخامس ثم يرتدع وإنما حذف الذي ارتدع عنده (وقيل) الأولى حذف (ما أشبه الزائد) وهو الحرف الذي يكون من حروف اليوم تنساه وإن كان أصليًا أو يكون مشابهًا بواحد منها وإنما يحذف ذلك الحرف إذا كان في الطرف أو قريبا من الطرف فيقول في سفرجل وقهبلس وفرزدق سفيرج وقهيبس وفريزق فإن الدال مشابهة للتاء لكونه من مخرج التاء أما إذا لم يكن في الطرف ولا قريبا منه فلا يحذف فلا يقال في جحمرش جحيرش يحذف الميم لأنها بعيدة من الطرف الذي هو محل التغيير هكذا قال السيرافي[1] والأندلسي.

---

(١) أبو سعيد الحسن بن عبد الله المرزباني السيرافي النحوي القاضي، وسيراف بليد على ساحل البحر من أرض فارس، مات سنة ثمان وستين وثلاثمائة ، كان أبو سعيد يدرس ببغداد القرآن والقراءات، وعلوم القرآن، والنحو، واللغة، والفقه والفرائض. وكان قد قرأ على أبي بكر بن مجاهد القرآن، وعلى أبي بكر بن دريد اللغة، ودرسا جميعاً عليه النحو، وقرأ على أبي بكر بن السراج، وله من الكتب: كتاب شرح سيبويه، ألفات القطع والوصل، كتاب أخبار النحويين البصريين، كتاب شرح مقصورة ابن دريد، كتاب الإقناع في النحو لم يتم، فتممه ابنه يوسف،كتاب شواهد كتاب سيبويه، كتاب الوقف والابتداء، كتاب صنعة الشعر والبلاغة، كتاب المدخل إلى كتاب سيبويه، كتاب جزيرة العرب. معجم الأدباء ، ص ١٧٦٧.

وقال الزمخشري[١]: يحذف شبه الزائد أين كان وهو وهم منه (وسمع الأخفش) من بعضهم (سفيرجل) من غير حذف شيء منه (ويرد) عند التصغير (نحو باب وناب وميزان وموقظ إلى أصله) وأصل باب بوب وأصل ناب نيب قلبت الواو والياء ألفًا فيهما وأصل ميزان موزون؛ لأنه من الوزن قلبت الواو ياء؛ لوقوعها ساكنة ظاهرة بعد كسرة وأصل موقظ ميقظ قلبت الياء واوا لوقوعها ساكنة ظاهرة بعد ضمة فلما صغرت قيل بويب ونييب وموزين ومييقظ عادت الألف في باب وناب والياء في ميزان الواو في موقظ إلى أصلها (لذهاب المقتضى) للقلب عند التصغير (بخلاف) باب (قائم) فإن همزته عند التصغير لا ترد إلى أصلها وهو الواو؛ لأن علة قلب الواو همزة وقوع الواو عينًا في اسم فاعل أعل فعله وهي حاصلة في المصغر أيضًا فيقال في تصغير قويئم بالهمز (وتراث) وأصله وارث من الوراثة قلبت الواو تاء لضمنه وهي حاصلة في تصغيره أيضًا فيقال في تصغيره تريث (وادد) أصله ودد من الود قلبت الواو همزة لكونها مضمومة بضمة لازمة غير مشددة وهذه العلة موجودة في تصغيره فيقال في تصغيره أديد، فإن قلت: إن أصل عيد عود من العود قلبت واوه ياء؛ لوقوعها ساكنة ظاهرة بعد كسرة وهذه العلة غير موجودة في تصغير فينبغي أن يعود الياء في تصغيره إلى أصله ويقال عويد مع أنهم قالوا عييد فأجاب عنه بقوله: (وقالوا: عييد لقولهم أعياد) في جمع تكسيره فرقا بينه وبين أعواد جمع عود فحملوا تصغيره على تكبيره لأنهما من واد واحد لما أن في كل منهما تغييرا في اللفظ والمعنى ولأن التصغير ضد التكبير ولو قال ابتداء فرقا بينه وبين مصغر عود لاستقام كلامه إلا أنه عدل إلى ما قال ليكون ذلك بيانا لجمعه أيضًا.

---

(١) أبو القاسم الزمخشري جار الله، كان إماماً في التفسير والنحو واللغة والأدب، واسع العلم كبير الفضل متفنناً في علوم شتىً، معتزلي المذهب متجاهراً بذلك،ولد بزمخشر من أعمال خوارزم يوم الأربعاء السابع والعشرين من رجب سنة سبع وستين وأربعمائة. وتوفي بقصبة خوارزم ليلة عرفة سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة. ولأبي القاسم من التصانيف: الكشاف في تفسير القرآن، الفائق في غريب الحديث، نكت الأعراب في غريب الإعراب في غريب إعراب القرآن، النموذج في النحو، المفصل في النحو أيضاً، المفرد والمؤلف فيه أيضاً، صميم العربية، الأمالي في النحو، أساس البلاغة في اللغة، وغير ذلك .

(فإن كانت مدة) وهي ههنا حرف علة ساكنة زائدة ما قبلها متحركة بحركة من جنسها (ثانية) بعد الفاء في المكبر (فالواو) لازمة في المصغر سواء كانت المدة في المكبر واو أو ياء أو ألفًا وياء، لأنها إن كانت واوًا بقيت على حالها وإن كانت ألفًا وياء قلبتا واوًا لانضمام ما قبلها (نحو ضويرب في) تصغير (ضارب وضويرب في ضيراب) مصدر ضارب وطويمير في طومار، وإنما ذكر هذا البحث هاهنا وإن لم يكن موضع ذكره لمناسبته بحث باب وناب (والاسم) المتمكن حال كونه (على حرفين) بحذف حرف منه (يرد محذوفه) سواء كان المحذوف فاء أو عينا أولًا ما وسواء كان الحذف قياسيا أو غير قياسي؛ ليصير بالرد على مثال فعيل (تقول في عدة) وأصله وعدة حذفت الواو منه قياسًا على يعد (وكل) حال كونه (اسمًا) لا فعلًا لأن فعل لا يصغر وأصله أن كل حذفت الهمزة التي هي فاء الفعل على غير القياس ثم حذفت همزة الوصل للاستغناء عنها (وعيدة) برد الواو لأجل بناء التصغير وإنما يعتبروا تاء التأنيث في بناء التصغير حتى لا يحتاج إلى رد الواو كما لا يحتاج إلى رد الهمزة في تصغير ناس اكتفاء في بناء التصغير بالألف الزائدة؛ لأن أصل تاء التأنيث أن تكون كلمة مضمومة إلى كلمة أخرى فتكون بمنزلة كرب من معدي كرب من حيث دوران الإعراب عليها ومن حيث انفتاح ما قبلها كما في المركب فلا يجعل التاء بمنزلة اللام حتى يحصل بسببها بناء التصغير (واكيل) برد الهمزة التي هي فاء الفعل لأجل بناء التصغير ولا ترد همزة الوصل لعدم الاحتياج إليها؛ لأنه إنما يحتاج إليها حيث كان الفاء ساكنًا فلما صار متحركًا في التصغير استغنى عنها (وفي سه) وأصله ستة بدليل استاه حذفت عينه على غير قياس (ومذ) وأصله منذ حذفت عينه على غير قياس حال كونه (اسمًا) لأنه لو كان حرفًا لا يصغر (ستيه ومنيذ) برد المحذوف منهما (وفي دم) قيل أصله دمو.

وقال سيبويه: إن أصله دمي بتسكين العين؛ لأنه يُجمع على دماء ودمي، ولو كان مفتوح العين لا يجمع كذلك، وقال المبرد: أصله دمي بفتح العين؛ لأنهم يقولون في تثنيته دميان، وعلى كل هذه الأقوال حُذِفت اللام منه حذفًا شاذًّا (وحر) وهو الفرج وأصله حرح بدليل قوله في جمعة أحراح حذفت اللام منه على غير قياس (دمي وحريح) برد المحذوف منهما).

وكذلك باب ابن واسم مما حذف منه حرف، وزيدت في أوله همزة وصل في أنه يرد المحذوف، فإن أصلهما بنو وسمو حذفت الواو من آخرهما وعوضت همزة الوصل في أولهما، فإذا صغرا أعيدت الواو المحذوفة لأجل بناء التصغير، وإنما أعيدت وإن كانت همزة الوصل عوضًا عنها؛ لأنها لا يتم بناء التصغير بها؛ لأنها غير لازمة لعدم ثبوتها في حالة الدرج فلو اعتد بها في بناء التصغير، وسقطت في الدرج لم يبق بناء التصغير وإن لم تسقط لخرجت عن حقيقتها؛ لأنها هي التي تسقط في الدرج (وكذلك باب أخت وبنت وهنت) مما حذف منه حرف وعوض عنه تاء التأنيث فإنه يرد المحذوف منه وأصلها أخو وبنو وهنو فحذفت الواو منها وعوضت التاء عنها ولأجل أن التاء للتعويض كتبت طويلة ويوقف عليها بالتاء ويسكن ما قبلها إلا أنها لما كانت فيها رائحة التأنيث لاختصاص التعويض بالمؤنث دون المذكر ما لم يعتد بها في التصغير وجعلت في حكم الانفصال وكونها كلمة غير الكلمة الأولى، فإذا أُعيدت الواو المحذوفة منها في التصغير فيقال أخية وبنية وهنية وإذا أعيدت تمحضت للتأنيث لامتناع الجمع بين العوض والمعوض عنه؛ ولذا كتبت بالهاء ويوقف عليها بالهاء وفتح ما قبلها (بخلاف باب ميت وها روناس) مما حذف حرف منه وزيدت فيه زيادة يمكن أن يجعل اللفظ معها على بناء التصغير فإن أصل ميت مبيت على وزن فيعل حذفت الياء المكسورة للتخفيف وأصل هار هائر حذفت عينه على غير قياس كما في شاك وأصل ناس أناس بدليل أنس وإنسان حذفت فاؤه شاذا فإذا صغرت لا يرد المحذوف لأنه يمكن أن يجعل ألفاظها مع الزيادة فيها وهي الياء في ميت والألف في هار وناس على وزن فعيل إذ لا مانع من ذلك ما في التأنيث وهمزة الوصل فيقال في تصغيرها مبيت وهو يرس ونويس (وإذا ولي ياء التصغير واو) بعدها سواء كانت ساكنة أو متحركة وسواء كانت أصلية أو متقلبة عن واو (أو ألف زائدة قلبت واو) بعدها سواء كانت ساكنة أو متحركة وسواء كانت أصلية أو متقلبة عن واو (أو ألف زائدة قلبت ياء) أما قلب الواو ياء فلاجتماع الياء والواو والأولى ساكنة، وأما قلب الألف ياء فلأنه لما اضطر إلى تحريكها ولا يمكن تحريك الألف ما دامت باقية على صورتها قلبت ياء لا واوًا؛ لأنه لو قلبت واوًا لزم قلب الواو ياء فيكون السعي في قلبها واوًا ضائعًا (وكذلك

الهمزة المتقلبة) عن الواو أو عن الياء حال كونها (بعدها) أي بعد الألف الزائدة تقلب ياء كما تقول في عطاء عطى وأصله عطاء فقلبت الواو همزة لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة، وإذا صغر قلبت الألف ياء كما عرفت فعادت الهمزة إلى أصلها وهو الواو لزوال علة قلب الواو همزة فصار عطيو، ثم قلبت الواو ياء لوقوعها في الطرف بعد الكسرة فاجتمع ثلاث ياآت فحذفت الأخيرة كما سيجيء (نحو عرية) في تصغير عروة وأصله عريوة قلبت الواو ياء (وعصية) في تصغير عصا وألفه منقلبة عنه واو (ورسيلة) في تصغير رسالة الألف فيه زائدة، وإنما لم يذكر الألف المنقلبة عن الياء مع أن حكمه كذلك نحو رحى في رحى؛ لأن ألفه إِنَّما ترد إلى أصلها وهو الياء لا تقلب ياء (وتصحيحها) أي تصحيح الواو الواقعة بعد ياء التصغير (في باب أسيد وجديل) مما وقع الواو الواقعة بعد ياء التصغير فيه متحركة في المكبر ومتوسطة (قليل)(فمن ترك قلب الواو ياء وقال أسيود: وجديول نظر إلى عروض الاجتماع، لأن إنما حصل بسبب ياء التصغير وهي غير لازمة ومن قلب الواو ياء وادغم ياء التصغير فيها نظر إلى مجرد الاجتماع، وأَمَّا إذا كانت الواو ساكنة في المكبر فيجب القلب والإدغام نحو عجيز في عجوز؛ لأن اجتماع الواو والياء وإن كان عارضًا في غير الطرف إلا أن الواو قبل الاجتماع ساكنة ضعيفة فلا يكون لها قوة تدفع القلب بها عن نفسها وكذلك إن كانت في الطرف أو في حكم الطرف يجب القلب نحو عرية في تصغير عروة؛ لأن الاجتماع وإن كان غير لازم إلا أنه في محل التغيير بأدنى سبب (فإن اتفق اجتماع ثلاث ياآت) عند التصغير (حذفت) الياء (الأخيرة) أن بقي بناء التصغير بعد الحذف وكان الاجتماع في الطرف أو في حكمه؛ وإنما حذفت للتخفيف وإنما خص الحذف بالأخيرة؛ لأن الثقل حصل عنده ولأن الحذف بالآخر الذي هو محل التغيير أولى وقوله (نسيًا) أي حذف نسيًا بأن حذفت وجعل ما قبلها بمنزلة لام الكلمة ويكون الإعراب لفظيًا في الأحوال الثلاث وجاريًا على ما قبلها وقوله (على الأفصح) يتعلق بقوله نسيًا ويكون فيه إشارة إلى أما قال بعضهم أن بعض ما هو نحو عطيي وأخي يعل إعلال قاض ويكون إعرابه تقديريًّا في حالتي الرفع والجر ولفظيًا في حالة النصف وإنما قلنا إن بقي بناء التصغير بعد الحذف؛ لأنه لا تحذف الياء الأخيرة مع عدم بقائه بعد الحذف كما يقال

في تصغير ميه مييه بثلاث ياآت، وإنما قلنا في الطرف أو في حكمه لأنه لا تحذف الياء الأخيرة إذا كانت متوسطة وإن اجتمع ثلاث ياءات كما يقال في تصغير عدوان عديين؛ لأن الوسط ليس محل التغيير فعلى هذا لو قيد المصنف كلامه بما قيدناه لكان أولى (كقولك في عطاء وإداوة) وهي المطهرة وغاوية ومعاوية عطى) وأصله عطى بثلاث ياآت الأولى ياء التصغير والثانية المنقلبة عن الألف والثالثة المنقلبة عن الواو (وادية) في تصغير إداوة وأصله أديوه بقلب ألف أداوة ياء ثم قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها فاجتمع ثلاث ياآت فحذفت الأخيرة نسيًا وقيل أدية (وغوية) في تصغير غوية وأصله غويوية قلبت الواو الأخيرة ياء لاجتماع الواو والياء والأولى منهما ساكنة فصار غوييية بثلاث ياآت فحذفت الأخيرة نسيًا، وقيل غوية (ومعية) في تصغير معاوية وأصله معيويه بحذف ألف معاوية؛ لأنه إذا اجتمعت في الثلاثي زيادتان يحذف منهما ما هو أقل فائدة عند التصغير، ثم قلبت الواو ياء فاجتمع ثلاث ياآت فحذفت الأخيرة نسيًا وقيل معية (وقياس أحوى) من الحوة وهي لون يخالطة الكمية عند من يعل أسيود وقال أسيد ويحذف الياء الأخيرة نسيًا (أحى) وأصله أحيو وقلبت الواو الأخيرة ياء لوقوعها متطرفة مكسورة ما قبلها ثم قلبت الواو الأخرى ياء أيضًا لاجتماع الواو والياء والأولى منهما ساكنة فصار أحيى فحذفت الياء الأخيرة نسيًا لاجتماع ثلاث يآات حال كونه (غير منصرف) عند سيبويه وأكثر النحويين للوصف ووزن الفعل؛ لأن الهمزة الزائدة في أوله منبهة على صيغة المكبر فلا اعتبار بحذف اللاف؛ ولذا منع صرف بعد ويضع اتفاقًا لوجود زائدة في صدرهما من الزوائد المطردة زيادتها في أول الفعل فيقال على تقدير عدم صرفه هذا أحى ورأيت أحي ومررت بأحى (وعيسى) بن عمرو (يصرفه) مع حذف الياء نسيًا فيقال هذا أحى ورأيت أحيا، ومررت بأحى، والتنوين عنده للعوض؛ لأن صيغة أفعل ولم يبق بعد حذف الياء الأخيرة نسيًا فيكون منصرفا كما أن خيرًا أو شرًّا منصرفان مع أنهما في الأصل أخير وأشرر، والجواب أن في نحو أحى ما ينبه على وزن الفعل وهو الهمزة بخلاف خير وشر (وقال أبو عمر وأحى) بالياء المكسورة مع التنوين في حالتي الرفع والجر وأحى بفتح الياء الثالثة في النصب؛ لأن حذف الياء عنده إعلالى ويكون حكمه حكم قاض وليس حذفه عنده نسيًا واعتباطًا والتنوين عنده؛ أما تنوين

الصرف أو تنوين العوض عن الإعلال (وعلى قياس أسيود) من غير قلب الواو الواقعة بعد ياء التصغير ياء (أحيو) بالواو المكسورة مع التنوين في حالتي الرفع والجر وأحيوى بالياء المفتوحة من غير تنوين في حالة النصب، وهذا التنوين على هذا القول تنوين عوض عن الإعلال عند سيبويه؛ لأنه يجرى كل ما فيه مانع من الصرف وآخره ياء قبلها كسرة مجى جوار فجعل نحو أحيو غير منصرف؛ لأن الياء الأخيرة لا تحذف منه نسيًا؛ لفقد العلة حذفها نسيًا وهي اجتماع ثلاث ياآت فتكون صيغة أفعل باقية تقديرًا؛ لأن المحذوف مراد والهمزة منبهة عليها فأما يونس[1] فلا يلحق التنوين في حالتي الرفع والجر؛ لأنه لا يلحق تنوين العوض إلا في نحو جوار مما هو جمع أقصى ولا يلحق المفرد فيقول هذا أحيوي ومررت بأحيوي بياء ساكنة ورأيت أحيوي بفتح الياء (وتزداد في المؤنث الثلاثي) عند التصغير حال كونه (بغير تاء تاء كعيينه) في تصغير عين (وأذينه) في تصغير أذن؛ لأن المصغر بمنزلة الموصوف مع صفته إلا ترى أنك إذا قلت رجيل فكأنك قلت رجل صغير والصفات للأسماء المؤنثة التي قدر فيها التاء لا تجيء إلا التاء نحو شمس طالعة بإلحاق التاء بآخر الصفة فكذلك يقال شميسة بإلحاق التاء في المصغر الذي هو كآخر الصفة في الثلاثي الذي هو أخف الأبنية وإنما قلنا عند التصغير ليشمل ما كان ثلاثيًا عند التكبير والتصغير وما كان رباعيًا في التكبير صار ثلاثيًا في التصغير بسبب حذف فيه، فإن التاء تزاد فيه أيضًا نحو سمية في تصغير سماء، فإنه إذا صغرت اجتمعت ثلاث ياآت فنحذف الأخير نسيًا فعادت إلى الثلاثي (وعريب) في تصغير عرب وهي التي استوطنت المدن والقرى العربية والواحدة عربي (وعربس) في تصغير عرس بالكسر وهي امرأة الرجل وبالضم طعام الوليمة وحينئذٍ يذكر ويؤنث

(١) يونس بن حبيب : أبو عبد الرحمن يونس بن حبيب النحوي؛ مولى ضبة، وقيل هو مولى بني ليث بن بكر بن عبد مناة بن كنانة ، مولده سنة تسعين ومات سنة اثنتين وثمانين ومائة، وكان يقول: أذكر موت الحجاج، وقيل مولده سنة ثمانين وأنه رأى الحجاج وعاش مائة سنة وسنتين، وقيل عاش ثمانيا وتسعين سنة. أخذ يونس الأدب عن أبي عمرو بن العلاء وحماد بن سلمة، وكان النحو أغلب عليه، وسمع من العرب، وروى سيبويه عنه كثيراً، وسمع منه الكسائي والفراء، وله قياس في النحو ومذاهب ينفرد بها، وكان من الطبقة الخامسة في الأدب، وكانت حلقته بالبصرة ينتابها الأدباء وفصحاء العرب وأهل البادية . وفيات الأعيان ، ص ٥٧١٢

(شاذ) على خلاف القياس؛ لأنهما مؤنثان ثلاثيان مع عدم زيادة التاء في آخرهما في التصغير (بخلاف) المؤنث الرباعي عند التصغير فإنه لا تزاد التاء في تصغيره (كعقيرب) في تصغير عقرب؛ لأن التاء وإن كانت كلمة برأسها إلا أنها كحرف الكلمة المتصلة هي بها والحرف الأصلي تحذف إذا كان خامسًا فلا تعوض التاء في الرباعي؛ لأنها لو عادت لكانت خامسة فيجب أن يحذف فلما لم تزد التاء جعل الحرف الرابع قائمًا مقامها؛ لأن التاء في الأكثر إنما تقع رابعة لا ثالثة (وقديديمة) في تصغير قدام (ووريئة) في تصغير وراء مهموز اللام وارأت بكذا أي ساترت به (شاذ) لإظهار التاء فيهما مع أنهما رباعيان.

قال السيرافي في إنما لحقتهما التاء؛ لأنهما ظرفان ولا يخبر عنهما ولا يوصفان ولا يوصف بهما حتى يتبين بشيء من ذلك تأنيثهما فأظهر التاء في تصغيرهما تنبيهًا على تأنيثهما وإنما قلنا مهموز اللام؛ لأن وراء لو كان ناقصًا من رويت الخبر تورية إذا سترته وأظهرت غيره كان إثبات التاء في تصغيره على القياس؛ لأنه صار ثلاثيًّا عند التصغير نحو ورية بحذف الياء الثالثة كما حذفت في سمية في تصغير سماء (وتحذف الفاء التأنيث المقصورة) حال كونها (غير الرابعة) سواء كانت خامسة أو ما فوقها (كجحيجب وحويلي في) تصغير (جحجبي) وهو بطن من الأنصار (وحولايا) اسم موضع لأن الألف لما كانت ساكنة حقيقة لازمة للكلمة صارت بمنزلة الحرف الأصل والحرف الأصلي إذا كان خامسًا تحذف فكذا تحذف ما هو بمنزلته، وأما إذا كانت رابعة فلا تحذف كما لا تحذف الحرف الرابع، واعلم أنه يجوز في تصغير حولايا وجهان حويلي بالتشديد وحويلي أما حويلي بالتشديد فلأنك إذا حذفت ألف التأنيث بقي حولاي على خمسة أحرف وقبل آخره مدة فقلبت المدة في التصغير ياء لانكسار ما قبلها وأدغمت في الياء وأما حويل فلأنك أما أن تحذف الألف الأخرى من حولاي لزيادتها ثم تصغر فيقال حويلي ثم أعل إعلال قاض، وأما أن لا تحذف وتصغر على حويلي بالتشديد ثم تخفف الياء كما تخفف يا صحارى فيقال صحارى فيعل إعلال قاض فيقال حويل (وتثبت) الألف (الممدودة) في التصغير (مطلقًا) أي سواء كانت رابعة أو خامسة فما فوقها (بثبوت) الجزء (الثاني في بعلبك) عند التصغير فكما يقال بعيلبك

وحضيرموت بإثبات الجزء الثاني كذلك يقال حنيفاء وحميراء بإثبات الألف؛ لأنها وإن كانت لازمة للكلمة إلا أنها لما كانت على حرفين ومتحركة صارت كأنها اسم ضم إلى اسم كما في بعلبك فثبت كما يثبت الثاني في المركب بخلاف المقصورة فإنها لما كانت ساكنة خفيفة على حرف واحد لا يصح أن تقدر كلمة مستقلة (والمدة الواقعة بعد كسرة التصغير تنقلب) تلك المدة (ياء إن لم تكن) المدة (إياها) لانكسار ما قبلها (نحو مفيتيح) في مفتاح المدة ألف (وكريديس) في كردوس المدة واو وهي قطعة عظيمة من الخيل أما إن كانت المدة ياء فوجب إبقاؤها على حالها من غير قلب نحو قنيديل في قنديل.

واعلم أن سيبويه نص على أن كل حرف علة وقعت بعد كسرة التصغير تكون ياء سواء كانت مدة أو لا سواء كانت ساكنة أو لا نحو جليليز في جلوز ومسيربيل في مسرول فعلى هذا لو قال المصنف بدل قوله والمدة وحرف العلة لكان أولى (وذو الزيادتين غيرها) أي غير المدة المذكورة حال كونه (من الثلاثي يحذف أقلها فائدة) من الأخرى وذلك لأن الثلاثي صار بسبب الزيادتين على خمسة أحرف والحرف الأصلي تُحذف من الخماسي عند التصغير فالزائدة بالحذف أولى، وإنما لم يحذف لأن مع الضرورة يقتصر على قدر الضرورة ولا ضرورة إلى حذفهما؛ لأن الكلمة تصير بحذف إحداهما على بناء التصغير (كمطيلق ومغيلم ومضيرب ومقيدم في منطلق ومغتلم) من الاغتلام وهو هيجان شهوة الضراب (ومضارب ومقدام) فإن في منطلق زيادتين الميم والنون وللميم فضل على النون؛ لأنه فائدتها مختصة ببناء اسم الفاعل بخلاف فائدة النون فإنها عامة في جميع الأمثلة من باب الانفعال؛ لأنها زائدة في الأول والأول في البقاء أولى ولأنها ألزم من النون لاطراد زيادتها في جميع اسم الفاعل واسم المفعول بخلاف النون؛ ولأنها طارئة على النون والحكم للطاري وهكذا حكم باقي الأمثلة أما إن كانت في ذي الزيادتين المدة المذكورة فلا يحذف شيء منه نحو مفيتيح في مفتاح (فإن تساوتا) أي فإن تساوت الزيادتان في الفائدة من غير فضل لإحداهما على الأخرى (فخير) أي فأنت مخير في حذف أيهما شئت (كقلينسة وقليسية) في قلنسوة فإن النون والواو فيه زائدتان ولا مزية لإحداهما على الأخرى فعلى تقدير حذف الواو يقال قلينسة

وعلى تقدير حذف النون قليسية وأصله قليسوة قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها (وحبينط وحبيط) في حبنطي وهو الصغير البطن والألف والنون فيه للإلحاق بسفرجل فيجوز أن يحذف الألف ويقال حبينط في حبنطي وهو الصغير البطن والألف والنون فيه للإلحاق بسفرجل فيجوز أن يحذف الألف ويقال حبينط وأن يحذف النون ويقال حبيط فإنه لما حذف منه النون للتصغير وكسرت التاء انقلبت الألف ياء فأعل إعلال قاض والنون والألف في حبيط محذوفان إلا أن النون حذفت للتصغير والياء حذفت لالتقاء الساكنين لا للتصغير ويمكن أن يقال حذف الألف أولى من حذف النون لكونها في الطرف وكذا حذف الواو من قلنسوة أولى من حذف النون لكونها في الطرف (وذو الزيادات (الثلاث غيرها) أي غير المدة الواقعة بعد كسرة التصغير (تبقى الفضلى) منها وتحذف الباقيتان (كمقيعس) حذفت النون وإحدى السينين وتبقى الميم لكونها الفضلى في الفائدة لدلالتها على اسم الفاعل وقال المبردل تحذف الميم؛ لأن السين للإلحاق بحرف أصلي فلها قوة، أما إذا كانت في ذي الثلاث المدة المذكورة فإنما يحذف منه حرف واحد غير المدة لبقاء بناء التصغير نحو محيمير في محمار (وتحذف زيادات الرباعي كلها مطلقًا) أي سواء كانت الزيادة واحدة أو أكثر سواء كانت أكثر فائدة من غيرها أولًا (غير المدة) المذكورة فإنها لا تحذف (كقشيعر في مقشعر) فإنك حذفت الميم وإحدى الرائين لأنك لو أبقيت شيئا منهما فيه لخرج عن أمثلة التصغير (وحر يجيم في احرنجام) حذفت همزة الوصل والنون ولا تحذف المدة بل تقلب ياء لثبوت بناء التصغير معها (ويجوز التعويض عن حذف الزائدة بمدة بعد الكسرة) الواقعة بعد ياء التصغير فيما كان على أربعة لجبر نقصان الكلمة بالحذف فإن التعويض بها لا يخل بناء التصغير بخلاف بقاء الزائد فإنه يخل به (فيما ليست) المدة التي بعد الكسرة (فيه كمغيليم في مغتلم) أما أن كانت فيه المدة فلا يجوز التعويض لاشتغال محله بمثله ولخروجه بالتعويض حينئذ عن أبنية التصغير فلا يعوض المدة في تصغير احرنجام وإنما يقال حريجيم بمدة واحدة (ويرد جمع الكثرة لا اسم الجمع إلى جمع قلته) أن كان له جمع قلة (فيصغر) جمع القلة؛ لأن بين بناء جمع الكثرة الذي يدل على كثرة العدد وبين زيادة التصغير الذي يدل على تقليله تناقضًا فيرد إلى جمع القلة؛ لأن هذا

الجمع موضوع للقلة فلا يكون بينه وبين زيادة التصغير التي تدل على تقليل تناقض ولذا يصغر على لفظه وكذا اسم الجمع يصغر على لفظه نحو قويم ورهيط ونفير لأنه مفرد اللفظ (نحو غليمة في غلمان) فان غلمانًا جمع كثرة غلام فيرد إلى جمع قلته وهو غلمة ثم يصغر على لفظه (أو) يرد جمع الكثرة (إلى واحدة فيصغر) واحدة (ثم يجمع) الواحد المصغر (جمع السلامة) بالواو والنون إن كان واحدة مذكر علمًا؛ لأنه بالتصغير صار صفة والا جمع بالألف والتاء (نحو غليمون) في تصغير غلمان فإنه يرد إلى غلام ويصغر ويجمع بالواو والنون لكونه مذكرًا علمًا (ودويرات) في تصغير دور فإنه يرد إلى درام ثم يصغر ويجمع بالألف والتاء لكنه غير علم وإن لم يكن له جمع قلة تعين رده إلى الواحد كما تقول في تصغير شسوع شسيعات بالرد إلى شسع (وما جاء) من المصغرات (على غير ما ذكر كانيسيان) في تصغير إنسان وقياسه انيسان فكأنه مصغر إنسان لكن استغنى عنه بإنسان (وعشيشية) في تصغير عشية والقياس عشية بحذف الياء الأخيرة لاجتماع ثلاث ياآت في التصغير (وأغيلمة) في تصغير غلمة والقياس غليمة (وأصيبية) في تصغير صبية والقياس صبية وقوله: (شاذ) خبر قوله: وما جاء، واعلم أن قياس جمع غلام وصبي أن يجمعا على أفعله كغراب وأغربه وقفير واقفزة فيجوزان يقال ردا في التصغير إلى القياس (وقولهم أصيغر منك ودوين هذا وفويق ذاك لتقليل ما بينهما) أي لتقليل ما بين الشيئين إما باعتبار المماثلة في قولك: أصيغر منك إذ ليس المراد أنه صغير؛ لأن لفظ أصغر يدل على الزيادة في الصغر فيكون مستغنيًا عن التصغير بهذا المعنى، وإنما المراد أن التفاوت بينهما قليل فإن قولك هو أصغر منك مستغنيًا عن التصغير بهذا المعنى، وإنما المراد أن التفاوت بينهما قليل فإن قولك هو أصغر منك يحتمل أن يكون التفاوت بينهما قليلًا أو كثيرًا وإذا صغر أصغر صار نصًّا في أن التفاوت بينهما قليل أو باعتبار المسافة كما في الظروف نحو ديون هذا فإن المراد منه تقليل المسافة الحسية بينهما وكذا تصغير باقي الجهات الست فإنه يفيد قرب مظروفها مما أضيف إليه من الجانب الذي أفاده تلك الجهة فعني خروجي قبيل قيامك قرب الخروج من القيام من القبل (ونحو ما أحيسنه شاذ) لأن أحسن فعل التعجب والتصغير من خواص الاسم (والمراد) من تصغيره (المتعجب منه) وهو مفعول فعل التعجب وإنما

جوزوا التصغير في فعل التعجب دون سائر الأفعال؛ لأنه لتجرده عن معنى الزمان ومشابهته لا فعل التفصيل في أمور كثيرة صار كأنه اسم فيه معنى الصفة كأسود ولذا كان التصغير فيه راجعًا إلى الوصف المضمون لا إلى الموصوف كما في سائر الصفات فإن التصغير في ما أحيسن زيدا راجع إلى حسن زيد لكن لو صغر زيد لم يعلم أن تصغيره من أي جهة امن جهة لحسن أم من غيرها فصغر أحيسن تصغير التلطف؛ ليعلم أن تصغير زيد راجع إلى حسنه لا إلى سائر صفاته (ونحو جميل وكعيت لطائرين) فجميل طائر على صورة العصفورة وكعيت هو العندليب (وكميت للفرس موضوع على التصغير) أي نحو هذه الأسماء مما كان على بناء التصغير كان في أصل الوضع مصغرًا لا أنه مكبر ثم صغر وذلك لأنه فهم منه في أصل الوضع التصغير فوضع عليه.

قال سيبويه: سألت الخليل عن كميت قال إنما صغر؛ لأنه بين السواد والحمرة ومكبر جميل وكعيت في التقدير جمل وكعت على وزن صرد؛ ولذا جمعا على جملان وكعتان كما جمع صدر على صردان ومكبر كميت في التقدير أكمت ولذا جمع على كمت كما جمع أحمر على حمر (وتصغير الترخيم يحذف منه كل الزوائد ثم يصغر) سواء كان المزيد فيه ثلاثيًا أولًا وسواء كانت علما أولًا وسواء كانت الزيادة بالتكرار أولًا والفراء لا يصغر هذا التصغير إلا العلم؛ لأنه لشهرته يكون ما أبقى منه دليلًا على ما ألقي، وإنما سمي تصغير الترخيم؛ لأن الترخيم في اللغة الحذف والتقليل وقد حذف منه زوائد (كحميد في أحمد) حذفت الهمزة منه ثم صغر ودحيرج في مدحرج تحذف الميم منه وقعيس في مقعنس وعنيقة في عناق فإنه لما حذفت الألف منه صار ثلاثيًا فردت تاء التأنيث أما إذا لم تحذف الألف فلا يرد التاء فتقول عنيق بقلب ألفه ياء وإدغاء ياء التصغير فيه (وخولف) في التصغير (بالإشارة والموصول) لأنهما لما كانا مخالفين لسائر الأسماء لوقوعهما على كل شيء أو المخالفة في تصغيرهما تنبيهًا على تلك المخالفة وكان حقهما أن لا يصغرا لغلية شبههما بالحرف لكنهما لما تصرفا تصرف أسماء المتمكنة من وصفهما والوصف بهما وتثنيتهما وجمعهما وتأنيثهما أجريا مجراها في التصغير ولذا لا يصغر من الموصولات من وما لعدم تصرفهما بالتثنية والجمع والتأنيث (فألحقت قبل آخرهما ياء) للتصغير وترك أولهما على ما كان عليه

ولا يضم لأجل التصغير (وزيدت بعد آخر هما ألف) عوضًا من الضمة؛ لأنه لما ترك مدحرج تحذف الميم منه وقعيس في مقعنس وعنيقة في عناق فإنا لما حذفت الألف منه صار ثلاثيًا فردت تاء التأنيث أما إذا لم تحذف الألف فلا يرد التاء فتقول عنيق بقلب ألفه ياء وإدغام ياء التصغير فيه (وخولف) في التصغير (بالإشارة والموصول) لأنهما لما كان مخالفين لسائر الأسماء لوقوعهما على كل شيء أوثر المخالفة في تصغيرهما تنبيهًا على تلك المخالفة وكان حقهما أن لا يصغرا لغلية شبههما بالحرف لكنهما لما تصرفا تصرف أسماء المتمكنة من وصفهما والوصف بهما وتثنيتهما وجمعهما وتأنيثهما أجريا مجراها في التصغير، ولذا لا يصغر من الموصولات من وما؛ لعدم تصرفهما بالتثنية والجمع والتأنيث (فألحقت قبل آخرهما ياء) للتصغير وترك أولهما على ما كان عليه ولا يضم لأجل التصغير (وزيدت بعد آخرهما ألف) عوضًا من الضمة لأنه لما ترك أولهما على ما كان عليه زيد في آخرهما ألف عوضًا عن الضمة (فقيل ذياوتيا) لأن الياء قبلها بمنزلة الكسرة وأدغمت ياء التصغير فيها وفتحت الياء المشددة لأجل الألف بعدها وإنما لا يجوز أن يكون الزائد في ذيا ياء مشددة قبل الآخر؛ لأنه لو كان كذلك لوجب أن يقال في الذي لأنه لو زيد قبل يا الذي ياء مشددة لصار الذيي فلما لما يقولوا الذيي وإنما قالوا اللذيا علمنا أن الزيادة فيه ألف بعد الآخر ويا قبله فكذا حكمنا في يا أنه كذلك؛ ليستوي تصغير اسم الإشارة وتصغير الموصول (واللذيا واللتيا) كانا في الأصل الذي والتي زيدت قبل هذا الياء ياء للتصغير وبعدها ألف وجعلت الياء الثانية مفتوحة لاجل ألف بعدها وأدغم ياء التصغير فيها وفتح ما قبل ياء التصغير (واللذيان) في تصغير اللذان فإنه لا يعتد بالنون التي في اللذان لمشابهتها بنون التثنية فيصغير كما يصغر المثنى فزيدت قبل آخره وهو الألف ياء وقلبت الألف ياء وأدغمت الياء فيه ثم زيدت في آخره ألف فصار اللذيان ويجوز أن يقال صغر اللذيان باعتبار أصله حذفت منه ألف العوض واوًا لئلا يلتبس الجمع بالتثنية أو نقول ألف العوض محذوفة والواو للجمع وعند سيبويه ما قبل الواو مضموم؛ لأنه حذف ألف العوض نسيًا.

وعند الأخفش مفتوح؛ لأنه لم يحذف ألف العوض نسيًا فتقول اللذيون واللذيين بفتح الياء كما يقال المصطفون والمصطفين وإنما رجع جمع المصغر إلى ما عليه

الجمع المصحح من أن رفعه بالواو ونصبه وجره بالياء مع أن مكبره في الأكثر الأشهر في جميع الأحوال بالياء؛ لأنه لما صغر شابه المتمكن من الصفات فجرى جمعه في الإعراب مجرى جمعه (واللتيات) برد جمع التي إلى الواحد ثم جمع جمع السلامة بالألف والتاء (ورفضوا تصغير الضمائر) لغلبة شبهها بالحرف مع قلة تصرفها؛ لأنها لا تقع صفات (و) رفضوا تصغير (نحو أين ومتى ومن وما) لتوغلها في شبه الحروف (وحيث) للاستغناء بتصغير المكان عن تصغيره (ومنذ) لتوغله في معنى الحرفية وللاستغناء بتصغير مذ عن تصغيره ولم يعكس؛ لأن مذ بحذف النون والتصرف فيه داخل في الاسمية من منذ (ومع) لتعذر بناء التصغير منه (وغير) لتوغله في معنى الحرف لأنه بمعنى إلا في الاستثناء (وحسبك) لكونه بمعنى الفعل وهو كفاك (والاسم) حال كونه (عاملًا عمل الفعل) فإنه لا يصغر في حال عمله وإنما يصغر في حال عدم عمله لقوة مشابهته مع الفعل عند العمل والتصغير ينافي تلك القوة؛ لأن التصغير كالوصف والوصف يبعده عن مشابهة الفعل؛ لأنه بالوصف صار مسندًا إليه؛ ولذا لا يعمل اسم الفاعل الموصوف فلا يقال زيد ضارب عظيم عمرًا (فمن ثم جاز ضويرب زيد) بالإضافة لأنه غير عامل عمل الفعل (وامتنع ضويرب زيدًا) بنصب زيدًا بضويرب.

[النّسَب]

الْمَنْسُوب: الملحق آخِره يَاء مُشَدّدَة لتدل على نسبته إِلَى الْمُجَرّد عَنْهَا، وَقِيَاسه حذف تَاء التَّأْنِيث مُطلقًا، وَزِيَادَة التَّثْنِيَة وَالْجمع، إِلَّا علمًا قد أعرب بالحركات، فَلذَلِك جَاءَ قِنَّسْرِيٌّ وقِنَّسْرِيْنِيٌّ.

وَيفتح الثَّانِي من نَحْو: نَمِرٍ والدُّئِل بِخِلَاف تَغْلِبِيّ على الْأَفْصَح.

وتحذف الْيَاء وَالْوَاو من فَعِيْلَةَ وفَعُولَةَ بِشَرْط صِحَة الْعين، وَنفي التَّضْعِيف كـ: حَنَفِيّ وشَنَئِيّ، وَمن فُعَيْلَة غير مضاعف كـ: جُهَيْنَة، بِخِلَاف شَدِيْدِيّ وطَوِيْلي، وسَلِيْقِيٌّ وسَلِيْمِيّ فِي الأزد، وعَمِيْرِيٌّ فِي كلبٍ شَاذ، وعُبَدِيٌّ وجُذَمِيٌّ فِي بني عَبِيْدَة وجَذِيْمة أشذ، وخُرَيْبِيٌّ شَاذ، وثَقَفِيٌّ وقُرَشِيٌّ وفُقَمِيٌّ فِي كِنَانَة، ومُلَحِيٌّ فِي خُزَاعَة شَاذٌّ.

وتحذف الْيَاء من المعتل اللَّام من الْمُذكر والمؤنث، وتقلب الْيَاء الْأَخِيرَة واوًا كـ: غَنَوِيّ وقَصَوِيّ وأُمَوِيّ، وَجَاء أُمَيِّيٌّ بِخِلَاف غَنَوِيّ. وأَمَوِيٌّ شَاذ، وَأُجْرِيَ تَحَوِيٌّ فِي تَحِيَّةَ مجْرى غَنَوِيّ.

وَأما نَحْو: عَدُوٍّ، فَعَدُوِّيّ اتِّفَاقًا، وَفِي نَحْو: عَدُوَّةٍ قَالَ الْمبرد: مثله، وَقَالَ سِيبَوَيْهِ: عَدَوِيٌّ.

وتحذف الْيَاء الثَّانِيَة من نَحْو: سَيْدِيّ ومَيْتِيّ ومُهَيْمِيّ، من هَيّمَ وطائيٌّ شَاذ، فَإِن كَانَ نَحْو: مُهَيِّمٍ تَصْغِير مُهَوَّمٍ قيل مُهَيْمِيٌّ بالتعويض.

وتقلب الْألف الْأَخِيرَة الثَّالِثَة وَالرَّابِعَة المنقلبة واوَا كَعَصَوِيّ ورَحَوِيّ ومَلْهَوِيّ ومَرْمَوِيّ، ويُحْذَفُ غَيرهَا كـ: حُبْلِيّ وجَمَزِيّ ومُرَامِيّ وقَبَعْثَرِيّ، وَقد جَاءَ فِي نَحْو حُبْلَى: حُبْلَوِيٌّ وحُبْلَاوِيٌّ بِخِلَاف نَحْو جَمَزَى.

وتقلب الْيَاء الْأَخِيرَة الثَّالِثَة المكسور مَا قبلهَا واوًا، وَيفتح مَا قبلهَا كـ: عَمَوِيٌّ وشَجَوِيّ، وتحذف الرَّابِعَة على الْأَفْصَح كـ: قَاضِي، ويحذف مَا سواهُمَا كـ: مُشْتَرِي.

وَبَابُ مُحَيٍّ جَاءَ على مُحَوِيٌّ ومُحَيِّيّ كـ: أُمَوِيٍّ وأُمَيِّيّ.

وَنَحْو: ظَبْيَة، وقِنْيَة، ورُقْيَةٍ، وغَزْوَةٍ، وَعُزْوَة، ورِشْوَةٍ، على الْقِيَاس عِنْد سِيبَوَيْهٍ، وزِنَوِيٌّ وقَرَوِيٌّ شَاذ عِنْده، وَقَالَ يُونُس: ظَبَوِيٌّ وغَزَوِيٌّ.

واتفقا فِي بَاب ظَبْيٍ وغَزْوٍ، وبَدَوِيٌّ شَاذٌ.

وَبَابُ طَيٍّ وَحَيٍّ تُرَدُّ الأولى إِلَى أَصْلهَا، وتفتح فَتَقول: طَوَوِيٌّ وحَيَوِيٌّ، بِخِلَاف دَوِّي وكَوِّي.

وَمَا آخِره يَاء مُشَدّدَة بعد ثَلَاثَة إِن كَانَ فِي نَحْو مرمي، قيل: مَرْمَوِيٌّ، ومَرْمِيٌّ، وَإِن كَانَت زَائِدَة حذفت كـ: كُرْسِيّ وبَخَاتِيٍّ فِي بَخَاتِيّ، اسْم رجل.

وَمَا آخِره همزَة بعد ألف إِن كَانَت للتأنيث قلبت واوًا، وصَنْعَانِيٌّ وبَهْرَانِيٌّ ورَوْحَانِيٌّ وجَلُولِيٌّ وحَرُورِيٌّ شَاذ، وَإِن كَانَت أَصْلِيَّة ثَبَتَتْ على الْأَكْثَر كقُرَّائِيّ، وَإِلَّا فالوجهان ككِسَاوِيّ وعِلْبَاوِيّ.

وَبَابُ سِقَايَة: سِقَائِيٌّ بِالْهَمْزَةِ، وَبَاب شقاوة: شَقَاوِيٌّ بِالْوَاو، وَبَاب زَايٍ وزَايَةٍ: زائِيٌّ وزَاوِيٌّ.

وَمَا كَانَ على حرفين إِن كَانَ متحرك الْأَوْسَط أصلا، والمحذوف اللَّام وَلم يعوض همزَة وصل، أَو كَانَ الْمَحْذُوف فَاء، وَهُوَ معتل اللَّام وَجب رده كـ: أَبَوي، وأخوي، وسَتَهِيّ فِي سِتّ، وشِيَوِيّ فِي شِيَةٍ، وَقَالَ الْأَخْفَش: وِشْيِيٌّ على الأَصْل.

وَإِن كَانَت لامه صَحِيحَة والمحذوف غَيرهَا لم يُرَدَّ كعِدِيّ وزِنِيّ وسَهِيّ فِي سَهٍ، وَجَاء عِدَوِيٌّ، وَلَيْسَ برَدٍ، وَمَا سواهُمَا يجوز فِيهِ الْأَمْرَانِ نَحْو: غَدِيّ وغَدَوِيّ وَابْني وبَنَوِيّ وحِرِيّ وحِرَحِيّ، وَأَبُو الْحسن يُسَكِّنْ مَا أَصله السّكُون فَيَقُول: غَدْوِيٌّ وحِرْحِيٌّ وَأُخْتٌ وَبنتٌ كأخ، وَابْن عِنْد سِيبَوَيْهٍ، وَعَلِيهِ كِلَوِيّ، وَقَالَ يُونُس: أُخْتِيّ وبِنْتِيّ وَعَلِيهِ: كِلْتِيّ وكِلْتَوِي وكِلْتَاوِي.

والمركب يُنْسَبُ إِلَى صَدره كـ: بَعْلِيٍّ وتَأَبطِيّ وخَمْسِيّ فِي خَمْسَة عشر علما، وَلَا يُنْسب إِلَيْهِ عددًا، والمضاف إِن كَانَ الثَّانِي مَقْصُودًا أصلا كَابْن الزُّبير، وَأبي عَمْرو قيل: زُبَيْرِيّ وعَمْرِيّ، وَإِن كَانَ كـ: عبد منَاف وامرئ الْقَيْس قيل: عَبْدِيٌّ ومَرَئِيٌّ.

وَالْجمع يُرَدُّ إِلَى الْوَاحِد، فَيُقَال فِي كُتُبٍ وصُحُفٍ ومَسَاجِدَ وفَرَائِضَ: كِتَابيٌّ وصَحَفِيٌّ ومَسْجِدِيٌّ وفَرَضِيٌّ. وَأما مَسَاجِدُ عَلَمًا فمساجِدِيٌّ كأَنْصَارِيٍّ وكِلابيٍّ.

وَمَا جَاءَ على غير مَا ذُكِرَ فشاذٌّ.

وَكَثُرَ مَجِيءُ (فَعَّالٍ) فِي الْحَرْف كبَتَّاتٍ وعَوَّاجٍ وثَوَّابٍ وجَمَّالٍ، وَجَاء (فَاعِلٌ) أَيْضا بِمَعْنى ذِي كَذَا كـ: تامِرٍ وَلابِنٍ ودَارعٍ ونابلٍ، وَمِنْه ﴿عِيْشَةٍ رَاضِيَةٍ﴾ [الحاقة:٢١، والقارعة:٧] وطاعِمٌ كاسٍ.

(المنسوب الملحق بآخره ياء مشددة) احتراز عن ياء المتكلم فإنها ليست بمشددة (ليدل) أي إلحاق الياء المشددة (على نسبته) أي نسبة الملحق بآخره الياء (إلى المجرد عنها) أي عن المشددة احتراز عن الملحق بآخر الياء المشددة للوحدة نحو رومي في روم أو للمبالغة نحو جرى أولًا لمعنى نحو كرسي (وقياسه) أي قياس المنسوب (حذف تاء التأنيث مطلقًا) أي سواء كان ذو التاء علمًا أولًا وسواء كان المؤنث حقيقيًا أولًا وسواء كان التاء عوضًا عن شيء أولًا، لئلا يقل تاء التأنيث في الوسط؛ لأن المنسوب إليه بسبب إلحاق علامة النسبة به انتقل من الاسمية إلى الوصفية وصارت الياء كالجزء من الكلمة ولئلا يجتمع تاءآن قبل الياء وبعدها إذا كان المنسوب إلى ذي التاء مؤنثًا كما تقول امرأة كوفية (و) حذف زيادة التثنية والجمع) بالواو والنون وهي الألف والواو والياء والنون مطلقا أي سواء كانا علمين أولًا، أما حذف النون فلأنها تدل على تمام الكلمة وياء النسبة كالجزء منها فلا يجوز الجمع بينهما وأما حذف الألف والواو والياء فإنها لما كانت ياء النسبة كالجزء من الكلمة صار ما قبله بمنزلة وسط الكلمة فلو لم تحذف هذه الحروف وهي إعراب لزم أن يكون الإعراب في وسط الكلمة ولأنها لو لم تحذف لزم اجتماع علامتين متساويتين في نحو مسلمانيان ومسلمونيون أو مختلفين في نحو مسلمانيون ومسلمانيان (إلا) حال كون التثنية أو الجمع (علما وقد أعرب بالحركات) الثلاث فإنه لا تحذف منه الزيادة؛ لأن الألف والواو والياء حينئذ لم تكن للإعراب ولم يدل النون على تمام الكلمة بل كانت معها كسكران وغسلين فلا يلزم المحذور المذكور، أما إذا جعلا علمين ولم يجعل إعرابهما بالحركات فيجب حذف

زيادتهما لوجود المحذور المذكور (فلذلك) أي فلأجل أن التثنية والجمع إذا جعلا علمًا وأعرب بالحركات لا تحذف زيادته وإلا حذفت (جاء قنسري) في قنسرين وهي بلدة بالشام بحذف الزيادة (وقنسريني) بإثبات الزيادة وذلك لأن للإعراب في التثنية نحو سبعان اسم موضع وفي الجمع على حدها إذا جعلا علمين مذهبين منهم من يجعلهما بمنزلة اسم واحد موضوع على النون والتزم حينئذٍ في التثنية الألف؛ لأنها أخف من الياء وفي الجمع الياء لأنها أخف من الواو ويلزمهما حينئذٍ إعراب الأسماء المفردة تقول هذا سبعان وقنسرين، ورأيت سبعان وقنسرين ومررت بسبعان وقنسرين والنسبة إليهما على هذا القول سبعاني وقنسريني من غير حذف وتغيير، ومنهم من يجعل إعرابهما بالحروف فيقول هذه سبعان وقنسرون، ومررت بسبعين وقنسرين، ورأيت سبعين وقنسرين، والنسبة إليهما على هذا القول سبعي وقنسري بحذف زيادتهما (ويفتح الثاني) في النسبة (من نحو نمر) وهي قبيلة (والدائل) مما كان على فعل مفتوح الفاء أو مضمومه ومكسور العين سواء كان فيه تاء التأنيث كشقراء ولا لكراهة توالي اليائين والكسرتين فيما كان المطلوب منه الخفة أصل الوضع وهو الثلاثي المجرد عن الزوائد فإنه لما كان موضوعًا على الخفة يستكره فيه تتابع الثقلاء الخفة ما إذا الفاء مكسورا أيضًا نحو إبل فمنهم من فتح عينه لما ذكرنا ومنهم من ترك على الكسرة؛ لأن اللسان يعمل في جهة واحدة فلا يستثقل توالي الثقلاء فيه ذلك الاستثقال، وإنما لم يفتح العين من نحو عضد وعنق وأن تتابع فيه الثقلاء على البنية المطلوب منها الخفة؛ لأن تغاير الثقلاء هون أمر الاستثقال؛ لأن الطبع لا يتنفر من تتابع الثقلاء المختلفة كما يتنفر من تتابع الثقلاء المتماثلة، لأن في تتابع المختلفة استراحة من تتابع الأمثال (بخلاف) نحو (تغلبي على الأفصح) في تغلب مما كان على أربعة أحرف ثانية ساكن وثالثه مكسور، فإن الأفصح بقاء الكسرة في النسبة إليه؛ لأن وضع نحو تغلب ليس على أخف الأبنية الذي هو الثلاثي المجرد عن الزيادة فلا يكون المطلوب منه الخفة بأصل الوضع؛ لأنه في أصل الوضع ثقيل فلا يستكره فيه الثقلاء العارض في الوضع الثاني بسبب توالي الثقلاء المتماثلة، ولأن السكون قبل الكسرة خفف أمر الكسرة؛ لأن فيه خروجًا من السكون إلى الكسرة بخلاف نحو نمره أما إن كان الثاني مما كان على أربعة متحركًا

ولم يكن قبله الحرف المكسور ولا بعده حرف لين أو كان الاسم على أكثر من أربعة أحرف سواء كان الثاني ساكنًا أولًا فلم تتغير الكسرة بلا خلاف نحو غلبطي في غلبط وجحمرشي في جحمرش ومدحرجي في مدحرج؛ لأنها ليست بموضوعة بأصل الوضع على الخفة فلا يكون فيها ما يصيرها بمنزلة نحو نمر من سكون الحرف الثاني فيجوز فيها الثقل العارض للثقل الأصلي فلا يفتح الحرف المكسور (وتحذف الواو والياء من) كل (فعيلة وفعولة) فرقًا بين المذكر والمؤنث؛ لأنه لو لم يحذف اللين من ظريفة وقيل فيه ظريفي كما قيل في المذكر ظريفي التبس المؤنث بالمذكر بالحذف أَوْلَى؛ لأنه لما حذف منه التاء في النسبة كما عرفت صار باب الحذف مفتوحًا فحذف حرف اللين أيضًا فحصل التخفيف والفرق ولأن المذكر أول، وإنما حصل اللبس عند الوصول إلى المؤنث فيكون حذف اللين منه أولى أو نقول أن فعيلة بحذف حرف اللين منه صار ثلاثيًا مع استثقاله بالكسرة والتاء فحملت على الثلاثي فأبدلت الكسرة فتحة وحذفت التاء، ولذا لا يحذف حرف اللين من نحو أزميلي وسكيتي؛ لأنه لا يصير ثلاثيًا بحذفها وإنما يفرق بين المذكر والمؤنث في فعيلة مع أنه قريب من الثلاثي الذي لا يفرق فيه بينهما تقول شقرى ونمرى في شقرة ونمر؛ لأنه وإن كان قريبًا منه لكن ليس مثله؛ لأن الثلاثي موضوع على الخفة فلا يجوز فيه تتابع الثقلاء بخلافة فإنه لما كان ثابتًا على الثقل في أصل الوضع لا يستكره فيه الثقل العارض في الوضع الثاني وكذا حكم فعولة في حذف اللين منها عند سيبويه تشبيهًا لواو المدة بيائه في المد وكونها بعد العين وتفتح العين بعد حذف اللين وإنما فتحت العين مع أنها لا تفتح من نحو عضد؛ لأنه إذا فتح باب التغيير في شنوءة بحذف الواو والتاء فتحت العين لاستثقال الخروج من الضمة إلى الكسرة ولأنه إنما حذف المدة من فعولة حملا على فعيلة ففتح العين منها أيضًا حملًا عليها، وأما المبرد فلا يحذف اللين منه فقال شنئ في شنوءة شاذ فلا يفرق بين المذكر والمؤنث لا في الصحيح ولا في معتل اللام وكما فرق بين الضمة والكسرة في الثلاثي فلم يفتح العين من نحو عضد ويفتح من نحو نمر كذلك يفرق بين الواو والياء فيما هو قريب منه فلم يحذف الواو من فعولة ويحذف من فعيلة فعلى هذا لو قال بعد قوله وفعولة على الأشهر ليكون فيه إشارة إلى قول المبرد لكان أولى (بشرط صحة

العين) من فعيلة وفعولة لأنه لو كان العين منهما حرف علة لا يحذف اللين منهما فيقال طويلي وقوولي في طويلة وقووله لأنه لو حذفت المدة منهما وقيل طولى وقولي فإن قلبت العين ألفا لزم زيادة التغيير وبعدت الكلمة عما هو أصلها بلا موجب قوي وإن لم تتقلب لزم الاستثقال لأن تحرك الواو والياء مع انفتاح ما قبلهما ومع عدم المانع من القلب ألفًا في غاية الثقل وإذا لم تحذف المدة حصل المانع من القلب وهو وجود المدة بعد العين (و) بشرط (نفي التضعيف) من فعيلة وفعولة لأنهما لو كانا مضاعفين لا يحذف اللين منهما فيقال شديدي وكدودي في شديدة وكدودة؛ لأنه لو حذفت المدة منهما فإن أدغم لزم زيادة التغيير وإن لم يدغم لزم زيادة الاستثقال؛ لأن اجتماع مثلين متحركين من غير مانع من الإدغام لزم زيادة التغيير وإن لم يدغم لزم زيادة الاستثقال؛ لأن اجتماع مثلين متحركين من غير مانع من الإدغام في غاية الثقل (كحنفي) في حنيفة (وشنئي) في (شنوءة) (و) تحذف الياء (من فعيلة) بضم الفاء حال كونها (غير مضاعف) للحذر المذكور في شديدة ولا تشترط فيها صحة العين؛ لأن علة قلب الواو والياء ألفًا ليست بحاصلة فيها سواء كانت المدة ثابتة فيها أولا لعدم انفتاح ما قبلها (كجهني) في جهينة وهي قبيلة وقدمى في قديمة تصغير قادمة (بخلاف شديدي) في شديدة (وطويلي) في طويلة فإنه لا يحذف اللين منهما لكون أحدهما مضاعفًا والاخر معتل العين (وسليقي) في سليقة وهي الطبيعة يقال هو تكلم بالسليقة أي بطبيعته لا من تعلم قال الشاعر[1]: [الطويل]

وَلَسْتُ بِنَحْوِيٍّ يَلُوكُ لِسَانَهُ وَلَكِنْ سَلِيقِيٌّ أَقُولُ فَأُعْرِبُ

(وسليمي) في سليمة وهي حي (في الأزد وعميري) في عميرة وهي حي (في كلب شاذ) وارد على خلاف القياس؛ لأن القياس حذف الياء وهنا الياء ثابتة قيل إنما الياء في سليمي وعميري لئلا يلبتس بسليمة التي في غير الأزد وعميرة التي في غير كلب (وعبدي وجذمي) بضم أولهما (في بني عبيدة) لبطن (و) في (جذيمة أشذ) من سليقي

(١) لقائل مجهول، وهو في الفخر بالكلام والفصاحة، وانظره في شرح التصريح (٢/ ٣٣١)، وشرح شافية ابن الحاجب (٢/ ٢٨).

وسليمي وعميري؛ لأن القياس أن لا يتغير أولهما من الفتح فضمة يكون على خلاف القياس وكان ذلك أبعد عن القياس من إثبات الياء في سليقي وعميري؛ لأن إثبات الياء إبقاء على ما كان عليه في الأصل وفي الضم إخراج عما كان عليه في الأصل مع إنه إخراج من الأخف وهو الفتحة إلى الأثقل وهو الضمة ولذا قال أشذ، قيل إنما ضم أول عبدي للفرق بين المنسوب إلى عبيدة وبين المنسوب إلى عبدة اسم رجل وكذا ضم أول جذمي للفرق بين الجذيمتين فان النسبة إلى جذيمة عبد القيس بالفتح على الأصل وإلى جذيمة أسد بالضم (وخريبي) في خريبة وهي موضع قريب من البصرة (شاذ) لأن القياس حذف الياء منها كما حذفت في جهينة فيقال: جهني قيل إنما أثبت ياؤها لئلا يلتبس بالنسبة إلى خريب علمًا (وثقفى) في ثقيف وهي قبيلة من هو أزن (وقرشي) في قريش اسم قبيلة (وفقمى) في فقيم وهي حي (في كنانة وملحي) في مليح وهو حي (في خزاعة شاذ) لأن القياس إثبات الياء من فعيل بفتح الفاء وبضمها إذا كان لامها صحيحا نحو ظريفي وكميتي في ظريف وكميت وهنا قد حذفت الياء منهما قيل قد أثبتت الياء في النسبة إلى قريش اسم دابة في البحر وفي فقيم بني تميم وفي مليح سعد وحذفت الياء من قريش اسم قبيلة ومن فقيم كنانة ومليح خزاعة للفرق (وتحذف الياء من المعتل اللام) في النسبة (من المذكر والمؤنث) من فعيل وفعيل بفتح الفاء وضمه ولم يفرق بينهما دفعا للثقل المفرط من اجتماع أربع ياآت وكسرتين (وتقلب الياء الأخيرة) وهي لام الفعل (واوًا) بعد حذف حرف المدة كما سيجيء من أن الياء الثالثة الواقعة قبل ياء النسبة تقلب واوًا وتفتح العين كما يفتح من نحو نمر (كغنوي وقصوى) في غني وغنية وقصي وقصية.

والغني حي من غطفان والقصي اسم لأحد أجداد النبي صلى الله تعالى عليه وسلم (وأموي) في أمية اسم قبيلة (وجاء أمي) بأربع ياآت من غير حذف فيه؛ لأن فتحة ما قبل الياء الأولى مخففة لبعض الثقل مع أن الياء المشددة جارية مجرى الحرف الصحيح في احتمال الحركة وأما إذا كانت أمية تصغير أموه فالنسبة إليه أموي لا غير (بخلاف غنوي) فإنه لا يجوز في غني بأربع ياآت لوجود الكسرة قبل الياء الأولى مخففة لبعض الثقل مع أن الياء المشددة جارية مجرى الحرف الصحيح في احتمال الحركة وأما إذا كانت

أمية تصغيره أموه فالنسبة إليه أموي لا غير (بخلاف غنوي) فإنه لا يجوز فيه غني بأربع ياآت لوجود الكسرة قبل الياء الأولى (وأموي) بفتح فائه (شاذ) إذ القياس أن يكون الفاء مضمومة كما كانت مضمومة قبل النسبة (وأجرى في تحوي في تحية) مصدر حييت (مجرى غنوي) في غنية في حذف الياء الأولى التي هي العين وقلب الثانية وهي لام الفعل واوًا وفتح ما قبلها وذلك الإجراء لإشراكهما في عل الحذف وإن اختلفا في الوزن؛ لأن تحية تفعلة وغنية فعيلة (وأما نحو عدو) مما كان على وزن فعول وكان معتل اللام (فعدوى اتفاقًا) من غير حذف المدة منه كما لا يحذف من الصحيح نحو صبوري، وإنما لم تحذف كما حذفت الياء من غنى؛ لأن اجتماع الثقلاء المتماثلة أثقل من اجتماع الثقلاء المخالفة (وأما نحو عدوة) وهي اسم قبيلة (فقال المبرد) أي في مؤنث فعول إذا كان معتل اللام (مثله) أي قولًا مثل ما قال في مذكره من غير حذف المدة منه فلم يفرق بين المذكر والمؤنث (وقال سيبويه عدوى) بحذف المدة وفتح العين كما حذفت من شنوءة للفرق بين المذكر والمؤنث (وقال سيبويه: عدوى بحذف المدة وفتح العين كما حذفت من شنوءة للفرق بين المذكر والمؤنث (وتحذف الياء الثانية من نحوى سيدي وميني وميهمي) حال كونه (من هيم) لا من هوم فإن حكمه سيجيء يقال هيمه الحب إذا جعله هائمًا متحيرًا ويعني بنحوه كل ما كان قبل آخره ياء مشددة مكسورة على أي بناء كان كبناء فيعل نحو سيد وميت أو مفعل كميهم أو أفيعل كأسيد أو فعيل كحمير إلى غير ذلك دفعًا للثقل المفرط وهو اكتناف يائين مشددتين والأولى منهما مكسورة بحرف مكسور فحذفت الياء المكسورة لا الساكنة؛ لأنها لو حذفت لزاد الثقل؛ لأن النطق بالياء المكسورة المشددة أسهل من النطق بها مكسورة من غير تشديد يدرك بالحس عند النطق بها ولا ياء النسبة لكونها للعلامة إذا لم تكن الياء المشددة مكسورة فلا تحذف تقول في مبين مبني لعدم استثقاله في ذلك كالاستثقال في المكسورة (وطائي) في النسبة إلى طيئ على وزن سيد (شاذ) لأنه إنما تحذف منه الياء الساكنة في النسبة ثم قلبت الياء المتحركة ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها مع أن القياس أن تحذف الياء المتحركة كما في سيدي ويجوز أن تكون المحذوفة هي المتحركة إلا إنها قلبت الياء الساكنة الفاتحة ما قبلها فقلب الياء ألفًا على هذا القول شاذ وعلى القول

الأول القلب قياس وحذف الياء الساكنة شاذ (فان كان نحو مهيم تصغير مهوم) وهو اسم فاعل من هوم الرجل إذا هز رأسه من النعاس فإنه إذا حذف إحدى الواوين من مهوم ليحصل بناء التصغير زيدت ياء التصغير فصار مهيوم فقلبت الواو ياء وادغم ياء التصغير فيها فصار مهيم (قيل مهييمي بالتعويض) أي بتعويض الياء عن إحدى الواوين، فإنه إن لم تحذف الياء المكسورة حصل الثقل المذكور وإن حذفت التبس بالمنسوب إلى اسم الفاعل من هيم فعوض الياء مع إثبات الياء المكسورة ليحصل الفرق والخفة معًا إذا لو لم يعوض لكان الفرق حاصلًا أيضًا لكن مع الاستثقال وإذا عوض زال بعض الثقل؛ لأن الفاصل بين اليائين المشددتين حينئذٍ حرفان الياء الساكنة والميم فتباعد هما أكثر من تباعدهما حين كان الفاصل حرفًا واحدًا؛ ولأن الياء لما كانت ساكنة ارتفع عن اللسان بعض الثقل؛ لأن الساكن موضع استراحة ويجوز أن يكون الياء الساكنة قبل الميم ليست بعوض بل تكون منقلبة عن الواو والثانية في مهوم وذلك لأنه إذا صغر مهوم زيدت فيه ياء التصغير ولم تحذف إحدى الواوين لإمكان بناء التصغير مع وجودهما على ما قال سيبويه إن الحرف العلة الواقعة بعد كسرة التصغير تنقلب ياء ساكنة وإن كانت في المكبرة متحركة نحو مسيريل في مسرول (وتقلب الألف الأخيرة الثالثة) بالاتفاق سواء كانت الألف منقلبة عن واو أو ياء أو أصلية (و) تقلب (الرابعة المنقلبة) عن الواو أو الياء أو أصلية عن الأشهر (واوًا كعصوى) في عصا ألفه منقلبة عن الواو (ورحوى) في رحى ألفه منقلبة عن الياء (ومتوى) في متى علمًا ألفه أصلي (وملهوى) في ملهى ألفه رابعة منقلبة عن الواو (ومرموي) في مرمى ألفه ألفه رابعة منقلبة عن الياء، وإنما لم تحذف الألف لالتقاء الساكنين كما تحذف في نحو الفتى الظريف؛ لأنها إن حذفت وأبقى ما قبلها على فتحته لزم أن لا يكون ما قبل ياء النسبة مكسورًا في اللفظ مع أنه يجب أن يكون كذلك لأجل ياء النسبة وأنها لما كانت حرفا يكون أوغل في الجزئية فيجب أن يكسر ما قبلها لفظا بخلاف ياء الإضافة فإنها لما كانت في التقدير كلمة برأسها، فلا يجب أن يكون ما قبلها مكسورًا في اللفظ نجو مسلماي وإن لم يبق ما قبلها عن فتحته بل كسر لأجل الياء لزم أن لا يكون فرق بين ما حذف نسيًا وبين ما حذف لعلة لا نسيًا؛ وذلك لأنه يبقى ما قبل المحذوف لعلة على

حالته ليكون دليلًا على المحذوف ولا يبقى ما قبل المحذوف نسيًا على حالته للفرق بين المحذوف نسيًا وبين المحذوف لعله، وإنما لم تقلب الألف ياء لكراهة اجتماع إلا مثال الثقلاء فلم يبق إلا قلبها واوًا وإنما قيدنا الرابعة بقولنا على الأشهر؛ لأنه يجوز حذفها أيضًا؛ لأن الاسم لم يخرج بحذفها عن أقل أوزان الاسم فلو ذكر المصنف هذا القيد لكان أَوْلَى ليكون فيه إشارة إلى مذهب من يحذفها وكذا لو قال قوله المنقلبة الأصلية أو كالأصلية لكان أولى ليدخل فيه الألف الأصلية نحو حتوى في حتى وألف الإلحاق فإنها لم كانت للإلحاق بحرف أصلي كانت بمنزلة الأصلية ونحو الألف المنقلبة عن حرف أصلي فإنها لما كانت منقلبة عن حرف أصلي صارت بمنزلة الأصلية (ويحذف غيرها) أي غير الرابعة المنقلبة وهي الرابعة الزائدة والخامسة فما فوقها سواء كانت منقلبة أولًا.

أما إذا كانت رابعة زائدة للفرق بين الزائدة الصرفة وبين الأصلية أو كالأصلية، وأما إذا كانت خامسة فما فوقها فلزيادة الاستثقال بسبب طول الكلمة (كحبلى) في حبلى ألفه رابعة زائدة للتأنيث (ومرامي) في مرامي ألفه وإن كانت مبدلة عن حرف أصلي إلا أنها خامسة (وجمزى) في جمزى يقال ناقة جمزي أي سريعة ألفه زائدة للتأنيث (وقبعثري) في قبعثري اسم رجل ألفه سادسة زائدة لتكثير البناء لا للتأنيث ولا للإلحاق كما عرفت (وقد جاء في نحو حبلى) مما كان الألف فيه رابعة زائدة ثانية ساكن (حبلوي) يقلب ألفها واوًا؛ لأنه لما كان الثاني ساكنًا، والساكن كالمعدوم صار بمنزلة ما فيه الألف ثالثة فقلبت ألفه واوًا كما قلبت الألف الثالثة واوًا (وحبلاوي) بقبلها واوًا وزيادة الألف قبلها تشبيهًا بألف التأنيث الممدودة نحو صحراوي (بخلاف نحو جمزى) مما كان الألف فيه رابعة زائدة والثاني منه متحركًا فإنه لا يجوز قلب ألفه واوًا لا مع زيادة الألف ولا مع عدمها فإنه لما كان ثانية متحركًا زاد استثقاله بسبب الحركة لكونها بعض حروف المد فصارت بمنزلة حرف فصارت الألف كأنها خامسة وفي الخامسة يجب الحذف فكذا فيه (وتقلب الياء الأخيرة الثالثة المكسورة ما قبلها واوًا) لاستثقال ثلاث ياآت مع كسرة ما قبل أوليها (ويفتح ما قبلها) كما يفتح في نحو نمر مع أن معتل اللام أولى بالفتح من الصحيح به (كعموى) في عم يقال رجل عمي القلب أي جاهل (وشجوى) في شج يقال

رجل شج أي حزين وقوله المكسور ما قبلها قيد احتراز بالنظر إلى مجرد الحركة قيد تحقيق؛ لأن الياء المتحركة ما قبلها لا تكون تلك الحركة إلا الكسرة؛ لأنها لو كانت فتحة نقلت الياء ألفًا، وليس في كلامهم اسم متمكن في آخره وقبلها ضمة (وتحذف) الياء (الرابعة) المكسورة ما قبلها إذا كان ثاني ما فيه الياء ساكنها (على الأفصح) وهو قول سيبويه والخليل (كقاضي) لأن الألف الرابعة تحذف جوازًا وإن كانت أصلية أو كالأصلية، فالياء الرابعة مع ثقلها أولى بالحذف، وأما من يجعل الساكن كالميت المعدوم فلا يحذف الياء كما لا يحذف إذا كانت ثالثة بل يقلب واوًا ويفتح ما قبلها فيقول قاضوي وأما إن كان ثانيه متحركا فيجب الحذف أياض نحو يتقي في يتقى تخفيف يتقي (ويحذف ما سواهما) أي سوى الياء الثالثة والرابعة وجوبًا بالمكسورة ما قبلها (كمشتري) في مشتر (وباب محيي) مما في آخره ياء خامسة قبلها ياء مشددة هو اسم فاعل من حيي يحيى (جاء على محوى) بحذف الياء الخامسة والرابعة وقلب الثالثة واوًا (و) على (محيي) بأربع ياآت؛ لأنه إذا حذفت الياء الخامسة منه صار (كاموي وامي) وإن خالف الياء الياء فيعامل معاملته.

قال المبرد: محيي بأربع ياآت أجود وقال أبو عمر: ومحوى أجود (ونحو ظبية وقنية ورقية وغزوة وعروة ورشوة) مما كانت على فعله مثلث ألفًا ساكن العين مع صحته احتراز عن نحو حي فإن حكمه يجيء معتل اللام سواء كان اللام ياء أو واوا (على القياس عند سيبويه) من غير تغيير فيه لحصول التخفيف بسكون العين وصحتها ولأن الواو والياء إذا سكن ما قبلهما كان حكمهما حكم الصحيح فينسب إلى ظبية كما ينسب إلى تمرة فيقال ظبي وغزوي (وزنوي) بفتح عينه وقلب يائه واوا في النسبة إلى زنية يقال لبني مالك بن ثعلبة بنو الزنية والزنية لقب مالك الأصغر (وقروى) بفتح عينه وقلب يائه واوا في النسبة إلى قرية) شاذ عنده) أي عند سيبويه لأن القياس أن يقال زني وقربى.

وأما عند الخليل فليس بشاذ؛ لأنه يفرق بين بنات الياء وبنات الواو فيقلب الياء واوًا ويفتح ما قبلها لحمل بنات الياء على باب عم؛ لأن اجتماع الأمثال الثقلاء في غاية

الثقل ولمجيء هذا التغيير في بنات الياء كزنوى وقروي بخلاف بنات الواو فإنها لا تحمل على باب عم؛ لأن تغاير الثقلاء هو أمر الاستثقال وجواب سيبويه عن الأول بأن اجتماع الياآت وإن كان ثقيلًا إلا أن سكون ما قبلها يخفف أمرها وعن الثاني بأنه شاذ لا يحمل عليه (وقال يونس: غزوي) في غزوة (وظبوي) في ظبية (وقنوي) في قنية فتقلب الياء واوا في اليائي وتبقى الواو على حالها في الواوي ويفتح ما قبلها للفرق بين المذكر والمؤنث كما عرفت ذلك في فعيل وفعيلة مع قصد التخفيف في الثلاثي المطلوب فيه الخفة وخص ذلك بذي التاء؛ لأن التغيير بحذف التاء يجرى على التغيير بفتح العين وقلب الياء واوًا؛ لأن المؤنث ضعيف فلا يتحمل اجتماع ثلاث ياآت مع الكسرة بخلاف المذكر فإنه لقوته يتحمله (واتفقا) أي سيبويه ويونس (في باب ظبي وغزو) أي في المذكر من نحو ظبية إلى رشوة تقول في ظبي وظبية على قول سيبويه ظبي، وأما على قول يونس فتقول في ظبية ظبوى وفي ظبي (وبدوي) بفتح الدال في بدو بسكونها بمعنى البادية (شاذ) عند سيبويه وعند يونس؛ لأن فتح الدال على غير قياس (وباب حى) من حيي يحيى (وطي) من طوى الكتاب (ولية) من لوى الحبل إذا فتله مما كان فيه ياء ثانية مشددة سواء كانت الياء الأولى في الأصل واو أولًا وسواء كان فيه تاء التأنيث أو لا (ترد) الياء (الأولى إلى أصلها) فإن كانت في الأصل واوًا قلبت إليها وإن كانت في الأصل ياء بقيت على حالها (وتفتح) الأولى لأنه يجب فك الادغام لئلا يلزم اربع ياآت في البناء الموضوع على الخفة ويفتح الأولى؛ لأن الفتح أخف الحركات فيلزم ردها إلى أصلها لزوال سبب قلبها ياء وهو اجتماع الواو والياء والأولى منهما ساكنة وتقلب الثانية واوًا لاستثقال ياء متحرك ما قبلها ياء النسبة (فتقول طووى) في طي برد يائه الأولى إلى أصلها؛ لأنه في الأصل طوى وفتحها وقلب الثانية واوًا (وحيوى) في حي بإبقاء الأولى على أصلها (ولووى) في لية برد الياء الأولى إلى أصلها وهو الواو لأنه في الأصل لويه (بخلاف) باب (كوى) في كو وكوة هو ثقب البيت (ودوى) في دوة وهي المفازة فإن الواو المشددة الثانية لا تتغير عن حالها لما عرفت غير مرة من أن اجتماع الثقلاء المختلفة ليس كاجتماع الثقلاء المتماثلة (وما آخره يا مشددة بعد ثلاثة) فتكون الياء رابعة وإنما لم يذكر الثانية المشددة لذكر حكمها قبل

حيث ذكر حكم نحو غني (إن كانت) الياء المشددة (في نحوى مرمى) مما كان الياء الأولى زائدة والأخيرة أصلية (قيل) فيه وجهان (مرموي) في مرمى بحذف الياء الزائدة وفتح ما قبلها وقلب الأصلية واوًا واحترامًا للحرف الأصلي مع مشابهته لغني؛ لأن كل ياء واحد منهما أصلية (ومرمى) بحذف الياء وقلب الأصلية واوًا احترامًا للحرف الأصلي مع مشابهته لغنى؛ لأن كل ياء واحد منهما أصلية (ومرمى) بحذف الياء المشددة من مرمى لدفع الثقل وإلحاق ياء النسبة به فيكون المنسوب والمنسوب إليه متفقين لفظًا وإن اختلفا تقديرًا (وإن كانت) الياء المشددة (زائدة حذفت) المشددة رأسًا لدفع الثقل (ككرسي) في النسبة إلى كرسي (ونجاتي) منصرفًا (في نجاتي) غير منصرف وهو جمع نجتي لنوع من الإبل مما كانت الياء مشددة فيه خامسة سواء لم تكن الأخيرة أصلية أو كانت نحو أحاجي منصرفًا في أحاجي اسم رجل وهو غير منصرف وهو جمع أحجية وهي لعبة وأغلوطة يتعاطاها الناس بينهم.

قال أبو عبيدة: هو نحو قولهم أخرج ما في يدي ولك كذا والياء الأخيرة منه أصلية، وإنما صار بالنسبة منصرفين؛ لأن ياء النسبة لا تعد في بنية أقصى الجموع، ولذلك صرف كما لي في النسبة إلى كمال وإنما قال حال كونه (اسم رجل) لأنه لو كان جمعًا لنجتي يرد إلى واحدة وينسب إليه فتقول في النسبة إلى نجاتي، وكذلك أحاجي إذا كان جمعًا يرد إلى واحدة لكن فيه الوجهان كما في مرمى؛ لأن الياء الأخيرة فيه أصلية فتقول أحجي بحذف الياء المشددة وأحجوي بحذف الياء الزائدة وقلب الأصلية واوًا، واعلم أنه لو قال بدل قوله إن كانت أصلية المستفاد من قوله، وإن كانت زائدة أن كانت الأخيرة أصلية لكان أولى، وكذلك لو قال بدل قوله ونجاتي وجاء نجاتي اسم رجل نجاتي لكان أولى (وما آخره همزة بعد ألف) زائدة (إن كانت) الهمزة (للتأنيث قلبت واو) كصحراوي في صحراء للفرق بين الهمزة الأصلية والزائدة المحضة والزائدة بالتغيير أولى ولو قصد الفرق لا بقيت الهمزة على حالها؛ لأن الهمزة لا تستثقل قبل ياء النسبة استثقال الياء قبلها وإنما تقلب ياء لئلا يلزم اجتماع ثلاث ياآت أو نقول إنما قلبت واوًا للحمل على الألف المقصورة في القلب نحو حبلوي (وصنعاني) في النسبة إلى صنعاء اليمن (وبهراني) في النسبة إلى بهراء اسم قبيلة (وروحاني) بفتح الراء في

النسبة إلى روحاء وهو بلد وقيل قبيلة (وجلوي) في النسبة إلى جلولاء اسم قرية (وحروري) في النسبة الى حروراء اسم قرية (شاذ)؛ لأن القياس سناعوي وبهراوي وروحاوي يقلب الهمزة واوًا إلا أنهم قلبوها نونا على غير القياس لمشابهة الألف والنون لألفي التأنيث وكذا القياس في جلولاء وحروراء أن يقال جلولاوي وحروراوي إلا أنه حذفت ألفا التأنيث منهما على غير القياس (وإن كانت) الهمزة (أصلية تثبت) الهمزة (على الأكثر كقرائي) في قراءة لما عرفت من أن الهمزة لا تستثقل قبل ياء النسبة استثقال الياء قبلها ولقوتها بالأصالة، ومنهم من يقلبها واوًا تشبيها بالزائدة؛ ولأن الهمزة أثقل من الواو (وإلا) أي وإن لم تكن الهمزة للتأنيث ولا أصلية وهي على ضربين:

إما أن تكون متقلبة عن حرف أصلي، وإما ملحقة بحرف أصلي (فالوجهان) المذكوران من القلب واوًا والإبقاء على حالها حائزان فيه أما الإبقاء فلتشبيهها بالهمزة الأصلية من حيث إن أحدهما منقلبة عن حرف أصلي والأخرى ملحق بحرف أصلي وأما القلب فلتشبيهها بالزائدة المحضة من حيث إن عين الهمزة ليست بلام الكلمة كما كانت في قراء (ككساوي) في كساء وأصله كساء وقلبت الواو همزة لوقوعها طرفًا بعد ألف زائدة فالهمزة فيه بدل من حرف أصلي (وعلباوي) في علباء وهو عصب العنق والهمزة فيه للإلحاق بسرداح، وإنما قيدنا قوله بعد ألف بقولنا زائدة؛ لأن الهمزة لو وقعت بعد ألف مبدلة من حرف أصلي لا تتغير الهمزة حينئذ نحو مائي في النسبة إلى ماء (وباب سقاية) وهو سقاية الماء مما فيه تاء لازمة ولامه يا واقعة بعد ألف زائدة (سقائي بالهمزة) فإنه تقلب ياؤه همزة؛ لأن التاء في سقاية لازمة لأنها ليست للفرق بين المذكر والمؤنث وللوحدة حتى يجوز حذفها مرة وإثباتها أخرى فلا تقلب ياؤه همزة؛ لأن الياء الواقعة بعد ألف زائدة إنما تقلب همزة إذا كانت في الطرف أو حكمه وإذا حذفت التاء في النسبة قلبت الياء همزة؛ لأنها حينئذٍ في حكم الطرف؛ لأن ياء النسبة وإن كانت كالجزء من الكلمة إلا أنها في معرض الزوال مع أنها لو لم تقلب همزة اجتمعت ثلاث ياآت (وباب شقاوة) مما فيه تاء لازمة ولامه واو واقعة بعد ألف زائدة (شقاوى بالواو) من غير قبلها في النسبة همزة كقلب ياء سقاية في النسبة همزة، لأن اجتماع الواو مع اليائين ليس كاجتماع ثلاث ياآت (وباب زاي وزاية) مما كان لامه ياء

بعد ألف غير زائدة سواء كان فيه تاء التأنيث أو لا يجوز في النسبة إليه ثلاثة أوجه (زايي) بثلاث ياآت لأنه كظبي بل هو أخف منه؛ لأن في الألف أجامًا للسان ليس في غيرها من الحروف الساكنة (وزائي) بقلب يائه همزة لمشابهته لسقائي في النسبة إلى سقاية من حيث وقوع الياء في كل منهما بعد صورة الألف (وزاوي) بقلب يائه واوا لاستثقال اجتماع الياآت والياء إذا استثقلت قبل ياء النسبة قلبت واوًا (وما كان على حرفين) من الأسماء التي حذفت منها شيء وهو على ثلاثة أنواع ما يجب فيه الرد وما يمتنع وما يجوز فيه الوجهان (إن كان) ما كان على حرفين (متحرك الأوسط أصلًا) أي في أصل الوضع (والمحذوف) هو (اللام) واحترز عن المحذوف غير اللام نحو ستة؛ فإنه لا يجب الرد كما سيجيء وينبغي أن يكون الحذف نسيًا لا لعلة؛ لأنه لو كان لعلة وجب الرد مطلقًا من غير شرط (ولم تعوض) عن المحذوف (همزة الوصل) واحترز به عما عوضت فيه الهمزة من المحذوف نحو ابن فإنه لا يجب الرد فيه أيضًا ففي هذه الصورة ثلاث شروط لوجوب رد المحذوف (أو كان المحذوف فاء) احترز عما كان المحذوف لا ما فإنه لا يجب الرد وإن كان اللام ياء كما في غد (وهو) أي الاسم المحذوف فيه ألفًا (معتل اللام) سواء كان واويًا أو يائيًا؛ لأنه لو لم يكن معتل اللام لا يجب الرد نحو عدة ففي هذه الصورة شرطان لوجوب الرد (وجب رده) أي رد المحذوف في هاتين الصورتين أما في الصورة الأولى فلأنه لو لم يرد المحذوف لزم إخلال الكلمة في النسبة بسبب حذف اللازم وحركة الوسط مع أن المحذوف هو اللام التي هي محل التغيير، وأما في الصورة الثانية فلأنه لزم إما اجتماع ثلاث ياآت أن كان اللام ياء وأبقيت الياء على حالها وأما عدم الدلالة على المحذوف إن قلبت الياء واوًا أو كانت اللام واوًا إذ ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه واو غير لفظ الواو فإذا رأوا لامه واوًا ذهلوا عن أن فاءه واوًا محذوف (كابوي) في أب إذا صلة أبو حذفت الواو حذفًا نسيًا (وأخوى) في أخ وأصله أخو (وستهي في ست) وأصله سته وهذه الأمثلة الثلاثة للصورة الأولى فإن المحذوف فيها هي اللازم وكانت متحركة الأوسط في الأصل من غير تعويض همزة الوصل فيه (ووشوى) عند سيبويه بفتح العين (في شيه) وأصله وشيه حذفت الواو منه قياسًا على المضارع وحركت العين بحركة الواو وهي الكسرة فلما رد

الفاء لم يجعل العين ساكنة كما كانت ساكنة في الأصل؛ لأنه إنما كسرت العين لحذف الواو لما كان ردها لضرورة عارضة عند النسبة كان الواو في حكم المحذوف؛ لأن علة الحذف ثابتة وهي حمل المصدر على الفعل وعلة الرد عارضة في النسبة فأبقيت العين على الكسر وإذا نسب جعل كسرة العين فتحة كما في إبلي وقلبت الياء الأولى واوًا كما في حيوي (وقال الأخفش وشى) بسكون العين (على الأصل) عند رد الفاء؛ لأنه إنما كسرت لأجل حذف الفاء وقد زال الحذف فيقول وشي كظبي فإن سكون ما قبل الياء الأولى يخفف أمر اليآت (وإن كانت لامه صحيحة) احترازًا عن نحو شية يجب الرد فيه (والمحذوف غيرها) أي غير اللام سواء كان فاء أو عينًا (لم يرد) المحذوف (كعدي وزنى) في عدة وزنة وأصلهما وعدة ووزنه وإنما يمتنع الرد؛ لأنه إنما حذفت الواو منه لعلة قياسية وهي حمل المصدر على الفعل المضارع، فلا يجوز الرد بلا ضرورة مع قيام علة حذفه من أن الفاء ليس محل التغيير كاللام حتى يتصرف فيه برد المحذوف (وسهى في سه) وأصلة ستة ولا يجوز رد المحذوف هنا؛ لأن العين ليس محل المحذوف فيقال ستهى؛ لأنه حينئذٍ داخل في الضابطة الأولى (وجاء عدوى) بالواو قبل ياء بالنسبة في النسبة إلى عدة (وليس) هذا (برد) للفاء المحذوف منه وإلا لوجب أن يقال وعدى؛ لأن رد المحذوف ينبغي أن يكون في موضعه الأصلي بل الواو كالعوض من المحذوف (وما سواهما) أي سوى ما يجب فيه الرد وما يمتنع وهو على ثلاثة أقسام: محذوف اللام، ساكن الأوسط في أصل الوضع من غير تعويض همزة الوصل كعد محذوف اللام متحرك الأوسط مع تعويض همزة الوصل كابن المحذوف اللام ساكن الأوسط مع تعويض همزة الوصل كاسم (يجوز) فيه (الأمران) أي الرد وترك الرد (نحو غدى وغدوى) بفتح الدال في غد وأصله غدو بسكون العين.

أما ترك الرد فلأنه لا يلزم فيه الإجحاف كما لزم فيما ذكر؛ لأن وسط غد ساكن، وأما الرد فلأن المحذوف في محل التغيير بالرد وغير الرد (و) نحو (ابني وبنوي) في ابن وأصله بنو فإنه يجوز فيه رد المحذوف مع حذف همزة الوصل ويجوز عدم الرد مع إثبات الهمزة؛ لأنه لا يلزم الاجحاف في الكلمة عن وجود العوض ولا يجوز ابنوي لئلا يلزم الجم بين العوض والمعوض (وحرى وحرحى) بفتح العين وإنما يفتح العين فيما

كانت العين منه ساكنة في أصل الوضع؛ لأن نحوى غدوى يشابه نحو طووى في طي في أن التغيير في كل واحد منهما في حال النسبة بواو ساكن ما قبلها فكما يفتح العين في نحو طووى يفتح في غدوى وحمل نحو حر مما لا يكون معتل اللام على معتل اللام لمشابهته له في الحذف والرد، أو نقول إنما حركت العين في النسبة؛ لأن العين ألفت لحركة عند الحذف وتثبت تلك الحركة لها إلى زمان النسبة فلم تحذف في النسبة إجراء لها على ما لها من الحركة المألوفة (وأبو الحسن) الأخفش (يسكن) في النسبة على (ما أصله السكون) تنبيهًا على أنه في الأصل ساكن (فيقول غدوى حرحى) بسكون العين منهما (وأخت وبنت كأخ وابن) في النسبة (عند سيبويه) فيقال أخوى وبنوي بحذف التاء منهما ورد اللام المحذوف؛ لأن التاء فيهما وإن كانت عوضًا عن لامهما إلا أن هذا الإبدال لم اختص بالمؤنث صارت كأنها المجرد التأنيث فيجب حذفها في النسبة (وعليه) أي على قول سيبويه (كلوي) في النسبة إلى كلتا؛ لأنه في الأصل عنده كلوى على وزن فعلى فأبدلت الواو تاء للدلالة على التأنيث وإن كان ألفه للتأنيث ولم يقنع بالألف لأنها تنقلب ياء في حالتي النصب الجر في قولك مررت بالمرأتين كلتيهما فإذا نسب إليه وجب حذف التاء؛ لأنها إنما أبدلت من الواو للدلالة على التأنيث كما عوضت في أخت وبنت للدلالة عليه وسيبويه يحذف التاء منهما فكذا يحذف منه ويرد الواو التي أبدلت التاء عنها، وإنما حذفت ألف التأنيث منه وجوبًا وإن لم يجب الحذف في نحو حبلى؛ لأنها لو أبقيت فأما أن تقلب واوا يلزم اجتماع الواوين مع ياء النسبة وأما أن تقلب ياء ولزم اجتماع الواو مع ثلاث ياآت وكل واحد منهما مستكره في غاية الثقل (وقال يونس أختي في أخت) بإثبات التاء في النسبة؛ لأن التاء لما كانت للعوض جرت مجرى التاء الأصلية في عفريت فكما يقال في عفريت عفريتي يقال في أخت وبنت أختي وبنتي (وعليه) أي على قول يونس (كلتي وكلتوى وكلتاوي) بإثبات التاء؛ لأن التاء عنده كالتاء الأصلية فتكون النسبة إليه كالنسبة إلى حبلى بالوجوه الثلاثة من غير حذف التاء هذا كله على قول من قال إن وزن كلتا فعتل وأن التاء للتأنيث والألف لام فقياس النسبة إليه كلتوى وهذا القول مردود لعدم فعتل في كلامهم ولعدم كون تاء التأنيث غير متطرفة في الأكثر

والمركب وهو على ضربين: إضافي، وغير إضافي.

وغير الإضافي إسنادي ومتضمن للحرف وغير متضمن (ينسب إلى صدره) لاستثقال النسبة إلى كلمتين فحذفت الثانية كاحذفت تاء التأنيث في النسبة؛ لأنها بمنزلته في أن كل واحد منهما زيادة ضمت للأولى (كبعلى)، في بعلبك (وتأبطي)، في تأبط شرًّا علمًا (وخمسي في خمسة عشر)، بحذف الجزء الثاني وتاء التأنيث من الجزء الأول حال كون خمسة عشر (علمًا ولا ينسب إليه)، أي خمسة عشر حال كونه (عددًا) لأن الجزئين حينئذ مقصودان فلو حذف احدهما اختل المعنى (والمضاف إن كان الثاني)، أي المضاف إليه (مقصودًا)، بمدلوله (أصلًا)، أي في أصل الوضع (كابن الزبير وأبي عمرو)، فإن الزبير هنا مقصود بمدلوله، وإضافة الابن والأب إليهما للبيان (قيل زبيري) في ابن الزبير (وعمري) في أبي عمرو بحذف المضاف؛ لأن المضاف إليه أعرف والتزم الالتباس بين المنسوب إلى الزبير والمنسوب إلى ابن الزبير؛ لأن هذا الالتباس في موضع خاص ولو حذف هنا المضاف إليه وقيل ابني لزم الالتباس في مواضع كثيرة وإنما قال أصلًا؛ ليشمل كنى الأطفال كأبي عمرو إذ ليس له في الحال ابن اسمه عمرو بعرف به، وثم يضاف الأب إليه لكن سلك فيه طريقة التفاؤل أي أنه عاش حتى ولدله ولد يسمى بعمرو فيكون المضاف إليه في أصل الوضع مقصودًا في الكنى (وإن كان)، المضاف (كعبد مناف وامرئ القديس)، مما لم يكن المضاف إليه مقصودًا فإن القيس ليس بأمم لشخص معين وامرئ لآخر ثم يضاف للبيان، بل المضاف والمضاف إليه بمنزلة حضر موت (قيل عبدي ومري)، في النسة إليهما بحذف المضاف إليه وحذفت الهمزة من امرئ وردت الكلمة إلى أصلها وهو سكون العين ولكنها حركت في النسبة إيذانا بأنها قد الفت الحركة في أكثر الأحوال.

والجمع بغير الواو والنون الباقي على جمعيته (يرد إلى الواحد)، إذا كان له واحد مستعمل قياسي؛ لأن الأغلب في النسبة أن يكون واحدًا وهو الوالد والمولود والصنعة فحمل على الأغلب وللفرق بين الجمع علمًا وبينه غير علم ولاستثقال لفظ الجمع مع رعاية معناه قبل ياء النسبة (فيقال في كتب وصحف ومساجد وفرائض كتابي)، برد كتب

إلى واحده وهو كتاب (وصحفي)، بفتح الفاء والعين برد صحف بضم الفاء والعين إلى واحده وهو صحيفة (ومسجدي)، برد مساجد إلى واحده وهو مسجد (وفرضي) برد فرائض إلى واحده وهو فريضة (وأما مساجد)، حال كونه (علمًا فساجدي)، من غير رد إلى واحده لكونه اسمًا لمسمي مفرد ولأنه لورد إلى واحده لم يحصل المقصود من النسبة (كأنصاري) في أنصار فأنه غلب حتى صار علمًا فحكمه الأعلام الغالبة (وكلابي)، في كلاب فأنه جمع كلب فجعل علمًا لقبيلة وإنما قيل في أعرابي؛ لأنه جاز مجرى القبيلة ولأنه ليس بجمع لأنه لو كان جمعًا لكان جمعًا للعرب ولا يجوز ذلك والألزم أن يكون المفرد داعم من الجمع؛ لأن العرب هو غير العجم سواء سكن الحضر أو البادية والأعراب هم الذين سكنوا البوادي أما إذا لم يكن له واحد مستعمل فينسب على لفظ الجمع من غير رد إلى الواحد نحو عباديدي في عباديد وهي الفرق من الناس وقيل من الخيل وقيل هي الطرق المختلقة قال سيبويه كون النسبة إليه على لفظه أقوى من أن أحدث شيئًا لم يتكلم به العرب، وإنما لم يرد إلى ما جاز أن يكون واحده في القياس كارد إليه في التصغير؛ لأن رده إلى فعلول أو فعليل أو فعلال ليس أَوْلَى من رده إلى الآخر بخلاف التصغير؛ لأن تصغير كل واحد من هذه الأوزان واحد بخلاف النسبة إلى كل واحد منها مغايرة للنسبة إلى الآخر.

قال سيبويه: يرد عباد يد إلى ما يجوز أن يكون واحده من هذه الأوزان فبعاديد، أما جمع عبدود أو عبديد أو عبداد والتصغير في كل واحد منها عبديد وجمعه بالواو والنون على عبيديدون وبالألف والتاء على عبيديدات، وأما الجمع الذي له واحد ولكن لا يكون قياسيًّا نحو محاسن في جمع حسن فإنه جمع على قياس واحده فقيل ينسب على لفظه؛ لأنه لما كان على غير قياس واحده فكأنه لا واحد له وقيل يرد إلى واحده وينسب إليه فيقال على القول الأول محاسني وعلى القول الثاني وما جاء في النسبة (على غير ما ذكر) من الأصول (فشاذ) كقولهم بصري بكمر الباء في بصرة بفتحها وبدوي بادية وثلاثي في ثلاثة وليس منسوبًا إلى ثلاث معدولًا عن ثلاثة ثلاثة إذ ليس في ثلاثي معنى التكرار كما كان في ثلاث معدولًا وكذا رباعي وخماسي منسوبان إلى أربعة وخمسة (وكثر مجيء فعال)، بتشديد العين للنسبة (في الحرف) لمن يلابس شيئًا

على صفة التكثير فشدد العين في اللفظ ليكون تكثير اللفظ يدل على تكثير المعنى (كبتات)، لعامل البنوت وبائعها والبت الطيلسان (وعواج)، لصاحب العاج وهو عظم الفيل (وثواب) لصاحب الثياب (وجمال) لصاحب الجمل (وجاء فاعل أيضًا بمعنى ذي كذا)، وليس فاعل هنا بجار على الفعل وإنما هو اسم صيغ لذي الشيء ولذا يجيء ولا فعل له (كتامر) لذي تمر (ولأبن) لذي لبن (ودارع) لذي درع (ونابل) لذي نبل والنبل السهام العربية لا واحد لها من لفظها (ومنه عيشة راضية)؛ لأن العيشة لا توصف براضية بمعنى فاعلة إذ لا يقال العيشة رضيت فيكون بمعنى ذات رضي يعود معناه إلى معنى مرضية ودخول التاء فيه للمبالغة لا للتأنيث، ويجوز أن يكون اسم فاعل وجعلت العيشة راضية مجازًا؛ لأن الراضي في الحقيقة صاحبها (وطاعم)، لذي طعام أي آكل (وكاس)، لذي كسوة وهما مما يذم به كقوله(1): [البسيط]

دَعِ الْمَكَـــارِمَ لا تـــنهض لِبُغْيَتِهَـــا ... وَاقْعُـدْ فَإِنَّـكَ أَنْـتَ الطَّـاعِمُ الْكَاسِـي

(١) هو للحطيئة في ديوانه ص ١٠٨؛ والأزهية ص ١٧٥؛ والأغاني ٢/ ١٥٥؛ وخزانة الأدب ٦/ ٢٩٩؛ وشرح شواهد الشافية ص ١٢٠؛ وشرح شواهد المغني ٢/ ٩١٦؛ وشرح المفصّل ٦/ ١٥؛ والشعر والشعراء ص ٣٣٤؛ ولسان العرب ١٠/ ١٠٨ (ذرق)، ١٢/ ٣٦٤ (طعم)، ١٥/ ٢٢٤ (كسا)؛ وتاج العروس (طعم)، (كسا)؛ وكتاب العين ١/ ١٤٣؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص ٤١٨؛ وخزانة الأدب ٥/ ١١٥؛ وشرح الأشموني ٣/ ٧٤٤؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٨٨؛ وكتاب العين ٢/ ٢٦.

الْجمع

(الثلاثيُّ):

الْغَالِب فِي نَحْو فَلْسٍ على أَفْلُسٍ وفُلُوسٍ، وَبَابُ ثَوْبٍ على أَثْوَابٍ، وَجَاء زِنَادٌ فِي غير بَاب سَيْلٍ. ورِئْلانٌ وبُطْنَانٌ وغِرَدَةٌ وسُقُفٌ وأَنْجِدَةٌ شَاذٌّ.

وَنَحْو: حِمْلٍ على أَحْمَالٍ وحُمُولٍ، وَجَاء على قِدَاحٍ وأَرْجُلٍ، وعَلى صِنْوَانٍ وذُؤْبانٍ وقِرَدَةٍ.

وَنَحْو: قُرْءٍ على أَقْرَاءٍ وقُرُوءٍ، وَجَاء على قِرَطَةٍ وخِفافٍ وفُلْكٍ.

وَبَاب عُوْدٍ على عِيْدَانٍ.

وَنَحْو: جَمَلٍ على أَجْمالٍ وجِمَالٍ، وَبَابُ تَاجٍ على تِيْجَانٍ، وَجَاء على ذُكُور وأَزْمُنٍ، وخِرْبَانٍ وحُمْلانٍ وجِيْرَةٍ وحِجْلَى.

وَنَحْو: فَخِذٍ على أَفْخَاذٍ فيهمَا، وَجَاء على نُمُورٍ ونُمُرٍ.

وَنَحْو: عَجُزٍ على أَعْجَازٍ، وَجَاء سِبَاعٌ، وَلَيْسَ رَجْلَةُ بتكسيرٍ.

وَنَحْو: عِنَبٍ على أَعْنَابٍ فيهمَا، وَجَاء أَضْلُعٌ وضُلُوعٌ

وَنَحْو: إِبِلٍ على آبَالٍ فيهمَا.

وَنَحْو: صُرَدٍ على صِرْدَانٍ فيهمَا، وَجَاء أَرْطَابٌ وَرِبَاعٌ.

وَنَحْو: عُنُقٍ على أَعْنَاقٍ فيهمَا.

وامتنعوا من (أَفْعُلٍ) فِي المعتلِّ الْعين. وأَقْوُسٌ وأَثْوُبٌ وأَعْيُنٌ وأَنْيُبٌ شَاذٌّ.

وامتنعوا من (فِعَالٍ) فِي الْيَاء دون الْوَاو كـ: (فُعُولٍ) فِي الْوَاو دون الْيَاء. وفُوْوْجٌ وسُوْوْقٌ شَاذٌّ.

الْمُؤَنَّثُ:

نَحْو قَصْعَةٍ على قِصَاعٍ وبُدُورٍ وَبِدَرٍ ونُوَبٍ.

وَنَحْو: لِقْحَةٍ على لِقَحٍ، غَالِبًا، وَجَاء على لِقَاحٍ وأَنْعُمٍ.

وَنَحْو: بُرْقَةٍ على بُرَقٍ، غَالِبًا، وَجَاء: على حُجُوزٍ وبِرَامٍ.

وَنَحْو: رَقَبَةٍ على رِقَابٍ، وَجَاء على أَيْنُقٍ وتِيَرٍ وبُدْنٍ.

وَنَحْو: مَعِدَةٍ على مِعَدٍ.

وَنَحْو: تُخَمَةٍ على تُخَمٍ.

وَإِذا صُحِّحَ بَاب تَمْرَة قيل: تَمَرَاتٌ بِالْفَتْح، والإسكان ضَرُورَة، والمعتل الْعين سَاكن، وهُذَيْلُ تُسَوِّي، وَبَاب كِسْرَةٍ على كِسَرَات، بِالْفَتْح وَالْكَسْر، والمعتل الْعين، والمعتل اللَّام بِالْوَاو يسكن وَيُفْتَحُ، وَنَحْو: حُجْرَةٍ على حُجُرات بِالضَّمِّ وَالْفَتْح، والمعتل الْعين والمعتل اللَّام بِالْيَاءِ يُسْكَنُ وَيُفْتَحُ، وَقد يسكن فِي تَمِيم فِي حُجْرات وكِسْرَات، والمضاعف سَاكن فِي الْجَمِيع.

وَأما الصِّفَات فبالإسكان، وَقَالُوا: لَجَبَات وَرَبَعَاتٌ لِلَمْحِ اسميةٍ أَصْلِيَّةٍ، وَحكم نَحْو: أَرْضٍ وَأَهْلٍ وعُرْسٍ وعِيْرٍ كَذَلِك، وَبَاب سَنَةٍ جَاءَ فِيهِ: سِنُون وقِلُون وثُبُون وقُلُون وسَنَواتٌ وعِضَوَاتٌ وثُبَاتٌ وهَنَاتٌ، وَجَاء آم كآكُمٍ.

الصِّفة:

نَحْو صَعْبٍ على صِعَابٍ غَالِبًا، وَبَاب شَيْخٍ على أَشْيَاخٍ، وَجَاء ضِيْفَانٌ ووُغْدَانٌ وكُهُولٌ ورِطَلَةٌ وشِيْخَةٌ وَوُرْدٌ وسُحُلٌ وسُمَحَاءٌ.

وَنَحْو: جِلْفٍ على أجْلافٍ كثيرًا، وأَجْلُفٌ نَادِرٌ.

وَنَحْو: حُرٍّ على أَحْرَارٍ.

وَنَحْو: بَطَلٍ على أَبْطَالٍ وَحِسَانٍ وإِخْوَانٍ وذُكْرَانٍ وَنُصُفٍ.

وَنَحْو: نكِدٍ على أَنْكَادٍ ووِجَاعٍ وخُشُنٍ، وَجَاء وَجَاعَي وحَبَاطَي وحَذَارَى.

وَنَحْو: يَقُظٍ على أَيْقَاظٍ، وبابه التَّصْحِيح.

وَنَحْو: جُنُبٍ على أَجْنَابٍ.

والجميع يُجْمَعُ جَمْعَ السَّلامَة للعقلاء الذُّكُور، وَأما مؤنثه فبالألف وَالتَّاء لَا غير، نَحْو: عَبْلاتٍ وحَذِرَاتٍ ويَقُظَاتٍ، إِلَّا نَحْو عَبْلَةٍ فَإِنَّهُ جَاءَ على عِبَالٍ وكِمَاشٍ، وَقَالُوا: عِلَجٌ فِي جمع عِلْجَةٍ.

مَا زِيَادَتُه مدَّة ثَالِثَة:

الِاسْم نَحْو زمَان على أزمنة غَالِبًا، وَجَاء قُذُلٌ وغِزْلانٌ وعُنُوقٌ.

وَنَحْو: حِمَارٍ على أَحْمِرَةٍ وحُمُرٍ، غَالِبًا، وَجَاء صِيْرَانٌ وشَمَائِلُ.

وَنَحْو: غُرابٍ على أَغْرِبَةٍ، وَجَاء قُرُدٌ وغِرْبَانٌ وزُقّانٌ، وغِلْمَةٌ قَلِيل وذُبٌ نَادِرٌ.

وَجَاء فِي مؤنث الثَّلَاثَة: أَعْنُقٌ وأَذْرُعٌ وأعْقُبٌ غَالِبًا وَأَمْكُنٌ شَاذٌ.

وَنَحْو: رَغِيْفٍ على أرْغِفَةٍ ورُغُفٍ ورُغْفَانٍ غَالِبًا، وَجَاء أَنْصِبَاءُ وفِصَالٌ وأَفَائِل، وظِلْمَانٌ قَلِيل، وَرُبمَا جَاءَ مضاعفه على سُرُرٍ.

وَنَحْو عَمُودٍ على أعْمِدَةٍ وَعُمُدٍ، وَجَاء قِعْدَانٌ وأَفْلاءٌ وذَنَائِبُ.

الصّفة:

نَحْو: جَبَانٍ على جُبَنَاءَ، وصُنُعٍ وجِيَادٍ.

وَنَحْو: كِنَازٍ على كُنُز وهِجَانٍ.

وَنَحْو: شُجَاعٍ على شُجَعَاءَ وشُجْعَانٍ وشِجْعَانٍ.

وَنَحْو: كَرِيْمٍ على كُرَمَاءَ وكِرَامٍ وَنُذُرٍ وثُنْيَانٍ وخِصْيَانٍ وأَشْرَافٍ وأَصْدِقَاءَ وأَشِحَّةٍ وظُرُوفٍ.

وَنَحْو: صَبُورٍ على صُبُرٍ غَالِبًا، وعَلى وُدَدَاءَ وأَعْدَاءٍ.

وفَعِيْلٌ بِمَعْنى مَفْعُولٍ بَابه فَعْلَى: كَجَرْحَى وَأَسْرَى وقَتْلَى، وَجَاء أُسَارَى وشَذَّ قُتَلاء وأُسَرَاءُ، وَلَا يُجْمَعُ جَمْعَ التَّصْحِيح، فَلَا يُقَال: جَرِيْحُوْنَ وَلَا جَرِيْحَاتٌ، لِيَتَمَيَّزَ عَن فَعِيْلٍ الأَصْل، وَنَحْو: مَرْضَى مَحْمُول على جَرْحَى، وَإِذا حملُوا عَلَيْهِ نَحْو: هَلْكَى ومَوْتَى وجَرْبَى فَهَذَا أَجْدَر، كَمَا حملُوا أَيَامَى وَيتَامَى على وَجَاعى وحَبَاطَى.

الْمُؤَنَّث:

نَحْو صَبِيحَة على صَبَائِحَ وصِبَاحٍ، وَجَاء خُلَفَاءُ، وَجَعْلُه جمع خَلِيْفٍ أولى حملا على الْأَكْثَر.

وَنَحْو: عَجُوز على عَجَائِز.

فَاعِلُ الِاسْم نَحْو: كَاهِل على كَوَاهِلَ، وَجَاء: حُجْرَانٌ وجِنَّانٌ.

الْمُؤَنَّث نَحْو: كَاثِبَةٍ على كَوَاثِبَ، وَقد نَزَّلُوا (فَاعِلاء) مَنْزِلَته فَقَالُوا: قَوَاصِعُ ونَوَافِقُ ودَوَامُّ وسَوَابٍ.

الصّفة نَحْو: جَاهِلٍ على جُهَّلٍ وجُهَّالٍ غَالِبًا، وفَسَقَةٍ كثيرًا، وعَلى قُضَاة فِي المعتل اللَّام، وعَلى بُزُلٍ وشُعَرَاءَ وصُحْبَانٍ وتِجَارٍ وقُعُودٍ، وَأما فَوَارِس فشاذٌ.

الْمُؤَنَّث نَحْو: نَائِمَةٍ على نَوَائِمَ ونُوَّمٍ وَكَذَلِكَ حَوَائِضُ وحُيَّضُ.

الْمُؤَنَّث بِالْألف نَحْو: أُنْثَى على إنَاثٍ، وَنَحْو: صَحْرَاءَ على صَحَارَى.

وَالصّفة نَحْو: عَطْشَى على عِطَاشٍ، وَنَحْو: حَرْمَى على حَرَامَى، وَنَحْو بَطْحَاءَ على بِطَاح، وَنَحْو: عُشَرَاءَ على عِشَارٍ، وفُعْلَى أَفْعَلَ نَحْو: الصُّغْرَى على الصُّغَر.

وبالألف خَامِسَة نَحْو: حُبَارَى على حُبَارَيَاتٍ.

(أَفْعَلُ الِاسْم) كَيفَ تصرف نَحْو: أَجْدَلٍ وإِصْبَعٍ وأَخْوَصٍ على أَجَادِلَ وأَصَابعَ وأَخَاوِصَ، وَقَوْلهمْ: خُوْصٌ لِلَمْحِ الوَصْفِيَّة.

وَ (أَفْعَلُ الصّفة) نَحْو: أَحْمَرَ على حُمْرَانٍ، وَلَا يُقَال: أَحْمَرُونَ؛ لتَمَيُّزِه عَن أَفْعَلِ التَّفْضِيل، ولا حَمْرَاوَاتٌ؛ لِأَنَّهُ فَرعه، وَجَاء الخضراوات لغلبته اسْمًا، وَنَحْو: الأفضل على الأفاضل والأفضلين.

وَالِاسْم نَحْو: شَيْطَان وسِرْحَانٍ وسُلطان على شَيَاطِيْنَ وسَرَاحِيْنَ وسَلاطِيْنَ، وَجَاء سِرَاحٌ.

وَالصّفة نَحْو: غَضْبَان على غِضَابٍ، وسَكَارَى، وَقد ضُمَّت أَرْبَعَة: كُسَالَى وسُكَارَى وعُجَالى وغُيَارى.

فَيْعِلٌ نَحْو: مَيّتٍ على أَمْوَاتٍ وجِيَادٍ وأَبْيِنَاءَ.

وَنَحْو: شَرّابُونَ وحُسَّانُونَ وفِسّيْقُونَ ومَضْرُوبُونَ ومُكْرِمُونُ ومُكْرَمُونَ، اسْتُغْنِيَ فِيهَا بالتصحيح.

وَجَاء عَوَاوِيْرُ ومَلاعِينُ ومَيَامِينُ ومَشَائِيمُ ومَيَاسِيرُ ومَفَاطِيرُ ومَنَاكِيرُ ومَطَافِلُ ومَشَادِنُ.

و(الرباعي) نَحْو: جَعْفَر وَغَيره على جَعَافِرَ قِيَاسا، وَنَحْو: قِرْطَاسٍ على قَرَاطِيس، وَمَا كَانَ على زنته مُلْحقًا، أَو غير مُلْحق بِمدَّة، أَو بِغَيْر مُدَّة، يُجرى مُجْرَاه نَحْو: كَوْكَب وجدول وعِثْيِرٍ وتَنْضُبٍ ومِدْعَسٍ وقِرْوَاحٍ وقُرْطَاطٍ ومصباح، وَنَحْو: جَوَارِبَة وأَشَاعِثَة فِي الأعجمي والمَنْسُوبِ.

وتكسير الخماسي مُسْتَكْرَةٌ كتصغيره بِحَذْف خامسه.

وَنَحْو: تَمْرٍ وحَنْظَلٍ وبطيخ مِمَّا يُمَيّز واحده بِالتَّاءِ لَيْسَ بِجمع على الْأَصَح، وَهُوَ غَالب فِي غير الْمَصْنُوع، وَنَحْو: سَفِيْنٍ وَلَبِنٍ وقَلَنْسٍ لَيْسَ بِقِيَاس، وكَمْأَةٌ وكَمْءٌ وجَبْأَةٌ وجَبْءٌ، عكسُ تَمْرَة وتَمْرٍ.

وَنَحْو: رَكْبٍ وَحَلَقٍ وجَامِلٍ وسَرَاةٍ وفُرْهَةٍ وغَزِيٍّ وتُوامٍ لَيْسَ بِجمع على الْأَصَح.

وَنَحْو: أَرَاهِطَ وأَبَاطِيْلَ وَأَحَادِيْثَ وأعَارِيْضَ وأقَاطِيْعَ وأَهَالٍ ولَيَالٍ وحَمِيْرٍ، وَأَمْكُنٍ على غير الْوَاحِد مِنْهَا.

وَقد يُجْمَعُ الْجمعُ نَحْو: أَكَالِبَ وأَنَاعِيْمَ وجَمَائِلَ وجِمَالاتٍ وكِلابَاتٍ وبُيُوتَاتٍ وحُمُرَاتٍ وجُزُرَاتٍ.

الجمع الثلاثي المكسر إذا أصحح ذكر شرائطه في الكافية (الغالب في نحو فلس)، مما كان على فعل مفتوح الفاء ساكن العين و صحيح العين وكان اسمًا لا صفة (على أفلس) في القلة وهو ما تناول العشرة فادونها، وقد يستعار للكثرة وأوزان جمع القلة

أربعة أفعل وأفعال وأفعلة وفعلة (وفلوس)، في الكثرة (وباب ثوب) أي المعتل العين من نحو فلس سواء كان واويًا أو يائيًا (على أثواب)، وأبيات في جمع القلة وذلك لأنه لو جاء منه أفعل نحو أثوب وأبيت لاستثقلت الضمة على حرف العلة (وجاء زناد)، أي فعال في جمع نحو فلس (في غير باب سيل)، أي في غير المعتل العين اليائي منه سواء كان صحيحًا نحو زناد في جمع زند وهو عود يقدح به النار أو معتلًا واو يانحو ثياب في ثوب لأنه يجب قلب واوه ياء كما سيجيء فصارت الكلمة خفيفة بسبب انقلاب الواو ياء ولم يجئ اليائي منه على فعال لعدم هذا التخفيف فيه مع استثقال الكثرة قبل الياء المتحركة (و)، جاء (رئلان)، بكسر الفاء وسكون العين في جمع رأل وهو ولد النعامة (وبطنان)، بضم الفاء وسكون العين في جمع بطن وهو المطمئن من الأرض (وغردة) بكسر الفاء وفتح العين في جمع غرد وهو ضرب من الكمأة (وسقف)، بضم الفاء والعين في جمع سقف فإن هذه الأوزان الأربعة يجيء في جمع نحو فلس أيضًا (وأنجدة)، في جمع نجد وهو ما ارتفع من الأرض (شاذ)، لأن أفعلة جمع مخصوص بما قبل آخره مدة كحمار واحمرة، ونحو حمل مما كان مكسور الفاء ستكون العين (على أحمال)، في القلة سواء كان صحيحًا ولا (وحمول)، في الكثرة.

قال ابن السكيت[١]: الحمل بالفتح ما كان في بطن أو على رأس شجر والحمل بالكسر ما كان على ظهر أو رأس (وجاء)، نحو حمل على هذه الأوزان الخمسة (على قداح) في جمع قدح وهو السهم قبل أن يراش ويركب نصله (و)، على (أرجل)، في جمع رجل (وصنوان)، في جمع صنو وهو من أصل النخلة (وذؤبان)، بضم الفاء وسكون العين في جمع ذئب (وقردة)، بكسر الفاء وفتح العين في جمع قرد، ونحو قرء مما كان مضموم الفاء ساكن العين (على إقراء)، في القلة سواء كان صحيحًا أولًا (و)، على (قرؤ)، في الكثرة (وجاء)، جمع نحو قرء (على قرطة)، بكسر لفاء وفتح العين في جمع قرط وهو ما يعلق من شحمة الأذن (و)، على (خفاف)، في جمع الخلف الذي

(١) ابن السكيت : أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، المعروف بابن السكيت، صاحب كتاب " إصلاح المنطق " ، وكتاب " اللفاظ " وكتاب في " معاني الشعر " وكتاب " القلب والإبدال " ولم يكن له نفاذ في علم النحو، وتوفي سنة أربع وأربعين ومائتين. . وفيات الأعيان ، ص ٥١٢٦

يلبس وأما خف البعير فيجمع على أخفاف (وفلك)، بضم الفاء وسكون العين في جمع فلك بضم الفاء وسكون العين إلا أن ضمة الجمع كضمة أسد وضمة المفرد كضمة قفل فتكون الضمة في الجمع عارضة وفي المفرد أصلية (وباب عود)، أي المعتل الواوي من نحو قرء (على عيدان)، بكسر الفاء وسكون العين لحصول التخفيف بإنقلاب الواو ياء (ونحو جل)، مما كان على فعل بفتح العين (على جمل)، في الكثرة (وإجمال)، في القلة (وباب تاج)، أي المعتل العين من نحو جمل (على تجيان وجاء)، جمع نحو جمل على هذه الأوزان الستة (على ذكور)، في جمع ذكر (و)، على (أزمن)، في جمع زمن (و)، على (خربان) بكسر الفاء وسكون العين في جمع خرب وهو ذكر الحباري (و)، على (حملان) في جمع حمل (و) على (جيرة)، بكسر الفاء وفتح العين في جار (و)، على (حجلي)، في حجل وهو القبيح، ونحو فخذ مما كان على فعل بفتح الفاء وكسر العين (على افخاذ فيهما)، أي في القلة والكثرة (وجاء)، جمع نحو فخذ على هذين الوزنين (على نمور ونمر)، بضم الفاء والعين، ونحو عجز مما كان على فعل مفتوح الفاء ومضموم العين (على أعجاز فيهما)، أي في القلة والكثرة (وجاء سباع)، في جمع سبع (وليس رجله بتكسير)، قال أبو علي[١] في الإيضاح: وقالوا في العدد القليل من الرجال رجلة واستغنوا به عن أرجال وليس رجلة بتكسير وإنما هو اسم جمع وتصغيره رجيلة، وقال ابن السراج[٢]: إنها تكسير لرجل والظاهر أنه ليس المراد بالرجلة هنا الرجل الذي هو خلاف المرأة وإنما هي بمعنى الرجالة وهي خلاف الفرسان، ونحو عنب، مما كان

---

(١) أبو علي الفارسي: الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي . ت ٣٧٧هـ . انظر ترجمته في معجم الأدباء ٢٣٢/٧ فما بعدها .

(٢) أبو بكر ابن السراج النحوي : محمد بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج؛ كان أحد الأئمة المشاهير، المجمع على فضله ونبله وجلالة قدره في النحو والآداب، وله التصانيف المشهورة في النحو: منها كتاب الأصول وهو من أجود الكتب المصنفة في هذا الشأن، وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه، وكتاب جمل الأصول وكتاب الموجز صغير، وكتاب الاشتقاق وكتاب شرح كتاب سيبويه وكتاب احتجاج القراء وكتاب الشعر والشعراء وكتاب الرياح والهواء والنار وكتاب الجمل وكتاب المواصلات. توفي يوم الأحد لثلاث ليال بقين من ذي الحجة سنة ست عشرة وثلثمائة. وفيات الأعيان ، ص ٣٢٣٥.

على فعل بكسر الفاء وفتح العين (على أعناب)، في القلة والكثرة (وجاء أضلع وضلوع)، في جمع ضلع وهو لغة في ضلع بسكون العين ونحو إبل مما كان على فعل بكسر الفاء والعين (على ابال فيهما) أي في الكثرة والقلة، ونحو صرد مما كان على فعل مضموم الفاء مفتوح العين (على صردان)، بكسر الفاء وسكون العين (فيهما)، في جمع صرد وهو طائر (وجاء ارطاب)، في جمع رطب (ورباع) في جمع ربع وهو الفصيل الذي يولد في الربع ونحو عنق مما كان على فعل بضم الفاء والعين (على أعناق فيهما)، أي في القلة والكثرة (وامتنعوا) في الأوزان العشرة للثلاثي (من أفعل في المعتل العين)، سواء كان واويًا أو يائيًا فلم يقولوا أسيل في سيل وأعود في عود لأنه لو جاء أفعل منه لاستثقلت الضمة على حرف العلة، وإن كان ما قبله ساكنًا لأن الجمع ثقيل لفظًا ومعنى فيستثقل فيه ادني ثقل (وأقوس وأثوب واعين وانيب شاذ وامتنعوا من فعال في الياء)، أي في المعتل العين اليائي (دون الواو)، أي لا يمتنعوا من فعال من المعتل العين الواوي وقد عرفت بيان ذلك (كفعول في الواو دون الياء)، أي كما امتنعوا من فعول في المعتل العين الواوي؛ لاستثقال الضمة على واو في الجمع دون المعتل اليائي، فإنه يجيء منه فعول نحو سيول؛ وذلك لأن استثقال اجتماع الواو والياء ليس كاستثقال اجتماع الواوين (وفووج وسووق شاذ المؤنث نحو قصعة)، مما فاؤه مفتوح وعينه ساكن وفيه تاء التأنيث (على قصاع غالبًا و)، جاء جمع نحو قصعة (على بدور وبدر)، بكسر الفاء وفتح العين في بدرة وهي عشرة آلاف درهم (و)، على (نوب)، بضم الفاء وفتح العين في جمع نوبة ونحو لقحة مما فاؤه مكسون وعينه ساكن وهي الحلوب من الناقة (على لقح)، بكسر الفاء وفتح العين غالبًا (وجاء)، جمع نحو لقحة على لقاح، وعلى (أنعم)، في نعمة، ونحو برقة مما فاؤه مضموم وعينه ساكن وهي أرض ذات حجارة بيضاء (على برق)، بضم الباء وفتح الراء (غالبًا وجاء)، جمع نحو برقة (على حجوز)، في جمع حجزة وهي معقد الإزار وما فيه التكة من السراويل (و)، على (برام)، في جمع برمة وهي قدر من الحجر، ونحو رقبة مما كان فاؤه وعينه مفتوحين (على رقاب وجاء أينق)، في جمع ناقة أصله أنوق بدليل قولهم بعير منوق أي مذلل واستنوق الجمل فقدم الواو على النون وقلبت الواو ياء فصال أينق فوزنه على هذا أعقل، وقيل

إن أصله أنوق حذفت الواو وعوضت عنه ياء زائدة بعد الهمزة فوزنه على هذا أيفل (و)، على (تير) بكسر الفاء وفتح العين في جمع تارة (و)، على (بدن)، بضم الفاء وسكون العين في جمع بدنة، ونحو معدة مما كان على فعلة بفتح الفاء وكسر العين (على معد)، بكسر الفاء وفتح العين ونحو تخمة بضم الفاء وفتح العين وليس نحو تخمة وتخم مما يفرق بين جمعه و واحده بالتاء كالرطبة والرطب؛ لأن تخما مؤنث بخلاف رطب، ولأنه لا يصغر تخم على لفظه فلا يقال تخيم وإنما يقال تخيمات ولو كان نحو رطب ينبغي أن يصغر على لفظه وإذا صحح إنما ذكر هنا جمع التصحيح مع أنه ذكره في الكافية لأن بعض ما جمع بالواو والنون أو بالألف والتاء يدخله تغيير ما فيقرب بسبب هذا التغيير من التكسير فذكره هنا أو لأنه لو لم يذكر لم يعلم حكمه من القاعدة المذكورة في الكافية وقدم هنا البحث عن الجمع بالألف والتاء على الجمع بالواو والنون لأن أبحاثه أكثر (باب تمرة)، مما كان على فعلة مفتوح الفاء وساكن العين وكان اسمًا وعينه صحيحة (قيل تمرات بالفتح) أي بفتح العين سواء كان لأمه صحيحة أو لا نحو ظبيات في ظبية وإنما يفتح للفرق بين الاسم والصفة ولم يعكس؛ لأن الصفة بالسكون أَوْلَى لثقلها باقتضائها الموصوف ومشابهتها الفعل في الدلالة على الحدث (والإسكان ضرورة)، أي لا تبقى العين على سكونها إلا الضرورة كقوله، فتستريح النفس من زفراتها، بالإسكان (ومعتل العين) من باب تمرة (ساكن) مثل جوزة وبيضة فيقال بيضات بسكون الياء؛ ولأنه فتح فإن قلب الفا لزم زيادة التغيير وإن لم تقلب لزم الاستثقال (وهذيل تسوى)، بين معتل العين وغيره فتفتح عين معتل العين أيضًا ولم يعتدوا بالحركة لعروضها قال قائلهم في صفة النعامة، أخو بيضات رائح متأوب، (وباب كسرة)، مما كان على فعلة مكسور الفاء ساكن العين صحيح العين واللام (على كسرات بالفتح)، للفرق المذكور (والكسر)، لإتباع العين الفاء في حركته (والمعتل العين)، سواء كان واويًا، وهي المطر الدائم أو يائيًا كبيعة (والمعتل اللام)، حال كونه (بالواو)، نحو رشوة (يسكن)، العين منهما لمراعاة حرف العلة (ويفتح) للفرق المذكور ولا يجوز الكسر لاستثقال تحريك الياء بالكسر في معتل العين ولئلا يلزم في المعتل اللام بالواو واو متحركة ما قبلها كسرة في آخر الاسم وهو مرفوض، وإنما قيد معتل اللام بالواو؛

لأنه لو كان بالياء يجوز فيه الكسر أيضًا للإتباع نحو قنيات في قنية لأن حكم الياء المفتوحة المكسورة ما قبلها حكم الحرف الصحيح (ونحو حجرة)، مما كان على فعلة مضموم الفاء ساكن العين ولم يكن معتل العين، ولا معتل اللام بالياء (على حجرات بالضم)، للإتباع (والفتح)، للفرق المذكور (و)، أما (المعتل العين)، نحو دولة (والمعتل اللام بالياء)، نحو رقية ف (يسكن)، عينهما (أو يفتح)، ولا يجوز أن يضم العين في معتل العين لاستثقال الواو المضمومة المضموم ما قبلها ولا في معتل اللام بالياء لاستثقال الياء المضموم ما قبلها وأما المعتل اللام بالواو فيجوز فيه الإتباع نحو خطوات في خطوة (وقد تسكن في تميم) العين (في) نحو (حجرات وكسرات)، أي في جمع فعلة وفعلة بكسر الفاء أو ضمها مع سكون العين من الصحيح وإن لم يحصل الفرق المذكور لاستثقال الكلمة بكسر الفاء أو ضمها (والمضاعف ساكن)، عينه (في الجميع)، أي في فعلة بفتح الفاء وبضمها وبكسرها نحو سلات وسرات وعدات؛ لأنه لو حرك العين منه فإن لم يدغم لزم العود إلى المهروب عنه أولًا وأن أدغم يكون السعي في التحريك ضائعًا (وأما الصفات فبالإسكان)، في الجميع لما ذكرنا نحو صعبات وصفرات وبصبات في صعبة وصفرة وصلبة (وقالوا الجبات وربعات)، هذا اعتراض، لأن لجبة صفة وكذا ربعة مع أنه فتح العين في جمعها قال الأصمعي: اللجبة الشاة التي أتى عليها بعد نتاجها أربعة أشهر فجف لبنها، ويقال رجل ربع أي مربوع الخلق لا طويل ولا قصير وامرأة ربعة وأجاب عنه بقوله (للمح اسمية أصيلة)، فإنهما في الأصل اسمان وصف بهما ففتح العين منهما في الجمع نظرًا إلى الأصل (وحكم نحو أرض وأهل وعرس)، وهي وليمة العروس (وعير)، وهي الإبل التي عليها الأحمال؛ لأنها تعير أي تجيء وتذهب (كذلك)، أي كحكم نمرة وكسرة وحجرة أي حكم ما فيه التاء مقدرة حكم ما فيه التاء ظاهرة فيفتح العين في نحو أرضات كما يفتح في نحو تمرات ويجوز الإسكان في إهلات لأن في الأهل معنى الوصيفة والفتح نظرًا إلى الاسمية الأصلية ويفتح ويضم في نحو عرسات كما في حجرات ويسكن ويفتح في نحو عيرات كما في ديمات.

وباب سنة مما لحقته تاء التأنيث وقد حذف لامه وهو على ثلاثة أقسام: قسم جمع بالواو والنون سواء كان أوله مغيرًا أو لا، وقسم جمع بالألف والتاء سواء رد المحذوف في الجمع أو لا، وقسم جمع على أفعل ـ جاء فيه سنون)، في سنة وأصله سنوة بدليل سنوات، فإن الجمع بالواو والنون لما كان أشرف الجموع جبر به نقصان الاسم بالحذف نسيًا، وإن لم يكن فيه شرائط جمع السالم وغير أوله ليكون دليلًا على أن الواو والنون هنا ليس كالواو والنون في مسلمون، وإنما غير أوله إذا كان أوله مفتوحًا، أما إذا كان أوله مضمومًا فقد جاء فيه الكسر بخلاف المكسور فإنه لم يسمع فيه التغيير (وقلون)، في قلة وأصله قلوة؛ لأنه من قلوت أي سقت والقلة والمقلاء عودان يلعب بهما الصبيان فالمقلاء الذي يضرب به والقلة الصغيرة التي تنصب فلما حذف لامه جمع بالواو والنون جبرًا عن النقصان وأبقى الفاء على كسرته (و)، جاء (ثبون)، في ثبة وهي الجماعة أصله ثبية حذف اللام وعوض عنه الواو والنون من غير تغيير أوله (و)، جاء (قلون)، في قلة من غير تغيير أوله فيكون في جمع قلة وجهان تغيير أوله وعدم تغييره (و)، جاء في باب سنة (سنوات)، في جمع سنة (وعضوات)، في جمع عضة وهي شجرة ذات شوك وأصله عضوة جمعًا بالألف والتاء مع رد لامها (و)، جاء (ثبات)، في جمع ثبة (وهنات)، في جمع هنة وأصله هنوة جمعًا بالألف والتاء مع عدم رد المحذوف (و)، جاء في باب سنة (آم)، في جمع أمة وأصله أموة وأصل آم مو قليت الواو ياء وضمة ما قبلها كسرة كما في أدل، ثم أعل إعلال قاض فصار اءم قلبت الهمزة الثانية ألفًا كما في آدم فصار آم (كآكام) في جمع أكمة وهي الربوة قال الشاعر:

يـا صـاحبي الالاحـى بـالوادي الاعبيـــــد وآم بـــــين ادواد

الصفة:

من الثلاثي المجرد (نحو صعب)، مما كان على فعل مفتوح الفاء وساكن العين ولم يكن معتل العين (على صعاب غالبًا)، واعلم أن الأصل في الصفات أن لا تجمع جمع التكسير، وإنما تجمع جمع السلامة؛ لأنه لما اتصل بها الضمائر المستكنة وجب أن يكون في لفظها ما يدل عليها وليس في لفظ جمع التكسير كما لا يجمع الفعل بل

يلحق بآخرها ما يلحق بآخر الفعل وهو الواو والنون وإنما لحق الألف والتاء أيضًا؛ لأنهما فرع على الواو والنون؛ إلا أنه قد جاء لبعض الصفات جمع التكسير لكونها اسمًا كسائر الأسماء الجوامد؛ فلذا يجيء في صعب صعاب ولا يجيء صعوب كما يجيء في غير الصفة لثقل الصفة فاختير فيها اخف البناءين (وباب شيخ)، أي معتل العين اليائي من نحو صعب (على أشياخ)، ولم يجمع على فعال كما لا يجمع نحو بيت عليه (وجاء)، في جمع نحو صعب ثمانية أوجه (ضيفان)، بكسر الفاء في جمع ضيف (ووغدان)، بضم الفاء في جمع وغد وهو اللئيم (وكهول)، في جمع كهل (ورطة)، بكسر الفاء وفتح العين في جمع رطل يقال رجل رطل أي لم يستحكم قوته (وشيخة)، بكسر الفاء وسكون العين في جمع شيخ (وورد)، بضم الفاء وسكون العين في جمع ورد يقال فرس ورد إذا كان على لون الورد (وسحل)، بضم الفاء والعين في جمع سحل يقال ثوب سحل أي أبيض (وسمحاء)، بضم الفاء في جمع سمح أي كريم، ونحو جلف مما كان على فعل مكسور الفاء ساكن العين (على أجلاف كثيرًا)، يقال أعرابي جلف أي جاف (واجلف نادر ونحو حر)، مما كان على فعل بضم الفاء وسكون العين (على أحرار)، ولما فرغ من ساكن العين انتقل إلى متحرك العين (ونحو بطل)، مما كان على فعل بفتح الفاء والعين (على أبطال)، والبطل الشجاع (وجاء)، في جمع نحو بطل أربعة أوجه (حسان)، في جمع حسن (وإخوان)، بكسر الفاء في جمع أخ (وذكران)، بضم الفاء في جمع ذكر (ونصف)، بضم الفاء والعين في جمع نصف ونحو نكد مما كان على فعل مفتوح الفاء مكسور العين يقال نكد عيشتهم أي اشتدوا ورجل نكداي عسر (على أنكاد ووجاع)، في جمع وجع (وخشن)، بضم الفاء والعين في جمع خشن (وجاء)، في جمع نحو نكد (وجماعي) في جمع وجع (وحباطي)، في جمع حبط وهو المنتفخ البطن (وحذارى) في جمع حذر وذلك لحمل نحو نكد على سكران وسكارى ليشارك فعل وفعلان في باب فعل في كثير من المواضع نحو عجل وعجلان وفرح وفرحان، ونحو يقظ مما كان فاؤه مفتوحًا وعينه مضمومًا (على إيقاظ)، حملاله على نكدو أنكاد وذلك لكثرة اشترا كهما نحو يقظ وندس وندس (وبابه التصحيح)، أي حكم باب نحو يقظ أن يجمع جمع السلامة نحو ندسون قيل لم يجئ التكسير منه إلا في يقظ ونجد أي

شجاع، ونحو جنب مما كان على فعل بضم الفاء والعين (على أجناب)، وإنما لم يذكر من مضموم الفاء مفتوح العين وكذا لم يذكر مكسور الفاء ومفتوح العين أو مكسور العين؛ لأنه لم تكسر هذه الأمثلة الثلاثة بل إنما تجمع أما بالواو والنون أو بالألف والتاء (والجميع)، أي جميع هذه الأمثلة من الصفة (تجمع)، أيضًا (جمع السلامة)، بالواو والنون كما يجمع جمع التكسير (للعقلاء الذكور وأما مؤنثه)، أي مؤنث الجميع (فبالألف والتاء لا غير)، أي لا يجمع جمع التكسير كما جمع للمذكر (نحو عبلات)، في عبلة وهي الضخمة (وحلواث)، في حلوة يقال تمرة حلوة (وحذرات)، في حذرة (ويقظات)، في يقظة (الا نحو عبلة)، بفتح الفاء وسكون العين (فإنه جاء)، جمعه (على عبال وكماش)، في كمشة وهي الناقة الصغيرة الضرع (وقالوا إعلج)، بكسر الفاء وفتح العين (في)، جمع (عجلة)، وهي غليظة الخلق.

وما زيادته مدة ثالثة في الاسم منه نحو زمان مما كانت المدة الثالثة ألفًاو فاؤه مفتوحًا وكان مذكرًا واسمًا لا صفة (على أزمنة في الباء وجاء)، أمثلة ثلاثة آخر في جمع نحو زمان (قذل)، بضم الفاء والعين (وغزلان)، بكسر الفاء في جمع غزال (وعنوق)، في عناق وهي الأنثى من ولد المعز وفي ذكر عنوق هنا نظر لأن عناقًا مؤنث وهو بصدد البحث عن المذكر (ونحو حمار)، مما كانت المدة الثالثة ألفًا وفاؤه مكسورًا وكان مذكرًا أو اسمًا (على أحمرة وحمر)، بضم الفاء والعين (غالبًا وجاء)، في جمع نحو حمار مثالان آخران (صيران)، بكسر الفاء وجمع صوار وهو قطيع من البقر الوحشي (وشمائل) في شمال وهو خلاف اليمين (ونحو غراب)، مما كانت مدته الثالثة ألفًا وفاؤه مضمومًا، وكان مذكرًا واسمًا (على أغربه وجاء)، أمثلة ثلاثة أخر في جمع نحو غراب (قرد)، بضم الفاء والعين في جمع قراد (وغربان)، بكسر الفاء وسكون العين في جمع غراب (وزقان)، بضم الفاء في جمع زقاق (وغملة)، بكسر الفاء وسكون العين في جمع غلام (قليل وذب) على وزن فعل بضم الفاء والعين في الأصل (نادر)، لأنه لا يجيء جمع نحو زمان وحمار وغراب على فعل بضم الفاء والعين إذا كان مضاعفًا؛ لأنه لو جاء من المضاعف فعل وقيل خلل في خلال فإن ادغم التبس وإن لم يدغم استثقل؛ ولذا لم يجئ من معتل اللام فعل؛ لأنه لو جاء من معتل اللام فعل وقيل في سماء ودو

في دواء لصار جمع الكثرة على حرفين ولزم كثرة التغييرات في كلمة واحدة (وجاء في مؤنث الثلاثة)، المجردة عن التاء (اعنق)، في عناق (واذرع)، في ذراع (واعقب)، في عقاب فحذفت التاء من جمع المؤنث وقيل افعل واثبت في جمع المذكر، وقيل أفعلة فرقًا بين المذكر والمؤنث، وإنما خص حذف التاء بالمؤنث؛ لأنه لما كانت التاء فيه مقدرة أشبه العدد نحو ثلاث وأربع فحذف التاء من المؤنث كما حذف العدد منه واثبت في المذكر كما اثبت في العدد في فيه (وأمكن شاذ)، لأن المكان مذكر فحقه أن يجمع على أمكنه، وقيل إن المكان مئول بالأرض وهي مؤنث، وإنما قلنا المجردة عن التاء؛ لأنه لو كان معها فإنما يجمع على فعائل نحو حمائم في حماية ورسائل في رسالة وذوائب في ذؤابة، ونحو رغيف مما كانت المدة الثالثة ياء ولا يكون فاؤه إلا مفتوحًا؛ لعدم فعيل بضم الفاء وفعيل بكسر الفاء من أبنيتهم (على أرغفة ورغف)، بضم الفاء والعين (ورغفان)، بضم الفاء (غالبًا وجاء)، ثلاثة أمثلة أخر (انصباء)، في جمع نصيب (وفصال)، في جمع فصيل وهو ولد الناقة (وأفائل)، في جمع أفيل وهو الصغير من الإبل (وظلمان)، في جمع ظليم وهو الذكر من النعام (قليل وربما جاء مضاعفه)، أي مضاعف نحو رغيف (على سرر) بضم الفاء والعين وهذا قليل لأنه أدغم لزم اللبس وإن لم يدغم لزم الثقل ومؤنثه المجرد عن التاء يجمع على افعل نحو يمين وأيمن وذو التاء يجمع على فعائل نحو كتائب في كتيبة، ونحو عمود مما كانت المدة الثالثة فيه واوًا ولا يكون فاؤه إلا مفتوحًا لعدم فعول بكسر الفاء في كلامهم وفعول بضم الفاء من أبنية الجموع إلا ما شذ نحو سدوس بضم الفاء للطيلسان الأخضر (على أعمدة وعمد)، في عمود في غير الناقص (وجاء)، ثلاثة أخر (قعدان)، بكسر الفاء في جمع قعود وهو الإبل الذي يركبه في كل حاجة (وأفلاء)، في جمع فلو كأعداء في جمع عدو وهو ولد الفرس الذي يفتلى أي يفطم (وذنائب)، في جمع ذنوب وهو بالذال الدلو والمملي ماء وأما الناقص من نحو عمود فإنما يجمع على أفعال نحو أعداء في عدو ومؤنثه المجرد عن التاء يجمع على فعائل كما يجمع ذو التاء عليه تقول ذنائب في ذنوب كما تقول تنائف في تنوفة فيكون فعول في المؤنث مخالفًا لفعال وفعيل وذلك لأنه لما صار أثقل من أخواته بسبب الواو وجعل مؤنث المجرد عن التاء بمنزلة ذي التاء.

الصفة: مما مدته ثالثة نحو جبان مما كانت المدة الثالثة فيه ألفًا وفاؤه مفتوحًا (على جبناء وصنع)، بضم الفاء والعين في صناع يقال امرأة صناع اليدين أي ماهرة بعمل اليدين (وجياد)، في جمع جواد من جاد الفرس أي صار رائعًا يجود بالضم فهو جواد للذكر والأنثى، وأما جواد من جاد الرجل بماله يجود جودًا فجمعه جود وقيل أصله جود في الصحاح وإنما سكنت الواو؛ لأنها حرف علة (ونحو كناز)، مما كانت مدته الثالثة الفاو فاؤه مكسورًا (على كنز)، بضم الفاء والعين والكناز الناقة المكتنزة من اللحم (وهجان)، بكسر الفاء في جمع هجان وهو الأبيض الكريم فالواحد والجمع فيه سواء في اللفظ إلا أن كسرة الواحد ككسرة كتاب وكسرة الجمع ككسرة رحال (ونحو شجاع)، مما كانت المدة الثالثة فيه ألفًا وفاؤه مضموم على ثلاثة أمثلة (على شجعاء وشجعان وأشجعة ونحو كريم)، مما كانت مدته الثالثة ياء ولا يكون قبلها إلا كسرة والأول لا يكون إلا مفتوحًا لما تقدم وذكر لجمعه إذا كان بمعنى فاعل تسعة أمثلة (على كرماء وكرام ونذر)، في نذير (وثنيان)، بضم الفاء في جمع ثنى وهو الذي يلقى ثنيته وهي واحدة الثنايا وهي الأسنان المتقدمة اثنان من فوق واثنان من تحت (وخصيان)، بالكسر في جمع خصى (وإشراف)، في شريف (وأصدقاء)، في صديق (واشحة وظروف)، بضم الفاء في جمع ظريف والقياس ظرفاء أو ظراف، ونحو صبور مما كانت مدته الثالثة واوًا ولا يكون فاؤه إلا مفتوحًا لما مر وذكر لجمعه ثلاثة أمثلة (على صبر)، بالضمتين غالبًا و على (وداء)، في جمع ودود وهو المحب (وأعداء)، في جمع عدو.

وفعيل بمعنى مفعول بابه فعلى بفتح الفاء وسكون العين (نحو جرحى)، في جريح (وقتلى)، في قتيل (وأسرى)، في أسير وعادته جارية بتقديم الأخف من الأمثلة، وهاهنا قدم الأثقل وهو صبور على فعيل مع أن الكسرة والياء أخف من الضمة والواو تنبيهًا على أن فعيلًا بمعنى مفعول على خلاف الأصل إذ الأصل أن يكون بمعنى الفاعل؛ لأن الفاعل أصل بالنسبة إلى المفعول لكثرته إذ ما من فعل الأوله فاعل ففصل بينه وبين فعيل بمعنى فاعل ينجو صبور.

واعلم أن الأصل يطلق على ما يبتني عليه غيره وعلى الراجح عليه بالنسبة إلى المرجوح يقال الأصل الحقيقية وعلى المستصحب يقال فيما غلب عليه نجاسة مثله الأصل المستصحب الطهارة والظاهر النجاسة وعلى القاعدة الكلية نحو لنا أصل وهو أن الأصل يقدم على الظاهر وعلى الدليل يقال الأصل في هذه المسألة الكتاب وها هنا يجوز أن يكون بالمعنى الأول والثاني (وجاء أساري وشذ إسراء وقتلاء)، هذا عند المصنف.

وأما عند صاحب "المفصل" فلزنتها ثلاثة أمثلة نحو صياح، وعجائز، وخلفاء؛ فلا شذوذ عنده وعند غيره لا يكون فعلاء جمع فعيلة، وإنما هي جمع فعيل فخلفاء جمع خليفة وحينئذٍ يحتمل أن يكون خلفاء جمع خليف فلا يجعل اعملا في جمع فعيلة عليه إذ لا يثبت باب من الأصول بالاحتمال وإنما يثبت بثبت، ولا يجمع)، فعيل بمعنى مفعول (جمع التصحيح) لا بالواو والنون ولا بالألف والتاء فلا يقال جريحون ولا جريحات (ليتميز)، فعيل بمعنى مفعول (عن فعيل الأصل)، أي عن فعيل بمعنى الفاعل؛ لأنه الأصل كما عرفت ولم يعكس لأن الأصل أَوْلَى بالتصحيح من الفرع، ولما لم يجمع بالواو والنون لم يجمع مؤنثه بالألف والتاء لكونه فرعًا عليه في الجمع، واعلم أنه إنما يجمع فعيل على فعلى إذا كان متضمنًا للآفات والمكاره وغير منتقل إلى الاسمية فلا يجمع نحو حميد علي حمدي ولا ذبيح علي ذبحي؛ لأنها ليست بمعنى المذبوح حتى تقع على كل مذبوح وإنما هو مختص بما يعد للذبح من الغنم فإن قلت هنا فعيل بمعنى فاعل قد جمع على فعلى نحو مرضى في جمع مريض فأجاب عنه بقوله (ونحو مرضى محمول على جرحى)، للمشابهة بينهما من جهة اللفظ والمعنى أما اللفظ فظاهر وأما المعنى فلأن المريض بمعنى الذي أصابه المرض كما أن القتيل بمعنى الذي أصابه القتل ثم يؤكد هذا الحمل بقوله (وإذا حملوا عليه)، أي على جرحى (نحو هَلْكَى)، في جمع هالك (وجربى)، في جمع أجرب (وموتى)، في جمع ميت وإن كانت المشابهة بينهما من جهة المعنى فقط (فهذا)، أي فحمل مريض على جريح (أجدر)، للمشابهة بينهما من جهة اللفظ والمعنى وقوله (كما حملوا)، الأولى أن يتعلق بقوله وإذا حملوا إلا بقوله محمول (أيامي)، في جمع أيم وهو فعيل وهو الذي لا زوج

له من الرجال والنساء (ويتامى)، في جمع يتيم وهو فعيل (على وجاعي)، في جمع وجع (وحبا طي)، في جمع حبط وإنما جمع فعل على هذه الصيغة تشبيهًا له بفعلان الصفة لتقاربهما في المعنى واتحادهما في المبنى.

أما الأول فلأن النعت من فعل إذا كان بمعنى حرارة الباطن والامتلاء يكون على فعلان وإذا كان بمعنى العيوب الباطنة يكون على فعل وبين المعنى الأول والثاني تقارب، وأما الثاني فإنهما يأتيان من فعل مكسور العين فحمل فعل عليه.

والمؤنث من الصفة ولم يذكر ما مدته ألف وإنما ذكر ما مدته ياء فاؤه مفتوح لما مر (نحو صبحة)، وهي الحسناء وجهه أي حسن (على صباح وصبابيح)، وهما الغالب عليها (وجاء)، على (خلفاء)، في جمع خليفة (وجعله جمع خليف أولى)، من جعله جمع خليفة؛ لأنه قيل خليف وخليفة وأن خلفاء جمع خليف وخلائف جمع خليفة؛ لأن القياس أن يكون فعلاء جمع فعيل نحو كريم وكرماء ولا يجعل فعلاء أصلًا في جمع فعيلة إذ لا يثبت باب من الأصول بالاحتمال وإنما يثبت بثبت ويمكن أن يقال إنه جمع خليفة والتاء للمبالغة نحو العلامة لا للتأنيث؛ ولأنه لما لم يقع إلا على المذكر فكأنه لا تاء فيه وقدور القرآن الكريم بهما كقوله تعالى: ﴿خُلَفَاءَ مِنْ بَعْدِ قَوْمِ نُوحٍ﴾ [الأعراف: ٦٩]، وخلائف في الأرض (ونحو عجوز)، مما مدته واو (على عجائز)، وهي المرأة الكبيرة.قال ابن السكيت: ولا تقل عجوزة والعامة تقوله.

وفاعل الاسم مما مدته ثانية وهي الألف (نحو كاهل)، وهو ما بين الكتفين (على كواهل)، غالبًا (وجاء حجران)، في جمع حاجر وهو الموضع الذي يبقى فيه ماء المطر (وجنان)، في جمع جان وهو أبو والعظيم من الحية سميت بذلك لاعتقادهم أنها منه (والمؤنث)، منه بالتاء (نحو كائبة)، وهي بالفارسية (على كوائب وقد نزلوا فاعلاء)، أي ما فيه ألف التأنيث (منزلته)، أي منزلة نحو كاتبة (فقالوا قواصع)، في قاصعاء وهي حجر من حجرة اليربوع الذي يتقصع أي يدخل فيها (ونوافق) في نافقاء وهي إحدى حجرته يكتمها ويظهر غيرها من قبل القاصعاء ضرب النافقاء برأسه فانتق أي خرج (ودوام) في

جمع داماء وهي إحدى حجرته التي يديها بالتراب (وسواب) في جمع سابياء وهي المشيمة التي يكون فيها الولد وأصله سوابي أعل إعلان قاض.

والصفة منه (نحو جاهل على جُهَّال وجهل غالبًا وفسقة كثيرًا)، بفتح الفاء والعين (وعلى قضاة)، في جمع قاض (في معتل اللام) وأصله قضية بفتح القاف التي هي الفاء فضم أوله بعد قلب آخره ألفًا؛ ليعتدل طرفًا الكلمة، أو نقول أن فعلة بضم الفاء وزن مختص بالمعتل اللام.

وقال الفراء: أصله قضى على وزن فعل بالتشديد فحذفت إحدى الضادين وعوض عنه التاء (وعلى بزل)، في جمع بازل وهو البعير انشق نابه وذلك في السنة التاسعة (وشعراء وصحبان وتجار وقعود وأما فوارس)، في جمع فارس (فشاذ)، لأنه مذكر صفة وفواعل إنما يكون جمع فاعلة في صفات من يعقل لا جمع فاعلة صفة وشاذ أيضًا هوالك ونواكس أما فوارس فالذي حسن فيه أنه لم يجئ منه امرأة فارسة، وأما هوالك فقد جاء في مثل هالك في الهوالك الأمثال كثيرًا ما نخرج عن القياس، وأما النواكس فللضرورة في بيت الفرزدق، وإذا الرجال رأوا يزيد رأيتهم، خضع الرقاب نواكس الأبصار، أما إذا كان فاعل في صفات ما لا يعقل فيجوز أن يجمع على فواعل قياسًا مطردًا نحو مررت بخيل روافس من الرفس، وهو الضرب بالرجل وذلك لأن الجمع فيما لا يعقل من الذكر يجري مجرى المؤنث فيمن بعقل ولما كانت هذه صفات لما لا يعقل أجريت مجرى المؤنث في الجمع (المؤنث) منها سواء كانت التاء ظاهرة أو مقدرة (نحو نائمة على نوائم ونوم وكذلك حوائض وحيض)، في جمع حائض لا فرق بين التاء الظاهرة والمقدرة؛ لأن الغرض التفرقة بين المذكر والمؤنث في المعنى فلا فرق بين وجود التاء وعدمه (والمؤنث بالألف رابعة نحو أنثى)، أي مما كان الألف المقصورة في الاسم (على إناث)، لأن الألف للتأنيث كالتاه فيجمع ذو الألف بعد حذف الألف على فعال كما يجمع ذو التاء بعد حذف التاء عليه نحو قصاع في قصعة وقد يجمع أيضًا قياسًا في جمع أقصى الجموع على دعاو في جمع دعوى، وإنما جمع ذلك الجمع للاعتداد بألف التأنيث؛ لأنها للزومها صارت بمنزلة لام الكلمة فيجمع

الجمع الأقصى كما يجمع الرباعي وحكم دعاو في الإعلال حكم جوار؛ لأنه لما جمع هذا الجمع وكسر ما بعد ألف الجمع؛ ليحصل بناء الجمع الأقصى انقلبت ألف التأنيث ياء فأعل إعلال جوار وعلى دعاوي بفتح ما بعد ألف الجمع؛ لأنه ترك ما بعد ألفه فيما فيه ألف التأنيث على فتحه وكسر ما بعده على القياس فيما فيه غير ألف التأنيث من الألف المنقلبة نحو ملاه في ملهى وألف الالحاق نحو اراط في ارطى فرقًا بين ألف التأنيث وبين غيرها وألف التأنيث أَوْلَى بالمحافظة عليها من غيرها لكونها علامة للتأنيث (ونحو صحراء)، مما كانت الألف الممدودة في الاسم (على صحارى)، لأنه لما حذف المدة من صحارى قلبت الكسرة فتحه والياء ألفًا فصار صحارى ويكون بناء الجمع الأقصى ثابتًا في التقدير؛ لأن التغيير بالإعلال القياسي كلا تغيير وفيه وجهان آخران على القياس الأول صحار وذلك لأنه لما جمع على صحارى وحذف المدة فيه صار صحارى فلم تجعل الكسرة فتحه لنحصل بناء الجمع الأقصى وإنما لم يكسر ما بعد ياء التصغير في نحو صحيراء لنحصل بناء التصغير؛ لأن بعض أبنية التصغير وهو فعيل حاصل قبل الألف فلا ضرورة إلى كسره بخلاف الجمع الأقصى، فإن الضرورة ملجئة إلى الكسر لنحصل بنائه ثم أعل إعلال جوار سواء في جميع الأحوال والثاني من الوجهين الأخيرين صحارى بالتشديد وذلك لأنك إذا جمعت صحراء الجمع الأقصى أدخلت بين الحاء والراء ألف الجمع الأقصى وكسرت الراء كما تكسر ما بعد ألف الجمع الأقصى فينقلب الألف الأولى ياء فعادت الهمزة إلى أصلها وهو الألف فقلبت ياء؛ لأن انقلاب حروف العلة بعضها إلى بعض أَوْلَى، ثم أُدغمت الياء الأولى في الثانية فصار صحارى بالتشديد وهو قليل الاستعمال لاستثقال الياء المشددة في آخر الجمع الأقصى ولا سميًا إذا لم يكن في الواحد حتى في الجمع تطبيقًا بين الجمع والواحد كما في كرسي وكراسي (والصفة نحو عطشى)، مما كان الألف المقصورة الرابعة في الصفة (على عطاش)، تشبيهًا لما فيه الألف التأنيث بما فيه تاؤه وإنما يجيء فعال مما لم يجئ منه الجمع الأقصى، فلما قيل إناث لم يقل إناثي ولما قيل خناثى لم يقل خناث (ونحو حرمي)، وهي الشاة التي تشتهي الفحل (على حرامي)، كما في صحارى ولا يجوز فيه كسر ما بعد ألف الجمع وقلب ألف التأنيث ياء كما في الاسم نحو دعاو؛ لأن الصفة

أثقل من الاسم من حيث المعنى فايجاب التخفيف بها أولى (ونحو بطحاء)، مما فيه الألف الممدودة في الصفة وهي مسيل واسع فيه دقاق الحصى ومنه بطحاء مكة شرفها الله (على بطاح)، كما يجمع الاسم عليه (ونحو عشراء)، وهي الناقة التي أتت عليها من يوم أرسل عليها الفحل عشرة أشهر (على عشار وفعلي افعل)، المقصورة (نحو الصغرى على الصغر)، تشبيهًا لما فيه التأنيث بما فيه تاؤه فجمع على الفعل كما يجمع نحو الغرفة على الغرف وأما الممدودة نحو حمراء أحمر فيجمع على فعل بضم الفاء وسكون العين نحو حمراء وحمر وجمع أحمر أيضًا على حمر؛ لأنه لما كان بين صيغتي المذكر والمؤنث مخالفة في الواحد حيث قيل أحمر حمراء ولم يقل أحمر أحمرة كما قالوا كريم وكريمة آثروا الموافقة في صيغة الجميع جمعيهما لتكون هذه الموافقة بازاء تلك المخالفة (و)، المؤنثة (بالألف خامسة)، مقصورة (نحو حبارى على حباريات).

قال المنصف في شرح "المفصل": لأن الألف إذا كانت خامسة لم يجمع إلا مصححًا؛ لأنهم إذا كرهوا التكسير في الخماسي المذكر فلأن يكره التكسير في المؤنث أَوْلَى ولكن هذا ليس على إطلاقه؛ لأنه إذا كانت الألف الخامسة ممدودة يجمع أيضًا الجمع الأقصى بعد حذف ألفيه نحو قواصع في قاصعاء تشبيهًا لفاعلاء بفاءلة كما عرفت لكنه لما ذكره قبل كان في حكم الاستثناء (وافعل الاسم كيف تصرف)، أي سواء كانت همزته مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة (نحو اجدل وأصبع)، وفيه لغات: إصبع وأصبع بكسر الهمزة وضمها والباء مفتوحة فيهما وإتباع الضمة الضمة والكسرة الكسرة وأصبع بفتح الهمزة وكسر الباء (وأحوص)، وأبلم بضمتين يجمع (على أجادل وأصابع وأحاوص)، فإن قلت أحوص إن كانت صفة من حوص صار ضيق العين فليجمع على حوص وإن كان عمل فليجمع على أحاوص وقد جمع عليها كقوله، أتاني وعيد الحوص من آل جعفر، فيا عبد عمرو لو نهيت الأحاوصا، فأجاب عنه بقوله (وقولهم حوص للمح الوصفية)، الأصلية فجمع جمعها وقوله أحاوص للمح الإسمية العارضة بالعملية فجمع جمعها ولم يلزم اعتبار الوصفية مع العملية في حكم واحد كما يلزم اعتبارها مع العملية في منع الصرف لو اعترف الوصفية مع العلمية لا بعد التنكير؛ لأن

اعتبار الوصفية في الجمع ودخول الألف واللام حكم باعتبار الوصفية ولا مشاركة للعلمية معها فيه بخلاف اعتبار الوصفية مع العملية في حكم واحد وهو منع الصرف لتنافي ثبوت سببين متنافيتين يثبتان فيه حكمًا واحد (و)، افعل (الصفة نحو أحمر على حمران)، كثيرًا (و)، على (حمر)، بضم الفاء وسكون العين قياسًا (ولا يقال أحمرون) بالجمع بالواو والنون (لتميزه عن افعل التفضيل)، فإنه جمع بالواو والنون فلو جمع افعل الصفة بهما أيضًا لا لتبس أحدهما بالآخر ولم يعكس؛ لأن أعل التفضيل إنما جمع بهما للتشبيه بأفعل الاسم وذلك لأن أفعل التفضيل ليس بظاهر في باب الوصف وليس له فعل بمعناه بخلاف أفعل الصفة (ولا)، يقال (حمراوات)، في جمع مؤنثه بالألف والتاء (لأنه فرعه)، أي لأن المؤنث فرغ المذكر فكما لا يجمع المذكر جمع التصحيح لا يجمع المؤنث جمع التصحيح فإن قلت جاء مؤنثه بالألف والتاء كقوله صلى الله تعالى عليه وسلم ليس في الخضراوات صدقة، فإنه جمع خضراء وهو مؤنث أخضر فأجاب عنه بقوله (وجاء الخضراوات لغلبته اسمًا)، والمراد بغلبة الإسمية أن يكون الوصف عامًّا في كل ما فيه أصل الوصف ثم كثر استعماله في جنس من الأجناس بحيث لا يحتاج في استعماله فسه إلى قرينة تدل عليه كالأسود للحية السوداء فإنه لا يحتاج في استعماله فيها إلى قرينة بخلاف غيرها من السواد فإنه لا بد في استعماله في كل منها من قرينة كالموصوف نحو ليل أسود أو غيره نحو عندي أسود من الرجال وكذلك ههنا الخضراوات يفهم منه البقول من غير قرينة (و)، نحو (الأفضل)، مما كان أفعل للتفضيل ومعرفًا باللام (على الأفاضل)، لما ذكرنا الآن (و)، على (الأفضلين)، لأنه الأصل (ونحو شيطان وسرحان وسلطان)، مما كانت الزيادة فيه ألفًا ونونا اسمًا لا صفة سواء كانت ألفًا مفتوحة أو مكسورة أو مضمومة وسواء كانت العين ساكنة أو متحركة (على شياطين وسراحين وسلاطين)، وشيطان إن كان من شيط كان فعلان وإن كان من تشيطن الرجل كان فيعالا وأما السلطان إن كان بمعنى الحاكم والوالي فيجمع على سلاطين وإن كان بمعنى الحجة والبرهان فلا يجمع؛ لأنه يجري حينئذ مجرى المصدر وكذلك ورشان وهو طائر وسبعان وهو موضع وظربان وهو دويبة منتنة لريح على وراشين وسباعين وظرابين ولا بد ها هنا من قيد آخر وهو أنه إنما

يجمع هذا الجمع في غير العلم المرتجل؛ لأنه لا يجمع العلم المرتجل على فعالين نحو سلمان وعصفان لكراهة تكسره بخلاف العلم المنقول فإنه يجوز جمعه على فعالين؛ لأنه عهد بالتكسير قبل النقل (وجاء سراح)، في جمع سرحان (و)، فعلان (الصفة نحو غضبان)، مما كان فاؤه مفتوحًا وعينه ساكنًا سواء كان مؤنثه على لفظه نحو ندمان وندمانة أولًا نحو غضبان وغضبي (على غضاب وسكارى)، في المذكر والمؤنث حملاله على فعلاء وذلك لمشابهة فعلان بفعلاء فكما يجمع فعلاء على فعالي وفعال نحو صحارى في صحراء وبطاح في بطحاء يجمع فعلان عليهما ألا أنه قد يجمع بينهما في فعلان وفعلانة نحو ندامى وندام بخلاف فعلاء فإنه لا يجمع بينهما فيها فإنه لما قبل بطاح لم يقل بطاحى ولما قيل صحارى لم يقل صخار (وقد ضمت أربعة)، في بعض فعلان فعلى (كسالى)، في كسلان (وسكارى)، في سكران (وعجالى)، في عجلان (وغيارى)، في غيران وإنما يضم أولها تنبيهًا على مخالفة فعلان فعلى للقياس لكون تكسيره على أقصى الجموع خلاف الأصل؛ لأنه إنما يكسر عليه لمشابهة الألف والنون فيه ألفي التأنيث فغير أوله تغييرًا غير قياسي تنبيهًا من أول الأمر على أنه مخالف للقياس وكذلك لا يجمع نحو خمصان مما كان فاؤه مضمومة وعينه ساكنة على فعال لفقدان فعلاء بضم الفاء في المؤنث حتى يشبه به فعلان، وإنما يجمع على خماص يقال رجل خمصان وامرأة خمصانة أي ضامر البطن.

وفعيل نحو ميت مما كانت الزيادة فيه ياء ساكنة ثانية (على أموات)، في جمع ميت وميتة (وجياد)، في جمع جيد وإنما جمع عليهما لأنه كثيرًا ما يحذف العين تخفيفًا فصار على وزن كعب فجمع عليهما كما جمع كعب عليهما (وأبيناء)، في جمع بين من بان الشيء بيانًا أي اتضح حملًا ليفعل على فعيل؛ لأنه مناسب له في عدد الحروف وفي الزيادة (ونحو شرابون وحسانون وفسيقون)، مما هو من أبنية مبالغة الفاعل (ومضربون ومكروهون)، بكسر العين (ومكرهون)، بفتحها مما هو من أبنية اسم المفعول (استغنى فيها بالتصحيح)، من التكسير (وجاء عواوير)، في جمع عوار وهو الجبان (وملاعين)، في جمع ملعون (ومشائيم)، في جمع مشؤم والشؤم نقيض اليمن وهو البركة (وميامين)، في جمع ميمون يقال يمن فلان على قومه فهو ميمون إذا صار مباركًا عليهم (ومياسير)،

في جمع موسر أو ميسور يقال آيسر فلان فهو موسر إذا استغنى ويقال أيضًا يسر ييسر يوسر يسرًا وميسورًا وأمر ميسور (ومفاطير)، في جمع مفطر يقال أفطر الصائم ورجل مفطر وقوم مفاطير (ومناكير)، يقال نكرت الرجل بالكسر نكرًا ونكورًا وأنكرته وامتنكرته كله بمعنى فعلى هذا يجوز أن يكون مناكيرر جمعًا لمنكور أو لمنكر (ومطافل)، في جمع مطفل وهو الطفل المولو يقال أطفلت المرأة والمطفل الظبية التي معها طفلها وهي قريبة عهد بالنتاج (ومشادن)، في جمع مشدن من شدن الغزال يشدن شدونا إذ أقوى وطلع قرناه واستغنى عن أمه وأشدنت الظبية فهي مشدن إذا شدن ولدها (والرباعي نحو جعفر)، مما كان مفتوح الفاء واللام الأولى ساكن العين (وغيره)، من الأبنية الخمسة الباقية (على جعافر قياسًا)، سواء كان أسماء أو صفة مجردا عن تاء التأنيث أم لا سواء كان للقلة أو للكثرة؛ وذلك لأنه لا يجوز أن يحذف منه شيء حتى يرد إلى أبنية جمع القلة وقيل ذو التاء نحو جمجمة يجمع في القلة أيضًا بالألف والتاء نحو جماجمة وجمجمات (ونحو قرطاس)، مما كان رباعيًا وقبل آخره مدة سواء كانت ألفًا أو واوًا أو ياءً أنها إن كانت ألفًا أو واوًا قلبت ياء، وإن كانت ياء بقيت على حالها (على قراطيس)، قياسًا مطردًا ولكن على ما ذكرنا من أن سيبويه يقول في تصغير مسرول مسيريل ينبغي أن يقول في جمعه مساريل (وما كان على زنته)، من الثلاثي المزيد فيه سواء كان (ملحقًا أو غير ملحق)، وسواء كان غير الملحق موافقا له في حركاته المعينة أم لا (بغيرة مدة أو بمدة يجري مجراه)، في أنه يجمع على فعالل وفعاليل (نحو كوكب وجدول)، وهو النهر الصغير (وعثير)، وهو الغبار هذه الثلاثة ملحقة وليست فيها مدة (وتنضب)، وهو شجر يتخذ منه السهام (ومدعمس)، وهو الرمح وهذان البنا آن غير ملحقين ومن غير مدة لكن الأول غير موافق للرباعي في حركاته كأنه المعينة والثاني موافق لدرهم فيها (وقرواح)، وهو الأرض المستوية (وقرطاط)، وهو البرذعة ملحق بقرطاس وفيه ضم الفاء وكسره مع مدة (ومصباح)، غير ملحق مع مدة (ونحو جواربة وأشاعثة في الأعجمي والمنسوب)، فأنه ملحق بآخرهما التاء أما في الأعجمي كالجورب فأنه أعجمي معرب فلأنه فرع العربي فزيدت فيه علامة الفرعية وهو التاء ليدل على كونه أعجميًا، وأما في المنسوب كما لأشعثي فلأنه لما

استثقل إبقاء ياء النسبة في جمع ثقيل لفظًا ومعنى حذفت فيه وعوضت عنها تاء التأنيث للمناسبة بينهما لمجيئهما للفرق بين المفرد والجنس كتمر وتمرة وروم ورومي وللمبالغة كعلامة وأحمري ولا لمعنى كغرفة وكرسي إلا أن التاء في المنسوب لازمة؛ لأنها عوض عن الياء فلا يقال في أشاعثه أشاعث بخلاف الأعجمي فأنها فيه غير لازمة؛ لأنها ليست بعوض عن شيء فيقال جوارب أيضًا وقد يجيء التاء عوضًا عن المدة نحو جحاجحة في جمع جحجاع وهو السيد والأصل حجاجيح في الصحاح التاء عوض عن الياء المحذوفة ولا بُدَّ منها أو من التاء ولا يجتمعان وقد تجيء التاء لتأكيد الجمعية وتحقيق تأنيثه نحو قشاعمة في جمع قشم وهو المسن من النسور والرجال والتاء فيه لتأكيد الجمعية كما في عمومة (وتكسير الخماسي مستكره)، لأنه مستثقل في واحده فإذا جمع زاد استثقلا؛ لأنه إن لم يحذف منه شيء ويجمع على ما حكي سيبويه عن بعضهم أنه يقال في تكسير سفرجل سفارجل لزم الثقل بامتداد البناء في الجمع الثقيل لفظًا ومعنى وإن حذف على ما هو المشهور لزم حذف حرف أصلي ولا شك في كراهة كل واحد منهما فلا يكسر في سعة الكلام إلا على استكراه (كتصغيره)، فإنه أيضًا مستكره (يحذف خامسه)، وقد ذكرت بيان ذلك في التصغير مستوفي (ونحو تمر وحنظل وبطيخ مما يميز واحده بالتاء ليس يجمع على الأصح)، لأنه اسم مفرد وضع بازاء الجمع ولذلك افرد صفته ضمائره (وهو غالب في غير المصنوع)، مما سميت بذلك باعتبار خلقة أصلية لا باعتبار صنعة من الآدميين (ونحو سفين ولبن وقلنس)، مما يكون لصنعتهم مدخل فيه (ليس بقياس)، وإنما هو شاذ (وكمأة وكمء)، هو نوع من النبت (وجبأة وجبء)، وهو نوع آخر منه (عكس تمرة وتمر)، فإن جبأ بغير التاء مفرد وبالتاء للجنس وإنما انعكست القضية في الجبأة تنبيهًا منهم على أن الأصل هو زيادة اللفظ لزيادة المعنى ليطابق اللفظ المعنى؛ لأنها من جبأ إذا تأخر وذلك لأنها خفية في الأرض فكأنها متراجعة إلى الجهة التي من شأن النوابت أن تذهب منها (ونحو ركب)، في راكب مما يطلق على الجنس وليس واحده بالتاء (وحلق)، في حلقة (وجامل)، في جمل (وسراة) في سرى وهو السد (وفرهة)، في فاره وهو الحاذق (وغزي)، في غاز (وتؤام)، على وزن فعال في توأم (ليس بجمع على الأصح)، لأنها تصغر على بنائها فلا

تكون جمع كثرة وليست من أبنية القلة ولصلاحية وقوعه تمييزًا عن أحد عشر وميزه إنما هو مفرد (ونحو أراهط)، في جمع رهط (وأباطيل)، في جمع باطل (وأحاديث)، في جمع حديث (وأعاريض)، في جمع عروض (وأقاطيع) في جمع قطيع (وأهال)، في جمع أهل (وليال)، في جمع ليل (وحمير)، في جمع حمار (وأمكن)، في جمع مكان (على غير الواحد منها)، لأن القواعد المذكورة تقتضي أن لا تكون هذه الجموع جموعًا لهذه الآحاد وإنما تقتضي أن تكون جمعًا لأرهط وأبطيل وأحدوثة وأعريض وأقطيع وأهلاة وليلاة ومكن كفلس، وقد يجمع الجمع وهو غير مطرد وقياسي ألا أنه كثر في جمع القلة وقل في جمع الكثرة ألا بالألف والتاء، ثم ذكر من كل واحد منهما أمثلة ولكن لا يطرد قياسًا؛ ولذا قال بلفظ قد (نحو أكالب)، في جمع أكلب في جمع كلب (وأناعيم)، في جمع أنعام في جمع نعم (وجمايل)، في جمع جمال جمع جمل هذه أمثلة جمع الكثرة فجمع كل واحد من هذه الجوع جمعًا مثل جمع الواحد الذي هو على زنته مثلًا يجمع أكلب على أكالب كإصبع على أصابع، وجمال على جمائل كشتمال وهي الريح التي تهب من ناحية القطب على شمائل ثم شرع فيما جمع بالألف والتاء بقوله (وجمالات وكلابات)، جمع كلاب جمع كلب (وبيوتات)، جمع بيوت (وحمرات)، جمع حمر جمع حمار (وجزرات) جمع جزر جمع جزور وهي من الإبل يقع على الذكر والأنثى وهي تؤنث.

التقاء الساكنين

يُغْتَفَرُ فِي الْوَقْف مُطلقًا، وَفِي المدغم قبله لين فِي كلمة نَحْو: خُوَيْصَّةٍ والضَّالِّين وتُمودَّ الثَّوْبُ، وَفِي نَحْو: مِيْم وَعَيْن مِمَّا بُنِيَ لعدم التَّرْكِيب، وَقْفًا ووَصْلا، وَفِي نَحْو: آلْحَسَنُ عنْدك؟ وآيْمُنُ الله يَمِينُك، للإلباس، وحَلْقَتَا البِطَانِ شَاذٌّ.

فَإِن كَانَ غير ذَلِك وأوّلُهما مُدَّة حُذِفَت، نَحْو: خَفْ وَقُلْ وبِعْ، وتَخْشَيْنَ واغْزُوا وارْمِي واغْزُنَّ وارْمِنَّ، ويَخْشَى الْقَوْم، ويَغْزُوْ الْجَيْش، وَيَرْمِي الْغَرَض.

وَالْحَرَكَة فِي نَحْو: خَفِ اللهَ، واخْشَوُا اللهَ، واخْشَيِ اللهَ، واخْشَوُنَّ، واخْشَيِنَّ غير مُعْتَد بهَا، بِخِلَاف نَحْو: خَافَا وخَافَنَّ.

فَإِن لم يكن مُدَّة حُرّكَ نَحْو: اذْهَبْ اذْهَبْ، وَلم أُبَلِهْ و(الم الله) واخْشَوُا اللهَ، واخْشَيِ الله، وَمن ثَمَّ قيل: اخْشَوُنَّ واخْشَيِنَّ؛ لِأَنَّهُ كالمنفصل.

إِلَّا فِي نَحْو: انْطَلْقَ، وَلم يَلْدَهُ، وَفِي رُدّ وَلم يَرُد، فِي تَمِيم، مِمَّا فُرَّ من تحريكه للتَّخْفِيف فَحُرّكَ الثَّانِي، وَقِرَاءَة حَفْصٍ ﴿ويَتَّقْهِ﴾ [النور:٥٢] لَيست مِنْهُ على الْأَصَح.

وَالْأَصْل الْكسرُ فَإِن خُولِفَ فَلِعَارِض، كوجوب الضَّم فِي مِيم الْجمع، ومُذْ، وكاختيار الْفَتْح فِي (الم الله) وكجواز الضَّم إِذا كَانَ بعد الثَّانِي مِنْهُمَا ضمة أَصْلِيَّة فِي كَلمته نَحْو: ﴿وَقَالَتِ اخرُجْ﴾ [يوسف:٣١]، وَقَالَتُ اغْزِي، بِخِلَاف ﴿إِنِ امْرُؤٌ﴾ [النساء:١٧٦] وَقَالَت: ارْمُو، و ﴿إِنِ الْحُكْمُ﴾ [الأنعام:٥٧] واختياره فِي نَحْو: اخْشَوُا الْقَوْم عكس ﴿لَوِ اسْتَطَعْنَا﴾ [التوبة:٤٢] وكجواز الضَّم وَالْفَتْح فِي نَحْو: رُدَّ، وَلم يَرُدّ، بِخِلَاف رُدَّ الْقَوْم، على الْأَكْثَر، وكوجوب الْفَتْح فِي نَحْو رُدَّهَا، وَالضَّمِّ فِي نَحْو: رُدُّهُ على الْأَفْصَح، وَالْكَسْر لُغَيَّةٌ، وَغُلِّط ثَعْلَبٌ فِي جَوَاز الْفَتْح؛ لكَونه ضَعِيفا، وَالْفَتْح فِي نون من مَعَ اللَّام نَحْو: مِنَ الرجل، وَالْكَسْر ضَعِيف عكسُ: مِنِ ابْنِك، وَعَن على الْأَصْل، وَعَنُ الرَّجُلِ بِالضَّمِّ ضَعِيف.

وَجَاء فِي "المُغْتَفَرِ": النَّقُرْ، وَمن النَّقِرْ، وَاضْرِبْهُ، ودأبة، وشأبة و ﴿جَانٌّ﴾ [الرحمن:٣٩] بِخِلَاف نَحْو: ﴿تَأْمُرُونّي﴾ [الزمر:٦٤].

التقاء الساكنين يغتفر في الوقف مطلقًا، أي سواء كان الحرف الثاني مدغمًا فيه كدواب أولًا وسواء كان الحرف الأول حرف أم لا؛ لأن الوقف على الحرف يسد مسد الحركة وذلك لأنه يتمكن توفر الصوت على الحرف عند الوقف وبذلك أوصلته بغيره ومتى أدرجتها زال ذلك الصوت؛ لأن أخذك في حرف آخر يشغلك عن اتباع الحرف الأول صوتا فيكون الحرف الموقوف عليه أتم صوتا وأقوى جرسًا من المدرج فسد ذلك مسد الحركة فجاز اجتماعه مع ساكن قبله؛ ولأن الوقف لقصد الاستراحة فجوز فيه ما لم يجوز في غيره.

واعلم أن الحرف الأول من الساكنين إذا كان صحيحًا لا يمكن تجاورهما إلا مع الاتيان بكسرة خفية على الحرف الأول يحس بها عند الامتحان والتفطن فهذا القسم شبيه من تجاور الساكنين وليس ذلك تجاورًا في التحقيق (و)، يغتفر (في المدغم قبله لين في كلمة)، أراد به التجاور على حده وهو أن يكون الأول من الساكنين مدة أو كالمدة والثاني مدغمها ويكون المدغم مع المدغم فيه من كلمة الأول من الساكنين وقد ترك المصنف ههنا هذه القيود وذكر قيدا لا حاجة إليه؛ لأن المعتبر أن يكون حرف العلة مدة أو كالمادة كياء التصغير كما سيجيء إن شاء الله تعالى وحده بيان ذلك وإنما اشترطنا أن يكون المدغم من كلمة الأول من الساكنين؛ لأنه لو لم يكن منها لكان الأول منهما في الآخر الذي هو محل التغيير والحذف فيجب أن يحذف؛ لأن في تجاور الساكنين مطلقًا كلفة فإذا كان الأول منهما في مكان يليق به الحذف كان تخفيفه بالحذف أَوْلَى دفعًا لتلك المكلفة نحو خافوا الله وكذلك اشترطنا أن يكون المدغم فيه من كلمة الأول؛ لأنه لو لم يكن منها لكان الإدغام الذي هو شرط اغتفار وتجاور الساكنين بصدد الزوال فلا يعتد به فيحذف الأول أيضًا نحو صن فإن النون الأولى هي لام الفعل والثانية ضمير جماعة النساء (نحو خويصة والضالين وتمود الثوب)، وإنما اغتفر التقاء الساكنين هنا؛ لأن الروابط بين حروف الكلمة هي الحركات التي هي أبعاض حروف العلة ولولاها لم ينتظم حروف الكلمة بعضها ببعض وإذا كانت أبعاضها روابط يمكن أن يجعل أنفسها روابط أيضًا إذا كانت ساكنة وما قبلها من جنسها؛ لأنها حينئذ يتمكن من اشباع مدها حتى يصير ذات أجزاء فيتوصل بجزئها الأخير إلى الساكن

الذي بعدها مثلًا إذا قيل قيل يسهل المجيء بعد الكسرة بالياء كاملة لعدم مخالطة مد الياء بنوع آخر من المد بخلاف ما إذا قيل بيع بفتح الياء فإنه لا يتمكن فيه من إشباع مد الياء تمام التمكن؛ لأنك تهيأت فيه بعد الباء للمدة الألف بواسطة الفتحة، ثم انقلبت في الحال إلى المد اليائي بواسطة الياء فال كل واحد من المدين إلى جانب آخر فلا يتمكن من الإشباع، ولهذا لا يتوصل بالواو والياء اللتين قبلهما فتحة إلى النطق بالساكن بعدهما فلم يقل في أفعل من الود والليل أو دوايل بحذف حركة العين بل ينقل الحركة إلى الواو والياء إلا في نحو خويصة فإنها لما كانت موضوعة على السكون صارت بمنزلة المدة فحذفت حركة الأول عند الإدغام ولم تنقل إلى ياء التصغير مع أن المدغم والمدغم فيه بمنزلة حرف واحد متحرك؛ لأن اللسان يرتفع بهما ارتفاعة واحدة فكأنه لا التقاء الساكنين ههنا (و)، يغتفر (في نحو ميم قاف عين مما بني لعدم التركيب)، سواء كان من أسماء حروف التهجي أم لا (وقفا وصلا)، أي يغتفر الالتقاء في حالة الوقف والوصل أما في حالة الوقف فلما ذكرنا وأما في حالة الوصل فلأنه لا حركة للثاني من الساكنين والأول ساكن بأصل الوضع فيلزم تجاورهما اضطرار وإنما قلنا إنه لا حركة للثاني؛ لأنه ليس له حركة إعراب لعدم سبب الإعراب وهو التركيب و حركة بناء؛ لأن ما بني لعدم التركيب بني على السكون فرقًا بين ما بني لعدم موجب الإعراب وبين ما بني لوجود المانع منه والسكون بالأولى أولى؛ لأن بناء ما ليس فيه مقتضى الإعراب أقوى من بناء ما عرض فيه مانع الإعراب فجعل له ما هو أصل البناء وهو السكون وبعضهم قالوا إن التقاء الساكنين أيضًا فيها للوقف (و)، يغتفر (في نحو آلحسن عندك وآيمن الله يمينك)، مما كان في أوله همزة وصل مفتوحة دخلت عليه همزة الاستفهام وذلك في موضعين: الأول لام التعريف، والثاني أيمن وأيم (للالتباس)، وذلك لأنه لو حذفت همزة الوصل عند دخول همزة الاستفهام عليه لالتبس الاستخبار بالاخبار لاتفاق الهمزتين في الحركة ولو أبقيت على حالهما تخلف حكمهما عنها وهو سقوطها في الدرج وأبدلت ألفان حقها الحذف في الدرج والقلب قريب منه مع أنه لا يلزم تخلف حكمها عنها؛ لأنها ما أبقيت على صورتها وحقيقتها فتجاور ساكنان عند قلب الهمزة ألفًا أحدهما الألف والثاني الحرف الساكن بعدها وهو اللام من آلحسن والياء

من آيمن (وفي قولك لاها آلله وأي الله جائز)، التقاء الساكنين بإثبات ألف ها وياء أي يحذف الألف من ها والياء من أي، أما الإثبات فإن لم تثبت الهمزة معها وهو الظاهر من كلامهم فوجهه أنها تنزلت معها منزلة الجزء من الكلمة؛ لأنها عوض عن حرف القسم الذي هو كالجزء من الكلمة فلم يحذف لالتقاء الساكنين؛ لأنهما على حده كما في قولك الضالين، وأن تثبت الهمزة معها وليس ببعيد من كلامهم فلأن الهمزة من اسم الله لها شان في جوز القطع ليس لغيرها بدليل قولهم يا الله فحينئذٍ لم يجتمع ساكنان أصلًا فثبت ألفها، وأما إثبات ياء أي فلأنها كالجزء أيضًا ولكراهة أن يجيء اسم الله بعد همزة مكسورة، وأما حذفها فلالتقاء الساكنين على غير حده، لكن الأفصح في أي الله نصب الله لأن الأصل أي والله فلما حذف حرف الجر نصب كقوله تعالى: ﴿وَاخْتَارَ مُوسَى قَوْمَهُ﴾ [الأعراف: ١٥٥] أي من قومه وأما في لاها الله فلا يجوز إلا الجر؛ لأن ها عوض من حرف القسم لما بين ها وبين الواو من التناسب في الطرفية في المخرج فكأن حرف القسم باقٍ بخلاف أي الله فإنها ليست عوضا وإنما هو جواب سؤال (وحلقتا البطان)، بإثبات ألف حلقتا (شاذ)، والقياس حذفها كما تقول غلاما الأمير وثوبا ابنك فإنك لا نتلفظ بالألف فيهما.

والبطان الحزام الذي تحت بطن البعير وفيه حلقتان، فإذا التقتادل على نهاية الهزال وبهذا المثل يضرب في شدة الأمر وتفاقم الشر (فإن كان)، التقاء الساكنين (غير ذلك)، المذكور من هذه الصور الخمس (وأولهما مدة حذفت)، سواء كانت واوًا أو ياء أو ألفًا وسواء كان الالتقاء في كلمة واحدة أو ما في حكمها أو في كلمتين تكون الثانية منهما مستقلة وحينئذٍ تحذف لفظًا لا خطًّا؛ لأنها المانع من التلفظ بالثاني مع تعذر تحريكها لكونها مدة والمدة لا تحرك؛ لأنها إنما جعلت ساكنة وجعل ما قبلها من جنسها؛ ليسهل النطق بها فلو حركت لزال هذا الغرض، وإذا تعذر تحريكها حذفت؛ لأنها المانع من التلفظ بالثاني، وهذا ليس على إطلاقه؛ لأنه إنما يحذف إذا لم يؤد الحذف إلى الالتباس فإن أدى حرك الثاني نحو مسلمان ومسلمون فإن النون في الأصل ساكن حركت لتجاور الساكنين، ولم يحذف الألف والواو لئلا يلتبس المثنى والمجموع بالمفرد المنصوب والمرفوع المنونين وكذلك المحذوف في اسم المفعول من الأجوف الواوي

الثلاثي المجرد هو الثاني لا الأول عند سيبويه؛ لأن الثاني وهو واو المفعول زائدة ليس بعلامة؛ لأن علامة اسم المفعول هو الميم لاطراد زيادتها في جميع أسماء المفاعيل من الثلاثي المجرد وغيره والساكن الأول هو عين الفعل والزائد بالحذف أَوْلَى وعند الأخفش المحذوف عين الفعل؛ لأن الثاني زيد لبناء المفعول؛ لأنه لما زيدت الميم صار على وزن مفعل وهو ليس من أبنيتهم فأشبعت الضمة فتولدت الواو وحصل بناء مفعول، وإذا كان الواو لبناء المفعول لا يجوز حذفها لئلا يلزم نقض الغرض (نحو خف وقل وبع)، حذفت الألف والواو والياء وكان الالتقاء في كلمة (وتخشين)، أصله تخشين قلبت الياء ألفًا وحذفت الألف (واغزوا وارمى وأغزن وارمن)، وهذه الأمثلة كلها للالتقاء فيما هو في حكم كلمة واحدة وأصل اغزوا اغزووا استثقلت الضمة على الواو فحذفت فالتقى ساكنان فحذف الأول وهو الواو التي هي لام الفعل وكذلك حذفت الياء التي هي لام الفعل من ارمى وحذفت واو الضمير من اغزن وياء الضمير من ارمن (ويخشى القوم ويغزو الجيش ويرمي الغرض)، هذه الأمثلة الالتقاء فيها في كلمتين ثانيتهما مستقلة، واعلم أن نون التأكيد له جهتان من جهة عدم استقلاله؛ لأنه لا بدَّ له من أن ينضم إلى شيء يكون كالجزء من الكلمة ومن جهة أنه موضوع على حرفين وليس بلازم للكلمة لا يكون كالجزء منها فحيث عرض لهم غرض في إعطائه حكم الجزء أعطوه حكمه وحيث لم يكن لهم ذلك الغرض لم يعطوه حكمه فلذلك لم يحذف الألف من نحو انصران؛ لأنه جعل النون فيه بمنزلة الجزء حتى يكون التقاء الساكنين على حده؛ لأنه لو لم يجعل النون فيه بمنزلة الجزء يكون الالتقاء على غير حده فيجب حذف الألف، وإذا حذف التبس المثنى بالواحد؛ لأن النون عند حذف الألف يصير مفتوحًا؛ لأن الأصل فيها الفتح وإنما كسرت لوقوعها بعد الألف تشبيهًا بنون التثنية فالتبس المثنى بالواحد فالغرض في جعلها بمنزلة الجزء عدم الالتباس وحذفت الواو من نحو انصرن والياء من نحو انصرن؛ لأنه ليس لهم غرض ها هنا في جعله بمنزلة الجزء؛ لأنه بعد حذف الواو من نحو منهما إلا يلتبسان بالواحد المذكر؛ لأن ما قبل النون في الواحد المذكر مفتوح وهنا مضموم ومكسور، فإن قلت إنما يحذف الأول إذا كان مدة لالتقاء الساكنين فإذا زال الالتقاء بتحريك الثاني فلم أعيدت

المدة في موضع، نحو خافا ولم تعد في نحو خف الله فأجاب عنه بقوله (والحركة نحو خف الله واخشوا الله واخشون واخشين غير معتد بها بخلاف جافا وخافن)، فإن قلت لِمَ كانت الحركة في تلك الأمثلة غير معتد بها وفي نحو خافا وخافن معتد بها قلت لأن الاعتداد غنمًا هو بالحركة اللازمة لا العارضة والحركة فيهما لازمة لا في تلك الأمثلة، فإن قلت لم كانت في تلك الأمثلة عارضة وفيهما لازمة قلت لأن المراد بالحركة اللازمة هي التي جاءت بعد زوال سبب السكون وبالعارضة هي التي جاءت مع وجود سبب السكون وبناء الأمر سبب لسكون اللام في خف وما بقى سببا لسكونه في خافا؛ لأنه إنما يكون سببًا علامة الرفع، وعلامة الرفع في بخاف هي حركة اللام فيكون سببا لسكونه بخلاف خافا فإن علامة الرفع في يخافا النون فيكون بناء الأمر سببا لحذف النون لا لحذف الحركة، وأما خافن فإن بناء الأمر سبب لسكون اللام ونو التأكيد سبب لفتحه فرجح النون على بناء الأمر سبب لسكون لامه وهو باق في خف الله من غير معارض وكذلك الحركة في اخشون عارضة؛ لأن سبب سكون الواو كونها واو الضمير وهو باق مع وجود حركتها فتكون حركتها عارضة، فإن قلت لم عادت الألف في خافا ولم تعد في رمتا على الأكثر مع أن الموجب لحركة آخرهما هو ألف الضمير قلت لأن حركة التاء في رمتا عارضة؛ لأن سبب سكون التاء وهو كونها تاء التأنيث اللاحقة بالفعل موجود فتكون التاء المتحركة في تقدير السكون ولأن حق التاء أن يكون بعد الفاعل؛ لأنها علامة لتأنيثه لا لتأنيث الفعل فالتاء مانعة للألف من الاتصال التام (فإن لم يكن)، الأول (مدة حرك)، الأول سواء كان حرفًا صحيحًا أولًا وذلك لأنه لما كان سكون الأول هو المانع من النطق بالساكن الثاني يجب إزالة المانع بتحريكه وحينئذ لا يؤدي إلى نقض الغرض ولا إلى الاستثقال كما أدى إليهما إذا كان مدة (نحو اذهب أذهب ولم أبله)، أصله أبالي حذفت الياء للجزم ثم كثر استعماله حتى صار كأنه لم يحذف منه شيء فأسكن اللام وحذفت الألف لالتقاء الساكنين ثم لحق بها هاء السكت مراعاة للحركة الأصلية فالتقى ساكنان اللام والهاء فحرك الأول (وألم الله)، سيجيء بيان ذلك إن شاء الله تعالى وحده (واخشوا الله وأخشى الله)، لما التقى واو الضمير وياؤه فيهما اللام الساكنة من اسم الله حرك الواو بالضم والياء بالكسر كما سيجيء إن شاء الله

تعالى (ومن ثم)، أي ومن اجل أن الأول أن لم يكن مدة حرك الأول (قيل اخشون واخشين)، في اخشوا واخشي فأنه لما اجتمع الواو والياء الساكنان مع نون التأكيد حركت الواو بالضمة والياء بالكسرة ثم أشار إلى الفرق بينهما وبين خافن واخشين في خف واخش حيث لم يرد المحذوف فيهما ورد فيهما بقوله (لأنه)، أي لأن نون التأكيد في اخشون واخشين (كالمنفصل)، وذلك لأن النون إذا اتصل بالضمير لفظا فهو غير متصل به معنى لأنه لتأكيد الفعل لا لتأكيد الفاعل فاتصاله بالفاعل كلا اتصال بخلاف اتصاله بالفعل فأنه متصل به لفظا ومعنى فلذلك يعود المحذوف من خافن واخشين أو نقول إنما عادتا فيهما ولم تعودا فيهما لما ذكرنا من أن الحركة لازمة فيهما لا فيهما (إلا في نحو انطلق ولم يلده)، مما كان الأول من الساكنين متحركًا اسمن لغرض وأصله انطلق وهو أمر فشبه طلق بكتف فسكن العين منه كما سكن من كتف فالتقى ساكنان اللام التي هي العين والقاف فحركوا الثاني بالفتحة اتباعا لحركة اقرب المتحركات إليها وهي فتحة الطاء ولم يلده أله لم يلده شبه بكثف فسكن اللام فالتقى ساكنان فحرك الثاني كما ذكرنا الآن (و)، إلا (في)، نحو (رد ولم يرد في تميم)، في حجز فإن لغتهم الإظهار (مما من تحريكه للتخفيف)، وذلك لأن أصله أردد نقل حركة الدال الأولى إلى الراء فالتقى ساكنان فحرك الثاني وأدغم الأول فيه ولو حرك الأول لزال الغرض من إسكانه وهو التخفيف الحاصل بالإدغام (فحرك الثاني)، في هذه الأمثلة وكان عليه يستثنى نون التأكيد الخفيفة فإنها لا تحرك بل تحذف إذا اجتمعت مع ساكن آخر فرقا بينهما وبين التنوين كقوله، لا تهين الفقير ملك أن تر، كع يومًا والدهر قدر فعه، وكذلك كان عليه أن يستثنى تنوين العلم الموصوف بابن إلى علم فإن هذا التنوين تحذف أيضًا نحو زيد بن عمرو تخفيفًا لكثرة استعمال ابن بين علمين (وقراءة حفص)، قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَخْشَ اللَّهَ﴾ [النور: ٥٢] (وينقه) فأولئك هم الفائزون بإسكان القاف تشبيهًا لها بكتف وكسر الهاء (ليست منه)، أي من هذا الباب (على الأصح)، لأن أصله يتقيه حذفت الياء للجزم والهاء ضمير عائد إلى الله مكسور على ما كان عليه قبل حذف الياء فلا يكون هنا التقاء الساكنين ولا تحريك لأجله وقيل الهاء للسكت فلما سكن القاف تشبيهًا بكتف التقى ساكنان القاف والهاء فحرك الهاء بالكسر وهو ليس

بالوجه لما يلزم من تحريك هاء السكت وإثباتها في الوصل (والأصل)، في تحريك الساكن سواء كان الساكن هو الأول من الساكنين أو الثاني (الكسر)، وذلك لأنك إذا خليت نفسك وطبيعتها وجدت منها أنها لا تتوصل إلى التلفظ بالساكن الثاني من الساكنين إلا بالكسر كما في بكر وبشر في الوقف وإذا كان الكسر من سجيتها حرك بالكسر ليكون اللفظ مطابقا للطبع (فإن خولف)، بأن يضم الساكن أو يفتح (فلعارض كوجوب الضم في ميم الجمع)، ليس هذا على إطلاقه لأنه إنما يجب الضم إذا لم يقع قبلها هاء قبلها كسرة أو ياء ساكنة سواء كان قبل الميم هاء أم لا نحو منهم المؤمنون لأنه لما تجاور ساكنان حركت الميم رعاية لحركتها الأصلية؛ لأن الميم في الأصل مضمومة وإتباعًا لما قبلها لأن ما قبلها مضموم لأن أصل أنتم انتموا ونحو أنتم الرجال بخلاف بهم الأسباب فإنه لما كان قبل الهاء كسرة وكسر الهاء أيضًا لكسرة ما قبلها جاز أن يكسر الميم إتباعًا لما قبلها وجاز أن يضم رعاية لحركتها الإصابة وعليهم القتال فإنه إن يكسر الهاء لأجل الياء وحينئذ جاز أن يضم الميم وأن يكسر (و)، في (مذ)، لأنه في الأصل منذ فحرك عند الاحتياج بالحركة الأصلية (وكاختيار الفتح في ألم الله)، وهو مذهب سيبويه والمسموع من كلامهم فأنه لما وصل ألم باسم الله سقطت همزة الوصل فالتقى ساكنان فحرك الميم بالفتح تخفيفًا ولم يكسر كراهة توالي الأمثال من الكسرتين والياء، أو نقول فتحت ليحصل التفخيم في لام اسم الله؛ لأنها تفخم بعد الفتحة والضمة وترقق بعد الكسرة فلو كسرت لزم أن ترقق والتفخيم به أولى فهذه الفتحة على هذا القول فتحه التجاور لا فتحه الهمزة.

وأما الأخفش فأجاز الكسر فيه أيضًا قياسًا لا سماعًا، وقيل إن هذه الفتحة فتحة همزة اسم الله نقلت إلى الميم؛ لأن ما بني لعدم التركيب في حكم الموقوف عليه من حيث المعنى وإن اتصل بعضها ببعض من حيث اللفظ، وإذا كان الميم في حكم الموقوف عليه ثبتت همزة الوصل في اسم الله؛ لأنها إنما سقطت في الدرج لا في الابتداء ولما كان بينهما اتصال من حيث اللفظ جاز نقل حركة الهمزة إليه وحذف الهمزة (وكجواز الضم إذا كان بعد الثاني منهما)، أي من الساكنين (ضمة أصلية في كلمته)، أي ثابتة في كلمته لثاني (نحو وقالت اخرج)، فإن بعد الساكن الثاني وهو الخاء

ضمة أصلية (وقالت أغزى)، فإن الزاي وإن كانت مكسورة إلا أنها في الأصل مضمومة لأن أصل أغزى أغزوي فيجوزان يحرك الساكن الأول بالكسرة على الأصل وبالضم إتباعا للضمة الأصلية (بخلاف أن امرؤ)، فإن ضمة الراء غير أصلية؛ لأنها تابعة لضمة الأعراب العارضة وتابع العارض عارض (و)، بخلاف (قالت ارموا)، فإن ضمة الميم غير أصلية لأنها في الأصل مكسورة لأن أصلها ارميوا (و)، بخلاف (أن الحكم)، فإن ضمة الحاء وإن كانت أصلية لكنها ليست في كلمته الثاني وهو لام التعريف وإذا لم تكن في كلمته لا تكون لازمة له فلا يجعل الساكن الأول تابعًا للحاء في حركتها وههنا قيد آخر وهو أن لا يكون قبل الأول كسرة فإن المبرد لا يستحسن ضم الساكن الأول من نحو عذاب اركض لاستثقال الخروج من الكسرة إلى الضمة (واختياره)، أي وكاختيار الضم (في نحوا خشوا القوم)، مما كان الساكن الأول واو الجمع المفتوح ما قبلها سواء كان اسمًا أو حرفًا نحو مصطفوا الله وإنما كان الضم فيه مختارًا ليكون ما قبل الساكن الثاني الذي بعد واو الجمع على حركة واحدة في جميع الأبواب نحو اضربوا القوم وضاربوا القوم (عكس لو استطعنا)، مما لم يكن الواو واو الجمع فإن المختار فيه الكسر (وكجواز الضم والفتح في نحو رد ولم يرد)، مما كان الثاني من المثلين فيه ساكنًا بسكون عارض كالجزم والوقف وعين الكلمة مضمومة فإنه عند الإدغام على لغة تميم يجوز فيه ثلاثة أوجه الفتح لخفته وثقل الفعل والضم للإتباع والكسر؛ لأنه الأصل في تحريك الساكن (بخلاف نحو رد القوم)، مما اتصل بنحو رد ساكن غير ضمير؛ فإن المختار فيه الكسر قياسًا على أردد القوم وإنما قال (على الأكثر)، لأنه يجوز الفتح كما روى يونس قوله، ففض الطرف أنك من غير، فلا كعبًا بلغت بلفت ولا كلا ب، فتح الضاد كأنه حرك بالفتح قبل اتصاله باللام فلما اتصل به ترك على حالته ولم يسمع الضم فيه وأما إذا الساكن ضميرًا فيجب من الألف الفتح ومع الواو الضم ومع الياء الكسر نحو ردا ردودًا ردى للمناسبة (وكوجوب الفتح في نحو ردها)، أي إذا اتصل بنحو رد ضمير الغائب المؤنث؛ لأن الهاء خفية فكأن الألف وليت المدغم فيه وما قبل الألف يجب أن يكون مفتوحًا (و)، كوجوب (الضم في نحو رده)، أي إذا اتصل بنحو رد ضمير الغائب المذكر لما ذكرنا من أن الهاء خفية وإنما قال (على

الأفصح)، لأن ما قبل الواو لا يجب أن يكون مضمومًا بخلاف ما قبل الألف فإنه يجب أن يكون مفتوحًا (والكسر لغية)، فإنه ورد في بعض اللغات الكسر مع كسر الهاء وحينئذ تقلب الواو ياء فلا يبقى الاستكراء وذلك لأن حكم الهاء أن تكسر وتقلب الواو ياء إذا كان ما قبل الهاء مكسوًرا نحو به وبغلامه (وغلط ثعلب في جواز الفتح)، في نحو رده لكونه ضعيفًا لا سماع به (و)، كوجوب (الفتح في نون من مع اللام نحو من الرجل)، وذلك لكثرة استعمال من مع لام التعريف فاستثقل توالي الكسر تين فيه (والكسر ضعيف)، وإن كان بعضهم يكسر نونه اللام بناء على الأصل ولا يلتفت إلى الكسرتين لعروض الثانية (عكس من ابنك)، فإن الأشهر فيه الكسر وإن لزم توالى الكسرتين لعدم كثرة الاستعمال وقد فتحه قوم فرارًا من تواليهما (وعن)، في عن الرجل (على الأصل) فإن إلا شهر فيه الكسر؛ لأنه لا يلزم فيه توالى الكسرتين مع عدم كثرة الاستعمال (وعن الرجل بالضم ضعيف)، وقد حكاه الأخفش (وجاء في)، التقاء الساكنين (المغتفر)، أي الجائز (النقر ومن النقر)، بتحريك الساكن الأول بحركة الساكن الثاني الذي سكن للوقف من غير نقل حركته في حالتي الرفع والجر ولم يجز في حالة النصب إلا على شذوذ وذلك للهرب من التقاء الساكنين وإن كان مغتفرا والنقر التقاط الطير الحبة (و)، جاء (اضربه)، بتحريك الباء بالضمة (و)، جاء (دأبة وشأبة)، بقلب الألف همزة مفتوحة هربًا من التقاء الساكنين وإن كان على حده (بخلاف تأمروني)، فإنه لا تقلب الواو همزة لبعد الهمزة عنها وثقل الضمة عليها مع ضمة ما قبلها.

الابْتِدَاء

لَا يُبْتَدَأُ إِلَّا بمتحرك، كَمَا لَا يُوقف إِلَّا على سَاكن؛ فَإِن كَانَ الأول سَاكِنا وَذَلِكَ فِي عشرَة أَسمَاء مَحْفُوظَة وَهِي: ابْن، وَابْنَة، وابنم، وَاسم، واسْت، واثْنَان، وَاثْنَتَانِ، وامْرُؤٌ، وَامْرَأَةٌ، وايْمُنُ اللهِ.

وَفِي كل مصدر بعد ألف فِعْلِهِ الْمَاضِي أَرْبَعَة فَصَاعِدا كالاقتدار والاستخراج، وَفِي أَفعَال تِلْكَ المصادر من مَاض أَو أَمر، وَفِي صِيغَة أَمر الثلاثي، وَفِي لَام التَّعْرِيف، وَفِي ميمه أُلحِقَ فِي الِابْتِدَاء خَاصَّة همزَة وصلٍ مَكْسُورَة، إِلَّا فِيمَا بعد ساكنه ضَمّةٌ أَصْلِيَّة فَإِنَّهَا تضم، نَحْو: اقْتُل اُغْزُ اُغْزِي، بِخِلَاف: ارْمُوا، وَإِلَّا فِي لَام التَّعْرِيف، و(ايْمُنُ اللهِ) فَإِنَّهَا تُفْتَح.

وإثباتها وَصْلا لحنٌ، وشذّ فِي الضَّرُورَة، والتزموا جعلهَا ألفًا، لَا بَيْنَ بَيْنَ على الْأَفْصَح فِي نَحْو: آلحسَنُ عنْدك؟ وآيْمَنُ الله يَمِينُك، لِلبْس.

وَأما سُكُونُ هَاءِ: وَهُوَ وَهِي وفَهْوَ وفَهْيَ وَلَهْوَ ولَهْيَ، فَعَارِضٌ فصيحُ، وَكَذَلِكَ لَام الْأَمر نَحْو: ﴿وَلْيُوفُوا﴾ [الحج:٢٩] وَشُبِّهَ بِهِ: أَهْيَ وأَهْوَ، و ﴿ثُمَّ لِيَقْضُوا﴾ [الحج:٢٩] وَنَحْو: ﴿أَنْ يُمِلَّ هُوَ﴾ [البقرة:٢٨٢] قَلِيلٌ.

وهو الأخذ في النعلق بالحرف بعد الصمت لا إلا خذ في النطق بالحرف بعد ذهاب الذي قبله كما قيل (لا يبتدأ إلا بمتحرك)، لأن الحرف المنطوق به إما معتمد على حركته كعين عمرو أو على حركة ما قبله كميمه أو على مدة قبله كدابة في فقد هذه الاعتمادات تعذر التكلم وليله التجربة، وذلك لأنك إذا خليت نفسك وطبيعتها وجدت منها أنها تتوصل إلى النطق بما سكن أوله كما في الفارسية بهمزة مكسورة في غاية الخفاء بحيث لا يدركها السامع نحو شتاب وستبر، وقيل يجوز الابتداء بالساكن لكن يتعسر لا يتعذر؛ لأن التلفظ بالحركة إنما يحصل بعد التلفظ بالحرف ومحال توقف الشيء على ما يحصل بعده وفيه نظر لأن التلفظ بالحركة مع الحرف لا بعده (كما لا يوقف إلا على ساكن)، فالوقف ضد الابتداء فيجب أن يكون علامته ضد علامته إلا أن الابتداء بالتحرك ضروري والوقف على الساكن استحساني عند كلال النفس من ترادف

الكلمات، ولما كان وقوع همزة القطع في الكلام أكثر من وقوع همزة الوصل أراد أن يبين مواضع الثانية ليعلم أن ما عداها همزة القطع فقال (فإن كان الأول ساكنًا وذلك في عشرة أسماء محفوظة)، أي مسموعة (وهي ابن وابنة، وابنم واسم، واثنان واثنتان، وامرؤ وامرأة، وايمن الله)، وكذلك الهمزة في تثنية ما ثنى من هذه الأسماء همزة وصل نحو اسمان وابنان وامرأتان، فأصل ابن بنو بدليل أبناء في جمعه كجمال وإجمال فاعل بحذف اللام وإسكان الفاء على طريق الشذوذ وزيدت فيه الهمزة لئلا يبقى الاسم المتمكن على حرفين وابنه زيدت فيه التاء وابنم زيدت فيه الميم، وأصل اسم سمو يوزن قنو حذفت الواو من الآخر وسكن الفاء وزيدت همزة الوصل في أوله هذا عند البصريين وقال الكوفيون: إن أصله وسم وهو العلامة والاسم علامة للمسمى والأول أولى بدليل جمع تكسيره على أسماء وتصغيره على سمى وبدليل سميت عند إسناد الضمير المرفوع المتحرك إلى الفعل الماضي، وأصل أست ستة بدليل جمعه على استاء وأصل اثنان واثنتان كجملان وشجرتان حذفت الياء وأسكن فاؤها وزيدت همزة الوصل وأصل امرئ وامرأة مرء ومرأة زيدت في أولها همزة الوصل وإن كانا على ثلاثة أحرف؛ لأن لامها همزة ويلحقها التخفيف فيقال مر ومرة فأجر يا مجرى ابن وابنة، وأما ايمن فعند البصريين أنه مفرد على وزن افعل وقد جاء عليه المفرد نحو آخر وآنك وهو الأسرب وفي الحديث "من استمع إلى قينة صب في أذنيه الإنك" والمفرد هو الأصل ولأن العرب تصرفت فيه تصرفات فقالوا أيمن و أيم بفتح الهمزة وكسر ها في هذه الثلاثة والأصل فيها الكسر؛ لأنها همزة وصل وإلا لما سقط في الدرج وهو عند سيبويه من اليمن بمعنى البركة يقال يمن فلأن علينا فهو ميمون وقيل أيمن الله لأفعلن فكأنه بركة الله قسمي لأفعلن وذهب الكوفيون إلى أنه جمع يمين لأنه لم يجئ على زنته واحد وآجر وآجرو آنك اعجميان وهمزته همزة قطع وإنما سقطت في الوصل لكثرة الاستعمال ولما فرغ مما فيه همزة الوصل على سبيل السماع شرع في القياسي بقوله (وفي كل مصدر بعد ألف فعله الماضي أربعة فصاعدًا)، احترز به عما كانت بعد ألف ماضيه ثلاثة أحرف نحو إكرام فإن الهمزة فيه همزة قطع؛ لأنها جاءت لمعان وهمزة الوصل إنما جاءت للوصلة إلى النطق بالساكن بعدها لا لمعنى وهي أحد عشر بناء

(كالاقتدار والاستخراج)، والانطلاق والاحمرار والاحميرار والاعشيشاب والآخر واط والاقعناساس والاسلنقاء والاحرنجام والاقشعرار (وفي أفعال تلك المصادر)، من الأبنية الأحد عشر (من ماض وأمر)، لا من مضارع (وفي صيغة أمر الثلاثي)، الذي كان ما بعد حرف المضارعة في مضارعه ساكنًا ولم يكن فيه حرف متحرك محذوفًا بواسطة حرف المضارعة نحو اضرب (وفي لام التعريف وميمه)، فالسماعي من همزة الوصل يكون في الأسماء والقياسي منها يكون في الكلمات الثلاث الاسم والفعل والحرف وقوله (الحق)، جزاء لقوله فإن كان (في الابتداء)، أي الحق بسبب الابتداء به (خاصة)، أي لا في الدرج (همزة وصل مكسورة)، لما ذكرنا من أنها من سجية النفس ولكون الهمزة أقوى الحروف والابتداء بالأقوى أَوْلَى (إلا فيما بعد ساكنه ضمة أصلية فإنها تضم نحو أقتل)، فإن التاء الواقع بعد ساكنه مضمومة بضمة أصلية (واغزوا)، الضمة أصلية أيضًا وإن كان بعدها واو الضمير (وأغزى) فيه ضمة أصلية إذا أصله أغزوي (بخلاف ارموا)، فإن ضمته غير أصلية؛ لأن أصله ارميوا فالميم في الأصل مكسورة وإنما ضمت بنقل حركة الياء إليه، واعلم أن الكوفيين ذهبوا إلى أن أصل هذه الهمزة السكون ثم حركت؛ لأن الساكن إذا حُرك حرك بالكسر لما ذكرنا وإنما ضمت في نحو اقتل لكراهة الانتقال من الكسرة إلى الضمة وبينهما حرف الساكن والحق أن يقال إن هذه الهمزة في الأصل متحركة؛ لأنك إنما تجلبها الاحتياجك إلى متحرك فالأولى أن تجلبها متصفة بما يحتاج إليه وهو الحركة فلما زادوها بنوها على عين المضارع فإن كانت العين مكسورة كسرت الهمزة وإن كانت مضمومة ضمت وإنما لم يفتحوها إن كان العين مفتوحة فرقًا بين الأمر وفعل المضارع في المتكلم الواحد فعلى القول الأول يكون ضم الهمزة على خلاف القياس وعلى القول الثاني يكون كسرها عند فتح العين على خلاف القياس (وإلا في لام التعريف وميمه وفي أيمن فأنها)، أي فأن الهمزة فيهما (تفتح وإثباتها وصلا لحن)، أي خطأ لأن وضعها للتوصل، إلى النطق بالساكن فإذا وصل الساكن بما قبلها استغنى عنها (وشذ)، إثباتها (في الضرورة)، كقوله إذا جاوز الاثنين سر فأنه، ببث وتكثير الوشاة قين، يقال بث الخبر وأبثه بمعنى أي نشره والقمين الجدير(والتزموا جعلها)، أي جعل همزة الوصل (ألفا لا بين بين على الأفصح)، لأن بين

بين قريب من الهمزة فلو جعلت بين بين لكان كأنها أثبتت في الوصل (في نحو آلحسن عندك وآيمن الله يمينك)، أي فيما كان همزة الوصل فيه مفتوحة (للبس)، أي للبس الاستخبار بالخبر وقد عرفت بيان ذلك كله مستوفى أما إذا كانت الهمزة مكسورة أو مضمومة فنحذف ولا تقلب ألفًا كقولك أبن زيد عندك واستخرج المال؛ لأنه لا لبس ها هنا لأنه يعلم بفتحة الهمزة أنها همزة استفهام لا همزة وصل، فإن قلت أول هو وهي ساكن في هذه التراكيب نحو وهو خبر لكم، فهي كالحجارة، لهو خير الرازقين، لهي الحيوان فأجاب عنه بقوله (وأما سكون هاء وهو وهي و فهو و فهي ولهو ولهي فعارض)، لأن هو في الأصل مضموم الهاء وكذلك هي في الأصل مكسور الهاء ولا اعتبار بالعارض لعدم الاحتياج إلى الهمزة لتحرك ما قبل الهاء (فصيح)، مع الواو والفاء واللام تشبيهًا لو هو وهي بعضد وكتف لأنها صارت كالجزء من هو وهي مع كثرة الاستعمال (وكذلك لام الأمر نحو وليوفوا وشبه به)، أي بالذكور من وهو وهي (أهو و أهي وثم ليقضوا)، مما فيه همزة الاستفهام؛ لأن أهو و أهي وإن لم يكثر كثرة وهو و وهي لكنه على حرف واحد وكذا ما فيه ثم لكونها للعطف مثل الواو والفاء (ونحو أن يمل هو)، مما اتصل كلمة مستقلة غير هذه الحروف المذكورة (قليل)، لعدم الجزئية وعدم كثرة الاستعمال.

الْوَقْف

قطعُ الْكَلِمَة عَمَّا بعْدهَا، وَفِيه وُجُوه مُخْتَلفَة فِي الْحسن وَالْمَحَلِّ.

فالإسكانُ الْمُجَرّد فِي المتحرك، وَالروم فِي المتحرك، وَهُوَ أَن تَأتي بالحركة خَفِيَّةٌ، وَهُوَ فِي المفتوح قَلِيل، والإشمامُ فِي المضموم، وَهُوَ أَن تَضُمَّ الشفتين بعد الإسكان، وَالْأَكْثَر على أَنْ لَا رَوْمَ وَلَا إشمام فِي هَاء التَّأْنِيث وَمِيم الْجمع وَالْحَرَكَة الْعَارِضَة.

وإبدالُ الْألف فِي الْمَنْصُوب الْمُنَوَّنِ، وَفِي إِذا، وَفِي نَحْو: اضربَنْ بِخِلَاف الْمَرْفُوع وَالْمَجْرُور فِي الْوَاو وَالْيَاء على الْأَفْصَح.

وَيُوقف على الْألف فِي بَاب عَصا ورحى بِاتِّفَاق، وقلبُها وقلبُ كل ألف همزَة ضَعِيف، وَكَذَلِكَ قلب ألف التَّأْنِيث فِي نَحْو: حُبْلَى همزَة أَو واوًا أَو يَاءً.

وإبدال تَاء التَّأْنِيث الاسمية هَاء فِي نَحْو: رَحْمَة، على الْأَكْثَر، وتشبيه تَاء هَيْهَات بِهِ قَلِيل، وَفِي الضاربات ضَعِيف، وعِرْقاتٌ إِن فتحت تاؤه فِي النصب فالبهاء، وَإِلَّا فبالتاء، وَأما ثَلَاثَة أَرْبَعَة فِيمَن حرّك فَلِأَنَّهُ نقل حَرَكَة همزَة الْقطع لما وصل بِخِلَاف (الم الله) فَإِنَّهُ لما وصل التقى ساكنان.

وَزِيَادَة الْألف فِي أَنا، وَمن ثَمَّ وقف على ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف:٣٨] بِالْألف، ومَهْ وَأَنَهْ قَلِيل.

وإلحاقُ هَاء السكت لَازم فِي نَحْو: رَهْ، وقِهْ، ومجيء مَهْ، وَمثل مَهْ فِي: مَجِيء مَ جِئْتَ، وَمثلُ: مَ أَنْت، وَجَائِز فِي: لم يَخْشَهْ، وَلم يَرْمِهْ، وَلم يَغْزُهْ، وغُلامِيَهْ، وعَلى مَهْ، وَحَتَّى مَهْ، وَإِلَى مَهْ، مِمَّا حركته غير إعرابية وَلَا مُشَبَّهَةٍ بهَا كالماضي، وَبَاب يَا زيد، وَلَا رجل، وَفِي نَحْو: هَاهُناهْ، وهؤلاهْ.

وَحذف الْيَاء فِي نَحْو: الْقَاضِي وَغُلَامِي، حُرِّكَتْ أَو سُكِّنَتْ وإثباتُها أَكثر، عكس قَاضٍ، وإثباتُها فِي نَحْو: يَا مُري اتِّفَاقٌ.

وَإِثْبَاتُ الْوَاو وَالْيَاء وحذفُهُمَا فِي الفواصل والقوافي فصيح، وحذفهما فيهمَا فِي نَحْو: لم يغزوا، وَلم تَرْمِي، وصَنَعُوا قَلِيلٌ.

وَحذف الْوَاو فِي ضَرَبَهُ، وضَرَبَهُمْ فِيمَن أَلْحق، وَالْيَاء فِي نَحْو: تِهِ وَهَذِه.

وإبدال الْهمزَة حرفًا من جنس حركتها عِنْد قوم مثل: هَذَا الكَلَوْ، والخَبُوْ، والبُطُوْ، والرِّدُو، وَرَأَيت الكَلا، والخَبَا، والبُطَا، والرِّدَا، ومررتُ بالكَلَيْ، والخَبِيْ، والبُطِيْ، والرِّدِيْ، وَمِنْهُم من يَقُولُ: هَذَا الرِّدِيْ، وَمِنَ البُطُوْ فَيُتْبِعُ.

والتّضْعيفُ فِي المتحرك الصَّحِيح غير الْهمزَة المتحرك مَا قبلهَا، مثل: جَعْفَر وَهُوَ قَلِيل، وَنَحْو: القَصَبّا شَاذ ضَرُورَة.

وَنَقْلُ الْحَرَكَة فِيمَا قَبْلَه سَاكن صَحِيح إِلَّا الفتحة، إِلَّا فِي الْهمزَة، وَهُوَ أَيْضا قَلِيل، مثل: هَذَا بَكُرْ وخَبُؤْ، ومررتُ ببَكِرْ وخَبِىءْ، وَرَأَيْتُ الخَبَأْ، وَلَا يُقَالُ: رَأَيْتُ الْبَكَرْ، وَلَا هَذَا حِبُرْ، وَلَا مِنْ قُفِلْ وَيُقَالُ: هَذَا الرِّدُؤْ، وَمن البُطىءْ، وَمِنْهُم من يَفِرُّ فَيُتْبِعُ.

الوقف: في اللغة مصدر وقفت الدابة وقفًا؛ أي حبيتها فوقفت هي وقوفًا، وفي الاصطلاح (قطع الكلمة عما بعدها)، أي على تقدير أن يكون بعدها كلمة وإلا فقد يقف الواقف، ولا يكون بعد الكلمة شيء، وقيل الوقف قطع الكلمة عن الحركة ويحتاج إلى التأويل المذكور أيضًا مع أنه ليس بجامع؛ لأنه لو حرك الكلمة وقطعت عما بعدها يسمى وقفًا ولذلك يقال وقف واخطأ حيث ترك حكمه ولا مانع؛ لأنه لو أسكن آخر الكلمة ووصل بما بعدها من غير سكتة تؤذن بالوقف لا يسمى هذا وقفًا مع أن الحد شامل له (وفيه وجوه مختلفة)، ترتقي إلى اثني عشر وجهاً؛ الإسكان المجرد، الروم، الإشمام، إبدال الألف، إبدال تاء التأنيث الملحقة بالاسم هاء، زيادة الألف، إلحاق هاء السكت، إثبات الواو والياء، إبدال الهمزة، التضعيف، نقل الحركة (في الحسن)، فإن بعضها أحسن من بعض (و)، مختلفة (في المحل)، فإن للإسكان المجرد محلًا مخصوصًا وكذا للروم والإشمام إلى غير ذلك (فالإسكان المجرد)، مبتدأ من الروم والإشمام (في المتحرك)، خبره وسواء في ذلك المنون وغير المنون والمعرب والمبني وهو الأصل والأكثر؛ لأنه أبلغ في تحصيل غرض الاستراحة من الوقف (والروم في المتحرك)، لأنه تضعيف للحركة فلا يكون إلا في المتحرك كأنك تروم الحركة ولأتمها بل تختلسها اختلاسًا تذيبها على حركة الأصل هذا معنى قوله (وهو أن تأتي بالحركة

خفية وهو)، أي الروم (في المفتوح قليل)، لأن الفتحة خفية سريعة في النطق فلا تكاد تخرج ألا على حالها في الوصل (والإشمام في المضموم وهو أن تضم الشفتين بعد الإسكان)، لتؤذن بأن الحركة كانت ضمة؛ لأن المخاطب إذا يراك مضموم الشفتين يعلم أنك أردت بضمها الضمة فوجب أن لا يكون إلا في المضموم فبين هذه الثلاثة مضادة، فلو جمع بين اثنين منها لكان جمعًا بين الضدين في محل واحد والإشمام لا يدركه الأعمى بخلاف الروم فإنه يدركه البصير والأعمى (والأكثر على أن لا روم ولإشمام)، في هذه الصور الثلاث الآتية بعد (في هاء التأنيث)، المبدلة عن التاء في الوقف؛ لأن المراد بها بيان الحركة للحرف الموقوف عليه ولا حركة للهاء في الأصل، وإنما الحركة للتاء ومن جوزهما نظر إلى حركة التاء في الأصل وأما تاء التأنيث التي لا تبدل منها هاء في الوقف نحو أخت وبنت فيجرى الروم والإشمام فيها (و)، لا روم ولا أشمام في (ميم الجمع)، على الأكثر أما من وصل بإسكان الميم فلا روم ولا إشمام؛ لأنهما لبيان الحركة ولا حركة ها هنا، وأما من وصل بالواو فلأنه إذا حذفت الواو في الوقف فلا وجه لهما؛ لأن المراد بهما بيان الحركة للحرف الذي هو آخر الكلمة وهو الواو ولا حرجة لها ومن جوز الروم والإشمام فيه شبههما بواو يغزو فأنه إذا وقف عليه بحذف الواو جاز فيه الروم والإشمام نظرًا إلى حركة الواو الأصلية (و)، لا روم ولا إشمام في (الحركة العارضة)، وهذه هي الصورة الثالثة نحو قل أدعو الله فإن حركة لام قل عارضة عرضت لساكن لقيه و إذا وقف عليه تزول الحركة لزوال مقتضيها فلا اعتداد بها فلا وجه للروم والإشمام رعاية لها (وإبدال الألف)، من التنوين (في المنصوب المنون)، لأن التنوين زائد تابع لحركة الإعراب فكما لا يوقف على حركة الإعراب لا يوقف على التنوين وإنما لم تحذف؛ لأنها للدلالة على أمكنية الاسم فقلبت بحرف حركة ما قبلها ألئلا تكون محذوفة من كل وجه (وفي إذن)، فإنه تبدل نونه ألفًا تشبيهًا بالتنوين؛ لأن صورته صُورته (و)، في (نحو اضربن)، مما في آخره نون التأكيد الخفيفة المفتوحة ما قبلها فإنها تبدل ألفًا ولا تثبت لئلا يكون للفعل مزية على الاسم (بخلاف المرفوع والمجرور)، المنونين (في الواو)، للمرفوع (والياء)، للمجرور فإنه يحذف التنوين لثقل الواو والتباس الياء بياء المتكلم (على الأفصح)، وقيل تبدل في الأحوال الثلاث بحرف

حركة ما قبلها فتبدل في حالة النصب بالألف وفي حالة الرفع بالواو وفي حالة الجر بالياء فيقال جاء زيد، ورأيت زيدًا ومردت بزيدي ومنهم من يحذف التنوين في الأحوال ويسكن الآخر فيقول جاء زيد ورأيت زيد ومردت بزيد (ويوقف على الألف في باب عصا ورحى)، مما كان منونًا وألفه منقلبة عن واو أو ياء هي لام الكلمة (باتفاق)، إلا أن سيبويه قال إن ألفه في حالة النصب بدل من التنوين وفي حالتي الرفع والجر هي الألف الأصلية فإنه لما وقف عليه وزال التنوين الموجب بحذف الألف عاد الألف؛ لأن المعتل إذا شكل أمره يحمل على الصحيح، وكما يحذف التنوين في حالتي الرفع والجر ويبدل ألفًا في حالة النصب كذلك هاهنا، وقال المبرد: وهي الألف الأصلية في الأحوال الثلاث؛ لأنه أميل نحو رحى ومسمى ومعلى في الوقف في الأحوال الثلاث ولو كانت الألف ألف التنوين لم تمل، ولأنه كتب نحو مُسمى في الأحوال الثلاث بالياء ولو كانت الألف ألف التنوين لوجب كتابها بالألف وفيه نظر لأن الكتابة والإمالة إنما تكونان على رأي من مذهبه مذهب المبرد فلا ينتهض دليلًا على غيرهم وقال المازني[١]: ألفه ألف التنوين؛ لأنه إنما أبدل التنوين في النصب ألفًا لوقوعه بعد الفتحة وهو في نحو مسمى في جميع الأحوال بعد فتحه فوجب قلبه ألفًا وفيه نظر لأنهم براعون المقدر لا العارض في الأكثر ولذلك تضم الهمزة من أغزى وتكسر من ارموا، وقيل التنوين في نحو مسمى في حالتي الرفع والجر ضمة وكسرة في التقدير فوجب اعتبارهما بحذف التنوين وأما في حالة النصب فيبدل تنوينه ألفًا للفتحة المقدرة لا للفتحة الملفوظة (وقلبها)، أي قلب الألف المبدلة من التنوين نحو رأيت رجلًا (وقلب كل ألفًا)، سواء كانت للتأنيث كجبلي أولًا كعصا (همزة ضعيف)، ووجه قبلها همزة أن

---

(١) المازني النحوي : أبو عثمان بكر بن محمد بن عثمان – وقيل: بقية، وقيل: عدي – بن حبيب المازني البصري النحوي؛ كان إمام عصره في النحو والأدب، وأخذ الأدب عن أبي عبيدة والأصمعي وأبي الأنصاري وغيرهم، وأخذ عنه أبو العباس المبرد وبه انتفع وله عنه روايات كثيرة، وله من التصانيف كتاب ما تلحن في العامة وكتاب التصريف وكتاب العروض وكتاب القوافي وكتاب الديباج ، وتوفي أبوعثمان المازني المذكور في سنة تسع وأربعين ومائتين، وقيل: ثمان وأربعين، وقيل: ست وثلاثين ومائتين بالبصرة . وفيات الأعيان ، ص ٥٠٨.

الهمزة أبين في الوقف من الألف، قيل في عبارته نظر لأن قوله وقلب كل ألف مغن عن قوله وقبلها عن ذكر الهمزة في قوله وكذلك قلب الألف في نحو حبلى همزة وفي النظر نظر لأنه إنما ذكر قلبها دفعًا؛ لتوهم متوهم أن ألف التنوين لا تقلب همزة لاستعباد أن التنوين تبدل في الوقف ألفًا، ثم أبدل الألف همزة ولو اقتصر على ألف على ألف حبلى بقلب ألفه واوًا أو ياء، لتوهم أيضًا أنه مختص بهذا ويخرج من قوله كل ألف (وكذلك قلب ألف نحو حبلى)، مما كان الألف فيه للتأنيث (همزة أو واو أو ياء)، لأن الألف خفية حلقية والياء أبين من الألف والواو أبين من الياء (وإبدال تاء التأنيث الاسمية هاء في نحو رحمة)، مما كان التاء في الاسم المفرد ولم يكن عوضًا للفرق بينه وبين تاء التأنيث الفعلية وقد ذهبت في الوقف الحركة التي كان بها التمييز وإنما لم تقلب حرفًا آخر دون الهاء؛ لأنها أشبه شيء بالألف لمجيئها للتأنيث ولاقتضائها فتح ما قبلها ولم يعكس؛ لأنه لو قيل ضربه في ضربت لالتبس بضمير المفعول وإنما قال (على الأكثر)، لأن بعض العرب يقف عليها بالتاء منه قولهم عليه السلامت والرحمت وقول الشاعر[1]: [الرجز]

اللهُ نَجَّـــاكَ بِكَفّـــيْ مَسْـــلَمَتْ مِـنْ بَعْـدِ مَـا وَبَعْـدِ مـا وَبَعْـدَمَتْ
صَارَتْ نُفُوسُ القَوْمِ عِنْدَ الغَلْصَمَتْ وَكَـادَتِ الحُـرَّةُ أن تُـدعَى أمـت

قوله بعدمت المراد بعد ما فأبدل في التقدير من الألف هاء ثم أبدل الهاء تاء؛ ليوافق بقية القافي والغلصمة رأس الحلقوم وهو الوضع الناتئ من الحلق (وتشبيه تاء هيهات به)، أي بتاء التأنيث (قليل)، قال النحاة: إن جعل هيهات جمعًا قدر أنه هيههيات حذفت ياؤه التي هي اللام ويوقف عليها بالتاء كما يوقف على نحو مسلمات وأن جعل

---

(١) الرجز لأبي النجم في لسان العرب ١٥/ ٤٧٢ (ما)؛ وشرح التصريح ٢/ ٣٤٤؛ والدرر ٦/ ٢٣٠؛ ومجالس ثعلب ١/ ٣٢٦؛ وتاج العروس (ما)؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ١/ ١١٣؛ وأوضح المسالك ٤/ ٣٤٨؛ وخزانة الأدب ٤/ ١٧٧، ٧/ ٣٣٣؛ والخصائص ١/ ٣٠٤؛ والدرر ٦/ ٣٠٥؛ ورصف المباني ص ١٦٢؛ وسر صناعة الإعراب ١/ ١٦٠، ١٦٣، ٢/ ٥٦٣؛ وشرح الأشموني ٣/ ٧٥٦؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٢/ ٢٨٩؛ وشرح قطر الندي ص ٣٢٥؛ وشرح المفصل ٥/ ٨٩، ٩/ ٨١؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٥٩؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٧، ٢٠٩.

مفردًا فأصله هيهية على وزن فعللة من المضاعف كالقلقلة ويوقف عليها بالهاء كما يوقف على نحو مسلمة بالهاء.

قال المصنف في شرح المفصل: إنه أمر تقديري إذ هيهات اسم للفعل فلا يتحقق فيه أفراد وجمع وقد يقف بالتاء من يصله بالفتح ويقف من يصله بالكسر وإنما ذلك تشبيهًا بتاء التأنيث لفظًا دون أفراد وجمع وفيه نظر لأنه وإن كان اسم الفعل في الأصل مصدر ويجوز جمع المصدر باعتبار أنواعه ومرأته؛ وذلك لأن اسم الفعل أما منقول عن المصدر والنقل فيه صريح بأن يستعمل مصدرًا أيضًا نحو رويد زيدًا والنقل فيه غير صريح لعدم استعماله مصدرًا نحو هيهات فإنه وإن لم يستعمل مصدرا لكنه على وزن قوقات مصدر قوقي أو عن المصدر الذي كان في الأصل صوتًا نحو صه ومه أو منقول عن الظرف نحو أمامك أو عن الجار والمجرور نحو عليك زيدًا، فلا يكون اسم فعل غير منقول حتى يقال إن هيهات من هذا القسم (و)، إبدال تاء التأنيث الاسمية هاء (في الضار بات)، صوابه في نحو الضاربات مما يكون جمعًا بالألف والتاء (ضعيف)، لأن التاء فيه ليست بمحض التأنيث وإنما زيدت الألف والتاء لجمع المؤنث كما زيدت زيادتان في جمع المذكر نحو مسلمون وقد روى قطرب عن طئ أنهم يقولون كيف البنون والبناء وكيف الإخوة والإخواه بإبدال تاء الجمع في الوقف تشبيهًا بتاء التأنيث الخالصة وهو ضعيف (وعرقات) بكسر الفاء وسكون العين أو كسره وهو على التحقيق جمع أو اسم جمع؛ لأن معناه جمع عرق (أن فتحت تاؤه في النصب)، ويقال استأصل الله عرقاتهم (فبالهاء)، وذلك لأن فتح تائه دل على أنه غير جمع؛ لأنه لو كان جمعًا لما جاز فتح تائه فحكم عليه باسم جمع فيكون التاء فيه لمحض التأنيث فقلبت هاء في الوقف (وإلا)، وإن لم تفتح تاؤه في النصب بل كسرت (فبالتاء)، لأن كسره في موضع النصب دل على أنه جمع فيوقف عليه بالتاء (وأما ثلاثة أربعة فيمن حرك)، هاء ثلاثة بالفتحة بعد قلب التاء هاء مع أن هذا القلب من أحكام الوقف إجراء للوصل مجرى الوقف؛ لأن الضد يحمل على الضد ومعنى إجراء الوصل مجرى الوقف الجمع بين حكمي الوصل والوقف (فلأنه نقل حركة همزة القطع)، وهي همزة أربعة إلى الهاء الساكن وحذفت الهمزة (لما وصل)، فقد جمع بين التحريك وهو حكم الوصل وقلب

التاء هاء وهو حكم الوقف وأما فيمن أسكن الهاء فإنه لا يقلب التاء هاء فالوصل مع القلب أجرا له مجرى الوقف أو نقول ثلاثة مبني على السكون وليس سكونه للوقف والهاء لازمة لسكونها فلا حكم للوقف فحينئذٍ لا يكون إجراء الوصل مجرى الوقف (بخلاف ألم الله فأنه لما وصل التقى ساكنان)، فحرك الساكن الأول بالفتح على ما عرفت (وزيادة الألف في أنا)، في الوقف لزو ما لبيان الحركة ولا يوقف عليه بالسكون كما يوقف على هو وهي وبه؛ لأن النون أخفى من حروف اللين، وأما في الوصل فيجيء بالألف وبغيره وقال الكوفيون أن الألف من نفس الكلمة وليست بزائدة (ومن ثم)، أي ومن أجل أن الوقف على أنا بزيادة الألف (وقف على ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف:٣٨] بألف)، وذلك لأن أصله لكن أنا نقلت حركة همزة أنا إلى النون وأدغمت النون في النون فقيل لكنا وإثبات الألف فيه وصلًا فصيح أيضًا أنا فإن إثباتها فيه ليس بفصيح؛ لأن الألف تدل على أن أصله لكن أنا إذ بغير الألف يلتبس بلكن المشددة أو زيدت الألف لتكون عوضًا عما حذف منها وقوله هو ضمير إلشان والجملة بعده خبره والجملة خبره والجملة خبر أنا والعائد هو الياء في ربي لأنه بمنزلة الضمير المرفوع ولا يجوز أن يكون لكن هنا هي المشددة لوقوع الضمير المرفوع بعده ولا يستقيم تقدير ضمير إلشان ليكون اسمه؛ لأن ضمير الشأن المنصوب لا يحذف إلا في الضرورة وللوقف عليها بالألف ولا يوقف على لكن المشددة بالألف (ومه)، بإلحاق الهاء بدلا من ألف ما الاستفهامية كقول أبي ذؤيب قدمت المدينة ولأهلها ضجيج بالبكاء كضجيج الحجيج أهلو بالإحرام فقلت به فقالوا: أهلك رسول الله صلى الله عليه وسلم (وأنه)، بإلحاق الهاء بآخر أنا فإن الهاء يجوز أن يكون بدلا من الألف لقرب مخرجيها وأن يكون لبيان حركة نون أنا (قليل)، ولذلك لم يعده من الوجوه المذكورة (وإلحاق هاء السكت لازم)، فيما تكون الكلمة حال الوقف على حرف واحد ولم يكن كالجزء مما قبله سواء لم يكن قبله شيء كقوله (في نحوره وقه)، أو كان شيء لكن لم يكن كالجزء مما قبله كقوله (و)، في نحو (مجيء مه ومثل مه في مجيء م جئت ومثل م أنت)، مما كان الجار اسمًا مضافا إلى ما الاستفهامية، فإن اتصاله بالمضاف إليه ليس كاتصال حرف الجر بمجروره لاستقلال كل منهما عن الآخر بخلاف اتصال حرف الجر

بمجروره فإنه أشد اتصالًا من الاسم لاحتياج كل منهما إلى الآخر ولذلك كتب حتام بالألف؛ لأنها صارت متوسطة وكذلك علام والام وإنما لزم الإلحاق لئلا بلزم الابتداء بالساكن أو الوقف على المتحرك (وجائز)، إلحاق الهاء (في نحو لم يخشه ولم يغزه ولم يرمه)، مما لم تكن الكلمة في حالة الوقف على حرف واحد فيجوز الإلحاق؛ لأن لاماتها حذفت للجزم وبقيت حركات ما قبلها دالة عليها فلو لم يلحق الهاء ويوقف عليها بالسكون لذهب الدال والمدلول ويجوز عدم الإلحاق؛ لأنه لما لم يكن على حرف واحد لا يلزم المحذور المذكور أولا (و)، في نحو (غلاميه وعلامه وحتامه وألامه)، مما تكون الكلمة في حال الوقف على حرف واحد لكن تكون مع ما قبلها كالشيء الواحد فيجوز الإلحاق لكون الكلمة على حرف واحد؛ لسقوط ألف الاستفهام بدخول الجار عليه ويجوز عدمه؛ لأنها لما صارت كالجزء مما قبلها صار المجموع كلمة واحدة فلا يلزم المحذور المذكور والفرق بين حتامه ومجيء مه جئت قد عرفته وأما الفرق غلاميه ومجيء مه جئت فهو أن الياء في غلامي كالجزء مما قبلها؛ لأن الضمير المجرور لا ينفصل بحال وقوله (مما حركته غير إعرابية)، بيان للموضعين وإنما اشترط ذلك لأن الحركة الإعرابية تعرف بالعامل فلم يحتج إلى بيانها بهاء السكت (ولا مشبهة بها)، أي بالحركة الإعرابية فإنها أجريت مجراها لشبهها بها (كالماضي)، فإنه بني على الحركة تشبيهًا بالمضارع فتشبه حركته حركة المضارع المعرب (وباب يازيد)، أي المنادى المضموم (و)، باب (لا رجل)، أي المنفى بلا لنفى الجنس المفتوح فإن ضمة الأول وفتحه الثاني تشبهان حركة المعرب لعروضها بسبب شيء يشبه العامل ولذلك جاز في صفتها الحمل على لفظها (و) جائز الإلحاق (في نحو ههناه)، مما يكون في آخر الكلمة ألف يراد بيانها نحو يا رباه (وهؤلاءه)، بالقصر لأن الألف خفية فزيدت الهاء لإظهارها وأما هؤلاء بالمد فهو داخل فيما حركته غير إعرابية ولا مشبهة به (وحذف الياء)، في الوقف عند بعضهم (في نحو القاضي)، مما كانت في آخره ياء ملفوظة ساكنة وقبلها كسرة نحو القاضي رفعًا وجرًّا فرقًا بين الوصل والوقف فتقول جاء القاض ومردت بالقاض بإسكان الضاد وأما إذا كانت الياء مفتوحة كما في حالة النصب فتسكن ولا تحذف؛ لأن الياء لما تحركت في الوصل صارت كالصحيحة فأجريت

مجراها لأنها قويت بالحركة بخلاف الساكنة فإنها ضعفت بالسكون (و)، في نحو (غلامي)، مما كان في آخره ياء المتكلم المكسور ما قبلها فإنه يجوز الحذف والإثبات على اللغتين كقوله تعالى: (فآتاني الله) مفتوحًا في الوصل وموقوفًا عليه بغير ياء في قراءة أبي عمرو وقالون وحفص بخلاف وفي قراءة ورش بلا خلاف وكقوله تعالى: (يا عبادي لا خوف عليكم)[الزخرف: ٦٨]، فكل من أثبتها ساكنة في الوصل وقف عليها ساكنة مع كونه منادى فالوقف على غير المنادى بإثبات الياء أولى؛ لأن المنادى محل التخفيف وقوله (حركت)، الياء (أو سكنت)، قيد لقوله وغلامي وحده لا له ولقوله في نحو القاضي؛ لأنه اعترض على صاحب المفصل بأنه عمم المرفوع والمنصوب والمجرور في جواز الحذف ومثل أيضًا بالمنصوب، وهو قوله رأيت جواري والذي ذكره غير أن المنصوب ليس كالمرفوع والمجرور في جواز الحذف لما ذكرنا الآن (وإثباتها)، أي إثبات الياء في نحو القاضي الساكن ياؤه في نحو غلامي سواء تحركت ياؤه أو سكنت (أكثر)، من حذفها لأنها كانت ثابتة في الوصل ولم يعرض في الوقف موجب لحذفها فبقيت على ما كانت عليه ومن حذفها فإنما حذفها للتخفيف؛ لأن الوقف محل تخفيف (عكس نحو قاض)، مما كان آخره ياء محذوفة لأجل التنوين في الوصل نحو قاض وعم وجوار فإن الحذف في حالة الوقف فيه أكثر؛ لأن حذف التنوين عارض فكأنه موجود فبقيت الياء محذوفة كما كانت محذوفة في الوصل ومن رد الياء نظر إلى أن حذف التنوين لفظًا للوقف والياء إنما حذفت لاجتماعها مع التنوين فلما حذف التنوين زال المانع فعاد المحذوف، وأما إذا كان قاض منادى فيثبت الياء؛ لأنه ما حذفت لأجل التنوين العارض (وإثباتها في نحو يامرى اتفاق)، مما لو حذفت الياء لزم الإخلال بتاء الكلمة ومر اسم فاعل من أرى يرى وأصله مرئي فنقلت حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفت الهمزة، ثم أعل إعلال قاض ولو حذفت الياء فبقيت على حرف واحد من أصول الكلمة وهو الفاء ولا يلزم من ذلك امتناع هذا مر ومردت بمر بحذف الياء وقفا و وصلًا؛ لأن ذلك إعلال مضطر إليه بخلاف الحذف في نحو يامرى فإنه حذف تخفيفي ولا يلزم من اغتفار الإخلال للإعلال الموجب اعتفاره لمجرد التخفيف (وإثبات الواو والياء)، نحو زيد لم يغزو ولم يرمي (وخذ فهما)، نحو زيد يغزو ويرم

(في الفواصل) و وهي رؤس الآي ومقاطع الكلام (والقوافي)، والقافية من قفيت أي تبعت كأن أواخر الأبيات تتبع بعضًا (فصيح)، وذلك لقصدتنا سب بعضها مع بعض ان كان بعضها محذوفًا أو بعضها مذكورًا، أو قصد التخفيف فيها لتعددها (وحذفهما)، أي حذف الواو والياء (فيهما)، أي في الفواصل والقوافي (في نحو لم يغزوا)، مما كان فيه الواو وضمير الجمع المذكر (و)، في نحو (لم ترم)، مما كان الياء كلمة برأسها فحذفه مخل بخلاف حذف ما تعدم فإنه جزء من الكلمة فما أبقى منها دليل على ما ألقى (وحذف الواو من نحو ضربه)، مما اتصل به هاء الضمير المذكر ولم يكن قبله كسرة نحو منه وعنه إذ أصلها ضربهو ومنهو وعنهو لقولهم في المؤنث ضربها ومنها وعنها والألف من نفس الكلمة، وأما الواو فقيل إنها من نفس الكلمة وقيل زائدة وكذا الياء فحذف الواو في الوقف وجوبًا بالاتفاق وكذا الياء من نحو به؛ لأن صلة الهاء ضعيفة وقد يحذف في أوصل كثيرًا فحذف في الوقف وجوبًا وبالحذف في الوصل أحسن إذا كان قبل الهاء حرف علة نحو قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَاهُ تَنْزِيلا﴾[الإسراء: ١٠٦]، و﴿وَشَرَوْهُ بِثَمَنٍ بَخْسٍ﴾[يوسف: ٢٠] كراهة اجتماع المتشابهات وإلا فالإثبات أحسن كقوله تعالى:﴿فَالْتَقَطَهُ آلُ فِرْعَوْنَ﴾[القصص: ٨] (و)، نحو (ضربهم)، مما اتصل به ضمير الجمع المذكر والمخاطب نحو منكم وعليهم وبهم والأصل ضربهموا بدليل ثبوت الألف في التثنية نحو ضربهما ومنكما فحذفت الواو في الوقف وجوابا كما حذفت في الوصل كثيرًا، وإنما قال (فيمن الحق)، لأن الواو في الوصل لا يتصور حذفها في الوقف (و)، حذف (الياء في نحوته)، مما اتصل به هاء الضمير المذكر المكسورة لكسرة ما قبلها ولم يذكر ههنا قوله فيمن الحق لذكره قبل وكذلك يحذف الياء من ميم الجمع إذا كانت مكسورة لكسرة ما قبلها أو لوقوع ياء ساكنة قبلها نحو عليهم وبهم فإنه حذف الياء منه فيمن الحق (و)، حذف الياء في (هذه)، وأصله هذى فأبدل الهاء من الياء؛ لأن الياء تجيء للتأنيث بخلاف الهاء نحو تضربين وحينئذ فيه وجهان: أحدهما: إلحاق ياء زائدة به كما في بهي فإذا وقفت عليه وقفت بإسكان الهاء وحذف الياء، والثاني: أن تكون الهاء ساكنة في الوصل والوقف لأنه لما كان الياء المعوض عنه ساكنا جعل عوضه ساكنا أيضًا (وإبدال الهمزة)، التي وقعت في الآخر (حرفًا من جنس حركتها عند

قوم)، فإن كان ما قبلها مفتوحًا نطقت به على حاله وبالحرف المبدل من الهمزة على حاله وإن كان ساكنًا أبدلتها كذلك، ثم حركت ما قبلها تلك الهمزة سواء كان قبل الساكن فتحة أو ضمة أو كسرة (مثل هذا الكلو)، ما قبلها مفتوح (والخبو)، ما قبلها ساكن وقبل الساكن فتحة (والبطو) ما قبلها ساكن وقبله ضمة (والردو)، ما قبلها ساكن وقبله كسرة (ورأيت الكلا والخبأ والبطا والردا ومردت بالكلى والخلى والردى ومنهم من يقول هذا الردى)، في هذا مما كان أوبه مكسورًا في حالة الرفع (ومن البطو)، مما كان أوله مضمومًا في حالة الجر (فيتبع)، الضم الضم والكسر فتقلب الواو ياء والياء واوًا فرارًا من الخروج من الضمة إلى الكثرة وبالعكس ومن جوز ذلك قال لعروضها، وأما إن كان ما قبلهما مضمومًا نحو أكمؤ في جمع كم فيقلبونها واوًا، وإن كان ما قبلها مكسورًا يقلبونها ياء نحوًا هني وهو المضارع المتكلم من هنأني الطعام (والتضعيف)، بأربعة شروط (في)، الحرف الموقوف عليه (المتحرك)، احتراز عن الساكن؛ لأن التضعيف كالعوض من الحركة (الصحيح)، احتراز عن نحو القاضي فإنه لا يضعف لاستثقال حرف العلة (غير الهمزة)، احتراز عن الهمزة فإن الهمزة لا تضعف لئلا يجتمع همزتان (المحرك ما قبله)، احتراز عن الساكن لئلا يجتمع ثلاث سواكن وليس من ذلك نحو دواب؛ لأن حرف المد قائم مقام الحركة (مثل)، هذا (جعفر وهو قليل)، لأن الوقف للتخفيف والتضعيف بنا فيه (ونحو) قول الشاعر، مثل الحريق وافق (القصباه شاذ ضرورة)، لأنه أتى بالتضعيف الذي هو حكم الوقف في حالة الوصل؛ وذلك لأن القوافي إذا حركت فإنها إنما نحرك على نية وصلها وأما من يقول إن تحريكها؛ لأنه قد زيد عليه حرف مد لوقف عليه وهو الذي يسمى فليس ذلك في نية وصل وهو على كل تقدير شاذ.

أما على الأول فن حيث إنه أجرى الوصل مجرى الوقف ومعنى هذا الإجراء الجمع بين حكمها، وأما على الثاني فن حيث إنه جمع بين الحركة والتضعيف وشرط أحدهما انتقاء الآخر؛ لأن التضعيف في الوقف كالعوض من الحركة (ونقل الحركة فيما قبله)، أي قبل الآخر (ساكن)، لأن المتحرك لا نتقل حركة أخرى إليه (صحيح)، لأن حرف العلة يزيد استثقاله بنقل الحركة إليه (إلا الفتحة)، فإنها لا نتقل لأنها خفيفة فيجوز

بخلاف الضمة والكسرة فإنهما لقوتهما كرهوا حذفهما وقوله (إلا في الهمزة)، استثناء مفرغ أي لا تنقل الفتحة في أي حرف كانت إلا في الهمزة فإن فتحتها تنقل لاستثقال الهمزة (وهو أيضًا قليل)، في الاستعمال (مثل هذا بكر)، نقلت ضمة الراء إلى الكاف (و)، هذا (خبؤ)، نقلت ضمة الهمزة إلى الباء (ومردت ببكر وخبيء) نقلت فيهما الكسرة (ورأيت الخبأ) نقلت فتحة الهمزة (ولا يقال رأيت البكر)، بنقل فتحة الراء (ولا)، يقال (هذا حبر ولا من قفل)، بنقل الضمة والكسرة إلى ما قبلهما لما يلزم من نقلها بناء فعل وفعل المرفوضين ولم يكن الحرف الأخير همزة (ومنهم من يقول)، فيما كان الحرف الأخير همزة (هذا الدؤ ومن البطيء)، ينقل الضمة والكسرة وإن لزم البناء أن المرفوضان لاستثقال الضمة (ومنهم من يفر)، من الخروج من الضمة إلى الكسرة وبالعكس (فيتبع)، الضمة الضمة والكسرة الكسرة فيقول هذا الردى بكسرتين ومن البطو بضمتين.

[الْمَقْصُور والممدود]

الْمَقْصُورُ: مَا آخِره أَلفٌ مُفْرَدَةٌ، كالعصا والرحى.

والممدود: مَا كَانَ بعْدهَا فِيهِ همزَة، كالكساء، والرداء.

والقياسي من الْمَقْصُور: أَن يكونَ مَا قبلَ آخرِ نَظِيرِه من الصَّحِيح فَتْحة.

وَمن الْمَمْدُود: أَن يكون مَا قبله أَلْفاً.

فالمعتل اللَّام من أَسمَاء المفاعيل من غير الثلاثي الْمُجَرّد مَقْصُور كمعطى ومشترى؛ لِأَن نظائرهما مُكْرَمٌ ومُشْتَرَكٌ، وَأَسْمَاء الزَّمَان وَالْمَكَان والمصدر مِمَّا قِيَاسُه مَفْعَلٌ ومُفْعَلٌ، كمَغْزى ومُلْهى؛ لِأَن نظائرهما مَقْتَلُ ومُخْرَجٌ، والمصدر من فَعِلَ فَهُوَ أَفْعَلُ أَو فَعْلانُ أَو فَعِلٌ كالعَشَى والصَّدَى والطَّوَى؛ لِأَن نظائرها: الْحَوَلُ والعطش وَالْفَرَقُ والغَرَاءُ شَاذٌ، والأصمعي يقصُرُهُ، وَجمع فُعْلَةٍ وفِعْلَةٍ كعُرَىٌ وجِزَى لِأَن نظائرهما: قُرَبٌ وَقِرَبٌ.

وَنَحْو: الْإِعْطَاء والرِّمَاء والاشتراء والاحْبِنْطَاء مَمْدُود؛ لِأَن نظائرها: الْإِكْرَامُ والطلابُ والافتتاحُ والاحْرِنْجَامُ، وَأَسْمَاء الْأَصْوَات المضموم أَولهَا كالعُوَاءِ والثُّغَاءِ؛ لِأَن نظائرها: النُّبَاحُ والصُّراخُ، ومُفْرَدِ أَفْعِلَةٍ نَحْو: كِسَاءٍ وقَبَاءٍ؛ لِأَن نظائرها: حِمَارٌ وقَذَالٌ، وأَنْدِيَةٌ شَاذٌ.

والسماعي نَحْو: الْعَصَا والرَّحى، والخَفَاءِ والإباء، مِمَّا لَيْسَ لَهُ نَظِيرٌ يُحْمَلُ عَلَيْهِ.

المقصور ما في آخره ألف من الأسماء المتمكنة إذا الأفعال والحروف وغير المتمكنة لا يقال فيها مقصور وممدود وأما قولهم في هؤلا وهؤلاء مقصور وممدود فنامح في العبارة وقوله (مفردة)، احتراز عن نحو صحراء؛ لأنه وإن كان في الظاهر في آخره همزة إلا أنه في الأصل في آخره ألف زيدت ألف أخرى لتكثير أبنية التأنيث ثم قلبت الثانية همزة فيصدق أن في آخره الفافي الأصل إلا أنها ليست بمفردة وإنما سمي المقصور مقصورًا؛ لأنها تحذف لوجود التنوين والساكن بعدها ولأنها لا تمد لأنه لم يكن بعدها همزة (ونحو العصا والرحى والممدود ما كلن)، من الأسماء المتمكنة

(بعدها)، أي بعد الألف (فيه)، أي في آخره (همزة كالكساء والرداء)، يدخل في تعريفه هذا نحو ماء مع أنه لا يسمى ممدودًا عندهم فلو قيد الألف بالزائدة لكان أَوْلَى وكل واحد منهما قياسي وسماعي، والقياسي منهما هو ما علم قصره أو مده بقاعدة معلومة من استقراء كلامهم يرجه إليها فيه، والسماعي ما يفتقر إلى سماع قصره أو مده (والقياسي من المقصور أن يكون ما قبل آخر نظيره من الصحيح فتحة) وذلك لأنه إذا وقع فتحة قبل الآخر في المعتل اللام تحركت الواو والياء إذا انفتح ما قبلها فقلبت ألفًا فيحصل في آخره مفردة وهو المراد من المقصور (و)، القياسي (من الممدود أن يكون ما قبله)، أي ما قبل آخر نظيره من الصحيح (ألفًا)، زائدة لأنه إذا وقعت قبل آخر المعتل اللام ألف زائدة يجب قلب لأمه همزة فصار ممدودا (فالمعتل اللام من أسماء المفاعيل من غير الثلاثي المجرد)، سواء كان ثلاثيًا مزيدًا فيه أو رباعيًا مجردًا، أو مزيدًا فيه (مقصور كمعطى ومشترى لأن نظائرها)، من الصحيح (مكرم ومشترك)، مفتوح ما قبل آخره ففي المعتل اللام تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا فصار مقصورًا (و)، المعتل اللام (من أسماء الزمان والمكان) سواء كان فعله ثلاثيا أو غيره مقصور؛ لأن اسم الزمان والمكان منه بفتح ما قبل الآخر وإذا كان مفتوحًا يقلب الواو والياء ألفًا فصار مقصورًا (و)، (المصدر)، فهو عطف على المضاف لا على المضاف إليه (مما قياسه مفعل)، بفتح الميم وفتح العين في الثلاثي المجرد (ومفعل)، بضم الميم وفتح ما قبل الآخر في غير الثلاثي المجرد ومراده من غير الثلاثي ما يكون ميمه مضمومه وما قبل آخره مفتوحة ليشمل نحو مستخرج ومد حرج ومتد حرج فلو قال والمصدر الميمي لدخل فيه جميع المصادر الميمية في جميع الأبواب ولا حاجة إلى تكلف وتطويل.

وقوله مما قياسه الخ، قيد أسماء الزمان والمكان وفي المصدر احترز بذلك عم اسم زمان أو مكان ليس نظيره من الصحيح على مفعل نحو المرمى بفتح العين مع أن نظيره على مضرب بكسرها وعن المصدر الذي ليس نظيره على مفعل نحو الموقى بكسر العين ونظيره بفتح العين نحو المضرب (كمغزى)، من غزوت (وملهى)، من ألهيت (لأن نظائرها مقتل)، من الثلاثي المجرد (ومخرج)، من الثلاثي المزيد فيه (و)،

المعتل اللام (من المصادر من فعل)، مكسور العين (فهو افعل أو فعلان أو فعل)، يعني إذا كانت الصفة المشتبهة من فعلى على أحد هذه الأوزان الثلاثة فصدره مقصور لأن مصدره على فعل بفتح العين فقلب اللام ألفًا في المعتل اللام فصار مقصورًا (كالعشي)، مصدر عشي فهو أعشى وهو الذي لا يبصر بالليل ويبصر بالنهار (والصدى)، مصدر صدى إذا عطش فهو صد (والطوى)، مصدر طوى إذا جاع فهو طيان (لأن نظائرها الحول)، مصدر عطش فهو عطشان (والفرق)، مصدر فرق أي خاف فهو فرق (والغراء)، وهو مصدر غري به أي أولع به فهو غر مثل صدى فهو صد (شاذ) لأنه ممدود وقياسه القصر فده على خلاف القياس ولا بعد مجيء بعض الألفاظ خارجًا عن (والأصمعي بقصره)، إجراء له على القياس ولكن المسموع المد على ما ذكره سيبويه (و)، المعتل اللام من (جمع فعلة بضم الفاء وسكون العين (و)، جمع (فعلة)، بكسر الفاء وسكون العين (مقصور)، لأن جمع فعلة على فعل بضم الفاء وفتح العين وجمع فعلة على فعل بكسر الفاء وفتح العين فإذا جمع المعتل اللام منهما تحرك اللام وانفتح ما قبلها فقلبت ألفًا فصار مقصورًا (كعرى)، جمع عروة (وجزى)، جمع جزية (لأن نظائرهما)، من الصحيح (قرب)، جمع قربة بالضم وهو الدنو والقرابة في الرحم (وقرب)، جمع قربة بالكسر وهي ما يستقى به (ونحو الإعطاء والرماء والاشتراء والاحتباظاء)، من المصادر (ممدود لأن نظائرها)، من الصحيح قياسها أن يكون قبل آخره ألف زائدة كقوله (الإكرام والطلاب والافتتاح والاحرنجام)، فإذا بنيت من المعتل اللام مثله وقع حرف العلة في الطرف بعد ألف زائدة فوجب قلبه وهو معنى الممدود.

واعلم أن الإحتباظاء ليس بمعتل اللام؛ لأن أحبنطي ملحق باحرنجم، والزيادة فيه وهي الألف لما كانت للإلحاق بالأصلي مكانها أصلية فتساهلوا في العبارة (و)، المعتل اللام من (أسماء الأصوات المضموم أولها)، ممدود لأن القياس أن يقع آخرها ألف فتقلب حرف العلة همزة كما تقدم و (كالعواء)، وهو صوت الذئب (والثغاء) وهو صوت الشاة (لأن نظائرهما)، من الصحيح (النباح والصراخ)، قال الخليل: مدوا البكاء؛ لأنه لا يخلو عن صوت في العادة فأجرى مجراه ومن قصره جعله كالحزن؛ لأنه ليس بصوت على الحقيقة (و)، المعتل اللام من (مفردًا فعلة)، ممدود لأن أفعلة جمع مخصوص

باسم قبل آخره حرف مد (نحو كساء)، مفرد أكسية (وقباء)، مفرد أقبية فتقلب الواو والياء همزة (لأن نظائرهما)، من الصحيح (حمار)، مفرد أحمرة (وقذال) مفرد أقذلة (وأندية)، في قول الشاعر[1]: [البسيط]

فِـي لَيْلَـةٍ مِـنْ جُمَـادَى ذَاتِ أَنْدِيَـةٍ لا يُبْصِرُ الْكَلْـبُ مِـنْ ظَلْمَائِهَا الطُّنُبَا

(شاذ)، على خلاف القياس لأن القياس أن يقال في مفرده نداء بالمد أولًا يقال في جمعه أندية وأندية في الشذوذ من المعتل كانجدة في جمع تجد من الصحيح وكأن قياس مفرده نجاد أو نجاد وقيل جمع ندى على نداء كجمل وجمال ثم جمع نداء على أندية جمع المقصور ولا ندى مفرد أفعلة (والسماعي) وهو ما ليس له باعتبار معناه صيغة مخصوصة مفتوح ما قبل آخرها فيكون مقصورًا أو وقع قبل آخرها ألف فيكون ممدودًا (نحو العصا والرحى)، من المقصور فلو مد هذا لم يكن فيه خروج عن القياس وكذلك قصره (و)، نحو (الخفاء والأباء)، بالفتح والمد وهو القضيب من الممدود (مما ليس له نظير)، وأصل مطرد من الصحيح (يحمل عليه)، في القصر والمد.

---

(١) البيت للشاعر مرّة بن محكان من شعراء الدولة الأموية.

انظر: شرح الحماسة للمرزوقي برقم ٦٧٦، والأشموني/ ٤/ ١٠٨، والخصائص/ ٣/ ٥٢

ذو الزيادة وحروفها العشرة

حروفها: (الْيَوْم تنساه) أَو (سألتمونيها) أَو (السمان هويت) أَي: الَّتِي لَا تكون الزِّيَادَة لغير الْإِلْحَاق والتضعيف إِلَّا مِنْهَا.

وَمعنى الْإِلْحَاق أَنَّهَا إِنَّمَا زيدت لغَرَض جعل مِثَال على مِثَال أَزِيد مِنْهُ ليعامل مُعَامَلَته، فنحو: قَرْدَدٍ مُلْحق، وَنَحْو: مَقْتَلٍ غير مُلْحق، لما ثَبت من قياسها لغيره، وَنَحْو: (أَفْعَلَ، وَفَعُل، وفاعل) كَذَلِك لذَلِك، ولمجيء مصادرها مُخَالفَة.

وَلَا تقع الْألف للإلحاق فِي الِاسْم حَشْوًا لما يلْزم من تحريكها.

وتُعْرَفُ الزِّيَادَة بالاشتقاق، وَعدم النظير، وَغَلَبَة الزِّيَادَة فِيهِ، وَالتَّرْجِيح عِنْد التَّعَارُض.

والاشتقاق الْمُحَقق مقدم، فَلذَلِك حكم بثلاثية: عَنْسَلٍ، وشَأْمَلٍ، وشَمْأَلٍ، ونِئْدِلٍ، ورَعْشَنٍ، وفِرْسِنٍ، وبِلَغْنٍ، وحُطَائِطٍ، ودُلامِصٍ، وقُمَارِصٍ، وهِرْمَاسٍ، وزُرْقُمٍ، وقِنْعَاسٍ، وفِرْنَاسٍ، وتَرْنَمُوتٍ.

وَكَانَ أَلَنْدَدٌ أَفْنَعَلا، ومَعَدٌّ فَعَلًّا؛ لمجيء: تَمَعْدَدَ، وَلم يُعْتَدَّ بتَمَسْكَنَ، وتَمَدْرَعَ، وتَمَنْدَلَ؛ لوضوح شذوذه، ومَرَاجِلُّ: فَعَالِلَ؛ لمجيء ثوب مُمَرْجَلٍ، وضَهْيَأ: فَعْلأ؛ لمجيء ضَهْيَاء، وفَيْنَانٌ: فَيْعَالا؛ لمجيء فَنَنٍ؛ وجُرائِضٌ: فُعَائِلا؛ لمجيء جِرْوَاض، ومِعْزى: فِعْلى؛ لقَولهم: مَعْزٌ، وسَنْبَتَةٌ: فَعْلَتَة؛ لقَولهم: سَنْبٌ، وبُلَهْنِيَةٌ: فُعَلْنِيَة، من قَوْلهم: عَيْشٌ أَبْلَهُ، والعِرَضْنَةُ: فِعْلَنَة؛ لِأَنَّهُ من الِاعْتِرَاض، وَالْأول: أَفْعَلَ؛ لمجيء الأولى وَالْأول، وَالصَّحِيح أَنه من (وَوَلَ) لَا من (وَأَلَ) وَلَا من (أَوَلَ)، وإِنْقَحْلٌ: إِنْفَعْلا؛ لِأَنَّهُ من قَحَلَ، أَي: يَبِس، وأُفْعُوَانٌ: أُفْعُلانا؛ لمجيء: أَفْعَى، وإِضْحِيَانٌ: إِفْعِلانا، من الضُّحَى، وخَنفَقِيقٌ: فَنْعَلِيلا، من خَفَقَ، وعَفَرْنَي: فَعَلْنَي، من العَفَرِ.

فَإِن رَجَعَ إِلَى اشتقاقين واضحين كأرطى وأولق، حَيْثُ قيل: بعير آرِط ورَاطٍ، وأَدِيْمٌ مَأْرُوْط ومَرْطِيٌّ، وَرجل مَأْلُوقٌ، ومَوْلُوقٌ، جَازَ الْأَمْرَانِ، وكحسَّانٍ، وحمار قَبَّانٍ، حَيْثُ صُرِفَ وَمُنِعَ.

وَإِلَّا فالترجيح كَمَلْأَكٍ، قيل: مَفْعَلٌ من الألُوكَة.

ابْن كيسَان: فَعْأل من الْمُلْك. وأبو عُبَيْدَة: مَفْعَلٌ من لأَك؛ إِذا أرسل، ومُوْسَى: مُفْعَلٌ من أَوْسَيْتُ، أَي: حَلَقْتُ. والكوفيون: فُعْلَى، من مَاس، وإِنْسَان: فِعْلانٌ، من الْأنس، وَقيل: إِفْعَان، من نَسِيَ لمجيء: أُنَيْسِيَان، وتَرَبُوتٌ: فَعَلُوتٌ، من التُّرَاب عِنْد سِيبَوَيْهِ؛ لِأَنَّهُ الذَّلُول، وَقَالَ فِي سُبْرُوتٍ: فُعْلُولٌ، وَقيل: من السَّبْرِ، وَقَالَ فِي تِنْبَالَةٍ: فِعْلَالَةٌ، وَقيل من النَّبَل للصِّغار؛ لِأَنَّهُ الْقصير، وسُرِّيَّةٌ قيل: من السِّرّ، وَقيل: من السَّرَاةِ، ومَؤونَةٌ قيل: من مَانَ يَمُونُ، وَقيل: من الأَوْنِ؛ لِأَنَّهَا ثِقَلٌ، وَقَالَ الْفراء: من الأَيْن، وَأما مَنْجَنِيقٌ فَإِن اعْتُدّ بجَنَقُونَا فَمَنْفَعِيلٌ، وَإِلَّا فَإِن اعْتدّ بمَجَانِيقَ ففَنْعَلِيلٌ، وَإِلَّا فَإِن اعْتد بسَلْسَبِيلٍ على الْأَكْثَر، ففَعْلَلِيلٌ، وَإِلَّا ففَعْلَنِيلٌ، ومَجَانِيقُ يحْتَملُ الثَّلَاثَة، ومَنْجَنُون: مثله؛ لمجيء مَنْجَنِيقٍ، إِلَّا فِي مَنْفَعِيلٍ، وَلَوْلَا مَنْجَنِيقٌ لَكَانَ فَعْلَلُولا كعَضْرَفُوطٍ، وخَنْدَرِيسٍ كمَنْجَنِينٍ.

فَإِن فُقِدَ الِاشْتِقَاقُ فبخروجها عَن الأصول، كتاء تَتْفُل وتُرْتَبٍ، وكنون كُنْتَأْلٍ وكَنَهْبل، بِخِلَاف كَنَهْوَرٍ، وَنونِ خُنْفَساءَ وقُنْفَخْرٍ، أَو بِخُرُوج زنةٍ أُخْرَى لَهَا، كتاء تُتْفُل وتُرْتُبٍ مَعَ تَتْفُل وتُرْتَبٍ، وَنون قِنْفَخْرٍ مَعَ قُنْفَخْرٍ، وخُنْفُسَاءَ مَعَ خُنْفَسَاءَ، وهمزة أَلَنْجَجٍ مَعَ أَلَنْجُوجٍ.

فَإِن خرجتا مَعًا فزائدٌ أيضًا كنون نَرْجِسٍ وحِنْطَأْوٍ، وَنون جُنْدُبٍ إِذا لم يثبت جُخْدَب، إِلَّا أَن تَشذَّ الزِّيَادَة كميم مَرْزَنْجُوشٍ دون نونها، إِذْ لم تُزَدِ الْمِيم أَولا خَامِسَة، وَنون بَرْنَاسَاءَ[1]، وَأما كُنَأْبِيلٌ فَمثل خُزَعْبِيلٍ.

فَإِن لم تخرج فبالغلبة كالتضعيف فِي مَوضِع أَو موضِعين مَعَ ثَلَاثَة أصُول للإلحاق وَغَيره، كقَرْدَدٍ ومَرْمَرِيس وعَصَبْصَبٍ وهَمَّرِشٍ، وَعند الْأَخْفَش أصله: هَنْمَرِشٌ كجَحْمَرِشٍ؛ لعدم فَعَّلِلٍ، قَالَ: وَلذَلِك لم يظهروا.

وَالزَّائِد فِي نَحْو: (كَرَّم) الثَّانِي، وَقَالَ الْخَلِيل: الأَوَّلُ، وَجوّزَ سِيبَوَيْهِ الْأَمريْنِ.

---

(١) بَرْنَاسَاءَ هو: أي أيُّ الناسِ هو. وقال الأصمعي في قولهم: لا أدري أيُّ البَرْنَسَاءِ هو أي أيُّ الناسِ هو: البَرْ بالنَّبَطِيَّة: الابن؛ والنَّسا: الإنسان. وقال غيره: بَرْناشا -مُعْجَمَةً- بالسُّريانيَّة فعرَّبته العرب. ويقال: جاء يمشي البَرْنَسي: أي في غير ضَيْعَةٍ. العباب الزاخر (برنس) .

وَلَا تُضَاعَفُ الْفَاء وَحدهَا وَنَحْو: زَلْزَلَ، وصِيصَةٍ، وقَوْقَيْتُ، وضَوْضَيْتُ رباعي، وَلَيْسَ بتكرير لفاء ولا عين للفصل، وَلَا بِذِي زِيَادَة لأحد حرفي اللين لرفع التحكم، وَكَذَلِكَ سَلْسَبِيْلٌ خماسي على الْأَكْثَر، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ: زَلْزَلَ من زَلَّ، وصَرْصَرَ من صَرَّ، ودَمْدَمَ من دَمَّ؛ لِاتِّفَاق الْمَعْنى.

وكالهمزة أَولا مَعَ ثَلَاثَة أصُول فَقَط، فأَفْكَلٌ: أَفْعَلٌ، والمخالف مُخْطِىءٌ، وإِصْطَبْلٌ: فِعْلَلٌّ، كقِرْطَعْبٍ.

وَالْمِيم كَذَلِك، ومطردة فِي الْجَارِي على الْفِعْل.

وَالْيَاءُ زيدت مَعَ ثَلَاثَة فَصَاعِدًا، إِلَّا فِي أول الرباعي إِلَّا فِيمَا يجْرِي على الْفِعْل، وَلذَلِك كَانَ يَسْتَعُورٌ كعَضْرَفُوطٍ، وسُلَحْفِيَةٌ فُعَلِّيَة.

وَالْوَاو وَالْألف زيدتا مَعَ ثَلَاثَة فَصَاعِدًا، إِلَّا فِي الأول، وَلذَلِك كَانَ وَرَنْتَلٌ كجَحَنْفَلٍ.

وَالنُّونُ كَثُرَتْ بعد الْألف آخرًا، أَو ثَالِثَة سَاكِنة، نَحْو: شَرَنْبَثٍ وعُرُنْدٍ، واطردت فِي الْمُضَارع والمطاوع.

وَالتَّاء فِي تفعيل وَنَحْوه، وَفِي نَحْو: رَغَبُوتٍ وجَبَرُوتٍ.

وَالسِّين اطردت فِي اسْتَفْعَلَ، وشذَّتْ فِي أَسْطَاعَ قَالَ سِيبَوَيْهٍ: هُوَ أَطَاع فمضارعه يُسْطِيع بِالضَّمِّ، وَقَالَ الْفراء: الشاذ فتح الْهمزَة وَحذف التَّاء، فمضارعه بِالْفَتْح، وعَدُّ سين الكَسْكَسَةِ غلطٌ لاستلزامه شينَ الكَشْكَشَةِ.

وَأما اللَّامُ فقليلةٌ كزَيْدَلٍ، وعَبْدَلٍ، حَتَّى قَالَ بَعضهم فِي فَيْشَلَةٍ: فَيْعَلَةٌ، مَعَ فَيْشَةٍ، وَفِي هَيْقَلٍ مَعَ هَيْقٍ، وَفِي طَيْسَلٍ مَعَ طَيْسٍ للكثير، وَفِي فَحْجَلٍ – كجعفر - مَعَ أَفْحَجَ.

وَأما الْهَاء فَكَانَ الْمبرد لَا يعدُّها، وَلَا يَلْزَمُهُ نَحْو: اِخْشَهُ؛ فَإِنَّهَا حرف معنى كالتنوين وباء الْجَرّ ولامه، وَإِنَّمَا يلْزمُهُ نَحْو أُمَّهَات وَنَحْو: [الرجز]

أُمَّهَتِي خِنْدِفُ وَإِلْيَـــــاسُ أَبِي

وَأُمٌّ: فُعْلٌ بِدَلِيل الأمومة، وَأُجِيب بِجَوَاز أصالتها، بِدَلِيل تَأَمَّهَتْ، فَتكون أُمَّهَةٌ: فُعَّلَةٌ، كأُبَّهَةٍ، ثمَّ حُذفت الْهَاءُ أَوْ هُمَا أصلانِ، كدَمَثٍ ودِمَثْرٍ، وثَرَّةٍ وثَرْثَارٍ، ولُؤْلُؤٍ ولآلٍ، وَيلْزمهُ نَحْو: أَهْرَاقَ إِهْرَاقَةً.

أَبُو الْحسن يَقُول: هِجْرَعٌ للطويل من الجَرَعِ للمكان السهل، وهِبْلَعٌ للأكول من البَلْعِ، وخُوْلِفَ، وَقَالَ الْخَلِيل: الهِرْكَوْلَةُ للضخمة: هِفْعَوْلَةٌ؛ لِأَنَّهَا تَرْكُل فِي مَشْيِهَا، وخُولِفَ.

فَإِنْ تعدَّدَ الْغَالِبُ مَعَ ثَلَاثَة أصُول حُكِمَ بِالزِّيَادَةِ فِيهَا أَو فيهمَا كحَبَنْطىّ، فَإِن تعيّنَ أَحدهمَا رُجِّحَ بخروجها، كميم مَرْيَم ومَدْيَنَ، وهمزة أَيْدَعٍ، وياءِ تَيَّحَانَ، وتاءِ عِزْوِيْتٍ وطاء قَطَوْطىً، وَلَام اذْلَوْلَى، دون ألفهما؛ لعدم فَعَوْلَى وافْعَوْلَى، وَوُجُود فَعَوْعَلٍ وافْعَوعَلَ، وواو حَوْلايَا دون يائها، وَأول يَهْيَر والتضعيف دون الثَّانِيَة، وهمزة أَرْوَنَان دون واوها، وَإِن لم يَأْتِ إِلَّا أَنْبَجَانٌ؛ فَإِن خرجتا رُجِّحَ بأكثرهما، كالتضعيف فِي تَئِفَّانٍ، وَالْوَاو فِي كَوَأْلَلٍ، وَنون حِنْطَأْوٍ وواوها، فَإِن لم تخرج فيهمَا رُجِّحَ بالإظهار الشاذ، وَقيل: بِشُبْهَة الِاشْتِقَاق، وَمن ثَمَّ اخْتُلِفَ فِي يَأَجْجَ ومَأْجَجَ.

وَنَحْو: مَحْبَبٍ –علمًا– يُقَوي الضَّعِيف، وَأُجِيب بوضوح اشتقاقه؛ فَإِن ثبتَتْ فيهمَا بالإظهار اتِّفَاقًا كدال مَهْدَدَ؛ فَإِن لم يكن فِيهِ إِظْهَار فبشُبْهَةِ الِاشْتِقَاق كميم مَوْظَبَ وَمَعْلَى، وَفِي تَقْدِيم أغلبهما عَلَيْهَا نَظَرٌ، وَلذَلِك قيل: رُمَّانٌ: فُعَّالٌ؛ لغلبتها فِي نَحوه، فَإِن ثبتَتْ فيهمَا رجح بأغلب الوزنين، وَقيل: بأقيسهما، وَمن ثَمَّ اخْتُلِفَ فِي مَوْرَقٍ دون حومانٍ؛ فَإِن نَدَرَا احتملهما كأُرْجُوانٍ؛ فَإِن فُقِدَتْ شُبْهَةُ الِاشْتِقَاق فيهمَا فبالأغلب،

كهمزة أَفْعَى وأَوْتَكَانٍ، وَمِيم إِمَّعَةٍ؛ فَإِن نَدَرَا احْتَمَلَهُمَا كأُسْطُوَانَةٍ، إِن ثبتَتْ (أُفْعُوَالَةٌ) وَإِلَّا (ففُعْلُوَانَةٌ) لَا (أُفْعُلانَةٌ) لمجيء أَسَاطِيْنَ.

((الْيَوْم تنساه) أَو (سألتمونيها) أَو (السمان هويت))، أو يا أو س هل نمت، يأتنا سهو، وإنما اختص تلك الحروف العشرة بالزيادة لأن أولى ما زيد حروف المد واللبن؛ لأنها أخف الحروف وأقلها كلفة على ما سيجيء بيان ذلك إن شاء الله تعالى، وغير حروف العلة من هذه الحروف الباقية مشبهة بها فالهمزة مجاورة للألف في المخرج

وتنقلب إليها وكذا الهاء مجاورة للألف في المخرج والميم من مخرج الواو وفيها غنة مناسبة للين حروف العلة والنون فيها أيضًا غنة وتمتد في الخيشوم امتداد الألف في الحق والتاء بهمسة تناسب لين حروف اللين وكذلك السين حرف مهموس واللام وإن كان مجهورًا لكنه تشبه النون وقرب منها في المخرج (أي التي لا تكون الزيادة لغير الإلحاق و)، لغير (التضعيف)، أي تكرير الحروف من جنس حروف الكلمة (إلا منها)، لا على معنى أن هذه الحروف لا تكون إلا زائدة إذ ما فيها حرف إلا ويكون أصلًا أيضًا والزيادة للإلحاق قد تكون من تلك الحروف نحو شملل وقد تكون من غيرها نحو جلبب وكذا التضعيف نحو علم وفرح والمقصود من هذا الباب بيان زيادة لا تكون للإلحاق ولا للتضعيف (ومعنى الإلحاق أنها)، أي أن الزيادة (إنما زيدت لغرض جعل مثال على مثال أزيد منه)، فيجعل ذلك الحرف الزائد في المزيد فيه مقابلًا للحرف الأصلي في الملحق به (ليعامل معاملته)، في التصغير والتكسير وغيرهما وقد عرفت مستوفى (فتحو قردد)، وهو المكان الغليظ (ملحق بجعفر)، ولذلك قالوا قرادد وقريدد كما قالوا جعافر وجعفير (ونحو مقتل)، مما كانت الزيادة لاطراد معنى غير الإلحاق (غير ملحق)، وإن كان على وزن جعفر وصح فيه مقاتل ومقتيل (لما ثبت من قياسها)، أي قياس الزيادة وهي الميم (لغيره)، أي لغير معنى الإلحاق وهو الدلالة على المصدر والزمان والمكان (ونحو افعل وفعل وفاعل كذلك)، غير ملحق (لذلك)، أي لمجيء هذ الزيادات لمعان مطردة غير معنى الإلحاق كما عرفت (ولمجيء مصادرها مخالفة)، لمصادر الرباعي واعتمد الزمخشرى على هذا الوجه لكن الوجه هو الأول؛ لأنه جار في الأسماء والأفعال بخلاف هذا الوجه فإنه مختص بالأفعال إذ لا مصدر للأسماء، ويدل هذا أن تفعل وتفاعل لا يكونان للإلحاق وقد جعلهما المصنف من الملحقات (ولا تقع الألف للإلحاق في الاسم حشوًا لما يلزم من تحريكها)، وهي لا تقبل الحركة ولذلك حكم بأنها لا تكون أصلًا، بل منقلبة عن واو أو ياء؛ لأن الأصول في الأبنية قابلة للحركات فكرة أن يوضع ما لا يقبل الحركة فلم توضع للإلحاق أيضًا لكراهة أن يوضع له ما لا يكون أصلًا وقيل لأن حرف العلة إذا وقع حشوًا و قبله حركة من جنسه نحو كتاب وعجوز وسعيد جرى مجرى الحركة والمد فلا يقابل بحرف صحيح.

أما إذا كانت الألف طرقًا جاز أن يكون للإلحاق؛ لأن الحرف الأخير متعرض للسكون والتغيير في الوقف وغيره فلم يقو قوته إذا كان حشوًا، وإنما قال في الاسم لأن مذهبه أن نحو تغافل ملحق بتدحرج كما عرفت ولما ذكر حروف الزيادة وما يقتضى الحال ذكره من الإلحاق شرع فيما هو المقصود من هذا الباب وهو بيان معرفة الزائد من الأصلي بقوله (ويعرف الزائد)، من الأصلي بثلاثة طرق (بالاشتقاق)، وهو أخذ لفظ من لفظ يدور في تصاريفه مع ترتيب الحروف وزيادة المعنى فإذا وردت عليك كلمة وفيها بعض حروف الزيادة العشرة ورأيت ذلك الحرف محذوفا في بعض تصاريف الكلمة التي توافقها في المعنى والترتيب حكمت بزيادة (و)، يعرف بسبب (عدم النظير)، ومعناه أنه لو حكم باصالة الحرف لزم بناء لم يوجد في كلامهم كنون قرنقل فأنه يحكم بزيارتها إذا ليس في كلامهم مثل سفر جل بضم الجيم (و)، يعرف بسبب (علبة الزيادة فيه)، أي كثرة زيادة ذلك الحرف في ذلك الموضع كالهمزة إذا وقعت أولًا بعدها ثلاثة أصول نحو أحر (والترجيح عند التعارض)، أي تعارض بعضها مع بعض كما سيجيء إن شاء الله تعالى وحده، ثم إنه قد ينفرد واحد من هذه الثلاثة وقد يجتمع اثنان كترتب؛ لأن الاشتقاق يدل على زيادة التاء لأنه من رتب وكذا عدم النظير يدل عليها مثل جعفر بضم الفاء في كلامهم وقد يجتمع الثلاثة نحو عرند للغليظ؛ لأن الاشتقاق يدل على زيادة النون لقولهم غرد بمعناه لأن النون الثالثة الساكنة تكون زائد غالبا ولأنه ليس في الكلام فعلل يضم الفاء والعين وسكون اللام الأولى (والاشتقاق المحقق)، وهو الاشتقاق الذي لا يعارضه اشتقاق آخر وإن عارضه بلا ترجيح فهو الاشتقاق الواضح وبترجيح فهو الاشتقاق الراجح، وقيل الأقسام الثلاثة من الاشتقاق المحقق وهو الأولى (مقدم)، على عدم النظير وغلبة الزيادة تعين العمل به، واحترز بالمحقق عن شبهة الاشتقاق الذي لم تكن الدلالة على المعنى المشترك ظاهرة كهجرع للطويل عند من يقول هو من الجرع وهو ما استوى من الرمل بخلاف نحو ضارب وضرب، فإن المعنى المشترك واضح فيه، والحمل على المعنى الثاني أَوْلَى؛ لأن كل واحد من الاشتقاق الواضح والراجح مقدم على عدم النظير، وغلبة الزيادة فلو لم يحمل على هذا المعنى؛ لتوهم أنهما غير مقدمين عليها (فلذلك)، أي لأجل أن الاشتقاق المحقق مقدم (حكم

بثلاثية عنسل)، وهو الناقة السريعة وبأن النون زائدة لأنه موافق لعسل الذئب أي أسرع في أصل المعنى والحروف الأصول فقدم الاشتقاق على عدم النظير؛ لعدم فنعل في كلامهم وقيل إنه من العنس وهي الناقة الصلبة فالنون أصل واللام زائدة والأول وهو مذهب سيبويه أصح؛ لأن زيادة النون ثانية أكثر من زيادة اللام آخرًا (و)، حكم بثلاثية (سأمل وشمأل)، بزيادة الهمزة قبل الميم وبعده لقولهم في معناهما شمل وشمال ولقولهم غدير شمول يضربه ريح الشمال حتى يبرد وإن كان وزنهما فأعل وفعأل وهما ليسا من أبنيتهم (و)، بثلاثية (نئدل)، وهو الكابوس فأنه فأعل لظهور اشتقاقه من الندل يقال ندلت الشيء أي أخذته بسرعة وإن كان فأعل غير موجود (و)، بثلاثية (رعشن)، وهو المرتعش لظهور اشتقاقه من الرعش بالتحريك وإن كان فعلن غير موجود في كلامهم (و)، بثلاثية (فرسن)، وهو من البعير كالحافر للدابة وإن لم يوجد فعلن لظهور اشتقاقه لأنه من فرست يقال فرش الأسد فريسته يفرسها فرسًا، أي دق عنقها وكأنه سمي بذلك؛ لأنه يفرس أي يدق كل ما وقع عليه (و)، بثلاثية (بلغن)، وهو البلاغة مع عدم فعلن لظهور اشتقاقه (و)، بثلاثية (حطائط)، بالهمزة وهو القصير مع عدم فعائل لظهور اشتقاقه من الحط كأنه حط عن جرم الكبير (و)، بثلاثية (دلامص)، وهو الدرع البراق مع عدم فعامل لظهور اشتقاقه من دلص الدرع (و)، بثلاثية (قارص)، وهو اللبن الذي اشتد حموضته مع عدم فاعل لظهور اشتقاقه من القرص (و)، (هرماس)، وهو الأسد لظهور اشتقاقه من الهرس وهو الدق (و)، بثلاثية (زرقم)، وهو الأزرق مع عدم فعلم لظهور اشتقاقه من الزرقة (و)، بثلاثية (قنعاس)، وهو الإبل العظيم مع عدم فنعال لقولهم إبل اقعس إذا مال رأسه وعنقه نحو ظهره (و)، بثلاثية (فرناس)، وهو أسد غليظ الرقبة مع عدم فعنال؛ لأنه من فرس الفريسة (و)، بثلاثية (تر نموت) وهو ترنم القوس عند النزع مع عدم تفعلوت لوضوح اشتقاقه من الترنم (و)، لأن الاشتقاق المحقق مقدم (كان الندد)، وهو شديد الخصومة (افنعلا)، لظهور الاشتقاق لأن الألد بمعناه فالاشتقاق يدل على أنه من اللد وعدم النظير يدل على أنه من الألد ويكون وزنه فعنللا كجحنفل فقدم الاشتقاق على عدم النظير وعلى الإظهار الشاذ وهو وإن لم يكن دليلًا مستقلًّا في معرفة الزائد من الأصل لكن صالح للترجيح عند تعارض الأدلة؛ لأنه لو كان من الألد

يكون زيادة الدال للإلتحاق فلا يدغم كما في قردد فلا يكون الإظهار شاذًّا (و)، كان (معد فعلًا)، فحكم بزيادة الدال الثانية وأصاله الميم بكلامهم أو في خشونة العيش فقدم الاشتقاق على عدم النظير على غلبة الزيادة أيضًا إذ الميم يكثر زيادتها في الأول ولا شك أن التاء في تمعددوا زائدة، فلو جعل الميم أيضًا لكان وزنه تمفعل وهو ليس بموجود فثبت أن الميم أصل في تمددوا ووزنه تفعللوا فيكون في معد أيضًا أصلًا لاتفاق المشتق والمشتق منه في حروف الأصول (ولم يعتد)، في أصالة الميم (بتمسكن وتمدرع)، إذا لبس المرعة وهو قيص صغير ضيق إلكم أو لبس الدرع ودرع المرأة قيصها (وتمندل)، إذا منح بيده المنديل (لوضوح شذوذ)، عن القياس لأن الاشتقاق يدل على زيادة الميم في تلك الأمثلة فلا وجه لمخالفته؛ لأنه أوضح الدلائل فلا يلزم من الحكم على تمعددوا بإصالة الميم؛ لأنه على القياس عدم مناقض الحكم بإصالتها في تلك الأمثلة مع وجود المناقض وهو دلالة الاشتقاق على زيادتها (و)، كان (مراجل)، وهي ثياب الوشي (فعالل لمجيء ثوب ممرجل)، وهو نوع من ثياب الوشي وهو مفعلل لا ممفعل لوجود الأول وعدم الثاني فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة؛ لكثرة زيادة الميم في الأول مع ثلاثة أصول (و)، كان (ضهيأ)، وهي المرأة المشبهة بالرجل في أنها لا يتدلى ثديها ولا تحيض (فعلا)، لا فعللا كجعفر (لمجيء ضهياء)، بالمد بمعناه وضهياء بالمد فعلاء كحمراء بدليل منع صرفه والهمزة في ضهياء زائدة فكذا في ضهيأ، وإن لم تكن فعلًا موجودًا فقدم الاشتقاق على عدم النظير (و) كان (فينان فيعلا)، لافعللانا مع كثر زيادة النون بعد الألف في الآخر (لمجيء فنن)، وجمعه أفنان ثم أفانين وهي الأغصان فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة يقال شجر فينان إذا التفت أغصانه واسود ظله (و)، كان (جرائض)، بالهمزة وهو العظيم الشديد (فعائلا)، لافعاللا مع كثرة فعالل كعلابط (لمجيء جرواض)، وهو الضخم العظيم البطن من الجرض يقال جرض به ريقه يجرض وهو أن يتبلع ريقه على هم وحزن (و)، كان (معزى فعلي)، لا مفعلا مع كثرة زيادة الميم في الأول مع ثلاثة أصول (لقولهم معز)، بمعناه فسقوط الألف وثبوت الميم يدل زيادة الألف واصالة الميم وإلا بقى الاسم المتمكن على حرفين وضعا فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة والمعز بسكون العين وفتحه خلاف الضأن من الغنم ومعزى

منون منصرف لأن ألفه للإلحاق بدرهم (و)، كان (سنبتة فعلتة)، لأفعللة مع كثرة فعللة وعدم فعلتة (لقولهم سنب)، يقال مضى سنب من الدهر وسنبتة أي برهة والتاء الأولى تثبت في التصغير تقول سنبة فقدم الاشتقاق على عدم النظير (و)، كان (بلهنية فعلنية)، لافعللية مع كثرة فعللية كسلحفية وعدم فعلنية (من قولهم عيش أبله)، أي قليل الغموم ويقال فلان في بلهنية من العيش أي في سعة زيدت فيه النون والياء للإلحاق بقذ عمل (و)، كان (عرضنة)، وهي الناقة التي من عادتها أن تمشي معترضة للنشاط (فعلنة)، مع عدمها لافعللة مع كثرتها نحو رجلة وسجلة وهما بمعنى الطويل المين (لأنه من الاعتراض)، فقدم الاشتقاق على عدم النظير (و)، كان (أول أفعل)، لا فوعلا (لمجيء الأولى في مؤنثه (والأول)، في جمع مؤنثه وهما على وزن الفعلى والفعل ولا يجيئان من فوعل إذ مؤنثه فوعلة وجمعه فواعل نحو جوهر وجوهرة وجواهر فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة (والصحيح أنه)، على تقدير أنه أفعل (من و ول)، مما فاؤه وعينه و أو ولامه لام فأصله أو ول أدغمت التي هي الفاء في العين (لا من وأل)، معتل الفاء مهموز العين (و)، لا من (أول)، مهموز الفاء معتل العين قلبت الهمزة على المذهبين واوًا وأدغمت وإنما كان الصحيح الأول؛ لأنه يلزم مخالفة القياس وهي قلب الهمزة واوًا على المذهبين الأخيرين واصل أولى على المذهب الصحيح وولى قلبت الواو الأولى همزة لزما وإن كانت الثانية ساكنة حملاله على جمعه (و) كان (انقحل)، وهو مسن يابس الجلد (انفعلا مع أنه لا يكون زيادتان في أول الاسم غير الجاري على الفعل (من قحل أي يبس)، فقدم الاشتقاق على عدم النظير (و)، كان (أفعوان)، وهو ذكر الأفاعي (أفعلانا لمجيء أفعى)، وهو أفعل لقولهم فعوة السم فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة؛ لأن الواو تغلب زيادتها في غير الأول مع ثلاثة أصول فصاعدًا (و)، كان (أضحيان)، وهو المضيء (افعلانا)، كاسحمان وهو جبل بعين لا فعليانا كصليان وهو بقلة (من الضحى)، فقدم الاشتقاق على غلبة الزيادة لغلبة زيادة الياء مع ثلاثة فصاعدًا (و)، كان (خنفقيق)، وهو الداهية (فنعليلا من خفق)، لا فعلليلا فقدم الاشتقاق على عدم النظير إذ النون الثانية الساكنة أصلية غالبا (و)، كان (عفرني)، وهو الأسد (فعلني من العفر)، بالتحريك وهو التراب ويقال عفره في التراب يعفره وعفره تعفيرًا مرغه والنون والألف

فيه للإلحاق بسفر جل لقولهم ناقة عفرناه أي قوية (فإن رجع)، اللفظ (إلى إشتقاقين واضحين)، لا يكون لأحدهما ترجيح على الآخر (كأرطي)، وهو شجر من أشجار الرمل (وأولق)، وهو الجنون (حيث قبل بعير آرط)، أي آكل الأرطي فإن بقاء الهمزة يدل على إصالتها فيكون ألفه للإلحاق بجعفر فيكون وزنه فعلى لا أفعل (و)، بعير (راط)، فإن سقوط الهمزة فيه يدل على زيادتها وأصل راط راطي أعل إعلال قاض فأرطى على هذا افعل (وأديم مأروط)، إذا دبغ بالأرطى يدل أيضًا على أنه فعلى لثبوت الهمزة فيه (و)، أديم (مرطى)، يدل على أنه أفعل (ورجل مألوق)، يدل على أن أولق)، يدل على أن أولق فوعل (ومولوق)، يدل على أنه أفعل (جاز الأمران)، أي الرجوع إلى كل واحد من الاشتقاقين كما بينا الآن (وكحسبان وحمار قبان)، فإنه يجوز أن يكون كل واحد منهما من الحسن ومن القبن وهو من قبن في الأرض قبونا أي ذهب ويكون منصرفا ويجوز أن يكون الألف والنون زائدتين ويكون من الحس وألقب وهو معرفة عندهم ويكون غير منصرف لكن ذكر في الصحاح أن العرب لا تصرف قبان يقال قب إذا ذهب ماؤه وحف وكذا قال ابن مالك[1] في حسان وكأن المصنف سمع فيهما الصرف ومنعه ولذا قال (حيث صرف ومنه)، أي كل واحد منهما (وإلا)، أي وأي وإن لم يكن الاشتقاقان واضحين (فالترجيح)، أي فيؤ خذ بالراجح (كملك)، لا خلاف أن ملكًا تخفيف ملاك لقولهم في جمعه ملائك وملائكة ولقوله، فلست لأنسى ولكن

---

(١) ابن مالك : هو محمد بن عبد الله بن مالك الطائي سنة ، وُلِد في مدينة "جيَّان" بالأندلس (٦٠٠هـ = ١٢٠٣م)، هاجر إلى المشرق الإسلامي في الفترة التي كانت تتعرَّض قواعد الأندلس لهجمات النصارى، ثم رحل إلى "حماة" تسبقه شهرته واستقر بها فترة، تصدَّر فيها دروس العربية والقراءات، ثم غادرها إلى القاهرة، واتصل بعلمائها وشيوخها، ثم عاد إلى دمشق، وتصدر حلقات العلم في الجامع الأموي، وعُيِّن إمامًا بالمدرسة "العادلية الكبرى"، وولِّي مشيختها، وكانت تشترط التمكن من القراءات وعلوم العربية، وظلَّ في دمشق مشتغلاً بالتدريس والتصنيف حتى تُوفِّي بها في (١٢ من شعبان ٦٧٢هـ = ٢١ من فبراير ١٢٧٤م) في دمشق، وصُلِّي عليه بالجامع الأموي. وله في اللغة: "إيجاز التصريف في علم التصريف"، و"تحفة المودود في المقصور والممدود"، و"لاميات الأفعال"، و"الاعتضاد في الظاء والضاد". وله لألفية ، وهي أشهر مؤلفات ابن مالك حتى كادت تطغى بشهرتها على سائر مؤلفاته. بغية الوعاة ١/١٣٠ ـ ١٣٧.

الملاك، تنزل من جو السماء يصوب، (قيل)، والقائل الكسائي مالك (مفعل)، لأن أصله (من الألوكة) بمعنى الرسالة فقدم العين على ألفًا، ثم حذفت همزته لكثرة الاستعمال فقيل ملك وهو الراجح لأن الملك فيه معنى الرسالة، قال عز وجل: ﴿جَاعِلِ الْمَلائِكَةِ رُسُلا﴾ [فاطر: ١]، وليس فيه خلاف الظاهر إلا القلب وهو كثير (وابن كيسان فعأل)، بزيادة الهمزة (من الملك) وهو بعد لأن فعألا نادر ومفعلًا كثير ولأنه ليس له مناسبة مع الملك غذ لا يعرف له ملكًا (وأبو عبيدة مفعل من لاك أي أرسل)، وهو المختار إن ثبت لاك بمعنى أرسل وقيل فيه بعد لأن الملك رسول لا مرسل ولو كان من لاك كان معناه مرسلاه وفيه نظر إذ لا يلزم ذلك لجواز أن يكون مفعلًا بمعنى موضع الرسالة (وموسي)، بمعنى الآلة التي يحلق بها (مفعل من أو سيت أي حلقت والكوفيون هو (فعلى من ماس)، إذ الأول أولى لمناسبة الحلق بخلاف؛ ولأن مفعلا أكثر من فعلى لأنه يبني من كل ما ماضيه على أكرم ولأن المسموع فيه الصرف ولو كان فعلى لما صرف، وأما موسى اسم رجل فقال أبو عمرو ابن العلاء: هو مفعل لأنه يصرف في المعرفة والنكرة وفعلى لا ينصرف دائمًا (وإنسان فعلان من الإنس)، فهو مناسب له في اللفظ والمعنى وكذلك إنس بالكسر وأناس وأنيس تدل على إصالة الهمزة ويكون وزنه في التصغير فعيليانا (وقيل)، إنسان (أفعال)، وهو قول الكوفيين (من نسى لمجيء إنيسيان)، في تصغير وهذا لا يدل على أنه أفعان ولأنه لا يوافق نسى لا لفظًا لعدم الياء فيه ولا معنى إذ لا دلالة للإنسان على النسيان؛ ولأنه يلزم من قولهم الإعلال في المفرد بحذف اللام وفي الجمع بقلب النون ياء نحو أناسي إذ أصله أناسين (وتربوت فعلوت من التراب عند سيبويه لأنه)، أي لأن التربوت (الذلول)، والذلة والمسكنة تناسب التراب ولم يجعله تفعولا من قولهم ربتة تربيتًا أي رباه مع المناسبة بينهما؛ لأن الجمل إنما يصير ذلولًا بالتربيت أي التربية والاعتمال؛ لأن زيادة التاء بعد الواو كثيرة في هذا البناء نحو جبروت للمبالغة في التجبر وملكوت للملك العظيم وقيل أصله دربوت من الدربة أبدل من الدال تاء (وقال)، سيبويه (في سبروت)، وهو الدليل الحاذق في سبر الطرقات (فعلول)، من قولهم سبروت للأرض القفر فيشتق منه تكون ضمة أحدهما غير ضمة الآخر كفلك مفردًا أو جمعًا أو يطلق هذا اللفظ على الحاذق المذكور، وإن كان في

الأصل بمعنى الأرض القفر للمناسبة بينهما (وقيل من السبر)، وهو فعلوت للمناسبة المذكورة وإنما جعل سيبويه تربوتًا من التراب مع بعد المناسب بينهما ولم يجعل صبرونًا من السبر مع قربها؛ لأنه لما رجعا إلى اشتقاقين رجح غلبة زيادة التاء بعد الواو في هذه الصيغة بخلاف سبروت لعدم غلبتها في مثله مع أن الأصل عدم الزيادة ومع كثرة فعلول في كلامهم كغضروف (وقال)، سيبويه (في تنبالة فعلالة وقيل)، تفعالة (من النبل للصغار لأنه القصير)، وإنما لم يقل أنها تفعالة؛ لأنها قليلة في الأوزان بخلاف فعلالة فإنها كثيرة فيها (وسرية قيل من السر)، وهو الجماع والذي يكتم للمناسبة المعنوية؛ لأن السرية تكتم من الحرة وهو فعلية منسوبة إلى السر وضمت سينها على خلاف القياس، وإنما القياس الكسر كالدهري في النسبة إلى الدهر وقيل أصله سرورة على وزن فعلولة من السر أيضًا أبدلت الراء الأخيرة ياء للتضعيف وقلبت الواو ياء وأدغمت، وكسرت الراء لأجل الياء فهو على هذا فعليلة مغيرة عن فعلولة (وقيل)، سرية (من السراة)، وهي الخيار إذ لا تجعل الأمة سرية إلا بعد اختيارها ووزنها عندهم فعيلة والمختار الأول وهو أنه فعلية من السر لقوة المعنى كما ذكرنا واللفظ أيضًا لكثرة فعلية كحرية وقلة فعلولة وعدم فعيلة وقال الأخفش: إنه فعولة من السرور؛ لأنها يسر بها فأبدلت الراء الأخيرة ياء، وقلبت الواو وأدغمت في الياء (ومئونة قيل من مان يمون)، بلفظ الأجوف يقال مانه إذا قام بمئونته ووزنها موونة بواوين على وزن فعلولة قلبت الواو الأولى همزة كما في الأوون.

وقال في الصحاح: إن المئونة فعولة من مأنت القوم إذا احتملت مئونتهم (وقيل من الأون)، وهو الثقل (لأنها)، أي لأن المئونة (ثقل)، والأصل فيها مأونة نقلت حركت الواو إلى الهمزة فصار مؤنة ووزنها على هذا مفعلة (وقال الفراء من الأين)، وهو التعب والشدة والأصل مأنه نقلت ضمة الياء إلى الهمزة ثم قلبت الياء واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها والمختار الأول لظهور دلالة المئونة على معنى مان يمون بخلاف الثقل والتعب لعد ظهور الدلالة وعدم اللزوم أيضًا وقول الفراء بعد لا دابة إلى كثرة التغيير (وأما منجنيق)، وإنما فصله عما قبله بقوله وأما لأنه معرب وما قبله ليس كذلك فلا يتحقق اشتقاقه مثل اشتقاق ما قبله وإنما حكم بتعريبه؛ لأن الجيم والقاف لا يجتمعان

في كلمة واحدة في كلام العرب إلا أن تكون معربة وأصلها بالفارسية من جه نيك أي ما أجودني والأسماء المعربة إنما يحكم عليها بأصالة الحرف وزيادته لوقوعها في كلام العرب وتصريفها في الجمع والتصغير فأجريت مجرى العربية أو يحكم بذلك على معنى أنها لو كانت من كلامهم لكان قياسها أن يكون كذلك وقيل لا يتعرض بعربتها ولا حكم بزيادة بعضها وأصالة آجر والأولى هو المختار، وإليه ذهب المصنف (فإن اعتد بجنقونا)، أي رمونا بالمنجنيق (فنفعيل)، لأن أصولها باعتبار هذا الفعل الجيم والنون الثانية والقاف (وإلا)، يعتد به لقلنه في استعمال الفصحاء ولقول الفراء أنه مولد من لفظ المنجنيق لا أنه موضوع في لغة العرب (فإن اعتد بمجانيق)، في جمعه يحذف النون الأولى (ففنعليل)، لأن حذف النون دل على زيادتها وإذا كانت زائدة لا يجوز أن يكون الميم أيضًا زائدة؛ لأنه لا يجتمع في أول الاسم غير الجاري على الفعل الزيادتان (وإلا)، أي وإن لم يعتد به (فإن اعتد بسلسبيل)، وقيل هو فعلليل (على الأكثر ففعلليل)، لأن الغرض أنه لا يعتد بجنقونا ولا بمجانيق فلا يكون فيه دليل على زيادة الميم والنون والأصل عدم الزيادة والتقدير أن فعلليلاء موجود في كلامهم كسلسبيل فلا يلزم محذور كعدم النظير وغيره فيحكم بأنه فعلليل (وإلا)، أي وإن لم يعتد بسلسبيل (ففعليل) لأن الغرض أن لا يعتد بسلسبيل فلا يكون فعلليلا ولا دليل على زيادة الميم ونونه الأولى والزيادة بالآخر وما هو أقرب منه أَوْلَى فيكون وزنه فعلنيلا (ومجانيق يحتمل)، الوجوه (الثلاثة)، لأنه أن اعتد بجنقونا فوزنه مفاعيل وإلا فإن اعتد بسلسبيل فوزنه فعاليل وإلا فوزنه فعانيل (ومنجنون)، وهو الدولاب (مثله)، أي مثل مجنيق في أوزانه (لمجيء منجنين)، بمعناه وهو مثله بلا شك (إلا في منفعيل)، بزيادة الميم والنون في أوله فإنه ليس مثله فيه؛ لأنه لم يأت جنونًا؛ ليدل على زيادة الميم والنون (ولولا منجنين لكان فعللولا)، لمجيء هذا الوزن في كلامهم (كعضرفوط)، وإنما كان مثله؛ لأنه إن اعتد بمجانين فنجنين فنعليل ومنجنون فنعلول وإلا فإن اعتد بسلسبيل فنجنين فعلليل ومنجنون فعللول والافنجنين فعلنيل ومنجنون فعلنول، واعلم أن من جعل النون الأولى فيها أصلية جمعهما على مناجين وعليه عامة العرب ومن جعلهما زائدة جمعهما على

مجانين (وخندريس كمنجنين)، في كونه فعلليلا أو فنعليلا لا في كونه فعلنيلا لعدم نون فيه في مقالة النون الثانية في منجنين.

فإن فقد الاشتقاق فنجروجها، أي فيعرف الزائد من الأصلي بخروج الكلمة (عن)، أوزانها (الأصول)، وهذا شروع منه في عدم النظير بعد الفراغ من الاشتقاق وهذا أقسام أن تخرج الكلمة عن الأصول بتقدير الأصالة وأن لا نخرج هي بل تخرج زنة أخرى لها عنها وأن تخرج عنها على تقديري الزيادة والأصالة معًا وأشار إلى الأول بقوله (كتاء تتفل)، وهو ولد الثعلب (و)، تاء (ترتب)، وهو الشيء الثابت إذ ليس مثل جعفر بضم الفاء من أصول أبنيتهم فيحكم بزيادتها فيهما فوزنهما تفعل وإن لم يكن تفعل أيضًا من الأصول؛ لأنه إذا تعارض وزنان فالحمل على الزائد أولى؛ لأن ما زيد فيه من الكلم أكثر من المجرد فمثاله ها هنا بما تخرج على تقدير الأصالة ولا التفات له إليه بخروجه على تقدير الزيادة أيضًا ويمكن أن يحكم بزيادة التاء في ترتب بالاشتقاق؛ لأنه من الرتوب وهو الثبات إلا أن المصنف مراده من إيراده هنا أنه خرج عن الأصول على تقدير أصالة التاء من غير نظر إلى اشتقاقه (و)، مثل (نون كنتأل)، وهو القصير فإنه لو جعل النون أصلية لو كان وزنه فعللا على تقدير أصالة الهمزة أو فعلا لا على تقدير زيادتها وكلاهما مفقود (و)، كنون (كنهبل)، وهو شجر إذ ليس في الأصول مثل سفرجل بضم الجيم فوزنه فنعلل (بخلاف كنهور)، وهو العظيم السحاب فإنه لم يحكم بزيادة النون؛ لأنه إذا حكم بأصالة نونه كان على وزن فعللل وهو موجود في أبنيتهم ألان أن الواو فيه للإلحاق بسفرجل فوزنه حينئذٍ فعلول (و)، مثل (نون خنفساء)، بفتح الفاء فإنه حكم بزيادتها لعدم فعللاء (و)، كنون (قنقخر)، بضم القاف وهو العظيم الجثة فإنه حكم بزيارتها لعدم فنعلل (أو)، يعرف الزائد (بخروج زنة أخرى لها)، أي للكلمة عن الأصول (كتاء تتفل وترتب) بضم أولهما (مع تتفل وترتب)، بفتح أولهما فإنه يحكم بزيادة التاء وإن كان فعلل موجودًا في كلامهم كبرثن لما ذكرنا من زيادتها في تتفل وترتب ولا يحكم بأصالتها لاتفاق اللفظ والمعنى ولا يكون حرف واحد في أحدهما أصليًّا وفي الآخر زايدًا (و)، مثل (نون قنقخر)، بكسر القاف (مع قنقخر) بالضم فإنه يحكم بزيادتها، وإن كان مثل قرطعب لما ثبت من زيادتها في قنقخر بالضم (و)، نون (خنفساء)، بضم

الفاء (مع خنفساء)، بفتحه وإن ثبت قرفصاء لزيادتها في خنفساء (و)، مثل (همزة النجج)، وهو عود يتبخر به فإنه يحكم بزيادة الهمزة وإن كان فعنلل موجودًا كشر نبث وهو الغليظ (مع النجوج)، وهما متحدان في المعنى والأصول والهمزة فيه زائدة وإنما لم يحكم بالعكس في هذه الأمثلة فيحمل قنقخرًا بضم القاف على قنقخر بكسرها فيحكم بأصالة النون وكذا في غيره؛ لأنه يلزم منه مخالفة الأصول.

فإن خرجتا معًا أي الكلمتان عن الأصول على تقدير أصالة الحرف وزيادته (فزائد أيضًا)، لكثرة الزيادة (كنون نرجس)، فإن النون لو كانت زائدة لكانت على زنة نفعل ولو كانت أصلية لكان على زنة فعلل وكلاهما خارجان عن القياس (و)، كنون (حنطأو)، وظاهر كلامه أنه لا نظير له على تقدير أصالة النون ولا على تقدير زيادتها وفيه نظر لأن له نظيرًا على تقدير زيادتها وهو كنتأو على زنة فنعلو وهو عظيم اللحية من كتأب لحيته أي نبتت وكذا على تقدير أصالتها نحو قرطعب (و)، مثل (نون جندب)، بضم الجيم وفتح الدال فإنه يحكم بزيادتها نونه؛ لأنه لا نظير له على تقدير أصالة النون وزيادته (إذا لم يثبت)، بفتح الدال وهو بمعناه وأما إذا ثبت جخدب كما رواه الأخفش فوزنه فعلل لعدم على زيادة نونه والأصل الأصلي (إلا أن تشذ الزيادة)، في ذلك المحل فإنه يحكم بأصالتها (كميم مرذ نجوش)، فإنه لا يحكم بزيادتها (دون نونها إذ لم تزد الميم أولًا)، حال كونها (خامسة)، أي واحدة من الحروف الأصول الخمسة في غير الأسماء الجارية على الأفعال وإنما حكم بزيادة نونه لعدم فعللول فوزنه فعلنلول (و)، مثل (نون بر ناساء)، هو الناس يقال ما أدرى أي البر ناساء هو فإنه يحكم بأصالة نونه فوزنه فعلالاء (وأما كنأبيل)، وهو علم أرض غير منصرف (فثل حز عبيل)، وهو الباطل وظاهر كلامه أنه من مزيد الخماسي على فعليل لكنه ذكره في المفصل في مزيد الرباعي ولم يرد عليه المصنف في شرحه.

وقال شارح الهادي في مزيد الرباعي: وفعأليل بضم الفاء لم يأت إلا اسم واحد وهو كنأبيل، ولما فرغ من عدم النظير شرع في غلبة الزيادة بقوله فإن لم تخرج الكلمة ولا زنة أخرى لها بتقدير أصالة الحرف ولا بتقدير زيادة عن الأصول (فبالغلبة)، أي

فيعرف الزائد بالغلبة (كالتضعيف (، في موضع أو موضعين مع ثلاثة أصول)، من الحروف الأصول (للإلحاق وغيره)، وإنما ذكر التضعيف هنا مع أنه بصدد بيان الزيادة التي هي لغير الإلحاق والتضعيف لغلبة زيادته لا لأنه مما نحن بصدده ولذلك مثل له بما ليس من حروف الزيادة (كقردد)، وهو المكان الغليظ المرتفع الحق بجعفر بتكرير اللام (ومر مريس)، وهي الداهية الشديدة من المراسة وهي الشدة كررت الفاء والعين للإلحاق بسلسبيل ووزنه فعفعيل (وعصبصب)، وهو الشديد من العصب وهو الطي الشديد كررت فيه العين واللام للإلحاق بسفرجل ووزنه فعلعل (و)، مثل (همرش)، وهي العجوز فالأكثر على أنه فعلل بتضعيف العين لكثرة التضعيف (وعند الأخفش أصله همرش كجحمرش لعدم فعلل)، فإن قلت لو كان أصله همرشًا لما دغم؛ لأنه لا يدغم من المتقاربين ما يؤدي إلى اللبس بوزن آخر فأجاب عنه بقوله لعدم فعلل فعلم أنه فعللل (قال)، الاخفش (ولذلك)، أي لعدم فعلل (لم يظهروا)، نونه بل أدغموا لعدم اللبس، والزائد في نحو كرم الثاني لما علم أن الدال الثانية في قردد زائدة للإلحاق فكذلك الثاني هنا زائد (وقال الخليل) الزائد (الأول)؛ لأن الحكم على الساكن بالزيادة أولى (وجوز سيبويه الأمرين)، لتعارض الأمارتين.

ولا تضاعف الفاء وحدها لأنه إذا كرر لزم الإدغام وهو متعذر لاستلزامه الابتداء بالسكان ولو جيء بهمزة الوصل التبس مع الاستغناء وإن كرر بعد ملزم تكرير الحرف مع الفصل بحرف أصلي ولم يثبت مثله في لغتهم فإن قلت فما تقول في نحو زلزل وإخواته فأجاب عنه بقوله (ونحو زلزل وصيصية)، وهو حصن (وقوقيت)، من قوقي الديك قوقاء إذا صاح (وضوضيت)، من الضوضاء وهي الصياح (رباعي وليس بتكرير لفاء ولا لعين)، بل حروفه أصلية (للفصل)، على ما بينا الآن (ولا بذي زيادة لأحد حرفي اللين لدفع التحكم)، إذا لو جعل أحدهما زائدًا على التعيين لزم التحكم ولو جعل كلاهما زائدًا؛ لبقي حرفان وكان الاسم متمكنًا موضوعًا على حرفين (وكذلك سلسبيل خماسي)، ووزنه فعلليل وليس فيه تكرار فاء ولا عين وإنما قال: (على الأكثر)، لأنه قيل فعلليل وزن نادر فالأولى أن يكون فعفليلا بتكرار الفاء وإنما يجوز مرمريس بتكرار الفاء مع أنه يلزم الفصل المذكور؛ لأن الراء حرف فكأنه ليس بأصلي (وقال

الكوفيون زلزل من زل)، فيجوزوا تكرار الفاء وحده (وصر صر)، أي صوت (من صر ودمدم)، أي أهلك (من دم لاتفاق المعنى)، مجوزًا تكرار الفاء وحده (وكالهمزة أولًا)، احتراز عن أن يكون غير أول فإنه يحكم حينئذ بأصالتها لقلة زيادتها غير أول مع أن الأصل عدم الزيادة (مع ثلاثة أصول)، احتراز عن أن يكون بعدها أصلان كادب فإن الهمزة فيه أصل وإلا لكانت الكلمة المعربة على حرفين (فقط)، أي ثلاثة أصول لا أكثر من ذلك واحترز بذلك أن يكون بعدها أربعة أحرف أصول فإنه كثرت زيادتها مع هذه الشرائط فيما عرف بالاشتقاق نحو أحمر فيحمل عليه ما لم يعرف اشتقاقه من هذا القبيل عليه (فأفكل)، وهو الرعدة (افعل)، لما ذكرنا الآن (والمخالف)، أي القائل بأنه فعلل (مخطئ واصطبل فعلل كقرطعب)، فحكم بأصالة الهمزة لأنه لم يثبت زيادة الهمزة في مثل هذا الموضع باشتقاق ولا غيره والأصل عدم الزيادة؛ ولأن الهمزة ثقيلة وكذا الكلمة الرباعية وليست الهمزة فيها لمعنى فلا وجه لزيادتها والميم كذلك تقع زائدة أو لا مع ثلاثة أصول فقط؛ لأن الهمزة من أول مخارج الحلق مما يلي الصدر والميم من أول المخارج من الطرف الآخر وهو الشفتان فجعلت زيادتها أولًا؛ ليناسب مخرجها موضع زيادتهما (و)، زيادة الميم (مطردة في)، الاسم الجاري على الفعل)، كاسمي الفاعل والمفعول، واسمي الزمان والمكان والآلة، وذلك يعرف بالاشتقاق فإن لم يعرف زيادتها به حمل على ما عرف به والياء زيدت مع ثلاثة أصول فصاعدًا سواء كانت زيادتها في الأول أم لا لما عرف بالاشتقاق زيادتها كذلك كضيغم وهو الأسد من الضغم وهو العض فيحمل ما لم يعلم اشتقاقه عليه كير مع وهو حجارة بيض رقاق (إلا في أول الرباعي)، لأن الياء لا تلحق بالرباعي من أولها (إلا فيما يجري على الفعل)، المضارع نحو يدحرج (ولذلك)، أي ولأجل أن الياء لا تزاد في أول الرباعي (كان يستعور)، وهو شجر يستاك به، والباطل وموضع عند حرة المدينة (كعضر فوط)، وهو العظاءة الذكر فالياء فيه أصلية (وسلحفية)، وهي دابة جلدها عظام (فعلية)، زيدت فيه الباء وهي رباعي للإلحاق بالخماسي نحو قذ عملة، والواو والألف زيدتا مع ثلاثة أصول (فصاعدا)، كجوهر وضارب فيحمل ما لم يعلم اشتقاقه عليه، ولذلك قالوا وزن كنهور وهو السحاب العظيم فعلول (إلا في الأول)، فإنه لا يزاد الألف في الأول وهو

ظاهر؛ لأنه ساكن ولا الواو وذلك لأنه قد يكون في أول الكلمة واو الكلمة واو فإذا زيدت عليها واو وأدخل عليها واو العطف أو غيره لصارت الكلمة عند النطق شبيهة بنباح الكلب (ولذلك)، أي لعدم زيادة الواو في أول الكلمة (كان ورنتل)، وهو الداهية على وزن فعنلل (كجحفنل)، بزيادة النون وهو الغليظ الشفة.

والنون كثرت زيادتها (بعد الألف)، الزائدة (آخرًا)، سواء كانت خامسة أو سادسة أو سابعة نحو غضبان وعطشان ونحو الزعفران.

والعبوثران وهو نبت طيب الرائحة مما عرف اشتقاقه وعيره يحمل عليه فيحكم بالزيادة إلا أن يدل دليل على خلافه كما قال سيبويه: إن نون مر أن أصل وأنه فعال من المرانة، وهي اللين. والمران بالفتح والتشديد اسم موضع، وأما نحو عنان فالنون فيه أصلية؛ لأنه لم يتقدمه ثلاثة أصول (و)، كثرت زيادتها (ثالثة)، ساكنة (نحو شرنبث)، وهو غليظ الكفين والرجلين (وعر ند)، وهو الغليظ من قولهم شيء عرد أي صلب، ولقولهم في معناه عرد، ولأنه ليس في الأصول نحو جعفر واللامان مختلفان (واطردت)، زيادة النون (في المضارع)، المتكلم مع الغير نحو ننصر (و)، في (المطاوع)، كبابي الانفعال والافعنلال نحو قطعته فانقطع وحرجته فاحرنجم واطردت (التاء)، بالزيادة (في تفعيل ونحوه)، نحو تفعل وتفاعل وتفعلل (وفي)، نحو (رغبوت)، زيادة التاء في نحوه كثيرة مطردة على ما يفهم من عبارته والسين اطردت في استفعل وشذت زيادته (في اسطاع قال سيبويه هو أطاع)، أي من افعل من باب الأفعال (فضارعه يستطيع بالضم)، لأن كل فعل ماضيه على أربعة أحرف بالوضع فحرف المضارعة في مضارعة مضموم وفي غيره مفتوح وإنما زيدت ليكون جبرًا لما دخل عليه من التغيير لأن أصله أطوع يطوع (وقال الفراء الشاذ فتح الهمزة)، وجعلها همزة قطع وليس الشاذ زيادة السين (وحذف التاء)، من استطاع لأنه من باب الاستفعال (فمضارعه يستطيع بالفتح وعد سين الكسكسة)، غير المعجمة الملحقة بكاف الخطاب للمؤنث في حالة الوقف نحو اكرمتكس من حروف الزيادة (غلط لاستالزامه شين الكشكشة)، المعجمة أن لا تعد من حروف الزيادة؛ لأن كل واحد منهما إنما جيء به للفرق بين المذكر والمؤنث؛ لأنه لو

وقف على الكاف زال كسرته فأبقى فرق بين المذكر والمؤنث فجيء به لإلقاء الكسرة؛ ولأن كل واحد منهما جيء بهذا المعنى فعده من حروف الزيادة غلط، وهذا ليس على إطلاقه؛ لأنه إذا زيد حرف لمعنى بحيث يصير مع المزيد فيه كلمة واحدة عد من باب ذي الزيادة كألف ضارب، وأما إذا لم يصر كذلك بل يكون كلمة متصلة بآخر كلمة كهذه السين وهاء السكت فلا يكون منه والكسكسة يروى بكسر الفاء؛ لأنه حكاية للكاف المكسورة، والمختار انفتح لأنه مصدر كسكس كالبسملة والسجلة مصدري بسمل إذا قال بسم الله وسجل إذا قال سبحان الله فالمصدر بفتح الفاء وإن كان الباء في بسم مكسورة والسين من سبحان الله مضمومة.

وأما اللام فقليلة زيادتها؛ لأنها أبعد حروف الزيادة تشبيها بحروف العلة (كزيدل)، في زيد (وعبدل) في عبد (حتى قال بعضهم في فيشلة)، وهو رأس الذكر (فعيلة مع فيشة)، بمعناه (وفي هيقل)، وهو ذكر النعام (فيعل مع هبق)، بمعناه (وفي طيسل مع طيس)، للكثير من الماء وغيره (فيعل)، يحكم في هذه الأمثلة بزيادة الباء لا اللام وإن كانت اللام غير موجودة في هذه الأمثلة التي بمعناها ويكون من باب دمث ودمثر بمعناه وهو المكان اللين ودو رمل ولا يمكن أن يقال إن الراء زائدة؛ لأنها ليست من حروف الزيادة، والمختار زيادة اللام فيها، ولا اعتبار بمثل دمث ودمثر لقلته والحمل على الأكثر أولى (وفي فحجل كجعفر)، يحكم بأصالة اللام فيه (مع أفحج بمعناه)، ولا لام فيه وهو الذي يتدانى صدور قدميه ويتباعد عقباه.

وأما لها فكان المبرد لا يعدها من حروف الزيادة (ولا يلزمه نحو أخشه)، مما لحق به هاء السكت (فإنها)، أي فإن هاء السكت (حرف معنى كالتنوين وباء الجر ولامه)، فلا يكون من حروف الزيادة (وإنما يلزمه أمهات ونحو، امهتي خندف والياس أبى، وأم فعل بدليل الأمومة)، في مصدره فيكون الهاء زائدة (وأجيب بجواز أصالتها بدليل تآمهت) أي اتخذت أما كذا ذكر خليل بن أحمد في كتاب العين وهذا يدل على أصالة الهاء (فتكون أمهة فعلة كابهة)، وهي العظمة (ثم حذفت الهاء)، والتاء أيضًا فوزن أم فع فالأمومة فعوعة (أو هما)، أي أم وامهة (أصلان)، بمعنى فام فعل وامهة فعلة (كدمث

ودمثر)، بمعنى (و)، كعين (ثرة)، أي كثيرة الماء (و)، رجل (ثرثار)، أي مكثار مهذار من الثرثرة وهي كثرة الكلام (ولؤلؤ ولألأل)، وهو بائع اللؤلؤ وهو ليس من اللؤاؤ إذ هو رباعي ولألأل فعال للنسبة ولا يجيء إلا من الثلاثي وهو من ثلاثي غير مستعمل (ويلزمه)، أيضًا (نحو اهراق يهريق اهراقة)، فهو مهريق وذلك مهراق بالتحريك أيضًا، وفي الصحاح: هراق الماء يهريقه بفتح الهاء هراقة أي صبه وفيه لغة أخرى أهرق الماء يهريقه إهراقا على وزن أفعل يفعل.

قال سيبويه: قد أبدلوا من الهمزة هاء، ثم ألزمت فصارت كأنها من نفس الكلمة، ثم أدخلت الألف بعد على الهاء وتركت الهاء عوضًا عن حذف العين (وقال أبو الحسن هجرع للطويل من الجرع للمكان السهل)، فحكم بزيادة الهاء وفيه بعد لعدم المناسب بين الطويل والمكان السهل فلا يصير ذلك على زيادتها (وهبلع للأكول من البلع وخولف)، أي أهل الاشتقاق خالفوا أبا الحسن في ذلك وإن كان أقرب مما قاله في هجرع؛ لأن الاشتقاق فيه ليس بواضح فلا يكون دليلًا على زيادتها (و)، قال (الخليل الهركولة للضخمة هفعولة لأنها تركل في مشيها)، والركل وهو الضرب بالرجل الواحدة (وخولف)، الخليل أيضًا لما ذكرنا الآن (فإن تعدد الغالب)، من حروف الزيادة (مع ثلاثة أصول حكم بالزيادة فيها)، أي في تلك الحروف المتعددة إن كانت أكثر من اثنين (أو فيهما)، إن كانتا اثنين (كحبنطى)، وهو الصغير البطن وقيل القصير القامة يحكم فيها بزيادة النون والألف لغلبة زيادة النون ثالثة ساكنة وزيادة الألف في الآخر (فإن تعين أحدهما)، وذلك إذا لم يمكن جعل الجميع زائدًا وهو على ثلاثة أقسام أن تخرج الكلمة عن الأصول على تقدير جعل أحدهما زائدًا دون الآخر وأن تخرج على التقديرين وإن لا تخرج أصلًا فشرع في القسم الأول بقوله (رجح بخروجها)، عن الأصول (كميم مريم و)، ميم (مدين)، وهو اسم مكان فإنه يحكم بزيادة الميم فيهما لا الياء لعد فعيل وكثرة مفعل (وهمزة أبدع)، وهو الزعفران فإنه يحكم فيه بزيادة الهمزة لا الياء لقلة فيعل وكثرة افعل (وياء تيجان)، وهو الذي يقع فيما لا يعنيه فإنه يحكم بزيادة يائه لا تائه؛ لوجود فيعلان نحو تيفان وهو النشيط وعدم تفعلان قال المرزوقي في شرح الحماسة التيجان فيعلان بفتح العين ولا يجوز كسرها لأن فيعلان لم يجئ في الصحيح

فيبنى المعتل عليًّا قياسًا (و) مثل (تاء غزيت)، وهو طائر واسم بلد فإنه يحكم بزيادتها وأصالة الواو دون العكس لوجود فعليت كعفريت من العفر وعدم فعويل ولا يجوز أن يكونا زائدين؛ لأن الاسم المتمكن لا يكون على أقل من ثلاثة أصول أو أصليين على فعليل كبرطيل وهو حجر طويل؛ لأن الواو إذا كانت مع ثلاثة أصول تكون زائدة أبدًا إلا في الأول (و)، مثل (طاء قطوطى)، من القطو وهو مقاربة الخطو (ولام اذلولي)، أي أسرع دون ألفهما لعدم فعولي)، ووجود فعوعل كعنوثل وهو الرجل المسترخي الأعضاء (و)، لعدم (أفعلولي ، ووجود أفعوعل كاعشوشب فيحكم بزيادة الطاء واللام فيهما لا الألف (و)، مثل (واو حولايا) وهو اسم مكان (دون يائها)، فإنه يحكم بزيادة الواو ولا الياء لوجود فوعالا مثل زوعالا وهو النشاط وعدم فعلايا (و) مثل (أول يهير)، وهو صمغ الطلح (والتضعيف)، أي تشديد الراء فإنه يحكم بزيادة الياء الأولى (دون)، الياء (الثانية)، لوجود يفعل وعدم فعيل ولم يذكر مثال يفعل بالتشديد وذكر صاحب الهادي في شرحه في موضع بتخفيف الراء مع بلع وفي موضع آخر بتشديد الراء مع زيادة الألف في آخره.

وقال بهيري: بمعنى الباطل وهو يفعلى كيحمرى بمعنى الأحمر ويمكن أن يقال إذا وقف عليه بالتشديد صار يفعل (و)، مثل (همزة أرونان)، يقال يوم أرونان أي شديد (دون واوه)، لعدم فعولان ووجود أفعلان (وإن لم يأت إلا أنجيان يقال عجين أنجيان أي مدرك منتفخ والحمل على ما وجد ولو مثال واحد أولى من الحمل على ما لا مثال له وفي الصحاح في بعض الكتب أنجيان بالخاء معجمة، ثم قال فيه وسماعي بالجيم عن أبي سعيد وأبي الغوث وغيرهما وشرع في القسم الثاني بقوله فإن خرجتا عن الأصول على التقديرين (رجح بأكثرهما)، زيادة (كالتضعيف في تيفان) يقال جاء على تيفان ذاك أي أوله فإنه لم يوجد في الأصول فعلان ولا تفعلان لكن زيادة التضعيف أكثر فوزنه فعلان (و) مثل (واو كوألل) وهو القصير فإنه لم يوجد في الأصول فوعلل ولافعألل لكن زيادة الواو أكثر من زيادة الهمزة فوزنه فوعلل (و) مثل (نون حنطأ و وواوها) قد عرفت أن نونه زائدة فلو جعل همزته أيضًا زائدة دون الواو لكان فنعالا ولم يوجد ولو جعل الواو زائدة دون الهمزة لكان فنعلوا ولم يوجد أيضًا لكن زيادة الواو

أكثر فوزنه فنعلو وشرع القسم الثالث بقوله: (فإن لم تخرج فيهما) عن الأصول أصلًا (رجح بالإظهار الشاذ) إن لم يكن فيه شبهة الاشتقاق بالاتفاق والمراد من شبهة الاشتقاق موافقة بناء لبناء كلامهم في الأصول ولم تعلم الموافقة في المعنى (وقيل) رجح (بشبهة الاشتقاق) إن ثبت في أحدهما وقيل رجح بالإظهار الشاذ (ومن ثم اختلف في يأجج) اسم قبيلة (ومأجج) اسم مكان فمن رجح بالإظهار الشاذ لئلا يلزم هدم قاعدة معلومة وهي الإدغام عند اجتماع المثلين قال وزنهما فعلل والجيم الثانية للإلحاق بجعفر ومن رجح بشبهة الاشتقاق لئلا يلزم بناء غير موجود في كلامهم وهو يأج ومأج قال وزنهما يفعل ومفعل؛ لأنه وجد في كلامهم أج فجعلهما على بناء كلامهم أولى (ونحو محبب علمًا يقوى) القول (الضعيف) وهو الأخذ بشبهة الاشتقاق لاتفاقهم على أنه مفعل فلو رجح بالإظهار الشاذ لقيل وزنه فعلل (وأجيب) بأنه رجح (بوضوح اشتقاقه) لا بشبهته (فإن ثبتت) شبهة الاشتقاق (فيهما) أي في التقديرين (فبالإظهار) الشاذ (اتفاقًا كدال مهدد) اسم امرأة إن جعلت الدال زائدة كان من مهد وإن جعلت الميم زائدة كان من هد فتعين الترجيح بالإظهار فالدال زائدة للإلحاق وإلا لوجب الإدغام (فإن لم يكن) فيه (إظهار شاذ) وهو على ثلاثة أقسام أن يوجد فيه شبهة الاشتقاق في أحدهما وأن يوجد فيهما وأن لا يوجد في واحد منهما وأشار إلى الأول بقوله: (فبشبهة الاشتقاق) أن لم يعارضها أغلب الوزنين (كميم موظب) وهو علم بقعة غير منصرف مع الواو فإنه إن جعل مفعلًا كان من وظب على الشيء وظوبًا أي دام وإن جعلته فوعلا كان من مظب وهو غير مستعمل بحكم بزيادة الميم (و) كميم (معلى) فإنه جعل مفعلًا كان من علا وهو مستعمل وإن جعل فعلى كان من معل وهو غير مستعمل وفيه نظر لقولهم معلت الشيء أي أخذته بسرعة وإنما أتى بمثالين ليعلم أنه إذا لم يعارض شبهة الاشتقاق أغلب الوزنين رجح بشبهة الاشتقاق سواء عارضها أقيس الوزنين كما في موظب أولًا كما في معلى (وفي تقديم أغلبهما) أي أغلب الوزنين (عليها) أي على شبهة الاشتقاق (نظر) فمن قدمه على شبهة الاشتقاق نظر إلى أن الحمل على ما كثرت نظائره أَوْلَى من الحمل على ما قلت ومن لم يقدمه عليها نظر إلى احتمال أن يكون رده إلى أغلب الوزنين ردًّا إلى تركيب مهمل ورده إلى غير أغلب

الوزنين بشبهة الاشتقاق ردًّا إلى تركيب مستعمل والرد إلى المستعمل أولى (ولذلك) أي لأجل ترجيح أغلب الوزنين عليها (قيل رمان فعال) من رمن وإن كان غير مستعمل وفيه نظر لأن رمن بمعنى أقام مستعمل لا فعلان من رم وإن كان مستعملا (لغلبتها) أي لغلبة زنة فعال (في نحوه) أي في نحو رمان من أسماء النبات نحو حماض وهو نبت له نور أحمر وتفاح.

قال سيبويه: سألت الخليل عن الرمان إذا سمي به، فقال لا أصرفه في المعرفة وأحمله على الأكثر، والأكثر زيادة الألف والنون وهذا يدل على أن وزن رمان عند الخليل وسيبويه فعلان وكأنه المختار عند المصنف ولذلك قيل رمان فعال ولم يقل ولذلك كان رمان فعالًا وأشار إلى القسم الثاني بقوله: (فإن ثبت) أي شبهة الاشتقاق (فيهما رجح بأغلب الوزنين) إن لم يكن الوزن الآخر أقيس (وقيل) رجح (بأقيسهما) وإن كان الآخر أغلب (ومن ثم) أي من أجل أنه رجح بأغلبهما مع عدم الأقيس ومع وجوده فيه خلاف (اختلف في مورق (وهو علم فقيل هو مفعل من الورق لأنه أغلب وقيل هو فوعل من المرق؛ لأنه لو كان مفعلًا لكان الراء مكسورًا؛ لأن مثل ما زيد فيه الميم من المعتل الفاء الواوي الذي حذف واوه في المستقبل ولم يكن لامه حرف علة أن يكسر عينه كموعد (دون حومان) واحد حومانة وجمعة حوامين وهي أماكن غلاظ فإنه لم يختلف فيه وهو فعلان من الحوم لا فوعال من الحمن لغلبة فعلان مع عدم معارضة أقيس الوزنين (فإن ندرا) أي الوزنان ولم يغلب أحدهما مع شبهة الاشتقاق فيهما لأنه المفروض (احتملهما) أي اللفظ الوزنين (كارجوان) ويقال له بالفارسية أرغوان فإنه يحتمل أن يكون افعلانا كأفعوان من الرجاء وأن يكون فعلوانا من الأرج كالعنفوان لأول الشباب وأشار إلى القسم الثالث بقوله: (فإن فقدت شبهة الاشتقاق فيهما) ولم يكن ثم إظهار شاذ (فبالأغلب) إن كان (كهمزة أفعى) فإنه أفعل لأفعلي لغلبة أفعل (و) كهمزة (أو تكان) وهو القصير فإنه أفعلان كانيجان لا فوعلان كحوتنان بالتاء وبالثاء بلدلان زيادة الهمزة في الأول أغلب من زيادة الواو ثانية ساكنة (و) مثل (ميم إمعة) وهو الذي يكون لضعف رأيه مع كل أحد فإنه فعلة كدئمة وهو القصير لا أفعله كالنفحة لغلبة فعله على أفعلة (فإن ندرا) أي الوزنان (احتملهما كاسطوانة إن ثبتت

أفعواله) فهو أما أفعوالة لثبوته حينئذٍ أو فعلوانه كعنفوانة (وإلا) أي وإن لم تثبت أفعوالة (ففعلوانة) على التعيين (لا أفعلانة لمجيء أساطين) في جمعة بحذف الواو وليست الياء بدلًا من الواو؛ لأنه لا يقع بعد ألف الجمع ثلاثة أحرف بغير تاء التأنيث إلا والوسط فيه حرف مد زائد ولو كان أسطوانة أفعلانة لقيل في جمعه أساط.

الإمالة

أَن يُنْحَى بالفتحة نَحْو الكسرة، وسببُها قصدُ الْمُنَاسبَة لكسرة أَو يَاء، أَو لكَون الْألف مُنْقَلِبَةً عَن مكسور أَو يَاءٍ، أَو صائرةً يَاء مَفْتُوحَة، أَو للفواصل، أَو لإمالة قبلهَا على وَجه.

فالكسرةُ قبل الْألف نَحْو: عِمَادٍ، وشِمْلالٍ، وَنَحْو: دِرْهَمَانِ سوَّغَهُ خَفَاء الْهَاء مَعَ شذوذه، وَبعدهَا فِي نَحْو: عَالم، وَنَحْو من كَلَام قَلِيل لعُرُوضِهَا، بِخِلَاف" مِنْ دَارٍ، للراء، وَلَيْسَ مُقدَّرُهَا الْأَصْلِيّ كملفوظها على الْأَفْصَح، كجادٍّ وجَوَادّ بِخِلَاف سُكُون الْوَقْف.

وَلَا تُؤثِّر الكسرةُ فِي المنقلبة عَن وَاو وَنَحْو: مِنْ بَابِهِ وَمَالِهِ والكِبَا شَاذ، كَمَا شَذَّ العَشَا والمَكَا، وَبَابٌ وَمَالٌ وَالْحَجَّاجُ وَالنَّاس لغير سَبَب، وَأما إمالة الرِّبَا فلأجل الرَّاء.

وَالْيَاء إِنَّمَا تُؤثر قبلهَا فِي نَحْو: سَيَالٍ وشَيْبَانَ.

والمنقلبة عَن مكسور نَحْو: خَافَ، وَعَن يَاء نَحْو: نَاب والرحى وسال وَرمى.

والصائرةُ يَاء مَفْتُوحَة نَحْو: دَعَا وحُبْلَى والعُلَى، بِخِلَاف جَالَ وَحَالَ.

والفواصل نَحْو: ﴿وَالضُّحَى﴾.

والإمالة نَحْو: رَأَيْتُ عِمَادًا.

وَقد تُمالُ ألف التَّنْوِين نَحْو: رَأَيْتُ زيدًا.

والاستعلاء فِي غير بَاب خَافَ وطابَ وصَغَى مَانعٌ قبلهَا يَليهَا فِي كلمتها، وبحرفين على رَأْيٍ، وَبعدهَا يَليهَا فِي كلمتها، وبحرفٍ وبحرفين على الْأَكْثَر.

وَالرَّاء غيرُ المسكورة إِذا وليت الْألف قبلهَا أَو بعْدهَا منعت منع المستعلية، وتغلب المسكورة بعْدهَا المستعلية وَغير الْمَكْسُورَة، فيُمالُ طَارِدٌ وغَارِمٌ، وَمن قَرَارِكَ، فَإِذا تَبَاعَدت فكالعدم فِي الْمَنْع والغلب عِنْد الْأَكْثَر، فيُمالُ هَذَا كَافِر، وَيفتح مَرَرْت بِقَادِر، وَبَعْضهمْ يعكس، وَقيل: هُوَ الْأَكْثَر.

وَقد يُمال مَا قبل هَاء التَّأْنِيث فِي الْوَقْف، وتَحْسُنُ فِي نَحْو: رَحْمَةٍ، وتَقْبُحُ فِي الرَّاء، نَحْو: كُدْرَةٍ، وتَتَوسَّطُ فِي الاستعلاء نَحْو: حُقَّةٍ.

والحروف لَا تُمالُ؛ فَإِن سُمِّيَ بهَا فكالأسماء، وأُمِيلَ (بلَى وَيَا) وَ(لَا) فِي (إمَّالا)؛ لتضمُّنِهَا الْجُمْلَة، وَغير المتمكن كالحرف، وَ(ذَا، وأَنَّى، وَمَتى) كـ: (بلَى) وأُمِيل (عَسى) لمجيء: عَسَيْتُ.

وَقد تُمَالُ الفتحة مُنْفَرِدَة فِي نَحْو: من الضَّرَرِ، وَمن الْكِبَرِ، وَمن المُحَاذَرِ.

(الإمالة) في اللغة مصدر من أملت الشيء إمالة إذا عدلت به إلى غير الجهة التي هي فيها ومن مال الشيء يميل ميلًا إذا انحرف عن القصد وفي الاصطلاح (أن ينحي بالفتحة نحو الكسرة) بأن تشرب الفتحة شيئًا من صوت الكسرة فتصير الفتحة بينها وبين الكسرة وقيل بالألف نحو الياء، وقيل بالفتحة والألف نحو الكسرة والياء، والمختار تعريف المصنف لأنه شامل بجميع الأقسام؛ ولأنه قد تكون الإمالة من غير ألف في مثل رحمة ومن الكبر ومن المحاذر فإذا فسرت الإمالة بالألف خرج ذلك عن أن تكن إمالة (وسببها) المجوز لا الموجب؛ ولذا يجوز تفخيم كل مُمال؛ لأنه الأصل لأن الأصل في الحرف أن لا يمازج صوته صوت غيره (قصد المناسبة) اللفظية والتقديرية (لكسرة) لا ضمة ولا فتحة لعدم مناسبتهما الإمالة (أو ياء) وهما الأصل في باب الإمالة ورجوع بواقي الأسباب إليهما ولذلك قدمهما واختلف فيهما فقيل الكسرة أقوى لأن تسفل اللسان بها أكثر من تسفلها بالياء وقيل الياء أدعى للإمالة من الكسرة؛ لأنها حرف والحرف أقوى لقيامه بنفسه ولأن الكسرة بعضها (أو لكون الألف منقلبة عن مكسور) سواء كان المكسور واوًا أو ياء (أو عن ياء) سواء كانت الياء مكسورة أم لا (أو) لكون الألف (صائرة ياء مفتوحة) نحو دعى في دعا وحبليان في حبلى أما إذا صارت ياء ساكنة كما في قيل مجهول قال فلا يكون لها أثر؛ لأن الساكن كالميت ولا سيما إذا كان من حروف العلة (أو) قصد المناسبة (للفواصل) أي لرؤس الآيات؛ لأن رعاية المناسبة فيها مهمة عندهم، ولذا يمال لها ما لا يمال لغيرها نحو قوله تعالى: ﴿وَالضُّحَى﴾[الضحى: ١]، فإنه يمال للفواصل مع أن ألفه منقلبة عن الواو؛ لأنه من

الضحوة وإذا لم يقع في الفواصل لا يمال؛ لأن كسرته المقدرة عارضة فلا تأثير لها (أو) قصد المناسبة (لإمالة قبلها)، أي قبل الألف؛ لأنه لو لم يمل حينئذٍ لزم العدول من سفل إلى علو، وهو مستكره وأما إذا كانت الإمالة بعد الألف فلا يستكره؛ لأنه إنما يلزم منه العدول من علو إلى سفل وهو أسهل ولذلك إذا أمالوا ذال محاذر لكسر رائه لا يميلون ألفه.

قال المصنف في شرح "المفصل": الإمالة للإمالة سبب ضعيف لم يعتد به إلا بعض المميلين، لأنها ليست كسرة محققة ولا ياء، فلا يلزم من اعتبارهما في مناسبتهما للإمالة اعتبار ما نحى به نحوهما وإليه أشار بقوله: (على وجه) وأجاز بعضهم الإمالة لإمالة بعد الألف ومنه قراءة بعضهم (اليتامى) و(النصارى) بإمالتين أميلت الألف الأخيرة؛ لأنها تنقلب ياء في التثنية نحو يتاميان ونصاريان فإن تثنية الجمع جائزة على تأويل الجماعتين ثم أميلت الأولى لإمالة الثانية، ثم شرع في تفصيل ما أجمله بقوله: (فالكسرة) الملفوظة قبل الألف في نحو عماد) مما لم يكن بين الكسرة وبين الحرف الذي عليه فتحة الألف فاصل فيمال (و) نحو (شملال) مما يكون بينهما حرف ساكن هو الناقة المسرعة فيمال أيضًا (ونحو درهمان) مما يكون بينهما حرفان والمتحرك منهما الهاء (سوغة خفأ الهاء مع شذوذه) وفيه نظر لجواز أن يكون إمالته لأجل كسرة النون فلا تكون شاذًّا، ولكن لا يكون مما نحن بصدده إلا أن يقال لا اعتبار بكسرة النون لزوالها بالإضافة (و) الكسرة (بعدها) أي بعد الألف (في نحو عالم) مما كانت الكسرة أصلية فيمال (ونحو من كلام) مما كانت الكسرة عارضة فيها وعلى غير الراء (قليل لعروضها) والمراد بالكسرة العارضة ما كان مجيئها في الكلمة لأمر في بعض أحوالها كحركة الإعراب (بخلاف نحو من دار للراء) لما في الراء من التكرار فكأن فيها كسرتين فيمال كثيرًا (وليس مقدرها) أي مقدر الكسرة (الأصلي) اللازم تقديرها في جميع الأحوال (كملفوظها) فلا يمال (على الإفصاح كجاد) أصله جادد (وجواد) أصله جوادد فلا تعتبر الكسرة وإن كان السكون عارضًا في التقدير إلا أنه لازمًا في اللفظ وبعضهم أجازوا إمالته اعتدادًا بالكسرة المقدرة كما أمالوا أخاف اعتداد بكسرته المقدرة (بخلاف سكون الوقف) فإن الكسرة معه كالملفوظة لأن سكونه ليس بلازم في اللفظ (ولا تؤثر

الكسرة في) الألف (المنقلبة عن واو) إن لم تكن الكسرة على الراء سواء كانت الكسر قبل الألف أو بعدها (ونحو من بابه وماله) لأن ألفهما عن واو لقولهم أبواب وأموال (والكبا) بالكسر والقصر وهو الكناسة (شاذ) لأن ألفه عن واو بدليل كبوت البيت (كما شذ العشا) وهو بالفتح والقصر مصدر الأعشى وألفه عن واو لقولهم امرأة عشواء (و) شذ (المكا) بالفتح والقصر حجر الثعلب وهو من الواو لقولهم في معناه مكو (وباب ومال والحجاج) ألفه ليست ببدل عن شيء (والناس) ألفه اليا ليست ببدل عن شيء وإنما قال (بغير سبب) لأن إمالة ما تقدم شاذة مع تحقق السبب وهو الكسرة بخلاف هذه الأمثلة إذ لا كسرة فيها عن في عير حال الجر ومراده هذا (وأما الربا فلأجل الراء) يمال وإن كانت ألفه عن واو لقولهم في التثنية ريوان سواء كانت الراء المكسورة مقدمة على الألف كهذا المثال أو متأخرة نحو من دار هذا كله فيما إذا كان سبب الإمالة الكسرة ثم شرع فيما سببه الياء بقوله: (والياء إنما تؤثر قبلها) أي قبل الألف (في نحو سيال) مما لم يكن بين الياء والألف حرف فاصل وهو بفتح السين ضرب من الشجر (و) في نحو (شيبان) مما كان الياء ساكنه فيه وبينها وبين الألف حرف متحرك واحد وهو علم على فعلان وإنما يمال في هذه الصورة؛ لأن الحاجز واحد والياء ساكنة فهي أدعى للإمالة لزيادة لينها وتسفلها، وأما إذا كانت الياء متحركة نحو حيوان أو يكون الحاجز أكثر من حرف واحد نحو سيسبان اسم شجر فلا يمال وكذلك لا يمال إن كانت الياء بعد الألف نحوساير (و) الألف (المنقلبة عن مكسور نحو خاف) وأصله خوف بالكسر (وعن ياء) سواء كانت في الفعل أو في الاسم وسواء كان الياء عينًا أو لامًا، ولذا أتى بأمثلة أربعة وإنما لم يأت في المنقلبة عن المكسور مثالًا من الاسم كما يأتي بمثال من الفعل نحو خاف؛ لأنه لا تُمال المنقلبة عن المكسورة في الاسم نحو رجال مال وأصله مول أي كثير المال؛ لأن الكثرة في الفعل تظهر فقوى أمرها نحو خفت وهي لا تظهر في الاسم إذ لا يتصرف فيه كما يتصرف في الفعل (نحو ناب) لقولهم أنياب (والرحى) لقولهم رحيان (وسال) من السيل (ورمى) من الرمي فإن ألفائها كلها تمال (و) الألف (الصائرة ياء مفتوحة نحو دعا) لقولهم دعى في مجهوله (وحبلى) لقولهم حبليان في تثنيته (والعلي) لقولهم العليا في مفردة وأصله العلوي من العلو قلبت

الواو ياء؛ لأن واو فعلى اسمًا تقلب ياء (بخلاف جال وحال) فان ألفه يصير ياء ساكنة في مجهولة وقد عرفت ذلك (والفواصل نحو) قوله تعالى: ﴿وَالضُّحَى﴾ وبينا ذلك (والإمالة قبلها) قبل الألف (نحو رأيت عمادا) فيمال الألف الأولى لكسرة العين، ثم تُمال الثانية المنقلبة عن التنوين في الوقف لأجل تلك الإمالة (وقد تمال ألف التنوين نحو رأيت زيدا) لأجل الياء قبلها وهي قليلة ولذا قال بلفظة قد، وذلك لأن ألفه عارضة للوقف فهي في حكم التنوين، ثم شرع في موانع الإمالة، وهي ثمانية أحرف بقوله: (والاستعلاء) أي حروفه وهي سبعة: الصاد والضاد، والطاء والظاء، والحاء والغين والقاف (في غير باب خاف) وهو ما ألفه منقلبة عن مكسور (و) غير باب (طاب) وهو ما ألفه عن ياء (و) في غير باب (صغى) وهو ما تنقلب ألفه ياء مفتوحة نحو صغى إليه (مانع) لمناسبة الصوت كما أمليت فيما تقدم لذلك لأن هذه الحروف تستعلى إلى الحنك فلو أملت الألف في صاعد لانحدرت بعد إصعاد ولو أملت في هابط لصعدت بعد انحدار وفي كل منهما مشقة لكن في الثاني أكثر وإنما لم يكن مانعًا في الأبواب المذكورة لقوة السبب فيها؛ لأنه في نفس الحرف الممال إما ياء في الألف الممالة نفسها أو كسرة عليها بخلاف غيرها فإن السبب إما قبلها أو بعدها، فلا يلزم من اعتبار هذا المانع في الموضع الذي كان السبب فيه ضعيفًا؛ لبعده عن اعتباره في الموضع الذي كان السبب فيه قويًّا لقربه (قبلها) أي قبل الألف (يليها) بأن لا يكون بينهما فاصل (و) مانع قبل الألف (بحرف) واحد كصواعد (في كلمتها) أي في كلمة الألف نحو صاعد فقوله وبحرف في كلمتها عطف على قوله يليها لأعلى محذوف بعده وهو بغير حرف لفساد المعنى إذ يصير المعنى يليها بغير حرف ويليها بحرف ويليها بحرفين (على رأي) والمشهور أنه غير مانع وأما إن كان حرف الاستعلاء في غير كلمة الألف، فلا يمنع الإمالة نحو رابط سالم (و) مانع (بعدها) أي وقع بعد الألف (يليها في كلمتها) نحو عاصم (بحرف) بعدها نحو رافض (وبحرفين على الأكثر) نحو مواعيظ، وإنما كان غير مانع إذا وقع قبل الألف بحرف على المشهور ومانع إذا وقع بعد الألف بحرفين على المشهور لما ذكرنا من أن العدول من علو إلى سفل لم يستكره استكراههم العدول من سفل إلى علو (والراء غير المكسورة) وهي المفتوحة أو المضمومة (إذا وليت الألف

قبلها) أي حال كون الراء قبل الألف نحو كرام (وبعدها) نحو هذا جارك (منعت) عن الإمالة في غير باب خاف وطاب وصغى، ولذا يمال ران، ألفه منقلبة عن الياء يقال ران على قلبه رينًا أي غلب وترى سواء جعل ألفه للتأنيث أو للإلحاق لقولهم في مثناه ترتيان (منع المستعلية) في غير هذه الأبواب لما في الراء من التكرير، فإذا وليت الألف هي غير مكسورة صارت كأنها بفتحتين أو ضمتين فلم يقو سبب الإمالة فيها (وتغلب) الراء (المكسورة بعدها) أي بعد الألف (المستعلية) لتكررها فتصير ككسرتين اجتمعتا والواحدة كانت سببًا في مثل عالم فيقوى السبب فيها فلم تؤثر فيها الموانع في غيرها.

وأما إذا كانت الراء قبل الألف فلا أثر لها، ولذلك لم يمل أحد قوله تعالى: ﴿وَمِنْ رِبَاطِ الْخَيْلِ﴾[الأنفال: ٦٠] لئلا يلزم العدول من سفل إلى علو (و) تغلب الراء المكسورة (غير المكسورة) كما تغلب المستعلية (فيمال طارد) لغلبة الراء المكسورة بعد الألف حرف الاستعلاء المقدم على الالف وهو الطاء (والغارم) كذلك (ومن قرار) لغلبة الراء المكسورة المفتوحة.

وذكر في شرح الهادي أنه إذا تأخر المستعلي عن الراء نحو فارق لم تجز الإمالة لقوة المستعلي حينئذ، ويحتمل أن يكون مراد المصنف أيضًا لذلك لم يصرح به اعتمادًا على المثال (فإن تباعدت) الراء عن الألف (فكا لعدم في المنع) عن الإمالة لو كانت غير مكسورة (و) في (الغلب) على المستعلية لو كانت مكسورة (عند الأكثر فيمال هذا كافر) لكسرة الفاء ولا يعتد بالراء (ويفتح نحو مررت بقادر) ولم يعتد بالراء المكسورة وذلك لأن الراء ليست كحرف الاستعلاء وإنما هي مجراة مجراه لما ذكرنا فلا يلزم من اعتبار المستعلي مانعًا لما ذكرنا أن بعد اعتبار الراء إذا بعدت (وبعضهم يعكس) أي يفتح هذا كافر ويميل مررت بقادر نظرًا إلى اعتبار الراء عند البعد سببًا ومانعًا (وقيل هو) أي العكس (الأكثر وقد يمال ما قبل هاء التأنيث المنقلبة عن التاء (في الوقف) وهو الفتحة وإن لم يكن بعده ألف كما كانت في الأمثلة المذكورة وذلك لشبهه بالألف لفظًا لخفائها وحكمًا لكونها للتأنيث فلا يمال ما قبل تاء التأنيث في الفعل لفقد الشبه اللفظي ولا ما قبل هاء السكت وهاء الضمير لفقد الشبه الحكمي (وتحسين) الإمالة (في نحو

رجة) مما لم تكن الفتحة على الراء وعلى حرف الاستعلاء (وتقبح في الراء نحو كدرة) لأن الراء المفتوحة أشد منعًا (ويتوسط) بين الحسن والقبح (في الاستعلاء نحو حقة، والحروف لا تمال)، لأن ألفاتها لا أصل لا في الياء حتى تطلب مناسبتها بالإمالة ولقلة تصرفهم فيها والإمالة نوع من التصرف (فإن سمي بها فكالأسماء) أي صارت من قبيل الأسماء فإن كان فيها سبب إمالة اعتبر وإلا فلا فلذلك يمال حتى إذا سمي به لأنه إذا سمي به وثنى قيل حتيان؛ لأن الألف الرابعة قد يحكم بأنها عن ياء ولا تمال على لأنه لو سمى به وثنى لقيل علو أن؛ لأنه يجعل من الواوي لكثرته (وأميل بلى ويا) في النداء (ولا في أما لا لتضمنها الجملة) المتضمنة للفعل والاسم أو للاسمين فصارت كأنها اسم أو فعل؛ لإغنائها عن ذلك أما يلي فإنها أغنت عن الجملة المذكورة في السؤال قال الله تعالى: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَى﴾[الأعراف: ١٧٢]، أي بلى أنت ربنا وأما يا فلأنه قائم مقام ادعو، وأما لا في أما لا فلأن أصله أن لا وما لا زائدة ومعناه أن لا يكن ذلك الأمر فافعل ذا كما تقول اخرج فإذا امتنع عن الخروج قلت أما لا فتلكم فقام لا مقام الجملة (وغير المتمكن) من الأسماء (كالحروف) في عدم الإمالة؛ لأن ألفاتها أصل فإنها غير مشتقة ولا متصرفة فلا يعرف لها أصل (وذا) من أسماء الإشارة (وإني) من أسماء الاستفهام (ومتى) منها (كيلى) فإنها تمال اما إذا فلاستقلاله تقول ذا في جواب من قال من فعل ولأنه شابه المتمكن من حيث أنه يوصف وثنى ويجمع ويصغر وأما أين ومتى فلاستقلالهما تقول من أنى لمن قال لك ألف دينار وتقول متى لمن قال زيد يسافر وإنما قال (وأميل عسى) مع أنه فعل صريح من ذوات الياء (لمجيء عسيت) لو لم يذكره لتوهم أنه لعدم تصرفه حيث لم يجئ منه المضارع ولا الأمر ولا النهي يكون كالحرف في امتناع الإمالة فلما قال وأميل عسى أزال هذا الوهم لظهور الياء فيه عند اتصال الضمائر البارزة المرفوعة فصار كالمتصرف في ظهور الياء فيه فأمليت (وقد تمال الفتحة منفردة) عن ألف أو هاء تأنيث (فِي نَحْو: من الضَّرَرِ، وَمن الْكِبَرِ، وَمن المُحَاذَرِ) اسم مفعول من حاذر مما كان فيه راء مكسورة وإن كان فيه حرف الاستعلاء والراء المفتوحة فإن الراء المكسورة تغلبها؛ لأن في إمالة الفتحة المنفردة كلفة لم يقو عليها إلا الراء المكسورة؛ لأن كسرتها بمنزلة كسرتين.

تَخْفِيف الْهمزَة

يجمعُهُ الْإِبْدَال، والحذف، وَبَيْنَ بَيْنَ، أَي: بَينهَا وَبَين حرف حركتها، وَقيل: أَو حرف حَرَكَة مَا قبلهَا، وَشَرطه أَن لَا تكون مُبْتَدأ بهَا.

وَهِي سَاكِنة ومتحركة، فالساكنة تُبْدَلُ بِحرف حَرَكَة مَا قبلهَا، كرَأْس، وبِئْر، وسُوْتُ، وَ(إِلَى الهُدَاتِنَا) [الأنعام:٧١] و(الَّذِيْتُمِنَ) [البقرة:٢٨٣] و(يَقُوْلوذَنْ لي) [التوبة:٤٩].

والمتحركة إِن كَانَ مَا قبلهَا سَاكن، وَهُوَ وَاو أَو يَاء زائدتان لغير الْإِلْحَاق قُلبت إِلَيْهَا، وأُدغمت فِيهَا، كخَطِيَّةٍ ومَقْرُوَّةٍ، وأُفَيْسٍ، وَقَوْلُهُمْ: الْتُزِمَ فِي نَبِيّ، وبَرِيَّةٍ غير صَحِيح، وَلكنه كَثُر، وَإِن كَانَ ألفاً فَبَيْنَ بَيْنَ الْمَشْهُور، وَإِن كَانَ حرفًا صَحِيحًا أَو مُعْتَلًّا غير ذَلِك نُقِلَتْ حركتُها إِلَيْهِ وحُذِفَتْ، نَحْو: مَسَلَةٍ والخَبِ وشَيٍ وسَوٍ وجَيَلٍ وحَوَبَةٍ وَأَبُوَ يُّوبَ وَذُو مْرِهِم واتَّبِعِى مْرَهُ وقاضُوَ بِيْكَ، وَقد جَاءَ بَاب شَيْء وَسُوء مُدغما أَيْضًا، وَالْتُزِمَ ذَلِك فِي بَاب يرى وَأرى يُري؛ للكثرة بِخِلَاف يَنْأَى وأَنْأَى يُنْئِي، وَكثر فِي سَلْ للهمزتين.

وَإِذا وُقِفَ على المتطرفة وُقِفَ بِمُقْتَضى الْوَقْف بعد التَّخْفِيف، فَيَجِيء فِي: (هَذَا الخَبُ، وبَرِيٌّ ومَقْرُوٌّ) السّكُون وَالرَّومُ والإشمام، وَكَذَلِكَ بَاب شَيْء وَسُوء نُقلت أَو أُدغمت إِلَّا أَن مَا قبلهَا ألف إِذا وُقِفَ بِالسُّكُونِ وَجب قَلبهَا ألفا؛ إِذْ لَا نَقْلَ، وَتعذر التسهيل فَيجوز الْقصر والتطويل، وَإِن وقف بالروم فالتسهيل كالوصل.

وَإِن كَانَ قبلهَا متحرك فتِسْعٌ: مَفْتُوحَة وَقبلهَا الثَّلَاث، ومكسورة كَذَلِك، ومضمومة كَذَلِك، نَحْو: سَأَلَ وَمِائَة ومؤجَّلٍ وسَئِمَ ومستهزئين وَسُئِلَ ورؤوف ومستهزئون ورؤوس، فنحو: مُؤَجَّلٍ وَاو، وَنَحْو مائَة يَاء، وَنَحْو مستهزئون ،وَسُئِلَ بَيْنَ بَيْنَ الْمَشْهُور، وَقيل: الْبعيد، وَالْبَاقِي بَيْنَ بَيْنَ الْمَشْهُور، وَجَاء: (مِنْسَاةٌ) [سبأ:١٤] و (سَأَلَ) [المعارج:١] وَنَحْو: (الواجِيْ) وصلا، وَأما[1]: [الوافر]

---

(١) عجز بيت صدره:

وَكُنْتَ أَذَلَّ مِنْ وَتِدٍ بِقَاعٍ

و البيت من الوافر، وهو لعبد الرحمن بن حسان في ديوانه ص ١٨؛ والخصائص ٣/ ١٥٢؛ والدرر ٤/ ١٧٨؛ وشرح أبيات سيبويه ٢/ ٣٠٦؛ وشرح شواهد الشافية ص ٣٤١؛ وشرح المفصل ٩/ ١١٤؛

يُشَجِّجُ رَأْسَـــــهُ بِالْفِهْرِ وَاجِي

فعلى الْقيَاس خلافًا لسيبويه.

والتزموا (خُذ وكُلْ) على غير قِيَاس للكثرة، وَقَالُوا: (مُرْ)، وَهُوَ أَفْصح من (اؤْمُر)، وَأما: (وَأمُر) فأفصحُ من (وَمُرْ)

وَإِذا خُفِّفَ بَابُ (الْأَحْمَرِ) فبقاءُ همزَة اللَّام أَكثر، فَيُقَال: (اَلَحْمَرُ) و(لَحْمَرُ) وعَلى الْأَكْثَر قيل: (مِنَ لَحْمَرِ) بِفَتْح النُّون، و(فِلَحْمَر) بِحَذْف الْيَاء، وعَلى الْأَقَل جَاءَ: و(عَادَلُّولُى) [النجم:٥٠] وَلم يَقُولُوا: اِسَلْ، وَلَا: أُقُلْ؛ لِاتِّحَادِ الْكَلِمَة.

والهمزتان فِي كلمةٍ إِن سَكَنَت الثَّانِيَةُ وَجبَ قَلبهَا، كَآدَمَ، واِيْتِ، وأُوتُمِنَ، وَلَيْسَ آجَرَ مِنْهُ؛ لِأَنَّهُ فَاعَلَ، لَا أَفْعَلَ؛ لثُبُوتَ يُؤَاجِرُ، وَمِمَّا قُلْتُهُ فِيهِ:

دَلَلْــتُ ثَلَاثًــا علـــى أَن يُــؤجر لَا يَسْـــتَقِيم مضـــارع آجَــرْ
فِعَالَـــةُ جَـــاءَ والافْعَـــالُ عَـــز وَصِـــحَّةُ آجَـــرَ تَمْنَـــعُ آجَـــرْ

وَإِن تحركت وَسكن مَا قبلهَا كسأل تثبت، وَإِن تحركت وتحرك مَا قبلهَا فَقَالُوا: وَجب قلبُ الثَّانِيَة يَاء إِن انْكَسَرَ مَا قبلهَا، أَو انْكَسرت، وواوًا فِي غَيره، نَحْو: جَاءٍ وأَيِمَّةٍ وأُوَيْدِمٍ وأَوَادِمَ، وَمِنْه خَطَايَا فِي التَّقْدِير الْأَصْلِيّ، خلافًا للخليل، وَقد صَحَّ التسهيل فِي نَحْو: (أَئِمَّة) وَالتَّحْقِيق، وَالْتزم فِي بَاب أُكْرِم حذف الثَّانِيَة، وَحُمِل عَلَيْهِ أخواتُه، وَقد التزموا قَلبهَا مُفْرَدَةً يَاء مَفْتُوحَة فِي بَاب مَطَايا، وَمِنْه خَطَايَا على الْقَوْلَيْنِ، وَفِي كَلِمَتَيْنِ يجوز تحقيقُهُمَا وتخفيفُهُمَا، وَتَخْفِيف إِحْدَاهمَا على قياسها، وَجَاء فِي نَحْو: (يَشَاءُ إِلَى) الْوَاو أَيْضا فِي الثَّانِيَة، وَجَاء فِي الْمُتَّفِقَتَيْن حذفُ إحداهما وقلب الثَّانِيَة كالساكنة.

=

والكتاب ٣/ ٥٥٥؛ ولسان العرب ١/ ١٩١ (وجأ)؛ والمقتضب ١/ ١٦٦؛ وبلا نسبة في سر صناعة الإعراب ٣/ ٧٣٩؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٤٩؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٨١؛ والمنصف ١/ ٧٦.

(تخفيف الهمزة) وإنما تخفف لكونها حرفًا ثقيلًا لها خشونة ونبوة جارية مجرى التهوع من أقصى الحلق مع تعان فلا تستطيع أدنى ثقل فخففها أهل الحجاز و لاسيما قريش، روي عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: (نزل القرآن بلغة قريش وليسوا بأصحاب نبر ولولا أن جبريل عليه السلام نزل بالهمزة على النبي صلى الله تعالى عليه وسلم ما همزنا) كما أن حرف العلة تخفف بأنواعه لغاية خفتها ولطافتها حتى بلغت خفتها بحيث لا يحتمل أدنى ثقل فيحصل لها عند ذلك التخفيف أو لثقلها بسبب كثرتها في الكلام وكل كثير ثقيل بالنظر إلى كثرته وإن كان خفيفًا بالنظر إلى ذاته (يجمعه الإبدال والحذف وبين بين) ولا يكون لها نوع أخر من التخفيف ولذلك قال يجمعه وما قال يجمع (أي بينها) أي بين الهمزة (وبين حرف حركتها) وهو الكثير في بين بين (وقيل أو بينها وبين (حرف حركة ما قبلها) مثل يستهزئون فنجعل الهمزة والياء وسئل فتجعل الهمزة بين الهمزة والواو (وشرطه) أي شرط تخفيفها (أن لا تكون) الهمزة (مبتدأ بها) يعني لا تكون أو كلمة مبتدأ بها لأنها حينئذ لا تخفف؛ لأنها لو خففت لجعلت بين بين لانتفاء موجب الحذف والإبدال ولو جعلت بني بين لكانت ساكنة كما هو مذنب الكوفيين، فإن همزة بين بين عندهم ساكنة أو كالساكنة عند البصريين؛ لأنها عندهم متحركة حركة خفيفة ينحى بها نحو الساكن فكره أن يبدأ بما يقرب من الساكن؛ لأنه مرفوض في كلامهم أو متعذر وليس مراده أنها لا تكون في أول الكلمة؛ لأنها قد تخفف إذا اتصلت بكلمة أخرى ولا يرد النقض بنحو خذ وكل لأن الهمزة التي حذفت للتخفيف وهي الهمزة الثانية ليست بمبتدأ بها والمبتدأ بها وهي الهمزة الأولى لم تحذف للتخفيف وإنما استغنى عنها (وهي ساكنة متحركة فالساكنة) المفردة (تبدل بحرف حركة ما قبلها) سواء كانت الهمزة الساكنة مع المتحرك الذي قبلها في كلمة أو في كلمتين إبدالًا جائزًا فإن كل ما قبلها مفتوحًا قلبت ألفا وإن كانت مكسورًا قلبت ياء وإن كانت مضمومًا قلبت واوًا (كراس وبيروسوت) من ساء يسوء (و) قوله تعالى: (إِلَى الهُدَاتِنَا) وأصل أيتنا اءتنا قلبت الهمزة الثانية ياء لانكسار ما قبلها وسكونها ثم اتصل بقوله الهدى سقط الهمزة الوصل وعادت الياء إلى أصلها وهو الهمزة لزوال موجب القلب فالتقى الساكنان وهما ألف الهدى والهمزة العائدة فحذفت

ألف الهدى لالتقاء الساكنين فصارت الهمزة الساكنة بعد الدال المفتوحة فقلبت ألفا فصار إلى الهداتنا (و) قوله تعالى: (والَّذِيْتُمِنَ) وأصله الذي اؤتمن قلبت الهمزة الثانية واوًا لانضمام ما قبلها ولما اتصل بقوله الذي سقط همزة الوصل وعادت الواو إلى أصلها والتقى ساكنان فحذفت الياء من الذي فصار الذئتمن بهمزة ساكنة بعد الذال المسكورة فقلبت ياء (و) قوله تعالى: (يَقُوْلوذَنْ لي) فقوله: ائذن أمر من أذن فلبت الهمزة الثانية ياء ثم سقط همزة الوصل في الدرج وعادت الياء إلى أصلها وقلبت الهمزة واوًا وإنما تعين الإبدال في هذه الصور عند إرادة تخفيفها؛ لأنه لا يمكن جعلها بين بين لا المشهور لسكونها ولا غير المشهور؛ لأنه حيث لا يجوز المشهور لا يجوز غير المشهور ولا يمكن الحذف لأنه لا يبقى ما يدل عليها.

والمتحركة إن كان ما قبلها ساكن وهو واو أو ياء زائدتان لغير الإلحاق) ولابد من قيدين آخرين وهما زائدتان في بنية الكلمة أي تصير الكلمة بسبب زيادتهما بناء ومدتان بأن يكونا ساكنين وحركة ما قبلهما من جنسهما لأنه إن لم يكن ذلك الساكن زائدًا وإن كان مدة نحو السوء والمسيء لا يدغم بل تنقل حركة الهمزة إليه لأن الأصل في الفاء والعين واللام قبول الحركة وكذلك لا يدغم بل تنقل الحركة إليه فيما إذا كانت المدة زائدة لكنها ليست بزائدة في بناء الكلمة نحو ابتغوا مرهم وابتغى مرهم لأن واو الضمير وياءه اسمان مستقلان يحتملان الحركة نحو اخشون واخشين وكذلك واو الجمع وياؤه يحتملان الحركة لكونهما موضوعين لمعنى وليستا بزائدتين في بنية الكلمة (قلبت) الهمزة (إليه وأدغم) الساكن الذي قبلها فيها (كخطية) وأصله خطيئة قلبت الهمزة ياء وأدغمت فيها (ومقروة) أصله مروءة (وأفيس) تصغير أفؤس جمع فأس وأصله افيئس قلبت الهمزة ياء وادغمت الياء فيها وياء التصغير وإن كانت ليست بمدة لكنها كالمدة؛ لأنها دائمة السكون فلا يجوز إزالة سكونها الوضعي فلا تقبل الحركة كالمدة الزائدة في بنية الكلمة وهي لا تقبل الحركة؛ لأنها لا يتصور لها نوع استقلال مع أنها لو حركت لزال مدها من غير موجب لزواله وإنما تعين القلب؛ لأنه لا يمكن بين بين ولا الحذف بنقل حركتها إلى ما قبلها لما ذكرنا الآن وهذا القلب والإدغام بطريق الجواز (وقولهم) أي قول النحاة (التزم) القلب والإدغام (في نبي) وهو فعيل بمعنى فاعل من النبأ بمعنى

الخبر (و) في (برية) من برأة الله برأ أي خلقه (غير صحيح) في التزام القلب والإدغام لابن نافعا قرأ النبيء بالهمزة في جميع القرآن وهو وابن ذكوان قرأ البريئة بالهمزة وقول قراء السبعة أولى بالقبول من قول النحاة وإن لم يكن متواترا فيما ليس من الأداء كالمد والإمالة وتخفيف الهمزة لنقلهم عمن ثبت عصمة صلى الله عليه وسلم بخلاف نقل النحاة فإنه من الآحاد (ولكنه) أي لكن القلب (كثير) فيهما وإن لم يكن واجبا وأما النبي بمعنى المرتفع وهو مأخوذ من النباوة وهو ما ارتفع من الأرض فهو فعيل بمعنى مفعول ومنقوض ولمجيء تصغير على نبي وأصله نبيئ وأعل إعلال قاضي وأما النبئ من النبأ فتصغيره على نبئ على وزن فعيل.

وقال الفراء: إن أخذت البرية من البري وهو التراب فأصلها غير الهمزة (وإن كان) الساكن قبل الهمزة (ألفاً فَبَيْنَ بَيْنَ الْمَشْهُور) فيجعل بين الهمزة والألف في نحو ساءل وبينها لا تقبل الحركة وامتناع القلب والإدغام لأن الألف لا تدغم ولا يدغم فيها ولا يمكن بين بين غير المشهور؛ لأن ما قبلها ساكن وإنما يجوز هنا بين بين المشهور مع أنه يلزم فيه التقاء الساكنين أو كالتقائهما لخفاء الألف فكأنه ليس قبل الهمزة شيء ولزيادة مد الألف القائمة مقام الحركة (وإن كان) الساكن (حرفًا صحيحًا أو معتلًا غير ذلك) المذكور بأن يكون قابلًا للحركة (نقلت حركتها إليه وحذفت) الهمزة؛ لأن حذفها أبلغ في التخفيف وقد بقي حركتها المنقولة إلى الساكن قبلها دالة عليها (نحو مسله) والأصل مسألة (والخب) وأصله الخبء من خبأت الشيء أي سترته (وشى وسو) وأصلهما شيء وسوء والساكن فيهما وإن كان من حروف العلة إلا أنه أصل جوأب وهو اسم ماء والياء والواو فيهما للإلحاق بجعفر (و) نحو (أبو أيوب) في أبو أيوب (وذو مرهم وابتغى مره وقاضوا بيك) وقد عرفت بيان ذلك (وقد جاء باب شيء وسوء) مما لم يكن الياء والواو فيه مدة (مدغما) تشبيها له بما فيه مدة نحو مقروة (أيضًا) أي كما جاء فيه النقل والحذف (والتزم ذلك) النقل والحذف (في باب يرى) مضارع رأى من الرؤية وأصله يرأى (و) في باب (أرى) وهو فعل ماض من باب الأفعال وأصله أرأى بفتح الياء (يرى) وهو مضارع أرى وأصله يرئى والمراد بيان كل ما كان من تركيب رأى من الرؤية وزيد عليه حرف لبناء صيغته وسكن فاؤه (للكثرة) أي لكثرة الاستعمال وقد

يكثر حذف الهمزة مع تحرك ما قبلها مع همزة الاستفهام من نحو أريت في أرأيت وهو قراءة الكسائي في جميع ما أوله همزة الاستفهام من رأي المتصل به التاء أو النون تشبيهًا لهمزة الاستفهام بهمزة الأفعال (بخلاف ينأى) مضارع نأى (وأنأى ينئي) من باب الأفعال فإن الحذف ههنا غير ملتزم (وكثر) ذلك النقل والحذف (في سل للهمزتين) لأنه أصله اسأل نقلت حركة الهمزة إلى السين (واستغنى عن همزة الوصل فصار سل لكن غير ملتزم لقولهم سأل؛ ولكثرة الاستعمال ولذلك كان سل أكثر من قولك جر من الجؤار بمعنى الخوار يقال جأر الثور إذا صاح (وإذا وقف على) الهمزة (المتطرفة) المتحركة في الأصل (وقف) على الحرف الذي قبل الهمزة أو على الحرف المبدل من الهمزة (بمقتضى الوقف بعد التخفيف) أي تخفيف الهمزة بالحذف أو بالقلب أو الإدغام (فيجئ في هذا الخب) في الخبء (و) هذا (برى) في برئ (و) هذا مقرو (في مقروء (السكون والروم والاشمام) في هذه الأمثلة؛ لأنه إذا خفف همزة الخبء بتقدير الوصل بنقل الحركة والحذف صار الخب بضم الباء وإذا وقف على ما آخره مضموم جاز فيه هذه الوجوه الثلاثة وكذلك حكم المثالين الأخيرين (وكذلك) باب شيء وسوء) سواء (نقلت) حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفتها (أو أدغمت) بعد قلبها ياء وواوًا يجيء فيهما السكون والروم والإشمام لما ذكرنا إلا أن هذا إذا لم يكن قبل الهمزة المتطرفة المتحركة في حال الوصل ألف وإليه أشار بقوله (إلا أن ما قبلها ألف) نحو قراء (إذا وقف بالسكون) وحينئذٍ لم يحافظ ما عليها الألف في حال الوصل ألف وإليه أشار بقوله: (إلا أن ما قبلها ألف) نحو قراء (إذا وقف بالسكون) وحينئذ لم يحافظ ما عليه الألف في حال الوصل وهو جعلها بين بين (وجب قلبها ألفًا إذا لا نقل) لأنه لا يتصور نقل حركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفها لأن الغرض أنه وقف بالسكون (وتعذر التسهيل) أي جعلها بين بين المشهور ولا غيره لسكونها وسكون ما قبلها وإذا قلبت ألفًا اجتمع ألفًا الألف التي قبل الهمزة والألف المنقلبة عن الهمزة (فيجوز القصر) بحذف أحدهما لالتقاء الساكنين (و) يجوز (التطويل) بإبقائهما لا مكان الجمع بينهما لما في الألف من قبول المد أكثر مما في الواو والياء (وأن وقف بالروم) وإنما يكون ذلك عند المحافظة على بين بين الذي كان في حال الوصل لتعذر المحافظة عليه عند الوقف بالإسكان

والاشمام (فالتسهيل) أي فتعين تخفيفها يجعلها بين بين (كالوصل) أي كما كان حال الوصل كذلك (وإن كان قبلها) أي قبل الهمزة المتحركة (فتحرك فتسع) أي تنقسم الهمزة باعتباره حركتها وحركة ما قبلها إلى تسع همزات بالانقسام العقلي (مفتوحة وقبلها الثلاث) المفتوحة والمضمومة والمكسورة (ومكسورة كذلك) أي قبلها الثلاث (ومضمومة كذلك نحو سأل ومائة ومؤجل) فإن الهمزة فيها مفتوحة وقبلها الثلاث (وسئم ومستهزئين وسئل) الهمزة مكسورة فيها وقبلها الثلاث (ورؤف ومستهزؤن ورؤس) الهمزة فيها مضمومة وقبلها الثلاث (فنحو مؤجل) مما كانت الهمزة فيه مفتوحة وما قبلها مضموما (واو) أي تقبل الهمزة واوًا لضمة ما قبلها ولا يمكن جعلها بين بين المشهور وإلا يكون كألف بعد ضمة ولا بين بين غير المشهور؛ لأنه لما تعذر المشهور تعذر غير المشهور لأنه فرعه (و) نحو (مئة) مما تكون الهمزة فيه مفتوحة وما قبلها مكسورًا (ياء) لمثل ما قبلها في الواو ولا خلاف فيها؛ لأن الواو المفتوحة المضموم ما قبلها والياء المفتوحة المكسور ما قبلها يصحان نحو لن يغزو ولن يرمي (ونحو سئل) مما كانت الهمزة فيه مكسورة وما قبلها مضموما (و) نحو (مستهزؤن) مما كانت الهمزة فيه مضمومة وما قبلها مكسورا (بين بين المشهور) فيكون سيل بين الهمزة والياء ومستهزون بين الهمزة والواو (وقيل) بين بين (البعيد) غير المشهور فيكون سئل بين الهمزة والواو ومستهزؤن بين الهمزة والياء (والباقي) من أقسام الهمزة وهي خمسة أقسام (بين بين المشهور) أما في نحو سأل ومستهزئين ورؤس فلأنه لا فرق فيها بين المشهور والبعيد لمجانسة حركتها حركة ما قبلها والحمل على المشهور أولى وأما في نحو سئم ورؤف فإنه لو جعل الهمزة فيهما بين بين البعيد لأدى إلى شبه الألف وعليها كسرة في نحو سئم وضمة في نحو رؤف (وجاة منساة وسال) من بعض العرب بقلب الهمزة المفتوحة المفتوح ما قبلها الفاعل غير القياس وإنما هو راجع إلى السماع المحض فيتبع تجويزه فيما سمع (و) جاء (نحو الواجي) منهم بقلب الهمزة المتحركة المكسور ما قبلها ياء على غير القياس وإنما قيده بقوله: (وصلا) لأن الهمزة المكسور ما قبلها إذا سكنت للوقف وقلبت ياء كان على القياس (وأما) قوله: (وكنت أذل من وتد بقاع، (يشجج رأسه بالقهر واجي) وأصله واجئ قلبت الهمزة ياء (فعلى القياس) لأنه

إنما قلبت الهمزة ياء في الوقف (خلافًا لسيبويه) فإنه عده من تخفيف الهمزة الشاذ، وقيل في عذرة بأن القصيدة مطلقة بالياء وياء الإطلاق لا تكون منقلبة عن الهمزة لأنها في حكم الهمزة وفيه نظر؛ لأن ذلك لا يدفع كون التخفيف جاريًا على القياس؛ لأن الضرورة في جعل الياء منقلبة عن الهمزة ياء الإطلاق؛ لأن انقلابها ياء على خلاف القياس (والتزموا خذ وكل) بحذف الهمزة وأصلهما أؤخذ وأؤكل وكل القياس أن يقلب الهمزة الثانية واوًا إلا أنها حذفت حذفًا (على غير قياس للكثرة) أي لكثرة استعمالهما والحذف أخف من القلب (وقالوا مر) في الأمر من الأمر (وهو) أي مر بحذف همزته في أول كلام غير موصول بما قبله (أفصح) وأكثر (من أمر) من إبقائها؛ لأن علة الحذف اجتماع الهمزتين وفي الابتداء به ثبتنا فكان الحذف أولى (وأما وأمر) بإبقاء الهمزة عند وصله بما قبله كواو العطف هنا (فأفصح من ومر) بحذف الهمزة لأن همزة الوصل تسقط في الدرج فلا يجتمع همزتان فيه حتى يحذف الثانية، منه قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلاةِ﴾ [طه: ١٣٢] وجاز ومر وفر أيضًا على قلة؛ لأن أصل الكلمة أن يكون مبتدأ بها فكأنها حذفت الهمزة أولًا منه في الابتداء، ثم وقعت محذوفة الهمزة في الدرج فبقيت على حالها (وإذا خفف) همزة (باب الأحمر) مما كان في أوله همزة داخله عليه لام التعريف (فبقاء همزة اللام) التي للوصل (أكثر) من حذفها لعدم الاعتداد بحركة لام التعريف (فيقال الحمر) بإثباتها؛ لأنها في حكم الساكن لعدم الاعتداد بها (ولحمر) بحذفها للاعتداد بها فاستغنى عن همزة الوصل وذلك لأن اللام صارت كالجزء مع الاسم لفظها؛ لكونها على حرف واحد ومعنى لإحداثها معنى التعريف في الاسم فصار حركة اللام كحركة السين من سل بعد نقل حركة الهمزة إليه (وعلى الأكثر قيل من لحمر) في من الأحمر (بفتح النون) لأن اللام في حكم الساكن فحرك نون من بالفتح لأن التقاء الساكنين كأنه باق (وفلحمر بحذف الياء) كحذفها في الأحمر لالتقاء الساكنين (وعلى الأقل) وهو الاعتداد بحركة اللام فيقال من لحمر بسكون النون وفي لحمر بإثبات الياء (جاء عاد لولى) في عاد الأولى في قراءة أبي عمرو لأن قياس اللغة القليلة بعد نقل حركة الهمزة إلى اللام وحذف الهمزة أن يقال عادن لولي بسكون التنوين واعتد بحركة اللام فادغم التنوين في اللام، وأما اللغة الكثيرة فيقال عاد الولى

بكسر التنوين فلا يدغم فإن قلت لم اعتدوا بالحركة العارضة في سل وقل لم يعتدوا بها في لحمر فيقولون الحمر فأجاب عنه بقوله: (ولم يقولوا أسل) حتى لم يعتدوا بحركة السين المنقولة من الهمزة إليه (ولا أقل) حتى لم يعتدوا بحركة القاف المنقولة من الواو إليه (لاتحاد الكلمة) أي كلمة المنقول إليه المنقول عنه في سل وقل فصارت الحركة في حكم الأصلي اللزوم بخلاف الحركة في لام التعريف؛ لأنها كلمة مستقلة فلا يلزم من اعتبار ما صار لازمًا لا ينطق به إلا كذلك اعتبار ما ليس بلازم وينطق به بخلاف ذلك، ولما فرغ من أحكام الهمزة الواحدة شرع في الهمزتين بقوله: (والهمزتان في كلمة إن سكنت الثانية وجب قلبها) ألفًا إن كانت الأولى مفتوحة وياء إن كانت مكسورة، وواوًا إن كانت مضمومة؛ لأن اجتماع الهمزتين في غاية الثقل فقلبت الثانية حرفًا تناسب حركة الأولى؛ لأن الثقل منها حصل (كآدم) من الآدمة وأصله آدم على وزن افعل.

وقال في المفصل وقال في "الكشاف": ما آدم الاسم أعجمي وأقرب أمره أن يكون على فاعل كآزر وعاز وشالخ (وايت) امر من أتى إتيانا (وأوتمن) فعل ماض مجهول من ايتمن ايتمانا (وليس آجر منه) أي مما اجتمع فيه همزتان ثانيتهما ساكنة فقلبت ألفًا (لأنه) أي لأن آجر (فاعل لا أفعل لثبوت يؤاجر) في مضارعة فآجر يؤاجر كآخذ يؤاخذ (ومما قلت فيه) أي في أن آجر فاعل لا أفعل هذا البيتان وهما قوله: (سدلت ثلاث على أن يؤجر، لا يستقيم مضارع آجر، فعالة جاء والأفعال عز، وصحة آجر تمنع أجر)، أي استدل على أن آجر فعل لا أفعل بثلاثة وجوه فعبر عنه بلازمة لأن كون آجر فاعل لا أفعل يستلزم أن لا يكون يؤجر مضارع آجر؛ لأن يؤجر إنما هو مضارع أفعل، الأول أنه جاء آجر إجارة في مصدره ولو كان أفعل لم يجئ منه فعالة، والثاني أن أفعالًا عز في مصدره ولو كان أفعل لكان مصدره على أفعال وفيه نظر لأنه إن أراد بقوله عز أنه لم يوجد أفعال فممنوع إذ في كتاب المحكم آجرت المرأة البغي نفسها إيجارًا وإن أراد به أنه قليل فسلم ولكن لا يحصل مطلوبه، والثالث أنه قد ثبت آجر يؤجر فيكون آجر فاعل وصحته تمنع آجر افعل وفيه نظر لأن صحة ذلك لا تمنع مجيء آجر على وزن أفعل لجواز ثبوتهما ويكون مضارع الأول يؤاجر ومضارع الثاني يؤجر، اعلم أن النزاع

ليس في مثل قولهم آجره الله يؤجره إيجارا بمعنى أجره يأجره أجرا أي أعطاه ثوابا لأنه لا نزاع في أنه أفعل لا فاعل ولا آجرت المملوك والأجير أجرة بمعنى أجرته أجره أي أعطيته أجره وإنما النزاع في مثل قولهم: آجرت الدار والدابة بمعنى أكريتهما على أنه بهذا المعنى مشترك بين فاعل وأفعل لمجيء لغتين فيه وجامله مصدران، فالمؤاجرة مصدر فاعل والإيجار مصدر أفعل (وإن تحركت) الثانية (وسكن ما قبلها) ولم تكن في الآخر (كسئال ثبتت) الثانية مع إدغام الأولى فيها؛ لأنه لا يمكن تخفيفها بالقلب وإلا ولوقع فيما يفر منه ولا بين بين المشهور وإلا تصير الهمزة قريبة من الألف ويلزم التقاء الساكنين ولا غير المشهور لسكون الهمزة الأولى ولا بالحذف؛ لأنه لا يعلم حينئذٍ أنه فعال بالتشديد أو بالتخفيف أما إذا كانت الثانية في الآخر فقلبت ياء ولذلك قال المصنف في مسائل التمرين ومثل سيطر من قرأ قرأي وسيجيء بيان ذلك إن شاء الله وحده (وإن تحركت) الهمزة الثانية (وتحرك ما قبلها) وهو الهمزة الأولى (فقالوا) أي النحاة (وجب قلب الثانية ياء أن انكسر ما قبلها) وهو الهمزة الأولى (أو انكسرت) أي الثانية فإن كانت الثانية مكسورة قلبت لكسرتها وإن كانت الأولى مكسورة قلبت لسكرة ما قبلها (و) قلبت الهمزة الثانية (واوًا في غيره) أي في غير ما يكون إحداهما مكسورة (نحو جاء) أي في كل اسم فاعل من الأجوف المهموز اللام في مفرده وفي جمعه على فواصل وأصله على مذهب سيبويه جائ قلبت الياء ألفًا ثم الألف همزة فصار جائي بهزتين متحركتين أولاهما مكسورة فقلبت الثانية ياء ثم أعل إعلال قاض ووزنه فاع ولم يجعل بين بين؛ لأن في ذلك ملاحظة بالهمزة فيلزم الجمع بين الهمزتين وعند الخليل أصله جايء قلبت اللام إلى موضع العين فصار جاءي فأعل إعلال قاض ووزنه حينئذ فال ولم يكن مما نحن بصدده وإنما قلب الخليل احترازًا عن توالي الهمزتين؛ لأنه لو لم تتقدم الهمزة على الياء وقلبت الياء التي قبل الهمزة همزة لزم اجتماع الهمزتين وفيه نظر لأنه إنما يحترز من اجتماعهما إذا خيف بقاؤه أما إذا حصل بعد الأداء إلى اجتماع ما يوجب زواله فلا يجب الاحتراز عنه وهنا كذلك وكذا في كل ما يؤدي إلى مرفوض نحو قل وكذا حكم جواء في جمع جائية (وأيمة) في جمع أمام واصلة اءممة نقلت كسرة الميم الأولى إلى الهمزة وأدغمت الميم في الميم فصار اءمة فقلبت الثانية ياء

لكسرتها ولم تجعل بين بين لما ذكرنا في جاء (وأويدم) في تصغير آدم وأصله أأيدم قلبت الهمزة الثانية لضم ما قبلها واوًا (وأوادم) جمع آدم وأصله أ آدم قلبت الهمزة الثانية واوًا حملًا للتكسير على التصغير (ومنه خطايا في التقدير الأصلي) عند سيبويه وإنما قيده بالأصلي؛ لأن خطاءي بالهمزة ثم بالياء تقديره أيضًا لكن ليس تقديره الأصلي وإنما تقديره الأصلي عند سيبويه خطاءه بالهمزتين وليس بالحقيقة هذا أيضًا تقديره الأصلي وإنما تقديره الأصلي خطائ بالياء ثم بالهمزة إلا أن خطاءه بالهمزتين تقديره الأصلي بالنسبة إلى خطائي بالهمزة ثم بالياء (خلافا للتحليل) فإنه ليس مما اجتمع فيه همزتان وإن وافق سيبويه في أن أصله خطائ، وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى ثم اعترض تقديره الأصلي بالنسبة إلى خطائي بالهمزة ثم بالياء (خلال للتحليل) فإنه ليس مما اجتمع فيه همزتان وأن وافق سيبويه في أن أصليه خطائ وسيأتي بيان ذلك إن شاء الله تعالى ثم اعترض على قول النحاة أنه إذا انكسرت إحداهما وجب قلب الثانية ياء بقوله: (وقد صح) عن القراء (التسهيل) أي جعل الهمزة الثانية بين بين (في نحو أئمة) مما فيه الهمزة الأولى مفتوحة والثانية مكسورة (و) قد صح (التحقيق) أي تحقيق الهمزتين فيه عن القراء وقولهم أولى من قول النحاة لنقلهم عمن ثبت عصمته وجوابه النحاة قالوا الشاذ على ثلاثة أنواع شاذ عن القياس نحو القود والصيد والماء وكقوله تعالى: ﴿اسْتَحْوَذَ عَلَيْهِمُ الشَّيْطَانُ﴾ [المجادلة: ١٩] وهو مقبول واقع في فصيح الكلام وشاذ عن الاستعمال كقوله: وأم أوعال كها أو اقربا، فإن قياس الاستعمال أن لا يدخل كاف التشبيه على الضمير استغناء عنه بالمثل وهو أيضًا مقبول وشاذ عنهما كقوله: ويستخرج اليربوع من نافقائه، ومن حجرة بالشيحة اليتة قصع، وقد دخل اللام على الفعل المضارع وهو المردود لا الأولان وما نحن بصدده من القسم الأول إذا مراد النحاة أن قلب الهمزة المذكورة ياء واجب وما خالفه شاذ يحفظ ولا يقاس عليه وهذا لا ينافي مجيء خلافه في القرآآت السبع لجواز أن يكون مخالفا للقياس ولا يكون مخالفا للاستعمال واعترض عليهم اعتراضا آخر بأنهم التزموا حذف الهمزة الثانية من نحو أكرم بقوله: (والتزم في باب أكرم) أي في المضارع المتكلم من باب الأفعال (حذف) الهمزة (الثانية) وإن كان الواجب أن تقلب واوًا؛ لأنه ليست إحداهما مكسورة

وإنما التزم الحذف لكثرة الاستعمال؛ لأن كثرة الاستعمال توجب التخفيف البليغ والحذف أبلغ في باب التخفيف من القلب وأصله اء كرم؛ لأن حروف المضارع حروف الماضي مع زيادة حرف المضارعة (وحملت عليه) أي على أكرم (إخوانه) وهي ما فيه ياء المضارعة وتاؤه ونونه نحو يكرم وتكرم ونكرم وإن لم يجتمع فيه همزتان طردًا للباب (وقد التزموا قلبها) أي قلب الهمزة حال كونها (مفردة) وليست معها همزة أخرى (ياء مفتوحة في باب مطايا) أي في الجمع الأقصى الذي ليس في مفرده ألف ثانية بعدها همزة أصلية أو مبدلة أو ألف ثالثة بعدها واوًا وذلك لاستثقال الهمزة والياء المكسورة ما قبلها في بناء ممتد ثقيل لفظًا ومعنى فخففت الهمزة بقلبها ياء دون واو؛ لأن الياء أخف من الواو وإنما فتحت الياء لينقلب الياء الثانية بعدها ألفًا ومطاي جمع مطية وأصله مطيوة؛ لأنه من المطو وهو إسراع الدابة في السير قلبت الواو ياء وأدغمت في الياء وأصل مطايا مطايو قلبت الواو ياء لكونها في الطرف مع انكسار ما قبلها ثم قلبت الياء الأولى همزة كما في رسائل على سيجئ بيانها فصار مطائي ثم عمل فيه ما ذكرنا مطايا (ومنه) أي مما التزم فيه قلب الهمزة المفردة ياء مفتوحة (خطايا على القولين) أي على قول سيبويه وقول الخليل أما على قول سيبويه فلأنه بعد قلب الهمزة الثانية ياء تصير خطائي، وأما على قول الخليل فلأنه يقدم الهمزة على الياء من غير اجتماعهما فيصير خطائي ثم عمل فيه على القولين ما ذكرنا أما إذا وقعت في مفرده ألف بعدها همزة أصلية أو مبدلة فسيجئ بيانها إن شاء الله تعالى (و) الهمزتان (في كلمتين) ويحصل هنا اثنا عشر قسمًا الثانية مفتوحة وما قبلها أحوال أربعة وكذلك إذا كانت مضمومة أو مكسورة (يجوز تحقيقهما) أي إبقاؤهما على حالهما من غير تغيير لعروض اجتماعهما فيهون أمر الثقل (و) يجوز تخفيفهما نظرا إلى ظاهر الاجتماع وذلك بأن تخفف الأولى على ما يقتضيه قياس التخفيف لو انفردت ثم تخفف الثانية على ما يقتضيه قياس تخفيفهما للاجتماع أو بأن تخففا معا على حسب ما يقتضيه تخفيف كل واحد منهما لو انفردت (و) يجوز (تخفيف إحداهما) واختلفوا فاختار أبو عمر تخفيف الأولى؛ لأن الاستثقال من اجتماعهما فعلى أيهما وقع التخفيف جاز إلا أنهم أبدلوا من أول المثلين حرف لين للتخفيف نحو دينار وديوان فكذا في الهمزتين واختار الخليل

تخفيف الثانية لأن الثقل إنما يحصل عند الثانية فلا يصار إلى التخفيف قبل حصول الاستثقال (على قياسها) متعلق بقوله وتخفيفهما.

وتخفيف إحداهما على قياس الهمزة المفردة والمجتمعة مع همزة أخرى في كلمة (وجاء في نحو يشاء إلى) مما كانت فيه الهمزة الأولى مضمومة والثانية مكسورة (الواو أيضًا في الثانية) لانضمام ما قبلها مع جواز التحقيق والتخفيف على ما تقدم (وجاء في المتفقتين) في الحركة والأولى آخر كلمة (حذف إحداهما وقلب الثانية) بحرف من جنس حركة ما قبلها (كالساكنة) أي كما تقلب الثانية الساكنة فتقلب ألفًا بعد المفتوحة وواو بعد المضمومة وياء بعد المكسورة فتقلب في جاء أحدهما ألفًا وفي تلقاء إليهم ياء وفي يدرأ أولئك واوا وأما إذا لم يكن الأولى أخر الكلمة فجاز أن تخفف أيتهما شئت على حسب ما يقتضيه قياس التخفيف في كل واحدة منهما لو انفردت.

الإعلال

تَغْيِيرُ حرف الْعلَّة للتَّخْفِيف، ويَجْمعُهُ الْقلبُ، والحذف، والإسكان، وحروفه: الْألف، وَالْوَاو، وَالْيَاء، وَلَا يكون الْألف أصلا فِي مُتَمَكِّنٍ، وَلَا فِي فِعْلٍ، وَلَكِن عَن وَاو أَو يَاء.

وَقد اتفقتا فاءين، كوَعْدٍ وَيُسْرٍ وعَيْنَيْنِ، كَقَوْل وَبيْعٍ ولامَيْنِ كغَزْوٍ وَرَمْيٍ، وَتَقَدَّمت كل وَاحِدَة على الْأُخْرَى فَاءً وعَيْنَاً، كوَيْلٍ وَيَوْمٍ، واختلفتا فِي أَن الْوَاو تقدّمت عَيْناً على الْيَاء لاماً، بِخِلَاف الْعَكْس، وواو حَيَوَان بدل عَن يَاء، وَأَن الْيَاء وَقعت فَاء وعيناً فِي: (يَيْنٍ)، وَفَاء ولاما فِي: (يَدَيْتُ)، بِخِلَاف الْوَاو، إِلَّا فِي أول على الْأَصَح، وَإِلَّا فِي الْوَاو على وَجه، وَأَن الْيَاء وَقعت فَاء وعيناً ولاماً فِي: (يَيَّيْتُ) بِخِلَاف الْوَاو إِلَّا فِي الْوَاو على وَجه.

(الْفَاء): تقلب الْوَاو همزَة لُزُوما فِي نَحْو: أَوَاصِلَ، وأُوَيْصِلٍ، وَالْأول، إِذا تحركت الثَّانِيَة بِخِلَاف: وُوْرِيَ، وجوازًا فِي نَحْو: أُجُوْهٍ وأُوْرِيَ، وَقَالَ الْمَازِني: وَفِي نَحْو: إِشَاحٍ، والتزموه فِي الأولى حملاً على الأول، وَأما: أَنَاةٌ وَأَحَدٌ وَأَسْمَاءُ فعلى غير الْقيَاس.

وتقلبان تَاء فِي نَحْو: اتَّعَدَ واتَّسَرَ، بِخِلَاف: ايْتَزَرَ.

وتقلب الْوَاو يَاء إِذا انْكَسَرَ مَا قبلهَا، وَالْيَاء واوًا إِذا انْضَمَّ مَا قبلهَا، نَحْو: ميزَانٍ وميْقَاتٍ، ومُوْقِظٍ ومُوسِرٍ.

وتحذف الْوَاو من نَحْو: يَعِدُ ويَلِدُ؛ لوقوعها بَين يَاء وكسرة أَصْلِيَّة، وَمن ثَمَّ لم يُبْنَ مثل: وَدَدْتُ – بِالْفَتْح - لما يلْزم من إعلالين فِي يَدّ، وَحُمِلَ أخواته نَحْو: نَعِدُ وَأَعِدُ وتَعِدُ، وَصِيغَةُ أمره عَلَيْهِ، وَلذَلِك حُمِلَتْ فَتْحةُ يَسَعُ وَيَضَعُ على الْعرُوض، ويَوْجَلُ على الأَصْل، وشُبِّهَتَا بالتجاري والتجارب، بِخِلَاف الْيَاء فِي نَحْو: يَيْئِس ويَيْسِرُ، وَقد جَاءَ يَئِس وَجَاء يَاءَس، كَمَا جَاءَ يَا تَعِدُ وَيَا تَسِرُ، وَعَلَيهِ جَاءَ: مُوْتَعِدٌ ومُوْتَسِرٌ فِي لُغَة الشَّافِعِي، وشَذّ فِي مضارع وَجِل: يَيْجَلُ ويَاجَلُ ويِيْجَلُ، ويحذف الْوَاو من نَحْو: الْعِدَةِ والمِقَةِ. وَنَحْو وِجْهَةٍ قَلِيلٌ.

(الْعينُ): تقلبان ألفاً إِذا تحرَّكتا مَفْتُوحًا مَا قبلهمَا، أَو فِي حُكْمِهِ، فِي اسْم ثلاثي، أَو فِي فعل ثلاثي، أَو مَحْمُول عَلَيْهِ، أَو اسْم مَحْمُول عَلَيْهِمَا، نَحْو: بَابٍ ونَابٍ وَقَامَ وَبَاعَ وَأَقَامَ وأَبَاعَ، واسْتَكَانَ مِنْهُ، خلافًا للْأَكْثَر؛ لبعد الزِّيَادَة، ولقولهم: اسْتِكَانَةٌ، وَنَحْو الْإِقَامَة والاستقامة، ومَقَامٍ ومُقَامٍ، بِخِلَاف قَوْلٍ وَبَيْعٍ، وطَائِيٍّ، ويَاجَلُ شَاذٌّ.

وَبِخِلَاف: قَاوَلَ، وَبَايَعَ، وَقَوَّمَ، وَبَيَّنَ، وَتقَوَّمَ، وَتَبَيَّنَ، وتَقَاوَلَ، وتَبَايَعَ، وَنَحْو: الْقَوَدِ وَالصَّيَدِ وأَخْيَلَتْ وأَغْيَلَتْ وأَغْيَمَتْ شَاذٌّ.

وَصَحَّ بَابُ قَوِيَ وَهَوَى للإعلالين، وَبَاب طَوِيَ وحَيِيَ؛ لِأَنَّهُ فَرعُهُ، أَو لما يَلْزَمُ من يَقَايُ ويَطَايُ ويَحَايُ، وَكَثُرَ الْإِدْغَامُ فِي بَاب حَيِيَ للمثلين، وَقد يُكْسَرُ الْفَاء، بِخِلَاف بَاب قَوِيَ؛ لِأَن الإعلال قبل الْإِدْغَام، وَلذَلِك قَالُوا: يَحْيَى ويَقْوَى، واحْوَاوَى يَحْوَاوِي، وارْعَوَى يَرْعَوِي، فَلم يدغموا وَجَاء: احْوِيْوَاءٌ واحْوِيَّاءٌ، وَمن قَالَ: اشْهِبَابٌ قال: احْوِوَاءٌ كاقْتِتَالٍ، وَمن أدغم اقْتِتَالاً قَالَ: حِوَّاءٌ، وَجَاز الْإِدْغَام فِي أُحْيِيَ واسْتُحْيِيَ، بِخِلَاف: أَحْيَى واسْتَحْيَى، وَأما امتناعهم فِي يُحْيِي ويَسْتَحْيِي فلئلا يَنْضَم مَا رُفِضَ ضمه، وَلم يَبْنُوا من بَاب قَوِيَ مثل ضَرَبَ، وَلَا شَرُفَ، كَرَاهَة قَوَوْتُ وقَوُوْتُ، وَنَحْو: الْقُوَّة والصُّوَّةِ والبَوِّ، والجَوِّ مُحْتَمل للإدغام.

وَصَحَّ بَاب مَا أَفْعَلَهُ لعدم تَصَرُّفِهِ، وأفعلُ مَحْمُول عَلَيْهِ، أَو لِلَّبْسِ بِالْفِعْلِ، وازْدَوَجُوا واجْتَوَرُوا؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنى تَفَاعَلُوا، وَبَاب اعْوَارَّ واسْوَادَّ، لِلَّبْس، وعَوِرَ وسَوِدَ؛ لِأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ، وَمَا تَصَرَّفَ مِمَّا صَحَّ صَحِيحٌ أيضًا، كأعْوَرْتُه واسْتَعْوَرَ ومُقَاوِلٍ ومُبَايِعٍ وعَاوِرٍ وأَسْوَدَ وَمن قَالَ: عَارَ قَالَ: أَعَارَ واسْتَعَارَ وعَائِرٌ، وَصَحَّ تَقْوَالٌ وتَسْيَارٌ، للَّبْسِ، ومِقْوَالٌ ومِخْيَاطٌ، للَّبْسِ، ومِقْوَلٌ ومِخْيَطٌ محذوفان مِنْهُمَا، أَو بمعناهما، وأُعِلَّ نَحْو: يَقُومُ وَيَبِيْعُ ومَقُوْمٍ ومَبِيعٍ بِغَيْر ذَلِك، لِلَّبْسِ، وَنَحْو: جَوَادٍ وطَوِيلٍ وغَيُورٍ، للإلباس بفاعلٍ أَو بِفَعَلٍ، أَو لِأَنَّهُ لَيْسَ بجار على الْفِعْل وَلَا مُوَافق، وَنَحْو: الجَوَلاَنِ وَالْحَيَوَان والحَيَدَى والصَّوَرَى؛ للتّنْبيه بحركته على مُسَمَّاهُ، والمَوَتَانِ؛ لِأَنَّهُ نقيضُه، أَو لِأَنَّهُ لَيْسَ بجار ولاموافق، وَنَحْو: أَدْوُرٍ وأَعْيُنٍ للإلباس، أَو لِأَنَّهُ لَيْسَ بجار، ولا مُخَالِفٍ، وَنَحْو: جَدْوَلٍ وخِرْوَع وعُلْيَبٍ؛ لمحافظة الْإِلْحَاق أَو للسكون الْمَحْضِ.

وتُقْلَبَان همزَة فِي نَحْو قَائِم وبائع المعتل فعله، بِخِلَاف نَحْو: عَاوِرٍ، وَنَحْو: شَاكٌ وشاكٍ شَاذٌ، وَفِي نَحْو: (جَاءٍ) قَولَانِ؛ قَالَ الْخَلِيل: مقلوبٌ كالشاكي، وَقيل: على الْقيَاس، وَفِي نَحْو: أَوَائِل وبوائِعَ مِمَّا وقعتا فِيهِ بعد ألف بَاب مَسَاجِد وَقبلهَا وَاوٌ أَو يَاءٌ، بِخِلَاف: عَوَاوِيْرَ وطَوَاوِيْس، وضَيَاوِن شَاذٌ، وَصَحَّ عَوَاوِرُ، وأُعِلَّ عَيَائِيْلُ؛ لِأَن الأَصْل عَوَاوِيْرُ فَحُذِفَ، وعَيَائِلُ فأُشْبِعَ، وَلم يفعلوه فِي بَاب مَقَاوِمٌ ومَعَايِش، للْفرق بَينه وَبَين بَاب: رَسَائِلَ وعَجَائِزَ وصَحَائِفَ، وَجَاء مَعَائِش بِالْهَمْزَةِ على ضَعْفٍ، وَالْتُزِمَ همزَةُ مَصَائِب.

وتُقْلَبُ يَاء فُعْلَى -اسْماً- واواً فِي نَحْو: طُوْبَى وكُوْسَى، وَلَا تُقْلَبُ فِي الصّفة وَلَكِن يُكْسَرُ مَا قبلهَا فَتَسْلَمُ الْيَاء نَحْو: (مِشْيَةٍ حِيْكَى) و ﴿قِسْمَةٌ ضِيْزَى﴾ [النجم:٢٢] وَكَذَلِكَ بَابُ بِيْضٍ، وَاخْتُلِفَ فِي غير ذَلِك، فَقَالَ سِيبَوَيْهٍ: الْقيَاس الثَّانِي، فنحو: مَضُوْفَةٍ شَاذٌ عِنْده، وَنَحْو: مَعِيْشَةٍ يجوز أَن يكون مَفْعُلَةٌ ومَفْعِلَةٌ، وَقَالَ الْأَخْفَش: الْقيَاس الأول، فَمَضُوفَةٌ قِيَاس عِنْده، ومَعِيْشَةٌ: مَفْعِلَةٌ، وَإِلَّا لَزِمَ مَعُوْشَةٌ، وَعَلَيْهِمَا لَو بُني من البَيْعِ مثلُ تُرْتُب لقيل: تُبِيْعٌ وتُبُوعٌ.

وتقلب الْوَاو المكسور مَا قبلهَا فِي المصادر يَاء، نَحْو: قِيَاماً وعِيَاذاً وقِيَماً؛ لإعلال أفعالها، وَحَالَ حِوَلاً كالقَوَدِ، بِخِلَاف مَصْدرِ نَحْو: لْاوَذَ، وَفِي نَحْو: جِيَادٍ ودِيَارٍ ورِيَاحٍ وتِيَرٍ ودِيَمٍ؛ لإعلال الْمُفْرد، وشذّ طِيَالٌ، وَصَحَّ رِوَاءٌ جمع رَيَّانَ؛ كَرَاهَة إعلالين، ونِوَاءٌ جمع نَاوٍ، وَفِي نَحْو: رِيَاضٍ وَثِيَابٍ؛ لسكونها فِي الْوَاحِد مَعَ الْألف بعْدهَا، بِخِلَاف عِوَدَةٍ وكِوَزَةٍ، وَأما ثِيَرَةٌ فشاذٌ.

وتُقْلَبُ الْوَاو عيناً أَو لاماً أَو غَيرهمَا، إِذا اجْتمعت مَعَ يَاء وَسكن السَّابِق يَاء، وتُدغم وَيُكْسَرُ مَا قبلهَا إِن كَانَ ضمة، كَسَيّدٍ وَأَيَّامٍ ودَيَّارٍ وَقَيَّامٍ وقَيُّومٍ ودُلَيَّةٍ وطَيٍّ ومَرْمِيٍّ ومُسْلِمِيّ رفعاً، وَجَاء لُيٌّ فِي جمع أَلْوَى، بِالْكَسْرِ وَالضَّم، وَأما: ضَيْوَنٌ وحَيْوَةُ، ونَهُوٌّ فشاذٌ، وَقَوله: [الطويل]

فَمَا أَرَّقَ النُّيَّامَ إِلا سَــــــلامُهَا

أشذُّ.

وتُسَكَّنَانِ وتُنْقَلُ حركتهما فِي نَحْو: يَقُوْمُ وَيَبِيْعُ للبسه بِبَاب يخَاف، ومَفْعُلٌ ومَفْعِلٌ كَذَلِك، ومفعول كَذَلِك نَحْو: مَقُوْلٍ ومَبِيْعٍ والمحذوف عِنْد سِيبَوَيْهٍ وَاو مَفْعُولٍ، وَعند الْأَخْفَش الْعين، وانقلبت وَاو مَفْعُوْلٍ عِنْده يَاء للكسرة، فخالفا أَصْلَيْهِمَا، وشَذّ مَشِيْبٌ ومَهُوْبٌ، وَكَثُرُ نَحْو: مَبْيُوعٍ، وَقلَّ نَحْو: مَصْوُونٍ، وإعلال نَحْو: تَلْوُوْنَ ويَسْتَحْيِيْ قَلِيلٌ.

وتُحذفان فِي نَحْو: قُلْتُ وبِعْتُ وقُلْنَ وبِعْنَ، وَيُكْسَرُ الأوّل إِن كَانَت الْعين يَاءً أَو واواً مَكْسُورَة، وَيضمُّ فِي غَيره، وَلم يفعلوه فِي لَسْتُ؛ لشَبَهِهِ بالحرف، وَمن ثَمَّ سَكَّنُوا الْيَاءَ، وَفِي نَحْو: قُلْ وبعْ؛ لِأَنَّهُ عَن تَقُولُ وتَبِيعُ، وَفِي الْإِقَامَة والاستقامة، وَيجوزُ الْحَذف فِي نَحْو: سَيْدٍ ومَيْتٍ وكَيْنُونَةٍ وقَيْلُولَةٍ.

وَفِي بَاب قِيْلَ وَبِيْعَ ثَلَاث لُغَات: الْيَاء، والإشمام، وَالْوَاو، فَإِن اتَّصل بِهِ مَا يُسَكِّنُ لامَهُ، نَحْو: بِعْتَ يَا عَبْدُ، وَقُلْتَ يَا قَوْلُ، فالكسر والإشمام وَالضَّم، وَبَاب: اخْتِيْرَ وانْقِيْدَ مثله فِيهَا، بِخِلَاف بَاب: أُقِيْمَ واسْتُقِيْمَ.

وَشرطُ إعلال الْعين فِي الِاسْم غير الثلاثي والجاري على الْفِعْل مِمَّا لم يُذْكَرْ مُوَافقَة الْفِعْل حَرَكَة وسُكُوناً مَعَ مُخَالفَته بِزِيَادَة أَو بِنْيَةٍ مخصوصتين بِهِ، فَلذَلِك لَو بَنيت من البَيْعِ مثل: مَضْرِبٍ وتِحْلِيءٍ قلت: مَبِيْعٌ وتِبِيْعٌ مُعِلاًّ، وَمثل: تَضْرِبُ قُلْتَ: تَبِيْعٌ مُصَحَّحاً.

(اللَّام): تُقْلَبَانِ ألفاً إِذا تحركتا وَانْفَتح مَا قبلهمَا إِن لم يكن بعدهمَا مُوجب لِلْفَتْحِ، كغَزَا وَرَمَى ويَقْوَى وَيحْيَى وعَصاً ورَحى، بِخِلَاف: غَزَوْتُ ورَمَيْتُ وغَزَوْنَا ورَمَيْنَا وتَخْشَيْنَ وتَأْبَيْنَ وغَزْوٍ وَرَمْيٍ، وَبِخِلَاف: غَزَوَا ورَمَيَا وعَصَوَانِ ورَحَيَانِ؛ للإلباس، واخْشَيَا نَحوه؛ لِأَنَّهُ من بَاب لن يَخْشَيَا واخْشَيَنَّ؛ لِشَبَهِهِ بذلك، بِخِلَاف: اخْشَوْا واخْشَوُنَّ واخْشَيْ واخْشَيِنَّ.

وتُقْلَبُ الْوَاو يَاءً إِذا وَقَعَتْ مكسوراً مَا قبلهَا، أَو رَابِعَةً فَصَاعِداً، وَلم يَنْضَم مَا قبلهَا كدُعِيَ وَرَضِيَ والغَازِي وأَغْزَيْتُ وتَغَزَّيْتُ واسْتَغْزَيْتُ ويُغْزَيَانِ ويَرْضَيَانِ، بِخِلَاف: يَدْعُو

ويَغْزُو وقِنْيَةٌ، وَهُوَ ابْنُ عَمِّي دِنْياً شَاذٌ، وطيىء تقلب الْيَاء فِي بَاب: رَضِيَ وَبَقِيَ ودُعِيَ أَلفاً.

وتُقْلَبُ الْوَاو طرفاً بعد ضمةٍ فِي كلِّ مُتَمَكِّنٍ يَاء، فتنقلب الضمة كسرة كَمَا انقلبت فِي: التَّرامِيْ والتَّجَارِيْ، فَيصير من بَاب: قَاضٍ، مثل: أَدْلٍ وقَلَنْسٍ بِخِلَاف: قَلَنْسُوَةٍ وقَمَحْدُوَةٍ، وَبِخِلَاف الْعين كالقُوَبَاءِ وَالْخُيَلَاءِ، ولا أثَرَ للمدَّةِ الفاصلة فِي الْجمع، إِلَّا فِي الْإِعْرَاب نَحْو: عُتِيٍّ وجُثِيٍّ، وَنَحْو: (نُحُوٍّ) شَاذٌ، وَقد جَاءَ نَحْو: مَعْدِيٍّ ومَغْزِيٍّ كثيراً، وَالْقِيَاس الْوَاو.

وتُقْلَبَانِ همزَة إِذا وقَعَتَا طرفاً بعدَ ألف زَائِدَة، نَحْو: كِسَاءٍ ورِدَاءٍ، بِخِلَاف: زَايٍ وثَايٍ، ويُعْتَدُّ بتاء التَّأْنِيث قِيَاساً، نَحْو: شَقَاوَةٍ وسِقَايَةٍ، وَنَحْو: صَلَاءَةٍ وعَظَاءَةٍ، وعَبَاءَةٍ شَاذٌّ.

وتُقْلَبُ الْيَاء واواً فِي فَعْلى اسْماً، كتَقْوى وبَقْوَى، بِخِلَاف الصّفة نَحْو: صَدْيَا ورَيَّا، وتُقْلَبُ الْوَاو يَاءً فِي فُعْلَى اسْماً، كالدُّنْيَا والعُلْيَا، وشذَّ نَحْو: القُصْوَى وحُزْوَى، بِخِلَاف الصّفة نَحْو: الغُزْوَى، وَلم يُفْرَقْ فِي فَعْلَى من الْوَاو، نَحْو: دَعْوَى وشَهْوَى، وَلَا فِي فُعْلَى من الْيَاء نَحْو: الْفُتْيَا والقُضْيَا.

وتُقْلَبُ الْيَاءُ إِذا وَقعت بعد همزَة بعد ألف فِي بَاب مَسَاجِد، وَلَيْسَ مفردها كَذَلِك أَلفاً، والهمزة يَاء نَحْو: مَطَايَا ورَكَايَا وخَطَايَا، على الْقَوْلَيْنِ، وصلايا جمع المهموز وَغَيره، وشَوَايَا جمع شَاوِيَةٍ، بِخِلَاف: شَوَاءٍ جمع شَائِيَةٍ من شَأَوْتُ، وَبِخِلَاف: شَوَاءٍ وجَوَاءٍ، جَمْعَيْ: شَائِيَةٍ وجَائِيَةٍ على الْقَوْلَيْنِ فيهمَا، وَقد جَاءَ: أَدَاوَى وعَلَاوَى وهَرَاوَى، مُرَاعَاة للمفردِ.

وتُسَكَّنَانِ فِي بَاب يَغْزُو وَيَرْمِي مرفوعين، والغَازِيْ والرَّامِيْ مَرْفُوعاً ومجروراً، والتحريك فِي الرّفْع والجرّ فِي الْيَاء شَاذٌ، كالسكون فِي النصب وَالْإِثْبَات فيهمَا وَفِي الْألف فِي الْجَزْم.

ويُحْذَفَانِ فِي مثل: يَغْزُوْنَ ويَرْمُوْنَ وتَرْمِيْنَ واغْزُنَّ واغْزِنَّ وارْمُنَّ وارْمِنَّ.

وَنَحْو: يَدٍ، وَدمٍ، وَاسْمٍ، وَابْنٍ، وَأَخٍ، وَأُخْتٍ لَيْسَ بِقِيَاس.

(الإعلال تغيير حرف العلة للتخفيف) ففي قوله تغيير يدخل تخفيف الهمزة وبقوله حرف العلة خرج تخفيف الهمزة وبعض الإبدال مما ليس بحرف العلة نحو أصيلان في أصيلان وبقوله للتخفيف خرج نحو عألم بالهمزة في عالم وذلك لعدم احتمالها أدنى ثقل عند مجاورتها ما يضادها من الحركة والحرف للطافتها وغاية خفتها بحيث لا يحتمل أدنى ثقل فيحصل لها عند ذلك التغيير أو لثقلها بسبب كثرتها في الكلام وكل كثير ثقيل بالنظر إلى كثرته، وإن كان خفيفا بالنظر إلى نفسه وذلك لأنه إن خلت كلمة منها فخلوها من أبعاضها وهي الحركات لا محال؛ لأن الحركات هي الروابط بين حروف الكلمة لولاها لا يمكن انتظام حروف الكلمة بعضها ببعض وإنما كانت أبعاضها؛ لأن فتح الحرف مثلًا عبارة عن الإتيان بعده بلا فصل ببعض الألف وعلى هذا القياس الضم والكسر ولما كان تعقب الحركة عن الحرف بلا فصل ظن بعضهم أن الحركة على الحرف وبعضهم أنها قبل الحرف وليس كذلك وذلك لأنه لا يكون فرق في المسموع بين قولك الغزو بإسكان الزاي والواو وبين قولك الغز بحذف الواو وضم الزاي وكذا لا فرق قولك الرمي بإسكان الميم والياء والرم بحذف الياء وكسر الميم؛ لأنه إذا سكن حرف العلة بلا مد واعتماد عليه صارعين الحركة، (ويجمعه القلب) بأقسامه الستة (والحذف والإسكان وحروفه) أي حروف الإعلال (الألف والواو والياء) وإنما سميت هذه الثلاثة حروف العلة؛ لأنها تتغير بالتغييرات المطردة كالحذف والقلب والإسكان ولا تصحح ولا تبقى على حال عند مجاورتها لما تضادها من الحركة والحرف كالعليل المنحرف المزاج المتغير حالا بحال (ولا تكون الألف أصلًا في) اسم (متمكن ولا) في (فعل) سواء كان الفعل منصرفا أولًا فإن الألف فيه لا تكون إلا زائدة أو منقلبة للاستقراء بذلك ولأنها لو وقعت أصلًا لم تخل أما أن تقع مبدلة عن واو أو ياء في محل آخر أولًا فإن وقعت في محل مبدلة أدى إلى اللبس بين الأصلية والمنقلبة وذلك يخل بمعرفة الأوزان وهو باب كثير وإن لم تقع في محل مبدلة عنهما أدى ذلك إلى وقوع الواو والياء متحركتين في كل موضع كان أصلها فيه الحركة وهو كثير فيؤدي إلى استثقال كثير ولأن أوزان الثلاثي والرباعي والخماسي كل حرف من كل وزن منها

قابل للحركة في التصغير والتكسير والألف لا تقبل الحركة وأما الأسماء الغير المتمكنة والحروف فإن الألفات فيها تكون أصلًا نحو متى وما ولا يقال أنها منقلبة أو زائدة أما الحروف فلأنها غير مشتقة ولا متصرفة فلا يعرف لها أصل غير هذا الظاهر فلا يعدل عنه من غير دليل وكذلك الأسماء الغير المتمكنة لعدم اشتقاقها (ولكن) الألف فيهما (عن واو أو ياء وقد اتفقتا فائين كوعد ويسر وعينين كقول أو بيع ولامين كغزو ورمى وتقدمت كل واحدة) منهما (على الأخرى) حال كونهما (فاء وعينا كويل) تقدمت الواو فاء على الياء عينا (ويوم) تقدمت الياء فاء على الواو عينا (واختلفتا في أن الواو تقدمت عينا على الياء لا ما) نحو طويت (بخلاف العكس) فإنه لم يتقدم الياء عينا على الواء لا ماء، فإن قلت في حيوان قد تقدمت الياء فيه عينا على الواو لا ما فأجاب عنه بقوله: (واو أو حيوان بدل عن ياء) والأصل حيبان وإنما حمل النحاة على ذلك عدم نظير من كلامهم وحيوان يحتمل أن يكون من الواو من ظاهر لفظه ويحتمل أن يكون من الياء باعتبار استقراء كلامهم فكان حمله على الياء أولى إجراء له على ما ثبت من قياس كلامهم ولا دليل في حيى عن أن اللام ياء لأنه لو كانت واوًا لا تقلب ياء لانكسار ما قبلها مع وقوعها في الطرف (و) اختلفتا في (أن الياء وقت فاء وعينا في بين) اسم مكان (و) وقعت (فاء ولا ما في بديت) أي أنعمت (بخلاف الواو فإنها لا تقع فاء ولا عينًا ولا فاء ولامًا (إلا في أول على الأصح) وهو أن أول افعل من وول كما عرفت فيكون مثل الياء في وقعها فاء وعينا (وإلا في الواو) فإنه اسم متمكن لا بد أن يكون ألفه منقلبة إما عن ياء أو عن واو (على وجه) وهو أن يقال أن ألفه عن ياء فيكون الواو مثل الياء في وقوعها فاء وعينًا ولامًا (و) في أن الياء (وقعت فاء وعينا ولا ما في يبيت) أي كتبت الياء (بخلاف الواو) فإنه لا تقع فاء وعينا ولاما (إلا في الواو على وجه) وهو أن يقال ألفه مبدلة من الواو واستدل لهذا الوجه بتصغيره على أويه بقلب فائه همزة ولو كانت عينه ياء لقيل في تصغير وييه واستدل للوجه الأول بأن باب سلس أكبر من باب بب (الفاء تقلب الواو همزة لزومًا في نحو أو أصل) مما اجتمع فيه واو أن متحركتان في أول الكلمة وهو جمع وأصل وأصله ووأصل بواوين الأولى منهما هي الفاء والثانية هي المبدلة من ألف وأصل؛ لأنه لما زيدت بعد ألفه ألف للجمع اجتمع ألفان فقلبت

الأولى واو حملًا للتكسير على التصغير فاجتمع واوان متحركتان في أول الكلمة فقلبت الأولى همزة لاستثقال اجتماع المثلين في أول الكلمة ولذلك قل باب ددن ولم تقلب ياء لأن الياء أقرب من الواو فلو قلبت ياء لكان ذلك بمنزلة اجتماع المثلين بخلاف الهمزة فإنها أبعد من الواو فلا يلزم ذلك (واو يصل) في تصغير واصل فإنه لما ضم أوله قلبت الألف الزائدة الواقعة بعد الضمة واوًا فاجتمع واوان فقلبت الأولى همزة (والأول) جمع الأولى وأصله وول لأن حروف أصوله واوان ولام كما عرفته وقوله: (إذا تحركت الثانية) قيد في قوله لزوما (بخلاف ووری) مجهول واری موارءة أي ستر فإنه لا يلزم القلب فيه وإن اجتمعت واوان في أوله لسكون الثانية (و) تقلب الواو همزة (جوازا) مطردا (في نحو أجوه) مما كانت الواو فيه مفردة سواء كانت في أول الكلمة أو لا نحو دؤر مضمومة بضمة أصلية غير مشددة وإنما قلبت همزة؛ لأن الضمة بعض من الواو فكأنه اجتمع هنا واوان ولا تقلب واو نحو التقول همزة لقوتها بالتشديد وصيرورتها كالحرف الصحيح ولا واو نحو هذه دلو لعروض ضمنها وليس في قوله نحو وجوه إشارة إلى جميع هذه الشروط (و) في نحو (أوری) مما وقع في أوله واو مضمومة قبل واو ساكنة فإن القلب فيه غير لازم لعروض الواو الثانية من جهة الزيادة ومن جهة انقلابها عن الألف مع أنها ضعيفة بالسكون (وقال المازني) تقلب الواو همزة (في نحو أشاح) مما وقعت الواو مكسورة في الأول وأصله وشاح وهو شيء ينسج من الأديم عريضًا ويرصع بالجواهر تجعل المرأة بين عاتقيها (والتزموه) أي قلب الواو الأولى همزة (في الأولى) تأنيث الأول وإن كانت الثانية ساكنة (حملاً) له (على الأول) وهو جمعه وفيه وجب قلب الواو في الأولى همزة لتحرك الواوين وقيل إذا كانت الواو الثانية أصلية غير منقلبة عن شيء وجب قلب الواو الأولى همزة سواء تحركت الثانية أولًا وعلى هذا قلب الواو الأولى في الأولى على القياس لا على الحمل على الجمع (وأماناة) وهي المرأة التي فيها فتور وأصله وناة من الونى (وأحد) وأصله وحد (وأسماء) علمًا قال سيبويه أصله وسماء على وزن فعلاء من الوسامة وهي حسن الوجه وقال المبرد وهو جمع اسم على وزن أفعال منع من الصرف للعملية والتأنيث المعنوي (فعلى غير القياس) لكون الواو فيها مفتوحة (وتقلبان تاء) جوازا (في نحو اتعد واتسر) مما

كانت الواء والياء فائين في باب افتعل وكانتا أصليتين احترازا عن المخالفة في التصاريف وذلك لأنه لو تقلبا تاء لقيل في الماضي المعلوم ايتعد بقلب الواو وياء وفي المجهول أو اتعد بالواو وفي المضارع واسم الفاعل يوتعد وموتعد بالواو ولزم المخالفة في هذه الأمثلة فقلبت تاء لأنها لا تتغير في الأحوال مع أن ما بين الواو والتاء من الاتحاد في الوصف لأنهما من الحروف المهموسة والتقارب في المخارج؛ لأن الواو من الشفتين والتاء من أصول الثنايا ومع أنه يحصل بقلب الواو تاء نوع تخفيف وهو إدغام التاء في التاء وكذلك تقليب الياء وإن لم يكن بينهما أي بين الواو والتاء من قرب المخرج لما ذكرنا (بخلاف ايتزر) مما كان فاء باب افتعل همزة قلبت ياء أو واوًا لكسرة ما قبلها أو لضمته فإنه لا تقلبان تاء لعروضهما بزوال الكسرة أو الضمة مما قبلهما (وتقلب الواو ياء إذا انكسر ما قبلها) وهي ساكنة ظاهرة سواء كانت الكسرة والسكون لازمين كميقات أو عارضين كقيل وجوبًا إلا في باب اتعد (و) تقلب (الياء واوًا إذا انضم ما قبلها) وهي ساكنة ظاهرة (نحو ميزان وميقات) وأصلهما موزان من الوزن وموقات من الوقت وقيل وأصله قول من قول وموقات من الوقف (وموقظ) وأصله ميقظ من أيقظ (وموسر) وأصله ميسر من أيسر أي لعب بالقمار (وتحذف الواو من نحو يلد) وأصله يولد (ويعد) وأصله يوعد (لوقوعها بين ياء) مفتوحة (وكسرة أصلية) وإنما تحذف وجوبًا لاجتماعها مع الياء على وجه لا يمكن إدغام إحداهما في الأخرى كما أمكن في طي مع أن الكسرة بعد الواو غير موافقة لها وكذلك الفتحة قبلها فكأنها واقعة بين متضادين وإنما لم يحذف الواو من نحو يوعد مضارع أو عدلان الضمة قبل الواو وأخف من الفتحة قبلها؛ لأنها بعضها وكذلك لم يحذف الواو من نحو يوسم لأن الضمة بعدها موافقة لها (ومن ثَمَّ) أي من أجل أن حذف الواو هنا واجب (لم يبن نحو وددت) مما هو معتل الفاء مضاعفا (بالفتح) أي بفتح عين ماضيه (لما يلزم من إعلالين في يد) أي في مضارعه؛ لأنه إذا فتح عين ماضيه يجب كسر عين مضارعه لأن معتل الفاء إذا كان على فعل بفتح العين لا يجئ مضارعه على يفعل بالفتح ولا على يفعل بالضم وإذا كان مضارعه على يفعل بكسر العين يجب حذف الواو والإدغام لئلا يلزم

خلاف قاعدتهم وهذا صورة الجمع بين الإعلالين وهو مرفوض عندهم لا يقع إلا شاذا نادرًا كإعلال استحى يستحي في تميم بتحريك الحاء.

قال السيرافي في الإعلال: الذي منعنا من جمعه في العين واللام هو أن يسكن العين واللام جميعا من جهة الإعلال وقال أبو علي: المكروه منه أن يكون الإعلالان على التوالي أما إذا لم يكن على التوالي كما تقول في أيمن الله من الله بحذف الفاء ثم تقول بعد استعمالك من الله م الله فليس ذلك بمكروه، وأما ته فليس فيه الإعلال واحد لأنه مأخوذ من تقى حذفت التاء لبناء الأمر (وحمل أخواته) أي أخوات يعد مما في أوله الهمزة والنون والتاء طردًا للباب على وتيرة واحدة (نحو نعد واعد وتعد وصيغة أمره) نحو عد (عليه ولذلك) أي ولأجل أن الواو تحذف لوقوعها بين ياء مفتوحة وكسرة أصلية (حملت فتحة) عين (يسع ويضع على العروض) وذلك لأن أصلهما يوسع ويوضع بكسر عينهما فلما حذف الواو للعلة المذكورة وهي وقوع الواو بين ياء وكسرة فتحت العين لأجل حرف الحلق (و) حملت فتحة عين (يوجل على الأصل) لأنه ما حذفت الواو منه (وشبهنا) أي شبهت يسع ويضع (بالتجاري) أي شبهت فتحة عينهما بكسرة راء التجاري لأنها عارضة أيضًا وذلك لأن أصله التجاري بالضمة؛ لأن المصدر من باب التفاعل بالضمة وإنما كسرت الراء لوقوعها قبل ياء متطرفة محافظة على الياء (والتجارب) أي شبهت الفتحة في يوجل بكسر راء التجارب لأنه جمع تجربة وما بعد ألف الجمع الأقصى مكسور (بخلاف الياء) فإنها لا تحذف إذا وقعت بين ياء مفتوحة وكسرة أصلية لفقد العلة المذكورة (في نحو ييئس) مضارع يئس (وييسر) مضارع يسر (وقد جاء يئس) بحذف الياء لاستثقال اليائين مع الهمزة (و) قد جاء (ياء س) بقلب الياء ألفًا (كما جاء يا تعد ويا تسر) عند قوم من أهل الحجاز فإنهم يقلبون فاء افتعل إذا كان واو ياء في الماضي وألفا في المضارع فيقولون ايتعد يا تعد لاستثقال الواو بين التاء المفتوحة والفتحة (وعليه) جاء (موتعد وموتسر) يعني من قلب الواو ياء في الماضي وألفا في المضارع وأبقى الياء في الماضي على حالها وقبلها ألفًا في المضارع تقول في اسم الفاعل موتعد وموتسر ومن قلب الواو والياء تاء في الماضي والمضارع يقول فيه متعد ومتسر (وشذ فيه مضارع وجل يبجل) بقلب واو ياء (ويا جل) بقلب واوه ألفًا

(ويجل) بكسر ياء المضارع وقلب واو ياء وليس هذا على لغة من يكسر حرف المضارعة إذا كان ماضيه على فعل بكسر العين تشبيها على تلك الكسرة لأنهم لا يكسرون الياء وهنا إنما كسرت الياء لتقلب الواو بعدها وإنما كان شاذا لأنه إعلال بلا موجب لكن ظاهر الكلام السيرافي يدل على أن قلب واو في نحو يوجل ألفًا قياس وإن قال وقال السيرافي يقلبون الواو ألفًا في يوجل وما أشبه ذلك قال ابو علي أما فعل يفعل نحو وجل يوجل ففيه أربع لغات كما عرفتها (وتحذف الواو من نحو العدة) أي من مصدر فعل حذف واوه في المضارع للعلة المذكورة إذا كان على وزن فعلة بكسر الفاء (والمقة) وأصلهما وعدة وومقة حذفت الواو قياسا على المضارع وجعلت التاء كالعوض منها وكسرت العين في المصدر وجوبا إن لم يفتح العين في المضارع لأجل حرف الحلق لأن الساكن إذا حرك حرك بالكسر وليكون عين المصدر كعين الفعل الذي جعل المصدر تابعا له في الحذف وأما إذا فتحت العين لأجل حرف الحلق فيجوز أن يفتح الفاء في المصدر حملا على الفعل نحو يسع سعة ويجوز أن يبقى على الكسر نحو يهب هبة (ونحو وجهة) بالجمع بين الواو المكسورة والتاء في المصدر (قليل) وهذا قول المازني فإنه عنده مصدر ولكن ما حذف منه الواو تنبيها عل الأصل كالقود واستحوذ وأما من قال أنه اسم للجهة المتوجة إليها فإثبات الواو فيه على القياس لأن الواو لا تحذف من فعلة إذا كان اسما نحو ولدة في جمع وليد في الصحاح الجهة والوجه بمعنى والاسم الوجهة والوجهة بكسر الواو وضمها (العين تقلبان ألفًا إذا تحركتا مفتوحا ما قبلهما) وكان عليه أن يقول أيضًا وانفتاح ما قبلهما وتحقق الحركة عليهما لازمان لفظا وتقديرا وعريت العلة عن الموانع وذلك لأن مجرد تحركهما وانفتاح ما قبلهما ليسا بعلة قوية للقلب للاستثقال ولا استثقال هنا لأنه إذا انفتح ما قبلهما خف ثقلهما وإن تحركتا فاشترط ذلك ليحصل لعلة القلب نوع قوة وسيجئ بيان المواقع إن شاء الله تعالى وحده وإنما قلبتا حينئذ ألفًا لأن كل واحد منهما مقدر بحركتين فإذا انضم إلى ذلك حركته وحركة ما قبله اجتمع أربع حركات متواليات وذلك مستثقل فقلبوهما ألفًا ليجانس حركة ما قبله (أو في حكمه) أي في حكم المفتوح أو في حكم المتحرك وهو في كل موضع أعل أصله بالقلب وسكن الفاء فيه وانفتحت الواو

والياء بعد الفاء (في اسم ثلاثي) مجرد لأنه حينئذ موافق للفعل في عدد الحروف والحركات ولذلك لا تقلب الياء في نحو حيدي لأن علة القلب ضعيفة كما عرفت فلا تؤثر في محل التغيير في الاسم الذي هو فرع على الفعل في الإعلال إذا لم يكن الاسم موافقا له في الوزن (أو) في (فعل ثلاثي) مجرد (أو محمول عليه) أي على الفعل والمحمول عليه فعل (أو اسم محمول عليهما نحو ناب) وأصله نيب (وباب) وأصله بوب (وقام) وأصله قوم (وباع) وأصله بيع (وأقام وأباع) واستقال وأصلها أقوم وأبيع واستقوم فجعل ما قبل الواو والياء في حكم المفتوح وانقلب فتحتهما إلى ما قبلهما وجعلتا في حكم المتحرك فقلبتا ألفًا وهذه الأمثلة من الفعل المحمول على الفعل الثلاثي، واعلم انه ليس نقل الفتحة إلى الفاء لأجل الثقل لأن الفتحة أخف الحركات فلا تستثقل على الواو والياء ولا سيما بعد السكون وفي الوسط الذي ليس محل التغيير بل إنما يثقل الفتحة لإتباع الفرع الأصل في إسكان العين مع الدلالة على البنية وذلك لأن الفاء ليس لها حركة في تلك الأمثلة فإذا تحركت بالفتحة وسكن العين علم أن تلك الفتحة فتحة العين (واستكان منه) أي من الفعل المحمول على الفعل الثلاثي وأصله استكون على وزن استفعل من الكون لا افتعل من السكون (خلافا للأكثر لبعد الزيادة) أي زيادة المدة بني العين واللام في باب افتعل (ولقولهم) في مصدره (استكانة) وافتعل لا يجئ مصدره لغير المرة على افتعاله بخلاف مصدر استفعل فإنه يجئ على استفعاله في الأجوف واصله استكوان على وزن استفعال (ونحو الإقامة والاستقامة) وأصلهما أقوام واستقوام فالقاف وإن كانت ساكنة إلا أنها في حكم المفتوح بالنظر إلى الأصل فنقلت الفتحة إلى القاف وقلبت الواو ألفًا حملا على أقام واستقام فالتقى ألفان فحذفت الثانية الزائدة عند الخليل وسيبويه وحذفت الأولى وهي عين الفعل عند الأخفش وعوضت التاء من المحذوفة على القولين (ومقام) بفتح الميم اسم مكان أو زمان أو مصدر من قام وأصله مقوم نقلت فتحة الواو إلى القاف وقلبت الواو ألفا حملا على قام (ومقام) بضم الميم اسم المفعول أو اسم مكان أو زمان أو مصدر من أقام وأصله مقوم قلبت الواو ألفًا حملا له على أقام، واعلم أنه في المحمول عليه من الاسم أحد الأمرين شرط لقلب الواو والياء ألفًا وهو إما مناسبة الاسم للفعل بكونه موازنا له ومباينة له

بكون الحرف الزائد فيه لا يزاد في الفعل أو يزاد ولكن حركته غير حركة الفعل نحو مقام وتبع على وزن تفعل بكسر التاء من البيع وإما كون الاسم مصدرًا على نمط الفعل في الزيادة وموضعها نحو استقامة ولذلك لا تقلبان في نحو ابيض لعدم المباينة بوجه ولا نحو تقوال وإن كان مصدرا لعدم كونه على نمط الفعل في الزيادة وموضعها (بخلاف قول وبيع) فإنه لا تقلب الواو والياء فيهما لسكونهما (وطائي) في النسبة إلى طئ وقد عرفت بيان ذلك (ويأجل) في يوجل (شاذ) لأنه قلبت الياء والواو فيهما الفا مع أنهما ساكنان ولا حاجة إلى ذكر يا جل هنا؛ لأنه ذكره قبيل ذلك مع انه ليس مما نحن بصدده لأن الواو فيها فاء والواو والياء إذا وقعتا فائين لا تقلبان ألفًا وإن تحركتا وانفتح ما قبلهما نحو توسع وأيس وأصله يئس لأن علة القلب كما عرفت ضعيفة فنقف عن التأثير لأدنى عارض فلا تؤثر فيما لا يليق الخفة وهو الفاء لأن التخفيف بالآخر أو بما هو قريب منه أولى لأن الكلمة إما تتثاقل عند الانتهاء إلى الآخر (و بخلاف قاول وبايع وقوم وبين تقوم وتبين وتقاول وتبايع) فإن الواو والياء لا تقلبان في هذه الأمثلة الفا وإن تحركتا؛ لأن الساكن قبلهما ليس بفاء الكلمة (ونحو القود) وهو القصاص (والصيد) وهو مصدر الأصيد وهو الذي لا يرفع رأسه كبرا (وأخيلت) الناقة إذا وضعت قرب ولدها خيالا ليفزع منه الذئب (وأغيلت) المرأة إذا سقت ولدها الغيل والغيلة بالكسر الاغتيال يقال اضرت الغيلة بولد فلان إذا أتيت أمه وهي ترضعه والغيل بالفتح اسم ذلك اللبن (واغيمت) السماء من الغيم (شاذ) لأن شروط قلب الواو والياء حاصلة في الأصل كما في المثالين الأولين وفي المحمول عليه كما في الأمثلة الباقية مع أنهما لا تقلبان (وصح باب قوي) مما اجتمع فيه واوان من اللفيف المقرون وقلبت الواو الثانية ياء لانكسار ما قبلها إذ أصله قوو من القوة فقلبت الواو الأخير ياء لانكسار ما قبلها (و) باب (هوى) مما اجتمع فيه واو وياء اللفيف المقرون وقلبت الياء ألفًا (للإعلالين) أي لو قلبت الواو ألفًا بعد قلب الواو الأخيرة ياء في نحوى قوي وبعد قلب الياء ألفًا في هوى لأدى إلى الإعلالين والجمع بينهما مرفوض ولم يعكس لأن الإعلال بالآخر أولى (و) صح باب (طوى وحيى) مما كان العين من اللفيف المقرون مكسورا مع أنه لا يجتمع فيه إعلالان لو قلبت الواو والياء فيهما ألفًا (لأنه فرعه) أي لأن باب طوى فرع باب

هوى لأن الأصل في الثلاثي فعل بفتح العين لخفته وكثرته وكثرة معانيه فلما صحت في الأصل صحت في الفرع (أو لما يلزم من يقاي ويطاي ويخاي) بالضمة الملفوظة للياء التي هي لام الفعل في المضارع وهو مرفوض، وبيانه أنه لو قلب عين حتى ألفًا وقيل حاي لزم أن يقال في مضارعه بحاي لأنه إذا وجب القلب في الماضي وجب أيضًا في المضارع إذا كان العين مفتوحا لأنه فرعه ولا يجئ في آخر الفعل المضارع ياء مضمومة لفظا وأن كان ما قبله ساكنا لأنه مورد الإعراب مع ثقل الفعل (وكثر الإدغام في باب حبى) مما فيه المثلان ياآن ولا علة لقلب ثانيهما ويكون حركة الثاني لازمة قال سيبويه الإدغام أكثر والأخرى غريبة كثيرة (للمثلين) وأما إذا كانت الحركة عارضة فلم يجز الإدغام نحو محيية فإن حركة الياء الثانية عاضة لأجل تاء التأنيث ومطلق الحركة لازمة في الحرف الثاني من المثلين في الصحيح لا يزول عنه إلا بسبب دخول ما يوجب سكونه عليه كالضمائر والجوازم نحو يرددن ولم يردد فلا يشترط فيه لزوم حركة الثاني بخلاف المعتل اللام فإنه يسكن الثاني من المثلين فيه بلا دخول شيء عليه يوجب سكونه نحو محيي فيشترط لزوم حركة الثاني منهما ليكون للثاني نوع ثبات ولا يكون كالساكن (وقد تكسر الفاء) بنقل حركة العين إليه عند إدغام العين إليه عند إدغم العين في اللام (بخلاف باب قوى) مما فيه المثلان واو أن في أصل الوضع الآخر أولى وأسبق لأن الآخر محل التغيير ولما قلبت الواو ياء ما بقي مثلان حتى يدغم أحدهما في الآخر (ولذلك) أي ولأجل أن الإعلال قبل الإدغام (قالوا) في مضارع حي (يحى) لأنه لمقدم الإعلال على الإدغام قلبت ياؤه ألفًا فبقي مثلان (ويقوى) في مضارع قوى (وأحواوى) وأصله أحواوو من باب أفعال وهي من الحوة وهي حمرة تضرب إلى السواد و (يحواوي) في مضارع أحواوي (وارعوي يرعوي) وأصله ارعو ومن رعا يرعواي كف عن الأمور وقد ارعوى عن القبيح (فلم يدغموا) عين هذه الأمثلة وهو واو في لامها وهو واو أيضًا لأن الإعلال مقدم على الإدغام (وجاء احو يواء) في مصدر أحواوي بترك الإدغام ليناسب فعله وهو الأصل لأن الأسماء متفرعة على الأفعال في الإعلال (و) جاء (احوباء) فيه بالإدغام لاجتماع الواو والياء وسبق إحداهما بالسكون (ومن قال اشهباب) في مصدر إشهاب بحذف الياء من اشهيباب وهي مبدلة من الألف

بعد الهاء في فعله (قال) في احو يواء (احو واء) بحذف الياء منه من غير إدغام مع انه أثقل من أحويواء لان اكتناف الياء بواوين فيه خفف أمره (كاقتتال) مما كان باب الافتعال وبعد تائه تاء فإنه يجوز الإظهار فيه قال سيبويه إنما لم يلزم الإدغام فيه لأن التاء الأولى في نحو اقتتل لا يلزمها التاء الثانية ألا ترى إلى قولك اجتمع افتعل وليس فيه مثلان وفيه تاآن كأنهما في كلمتين مع أن ما قبل المثلين ساكن فيها وأما إذا كان قبل تائه تاء فيجب الإدغام نحو اترك (ومن أدغم اقتتالًا نظر إلى صورة اجتماع المثلين ولم يرع سكون ما قبلهما في مثل هذا البناء فقال قتالا في اقتتالا (قال حواء) في احو واء (وجاز الإدغام في نحو احي) مجهول أحي (واستحيى) مجهول استحيى وهما فعلان مبنيان للفاعل فإنه لم يجز الإدغام فيهما لأن الياء لما اتقلبت ألفا فيهما لم يبق مقتضى الإدغام (وأما امتناعهم) من الإدغام (في يحيى) مضارع أحيى (ويستحيى) مضارع استحيي وإن اجتمع فيه المثلان (فلئلا ينضم ما رفض ضمه) وهو ضم اللام في الفعل المضارع إذا كان ياء في حالة الرفع وهو مرفوض (ولم يبنوا من باب قوي) أي مضاعف الواو (مثل ضرب) بفتح العين (و) لا مثل (شرف) بضم العين (كراهة قووت) لو بنوه من باب ضرب (و) كراهة (قووت) لو بنوه من باب شرف وهم أكره لاجتماع الواوين منهم لاجتماع اليائين وإذا بنوا من باب علم لم يلزم ذلك لاجتماع لأنه يجب قلب الواو الثانية ياء لكسرة ما قبلها فإن قلت فما تقول في نحو القوة فإنه اجتمع فيه واوان فأجاب عنه بقوله: (ونحو القوة والصوة) وهو العلم في الطريق (والبو) وهو جلد ولد البعير المملو بالتين (والجو)، وهو الهواء وفي بعض النسخ، والحو بالحاء المضمومة جمع الأحوى، وهو الأسود (محتمل الإدغام، يروي بفتح الميم أي موضع احتمال الإدغام لأن شرط الإدغام سكون الأول وتحرك الثاني وهو حاصل له ويحتمل كسره أي نحو القوة إلى آخره مسوغ ومغتفر وإن اجتمع فيه واوان لأجل وقوع الإدغام فيه بخلاف قووت لعدم الإدغام فيه (وصح باب ما أفعله) معطوف على قوله صح باب قوي وإنما لم يعلوا افعل التعجب نحو ما أقول زيدا وأقول به وما أبيعه وأبيع به (لعدم تصرفه) فلما لم يتصرف تصرف الأفعال المتصرفة لم يحمل عليها (وافعل) للتفضيل نحو زيد أقول من عمرو وأبيع من بكر (محمول عليه) أي على أفعل التعجب لإجرائهما مجرى واحد

فيما يجب ويمتنع ويجوز فإنه يجب بناؤهما من الثلاثي المجرد ويمتنع أن يكون من اللون والعيب ويجوز من كل ثلاثي مجرد ليس بلون ولا عيب (أو) صح افعل التفضيل (للبس بالفعل) وكذا افعل الصفة نحو أسود وأبيض فإنه لعدم مباينته للفعل بوجه لما ذكر فلو اعل التبس الاسم بالفعل ولم يعكس لأن الفعل أصل في الإعلال (و) صح (باب ازد وجوا واجتووروا لأنه بمعنى تفاعلوا) وذلك لأن اجتوروا بمعنى اشتراك اثنين فصاعدا في أصله والأصل في هذا المعنى باب التفاعل فلما كان اجتوروا تابعا لتجاوروا في المعنى جعل أيضًا تابعا له في اللفظ تنبيها على كونه تابعا له في المعنى ولذلك أعل باب افتعل إن لم يكن بمعنى تفاعل نحو اختار (و) وصح (باب إعوار وإسواد للبس) لأنه لو أعل لنقل فتحة الواو إلى العين وقلبت ألفًا فالتقى ألفان فيحذف أحدهما واستغنى عن همزة الوصل فصار عار وساد فالتبس بفاعل مدغما نحو ماد (و) صح (عور وسود) لأنه بمعناه لأن الأصل في الألوان والعيوب ظاهرة باب افعل وأفعال وإن كان الثلاثي أصلا للمزيد فيه لكن لما كان أصلين في هذا المعنى عكس الأمر وجعل الثلاثي تابعًا للمزيد فيه في اللفظ فلم يعل تنبيها على كونه تابعا له في المعنى (وما تصرف مما صح صحيح أيضًا كاعورته واستعوار) لصحة عوروهما من متصرفاته (ومقاول ومبايع) اسمى فاعل من قاول وبايع (وعاور واسود) لصحة عور وسود (ومن قال عار) في عور وقلب واوه ألفًا (قال أعار واستعار) بقلب واوهما ألفًا بعد نقل فتحتهما إلى العين (وعائر) بقلب واوه ألفًا وألفه همزة (وصح) باب (تقوال وتسيار) وهما مصدران كالقول والسير (للبس) لأنه لواعل لنقل فتحة الواو والياء إلى ما قبلهما وقلبتا ألفا فاجتمع ألفان فحذفت إحداهما فصارا تقالا وتسارا فالتبسا بمجهول مضارع قال وسار إذ الفتحة خفية ربما لا يدركها السامع ولأنهما ليسا على نمط فعلهما (و) صح (مقوال ومخياط للبس) لأنهما لواعلا وصار بعد القلب والحذف مقالا ومخاطا فلم يعلم أهو مفعل أو مفعال في الأصل، أو لماذا ذكرنا من أن شرط القلب في الاسم أن يكون مناسبا للفعل بوجه ومباينا له بآخر وهما متباينان له من كل وجه (ومقول ومخيط محذوفان منهما أي من مقوال ومخياط فيكون حكمهما في الصحة حكمهما (أو بمعناهما) أي من غير حذف ألف منهما فجعلا تابعين في اللفظ لهما كما كانا

تابعين لهما في المعنى (واعل نحو يقوم ويبيع) مما يكون عين المضارع الأجوف الواوي مضموما واليائي مكسورًا (ومقول ومبيع) اسمى مفعول منهما (بغير ذلك) الإعلال وهو القلب بالألف وهنا الإعلال بالإسكان ونقل حركة الواو والياء إلى ما قبلهما وحذف إحدى الواوين في اسم المفعول الواوي أو حذف الواو أو الياء في اسم المفعول اليائي (للبس) وذلك لأنه لواعل بذلك الإعلال أي بقلب الواو والياء في هذه الأمثلة ألفًا وفتح ما قبلهما محافظة على الألف التبس مضموم العين ومكسورها بمفتوحهما هذا هو مراد المصنف رحمه الله والأولى أن يقول في بيان ذلك أن كل أمثلة لها أصل من الفعل وقد أعل أصله بقلب عينه ألفًا وكان ما قبل العين ساكنا فالقياس في تلك الأمثلة أن لا يعل سواء كانت الواو والياء مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة لأن سكون قبلهما خفف أمرهما ولذلك لا يسكن الواو والياء في نحو دلو وظبي وإن كانا في الطرف الذي هو محل التغيير والتخفيف لكن لما كان بين تلك الأمثلة وبين أصلها اشتراك في اللفظ باعتبار وجود حروف الأصول في جميعها وتناسب في المعنى باعتبار أن مدلول المصدر الذي هو موجود في أصلها موجود فيها نزلت منزلة ذلك الأصل فإن كانت الحركة المنقولة في تلك الأمثلة فتحة يقلب المنقول عنه ألفًا ليكون إعلال الفرع بعين إعلال الأصل فإنه الأولى نحو أقام ويخاف وإن كانت ضمة قلب المنقول عنه واوا إن كان ياء نحو مضوفة وأصله مضيفة وإن كان واوا أبقى على حاله بعد النقل نحو يبيع وذلك لأنه إذا لم يمكن الإعلال بعين الإعلال الأصل اعل بما يقتضي القياس ليكون مشاركا للأصل في مطلق الإعلال (و) صح (نحو جواد وطويل وغيور) مما زيد فيه حرف المد في بناء الكلمة بعد العين (للإلباس بفاعل) إن أعل وحرك الألف الثانية كما في قائل (و) للإلباس (بفعل) أن حذف إحدى الألفين (أو لأنه ليس بجار على الفعل) لأن الجاري عليه اسم الفاعل واسم المفعول لأنهما موافقان له في الصيغة والدلالة على الحدوث بخلاف الصفة المشبهة فإنها ليست بجارية على الفعل (ولا موافق) معه في الحركة والسكون وقد عرفت أن شرط المحمول عليه من الاسم أحد الأمرين وليس هنا بحاصل (و) صح (نحو الجولان والحيوان) مما في آخره ألف ونون زائدتان (و) نحو (الصورى) وهو اسم ماء بعينه (والحيدي) مما في آخره ألف التأنيث يقال حمار

حيدي إذا كان كثير الحيد عن ظله لنشاطه (للتنبيه بحركته) أي بحركة لفظه (على حركة مسماه) قيل فيه نظر إذ لا مناسبة بين الحركتين إلا الاشتراك اللفظي (و) صح (الموتان لأنه نقيضه أو لأنه ليس) الاسم بسبب هذه الزوائد اللازمة (بحار على الفعل ولا موافق له) قال المبرد: قلب عين فعلان قياس وجعل الألف والنون بمنزلة التاء في أنهما غي رمخرجين للكلمة عن وزن الفعل كالتاء وقد سمع داران في دار يدور وهامان في هام يهيم ونحو جولان عنده شاذ ولذلك قال الأخفش في حمار حيدي والصورى أنهما شاذان وجعل ألف التأنيث كالتغير غير مخرجة للكلمة عن وزن الفعل (و) صح (نحو أدور وأعين للإلباس) لأنه لو قيل أدور وأعين بنقل الحركة والإسكان لالتبس بمضارع دار دورانا وعان عينا يعين عيانة أي صار لنا عينا أي رئية (أو لأنه ليس بحار) على الفعل (ولا مخالف) له بوجه وقد عرفت أن شرطه مناسبته له بوجه ومخالفته بآخر (و) صح (نحو جدول) للنهر الصغير (وخروع) لشجر يقال له بالفارسية بيد انجير (وعليب) اسم واد (لمحافظة الإلحاق) فإنها ملحقة بجعفر ودرهم وبرثن فلواعل بنقل حركة الواو إلى ما قبلها لزال وزن الإلحاق (أو للسكون المحض) لأن الساكن فيها ليس فاء الكلمة بل عينها حتى يكون في حكم المفتوح (وتقلبان همزة في نحو قائم وبائع) أي في كل اسم فاعل وقعت الواو والياء عينا فيه من (المعتل فعله) وأصلهما قاول وبايع فلما اعل فعلهما اعلا أيضًا قياسا عليه وقلب ألفهما المنقلبة همزة وإنما لم يعل نحو قاول وبايع قياسا على قال وباع لأنه ليس من باب قال وباع فلم يؤثر فيه إعلاله العلة الضعيفة (بخلاف عاور) فإنه لما صح فعله وهو عور صح هو أيضًا (ونحو شاك وشاك شاذ) من الشوكة وهي شدة البأس يقال شاك الرجل من باب علم أي ظهرت شوكته وحدته وفيه ثلاثة أوجه شاك على تأخير العين إلى موضع اللام وإعلاله إعلال قاض وشاك بحذف الهمزة والإعراب جار على الكاف وشائك بإثبات الهمزة وهو القياس (وفي نحو جاء) أي في كل اسم فاعل من الأجوف المهموز اللام (قولان قال الخليل مقلوب كالشاكي وقيل على القياس) وقد عرفت بيان ذلك (و) تقلبان همزة (في نحو أوائل) جمع أول (وبوائع) جمع بويعة من البيع وخيأر جمع خير وعيائل جم عليه وأصله عيول من عال عياله يعولهم ولا أي قائهم (مما وقعتا فيه بعد ألف باب مساجد وقبلها واو أو ياء) يعني

إذا اكتنف حرفاعله ألف الجمع الأقصى قلبت الثانية همزة وجوبا إذا لم تقع بعد الثاني مدة سواء كان الحرفان واوين أو ياءين أو الأول واوا والثاني ياء وبالعكس وذلك لاستثقال ذلك في الجمع الأقصى مع أن الثاني قريب من الطرف الذي هو محل التغيير (بخلاف عواوير) جمع عوار وهو القذى في العين يقال بعينه عوار فإنه لا يقلب الواو فيه همزة لبعدها من الطرف بواسطة المدة بعدها ولاعتمادها عليها (و) بخلاف (طواويس) جمع طاووس لما ذكرنا (وضياون) جمع ضيون وهو السنور الذكر (شاذ) لأن واوه لا تقلب همزة مع وجود علته وفي الصحاح صحت الواو في جمعة لصحتها في الواحد فإن قلت صح عوار وفي قوله: وكحل العنين بالعوار و مع قربه من الطرف واعل عيائيل في قوله: فيها عيائيل أسود ونمر، بقلب واو همزة مع بعده من الطرف فأجاب عنه بقوله: (وصح عواور واعل عيائيل لأن الأصل عواوير) بالمدة لأنه جمع عوار وحرف العلة إذا كان رابعًا في المفرد لم تحذف في الجمع بل تقلب ياء إن لم تكنها فصار عواوير (فحذفت) الياء لكنه ثابتة تقديرًا فلا يعل الواو الثانية فيه لوجود المدة بعدها في التقدير (و) الأصل (عيائل) بغير المدة لأنه جمع عيل فلا مدة فيه قبل الآخر حتى تثبت في الجمع (فأشبع) الكسرة فكأنه لا مدة فيه (ولم يفعلوه) أي لم يقلبوا حرف العلة همزة (في باب مقاوم ومعايش) مما كان على وزن الجمع الأقصى وبعد ألفه حرف علة أصلي (للفرقف بينه وبين باب رسائل) في جمع رسالة (وعجائز) في جمع عجوز (وصحائف) في جمع صحيفة فإنه إذا وقعت بعد ألف الجمع الأقصى مدة زائدة تقلب همزة والأصل في هذا القلب رسائل لأنه لما زيد فيه ألف الجمع الأقصى اجتمع ألفان فقلبت الثانية همزة لأنهما من مخرج واحد وكذلك في صحائف وعجائز قياسا على أصل المدة وهي الألف (وجاء معائش بالهمزة على ضعف) لأن مدته أصلية (والتزم همزة مصائب) وإن كانت الياء فيه ليست بزائدة تشبيها لمصيبة بصحيفة في الصحاح اجتمعت العرب على همزة مصائب مع أن أصل مصيبة مصوبة بالواو نقلت كسرة الواو إلى ما قبلها وقلبت الواو ياء (وتقلب ياء فعلى اسما واو في نحو طوبى وكوسى) وهما تأنيث إلا طيب وإلا كيس وهما وإن كان أصلهما الصفة لكنهما جاريان مجرى الأسماء التي لا تكون صفات (ولا تقلب) ياؤه واوا (في الصفة ولكن يكسر ما

قبلها لتسلم الياء نحو مشية حيكى) يقال حاك الرجل إذا حرك منكبيه في المشي (وقسمة ضيزى) أي قسمة جائرة من ضاز يضير إذا جاز وأصلهما حيكى وضيزى قلبت الضمة كسرة وإنما حكم بأنهما فعلى بالضم ولم يحكم أنهما فعلى بالكسر لأنه لم يوجد فعلى في الصفات إلا عز هي ووجد فيها فعلى بالضم كثير نحو حبلى وفضلى (وكذلك باب بيض) مما هو معتل العين اليائي وعلى فعل في جمع افعل صفة وأصله بيض فقلبت الضمة كسرة محافظة على الياء في اليائين أما ياء فعلى فلأنها تجعل كالقريبة من الطرف لخفاء الألف مع قصد الفرق بين فعلى اسمًا وفعلى صفة والاسم لخفته أولى بقلب ياءه واوا من الصفة لأنها أثقل فالتخفيف فيها بإبقاء الياء على حالها أولى وأما ياء فعل فلقربها من الطرف الذي هو محل التخفيف وفي الجمع الثقيل مع رعاية الفرق بين الواوي واليائي فيه (واختلف في غير ذلك) أي في غير فعلى وفعل وفعل مما كان فيه قريبا من الطرف بأن يكون بعدها حرف واحد وتكون ساكنة بعد الضمة (فقال سيبويه القياس الثاني) وهو قلب الضمة كسرة لأنه أقل تغييرا ولأنها قريبة من الطرف الذي إذا وقعت الياء فيه لا تقلب واوا بالاتفاق بل تقلب الضمة كسرة نحو الترامي لأن آخر الكلمة محل التخفيف فينبغي أن لا تقلب الياء إلى ما هو أثقل منه ولذلك لو وقعت فيه واو قبلها ضمة قلبت الواو ياء والضمة كسرة نحو أدل في جمع دلو (فنحو مضوفة شاذ عنده) لأن أصله مضيفة من ضفت من الأمر أي أشفقت منه والمضوفة أمر يشفق منه والمراد به ما ينزل من الحوادث فلم تقلب فيه الضمة كسرة بل الياء واوا (ونحو معيشة يجوز أن يكون مفعلة) بكسر العين نقلت الكسرة من الياء إلى الفاء فلا يكون مما نحن بصدده (ومفعلة) بضم العين نقلت الضمة منه إلى الفاء ثم قلبت الضمة كسرة لتسلم الياء (وقال الأخفش القياس الأول) وهو إبقاء الضمة وقلب الياء واوا كما في طوبى وكوسى قياسا على ما إذا وقعت فاء نحو موقظة (مفضوضة قياس عنده ومعيشة مفعلة) بالكسر عنه (والا) أي وإن لم يكن مفعلة بالكسر بل يكون مفعلة بالضم (لزم) أن يقال (معوشة) بقلب الياء واوا لضمة ما قبلها (وعليهما) أي على المذهبين المذكورين (لو بنى من البيع مثل ترتب) بضم التاء الثانية (لقيل تبيع) بقلب الضمة كسرة على مذهب سيبويه (وتبوع) بقلب الياء واو على مذهب الأخفش (وتقلب

الواو المكسور ما قبلها في المصادر ياء نحو قياما) وأصله قواما (وعياذا) وأصله عواذ (وقيما) وأصله قوم وبعضهم شرط شرطا آخر وهو أن يكون بعد الواو ألف (لإعلال أفعالها) أي لإعلال أفعال تلك المصادر بنوع ما من الإعلال إذ ليس بواجب أن يكون الفعل معللا بإعلال المصدر بعينه وإنما يجب القلب حينئذ لأن كون الواو بين الكسرة والألف كأنه جمع بين حروف العلة الثلاثة مع رعاية حمل المصدر على الفعل (وحال حولا كالقود) ولا تقلب تنبيها على الأصل وعلى قول من اشترط وقوع الألف بعدها لا يجب قلب الواو ياء في نحو حول (بخلاف مصدر نحو لاوذ) مما لم يعل فعله بإعلال ما فائه لا يعل مصدره نحو لو إذا وإن وقعت الواو المكسورة ما قبلها (في نحو جياد) أي في جمع اعل مفرده وهو جمع جيد وأصله جيود (وديار) في جمع دار وأصله دور (ورياح) في جمع ريح وأصله روح (وتير) في جمع تارة وأصله تورة بدليل قولهم الناس يتناورون (وديم) في جمع ديمة وأصله دوم لأنه من دام يدوم (لإعلال المفرد) فاعلت الواو في هذه الأمثلة حملا على مفرادتها (وشذ طيال) في قوله: تبين لي أن القمامة ذلة، وإن أعز الرجال طيالها، لأنه لم يعل مفرده وهو طويل (وصح رواء في جمع ريان كراهة إعلالين) وذلك لأن أصل رواء رواي قلبت همزة فلو قلبت الواو ياء لزم الجمع بين الإعلالين المرفوض (و) صح (نواء جمع ناو) وهو السمين من الإبل من نون الناقة أي سمنت تنوي نواية وهو على القياس لصحة عين مفردة (و) تقلب الواو ياء (في نحو حياض وثياب لسكونها في الواحد مع الألف بعدها) أي تقلب الواو ياء إذا وقعت عينا في الجمع مكسورا ما قبلها ساكنة في الواحد بعدها ألف لامة حرف صحيح فأصل حياض حواض لأن مفرده حوض فقلبت الواو لحصول هذه الشرائط الخمسة فيه وذلك لأن كون الواو بين الكسرة والألف كأنه جمع بين حروف العلة الثلاثة فيقلب أثقلها وهو الواو إلى ما يجانس حركة ما قبلها مع ضعفها بسبب سكونها في الواحد لان السكون يجعل الحرف ميتا ومع زيادة الثقل بكونها في الجمع مع امتداد البناء بزيادة الألف بعدها ومن غير مانع من قلبها ياء وكان عليه أن يذكر هذه الشروط (بخلاف عوذة) جمع عوذ وهو المسن من الإبل (وكوزة جمع كوز لعدم الألف بعدها وبخلاف خوان لأنه مفرد وبخلاف طوال في جمع طويل لتحركها في الواحد وبخلاف رواء في

جمع ريان لوجود المانع كما عرفت (وأما ثيرة) في جمع ثور (فشاذ) لأنه قلبت واوه ياء مع عدم الألف بعدها (وتقلب الواو عينا أولًا ما أو غيرهما ياء إذا اجتمعت مع ياء وسكن السابق) منهما (وتدغم) الياء في الياء (ويكسر ما قبلها إن كانت) حركته (ضمة أصلية (كسيد) أصله سيود (وأيام) أصله أيوام (وديار) أصله ديوار (وقيام) أصله قيوام وهما على وزن فيعال لا فعال وإلا لقيل دوار وقوام (وقيوم) أصله (وقيوم) أصله قيووم على وزن فيعول لا فعول والا لقيل قووم (ودلية) وأصله دليوة لأنه تصغير دلو (وطي) وأصله طوى) ومرمى وأصله مرموي قلبت الواو ياء وأدغمت وأبدلت من ضمة ما قبلها كسرة (ومسلمي) وأصله مسلموي قلبت وأدغمت وكسر ما قبل الياء وإنما قال (رفعا) لأنه لا اجتماع للواو والياء في حالتي النصب والجر لأنهما بالياء وترك هنا قيودا مع أن في بعض الأمثلة يجب القلب وفي بعضها يمتنع وفي بعضها يجوز فالأولى أن يقال هكذا ويجب قلبها ياء إذا اجتمعت مع ياء مطلقا أي سواء كانت الواو عينا أو لا ما أو غيرهما وسواء كانت متقدمة على الياء أو متأخرة بشرط أن يكون الياء غير منقلبة عن واو على غير القياس، وبشرط أن لا يكون مع الياء سبب قلبها واوا، وبشرط أن يكون الاجتماع لازما إن كان في غير الطرف ولم تكن الواو ساكنة قبل الاجتماع في بناء آخر ولا يشترط إن كان في الطرف أو في حكمه وسبق إحداهما بالسكون ليمكن الإدغام المقصود من القلب الرافع للثقل الناشيء من اجتماعهما فلا تقلب الواو ياء في نحو ديوان لأن أصله دوان قلبت الواو المدغمة ياء وإنما لم تقلب الواو فيه ياء لأنه لما كان قلبها ياء لا لعلة قياسية فكأنه لا قلب فيه ولا اجتماع ولا تقلب في نحو العوى وهو من منازل القمر وأصله العوياء وإن حصل الاجتماع لأن سبب قلب الياء فيه واوا حاصل وهو كونها لا ما في فعلى مفتوحة الفاء اسما كما سيجئ إن شاء الله تعالى فقلبت الياء واوا من غير نظر إلى اجتماعهما ولا يجب القلب في نحو أسيود في تصغير أسود لأنه جاز فيه القلب وهو الأكثر نظرا إلى مجرد صورة الاجتماع وجاز تركه لعروضه لأنه إنما يحصل الاجتماع بسبب ياء التصغير وهي لازمة مع أنهما في غير محل التغيير ومع أن الواو قوية لتحركها قبل الاجتماع بخلاف عجيز في تصغير عجوز فإنه يجب القلب فيه لان الاجتماع وإن كان عارض في غير الطرف إلا أن الواو قبل الاجتماع ساكنة ضعيفة

فلا تكون لها قوة تدفع القلب بها عن نفسها وبخلاف عرية في تصغير عروة فإن الاجتماع فيه وإن كان عارضا إلا انه في محل التغيير بتغير بأدنى سبب (وجاءلي في جمع الوى) من قوله لوى الرجل إذا اشتد خصومته (بالكسر) على الأصل المذكور وهو قلب الضمة كسرة (والضم) على أصل واضع وضع الكلمة وأما اللي إذا كان مصدرا فلم يجر فيه الضم (وأما ماضيون) للسنور الذكر (وحيوة) اسم رجل (ونهو) على وزن فعول من النهي وأصله نهوى والقياس أن يقلب واوه ياء ويدغم لكن عكس (فشاذ) لعدم قلب الواو ياء في هذه الأمثلة (وصيم وقيم شاذ) لأنه قلب الواو ياء فيهما مع عدم المقتضى وأصلهما صوم وقوم (وقوله)، إلا طرقتنا ميه بنت منذر (فما أرق التيام إلا سلامها، أشذ) فوجه شذوذه قلب الواو ياء من غير موجب ووجه كونه أشذ بعده عن الطرف بسبب الألف (وتسكنان وتنقل حركتهما) إلى الساكن قبلهما أن كان ذلك الساكن متحركا في أصل أمثلته (في نحو يقوم ويبيع للبسه بباب يخاف) لو قلبت الواو والياء ألفًا وفتح ما قبلهما وبيان ذلك مذكور قبل (ومفعل) بضم العين (ومفعل) بكسرها (كذلك) يسكن الواو والياء فيهما ولم تقلبا ألفًا للبسه بمخاف (ومفعول ذلك) تسكن الواو والياء فيه بنقل حركتهما إلى ما قبلهما (نحو مقول) وأصله مقوول (ومبيع) وأصله مبيوع (والمحذوف عند سيبويه واو مفعول) لأن علامة اسم المفعول الميم دون الواو ولذلك استمر زيادتها في الثلاثي المجرد وغيره (و) المحذوف (عند الأخفش العين) لأن الأصل في الساكنين إذا كان الأول حرف مدان يحذف الأول نحو قل وبع (وانقلبت واو مفعول عنده ياء للكسرة) وذلك لأنه لما حذف من مبيوع الياء لالتقاء الساكنين بعد نقل ضمتها إلى الياء صار مبوع فقلبت الضمة كسرة والواو ياء (فخالفا) أي سيبويه والأخفش (أصليهما) أما سيبويه فلأن أصله أنه إذا اجتمع ساكنان والأول منهما حرف لين حذف الأول وهنا حذف الثاني وأما الأخفش فلأن أصله إذا وقعت ألفًا مضمومة وبعدها ياء أصلية ساكنة قلبها واو محافظة على الضمة وهنا قد قلبت الضمة كسرة مراعاة للعين التي هي ياء مع حذفها وكان كل منها حافظًا على أصله من وجه آخر أما سيبويه فلأن أصله في الياء الساكنة التي هي عين إذا انضم ما قبلها قلت الضمة كسرة فلما رأى ألفًا في نحو مبيع مكسورة زعم أن الكسرة لأجل الياء وقال أن المحذوف واو

مفعول وأما الأخفش فلأن أصله في الياء المذكورة قبلها واوا فزعم أن الكسرة للفرق بين ذوات الياء والواو وقال أن حذف الياء الأصلية أولى لأنه قياس التقاء الساكنين (وشذ مشيب) من الشوب والقياس مشوب (و) شذ (مهوب) من الهيبة والقياس مهيب (وكثر نحو مبيوع) بالصحيح من غير إسكان ونقل في الأجوف اليائي (وقل نحو مصوون) بالتصحيح في الأجوف الواوي لأن اجتماع الواوين أثقل من اجتماع الواو والياء (وإعلال نحو تلووا) والواو الثانية لجمع المذكر الغائب من لوى يلوي ليا وأصله تلويوا نقل ضمة الياء إلى الواو بعد حذف كسرتها وحذفت الياء لالتقاء الساكنين فصار تلووا منه قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَلْوُوا أَوْ تُعْرِضُوا﴾ [النساء: ١٣٥] ثم منهم من ينقل ضمة الواو إلى اللام ويحذف الواو التي هي عين الفعل هذا إذا جعل تلووا من اللي وأما إذا جعل من الولي فعل القياس (و) إعلال يستحي) من استحى بتحريك الحاء وحذف إحدى اليائين لغة تميم ولغة أهل الحجاز استحيى يستحيي بإثبات اليائين على وزن استرعى يسترعي ولو لذكر الماضي أيضًا لكان أولى (قليل) لما يلزم من اجتماع الإعلالين المرفوض فيهما (وتحذفان) وجوبا (في نحو قلت وبعت) مما كانت الواو والياء فيه عينا واعلتنا بالقلب ألفًا أو بالسكون مع ساكن آخر بعدهما سواء كان ذلك الساكن لام الفعل أم لا (وقلن وبعن ويكسر الأول إن كانت العين ياء) نحو بعت للفرق بين الواوي واليائي بعد حذف الألف لالتقاء الساكنين (أو واوا مكسورة) نحو خفت لبيان البنية (ويضم) الأول (في غيره) أي في غير ما يكون العين فيها ياء أو واوا مكسورة للفرق المذكور نحو قلت وقد ذكرت بيان ذلك (ولم يفعلوه في لست) أي لم يكسر الأول مع أن العين ياء (لشبهه بالحرف) أي لشبهه بحرف النفي سلبوه ما للأفعال من التصرف والتزموا السكون في ليس إذا أصله ليس وإن كان السكون في مثله نحو علم جائزا لإجرائه مجرى ليت (ومن ثم سكنوا الياء) من ليس (وفي) نحو (قل وبع لأنه من تقول)

وتبيع) ولم يختلف في الضمة والكسرة فيهما (و) تحذفان (في الإقامة والاستقامة) وهذا إنما يكون مثالا على قول الأخفش وأما على قول الخليل وسيبويه فالمحذوف الألف الزائدة لا عين الفعل وقيل ذكرهما على قول الأخفش وأما على قول الخليل

وسيبويه فالمحذوف الألف الزائدة لا عين الفعل وقيل ذكرهما مكرر هنا لذكرهما قبل ولا تكرار لأن ذكرهما قبل ذلك لقلب العين ألفًا وهنا لحذفه لالتقاء الساكنين (ويجوز الحذف في نحو سيد وميت) مما كان على بناء فيعل بكسر العين معتلا عينه فإنه يحذف الياء المكسورة لاجتماع يائين وكسرة وهذا عند سيبويه وقال بعضهم لما لم يوجد في غير الأجوف بناء فيعل بكسر العين لاجتماع يائين وكسرة وهذا عند سيبويه وقال بعضهم لما لم يوجد في غير الأجوف بناء فيعل بكسر العين يحكم بأن أصل سيد فيعل بفتح العين لوجوده في الصحيح نحو صيرف فكسر العين على غير القياس وقال الأخفش تجنبا أيضًا من بناء فيعل بكسر العين أن أصل جيد جويد كطويل فنقلت الواو إلى موضع الياء والياء إلى موضع الواو ثم قلبت وادغمت وقول سيبويه هو الحق لأنه لا محذور من اختصاص الأجوف ببناء فيعل بكسر العين واختصاص الصحيح ببناء فيعل بفتحها (و) في نحو (كينونة وقيلولة) مما كان المصدر معتل العين على وزن فيعلولة وأصلهما كيونونة وقيولولة وقيل الترم الحذف فيهما لكثرة حروف الكلمة مع تاء التأنيث (وفي باب قيل وبيع ثلاث لغات) وهو كل فعل ماض مجهول معتل العين (الياء) ووجه أن أصل بيع بيع فاسكن الياء لاستكراه الكسرة عليها بعد الضمة فحصلت ياء ساكنة بعد ضمة فكسرت الفاء ثم حمل عليه قيل وهذا يقوي قول سيبويه على قول الأخفش حيث غيروا الحركة ولم يغيروا الحرف وفيه نظر لاحتمال أن الكسرة هي الكسرة المنقولة من الياء والواو (والأشمام) بأن يشم الفاء الضم تنبيها على أن الأصل فيه الضم وهذا الإشمام غير الإشمام المذكور في أول الوقف فإن الإشمام هناك ضم الشفتين بعد إسكان الحرف من غير صوت وهنا ضم الشفتين في حال التصويت وهذا الإشمام إنما يكون على اللغة الأولى (الواو) فيهما نحو قول وبوع ووجهه أن تقول أن أصل قول قول فاسكن الواء لاستكراه الكسرة على الواو بعد الضمة ثم حمل بوع عليه وهذه لغة ردية لأن حمل الثقيل على الخفيف أولى من العكس، قيل وهذا يقوي مذهب الأخفش وفيه نظر لاحتمال أن الكسرة هي الكسرة المنقولة من الواو (فإن اتصل به) أي بباب قيل (ما يسكن لامه) من الضمير المرفوع المتصل ويحذف عينه لالتقاء الساكنين (نحو بعت يا بعد) فإن قوله يا عبد يدل ظاهرا على أن المخاطب مبيع لا بائع (وقلت يا

قول) فإن قوله يا قول يدل على أنه مقول لا قائل (فالكسر والإشمام والضم) جائزا أيضًا (وباب اختير) وأصله اختير (وانقيد) وأصله القود مما كان قبل الواو والياء في الفعل المجهول ضمة وهو من باب الافتعال والانفعال (مثله) أي مثل باب قيل وبيع في اللغات الثلاث لأن الواو والياء فيهما مكسورتان ومضموم ما قبلها (فيهما) أي في الواوي واليائي فاختير يائي وانقيد واوي (بخلاف باب اقيم واستقيم) مما كان قبل الواو والياء سكون كالماضي المبنى للمفعول من باب الأفعال والاستفعال وأصلهما أقوم استقوم (وشرط إعلال العين في الاسم غير الثلاثي) المجرد لأن في الثلاثي المجرد من الاسم لم يشترط فيه ما شرط في الثلاثي المزيد فيه لأنه لو شرط فيه ذلك لم يعل لأنه لا تتفق مخالفة فيه للفعل أبدًا مع وجود علة الإعلال (و) في الاسم غير (الجاري على الفعل) لأن في الجاري على الفعل ما شرط هذه الشرائط الآتية نحو الاستقامة فإنه ليس موازنا للفعل لكن قد بينا قبل ما هو المقصود من كلام القدماء في ذلك والمراد بالجريان على الفعل أن يكون مأخوذا من الفعل راجعا إليه ويكون الساكن فاؤه فأجرى مجراه وقوله (مما لم يذكر) بيان لهما (موافق الفعل حركة وسكونا) بكونه موازنا له (ومخالفته بزيادة) لا تزاد تلك الزيادة في الفعل (أو بنية مخصوصتين به) وإن كانت الزيادة زيادته لكن يكون حركتها في الاسم غير حركتها في الفعل (فلذلك) الشرط (لو بنيت من البيع مثل مضرب وتحلئ) بكسر التاء وهو ما أفسده السكين من الجلد من حلأت الجلد إذا قشرته (قلت مبيع) معتقلا لأن الميم لا تزاد في أول الفعل (وتبيع معتلا) لأنه موازن لفعل الأمر مثل اضرب ومخالف لمطلق الفعل لأنه لا يزاد في أول الفعل تاء مكسورة بأصل الوضع وأما نحو تعلم بكسر التاء فهي لغة قوم ومع ذلك ليست الكسرة بأصل الوضع (و) لو بنيت (مثل تضرب) من البيع (قلت تبيع مصححا) غير معتل لأن التاء المفتوحة تزاد في أول الفعل أيضًا فلو أعل الاسم لا لتبس بالفعل ولم يعكس لأن الفعل أصل في الإعلال (اللام تقلبان ألفًا إذا تحركتا وانفتح ما قبلهما إن لم يكن بعدهما موجب للفتح) أي لفتحهما سواء كانتا في الفعل أو في الاسم وسواء كان الاسم على وزن الفعل أولا لأن اللام محل التغيير فتؤثر العلة فيه وإن كانت ضعيفة وإنما قلنا لفتحهما احترازا عن نحو رمتا وأصله رمتا فإنه تقلب ياؤه ألفًا وإن كانت

الألف موجبا لفتح التاء لفتح الياء (كغزا) أصله غزو (ورمى) أصله رمي (ويقوى) أصله يقوى (ويحى) أصله يحى (وعصا) أصله عصو (ورحى) أصله رحى (وربا) أصله ربو (بخلاف غزوت ورميت وغزوتا ورمينا وتخشين) لجمع المؤنث وزنه تفعلن فلم يقلب الواو والياء ألفًا في هذه الأمثلة لسكونها وإما تخشين لواحدة المؤنثة المخاطبة فأصله تخشبين فقلبت الياء فيه ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها وحذفت الألف لالتقاء الساكنين فوزنه تفعين (وتأبين) لجمع المؤنث على وزن تفعلن (وغزو ورمى) فإن الواو والياء في هذه الأمثلة لا تقلبان ألفًا لسكون ما قبلهما (وبخلاف غزوا ورميا وعصوان ورحيان) والغليان والصلوان فإن الألف بعدهما موجب لفتحهما فلا تقلبان في هذه الأمثلة ألفا (للالباس) وذلك لأنه لو قلب واو غزوا ألفًا لاجتمع ساكنان فيحذف أحدهما فالتبس بالواحد وكذا عصوان لو قلبت الواو فيه ألفًا وحذفت إحدى الألفين لالتقاء الساكنين التبس بالمفرد عند الإضافة وإنما لم تقلب في عصوين حالتي النصب والجر مع أنه لا يلزم الالتباس عند حذف النون عند الإضافة لكونه فرعًا على عصوان (واخشيا نحوه) أي نحو غزوا في عدم الإعلال (لأنه من باب لن يخشيا) إذا الأمر مشتق من المضارع وبعد اللام فيها ألف الضمير ولم يعل نحو لن يخشيا لأنه لواعل وحذف إحدى الألفين التبس بالمفرد فلم يعل أيضًا اخشيا وإن لم يلتبس لأنه حينئذ يقال فيه اخشا بالألف وفي المفرد اخش بغير الألف (واخشين) نحو غزوا أيضًا في عدم الإعلال وإن لم يحصل الالتباس فيه على تقدير الإعلال لأنه حينئذ يقال اخشان (لشبهه بذلك) أي بلن يخشيا لموافقته له في وجوب فتح اللام أو باخشيا لكونهما امرا وتحقق ما يوجب فتح اللام فيهما فعلى هذا حمل خشيا على أن لن يخشيا ثم حمل اخشين على اخشيا (بخلاف اخشوا) وأصله اخشبوا (واخشون) وحكمه حكم اخشوا لأنه لما اتصل به نون التأكيد ضم الواو على ما بينا ذلك (اخشى) وأصله اخشى (واخشين) وحكمه حكم اخشى فإن الياء تقلب في هذه الأمثلة ألفًا لعدم موجب الفتح بعدها (وتقلب الواو) الواقعة لاما (يا إذا وقعت مكسورا ما قبلها) سواء كانت ساكنة أو متحركة وسواء كانت في الاسم أو في الفعل وسواء كانت رابعة أولًا وسواء صارت اللام في حكم الوسط بحلوق حرف لازم نحو غزيان على فعلان من الغزو فاللام في حكم الوسط للزوم الألف والنون فيه أولًا

(أو) تقلب الواو ياء إذا وقعت (رابعة) لا ثالثة فإنها لا تقلب ياء نحو دعوت لخلفة الثلاثة (فصاعدا ولم ينضم ما قبلها) لأنه لو ضم ما قبلها لا تقلب ياء لأن الواو بعد الضمة أخف من الياء بعدها (كدعى) أصله دعو مجهول دعا (ورضى) أصله رضو (والغازي واغزيت وتغزيت واستغزيت ويغزيان ويرضيان) ففي هذه الأمثلة قلبت الواو ياء لوقوعها في موضع يليق به التخفيف مع زيادة ثقلها بكونها رابعة فصاعدا ومع تعذر تخفيفها بالأخف الذي هو الألف وكأن المصنف لم يمثل بنحو يدعى أصله يدعو مع أنهم قالوا أن ألفه مبدلة عن الياء المبدلة عن الواو لأن الألف عنده مبدلة عن الواو أولًا لأن الغرض من قلبها ياء التخفيف فأدام يمكنهم التخفيف بالأخف لم ينصرفوا إلى الأثقل وهو الأولى (بخلاف يدعو ويغزو) فإنه لم تقلب الواو فيما ياء لانضمام ما قبلها (وقنية) وأصله قنوة وقيل لا شذوذ لأنه يقال قنوت الشيء وقنيته وقنوة وقنية وقنية أي كسبته (وهو ابن عمي دنيا) أي لاصق النسب (شاذ) والقياس قنوة ودنو (وطى) أي قبيلة طي (تقلب الياء في باب رضى وبقى ودعى) أي في كل فعل ثلاثي مكسور عينه ولامه ياء سواء كانت الياء أصلية أو منقلبة عن الواو (ألفًا) وذلك لأنهم يفرون من الكسرة إلى الفتحة فقلبت الياء ألفًا (وتقلب الواو طرفا بعد ضمة في كل) اسم (متمكن) في الأصل سواء صار مبنيا بسبب نحو ياثمي في ثمود على احد المذهبين (ياء) لأن الواء المضموم ما قبلها ثقيل ولا سيما إذا كانت في الطرف أو في حكمه وفي الاسم الذي يمكن توارد حركات الإعراب فيه عليها وقوله (فتنقلب الضمة كسرة) إشارة إلى أن قلب الواو ياء قبل قلب الضمة كسرة لأن الآخر أولى بالتخفيف وقيل قلبت الضمة كسرة ثم الواو ياء وكان عليه أن يقول بعد ضمة لازمة احترازا عن نحو الخطوات في جمع خطوة لأنه لا تقلب واوه ياء وإن كانت بعد ضمة وفي حكم الطرف لان ضمة الطاء غير لازمة لأنها في الواحد ساكنة كخطوة ويجوز إسكانها في الجمع أيضًا وإنما لم يؤثر لزوم الحرف اللازم في عدم قلب الواو ياء إذا كان ما قبلها مكسورا نحو غزيان من الغزو فإن الألف والنون لازمة فيه أثر في عدمه إذا كان ما قبلها مضموما لأن الواو المكسور ما قبلها قد تقلب ياء في غير الطرف نحو ميزان وقيام فلا يمنع وجود الحرف اللازم بعدها من قلبها ياء بخلاف الواو المضمومة ما قبلها نحن ادلو فإنه لم يعهد لقلبها ياء في غير الطرف

فلا تقلب ياء إلا إذا كان في الطرف أو في حكمه (كما انقلبت) الضمة كسرة (في الترامي والتجاري) وأصلهما الترامي والتجاري مصدرا ترامينا وتجارينا للمحافظة على الياء (فيصير من باب قاض) مما كان في آخره ياء مكسور ما قبلها فأعل إعلاله (مثل أدل) في جمع دلو وأصله ادلو قلبت الواو ياء للعلة المذكورة ثم قلبت الضمة كسرة لأجل الياء فيقال هذا أدل ومررت بادل ورأيت أدليا (و) مثل (قلنس) في الصحاح إذا جمعت القلنسوة بحذف الهاء قلت قلنس وأصله قلنسو قلبت الواو ياء والضمة كسرة ثم اعل إعلال قاض وفيه أيضًا القلنسوة والقلنسية إذا فتحت القاف ضمت السين وإذا ضمت القاف كسرت السين (بخلاف قلنسوة وقحدوة) لأن الواو فيه ليس في الطرف ولا في حكمه لان التاء لازمة لكن كان عليه أن يقول قبل ذلك طرف أو في حكمه ليدخل فيه نحو تغازيه وأصله تغازوه ويخرج عن قحدوة وهي ما خلف الرأس (وبخلاف العين) إذا كان واوا مضموما ما قبلها (كالقوباء) وهو داء يتقشر فإنه لا تقلب الواو ياء ثم الضمة كسرة (و) بخلاف (الخيلاء) فإنه لا تقلب الضمة كسرة لأجل الياء كما قلبت في التجاري (ولا أثر للمدة الفاصلة) المضموم ما قبلها الواقعة قبل الواو المتطرفة في منع قلب الواو ياء (في الجمع إلا في الإعراب) فإن إعرابه لفظي في جميع الأحوال (نحو عتى) في جمع عات (وجثى) في جمع جاث وأصله عتوو فالواو الأولى وهي المدة بمنزلة الضمة فنقلب الثانية وهي لام الكلمة ياء لوقوعها بعد ما هو بمنزلة الضمة فصار عتوى فاجتمع الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وادغمت الياء في الياء وكسرت العين لأجل الياء (بخلاف المفرد) فإنه لا تقلب الواو فيه ياء كقوله تعالى: ﴿وَعَتَوْا عُتُوًّا كَبِيرًا﴾ [الفرقان: ٢١]، وهذا تكلف منه بلا حاجة إليه فالأولى أن يقول إذا اجتمعت الواو أن طرفا في الجمع والأولى مزيدة، وجب قلبهما يائين وإدغام الأولى في الثانية عند هذه الشروط الثلاث لكون الطرف محل التخفيف وثقل الجمع وضعف الواو الأولى لكونها مزيدة وضعف الثانية لكونها في محل التغيير بخلاف قوم لوقوع الواوين في غير الطرف وعتو لأنه مفرد فلا يكون ثقيلا كالجمع وحو في جمع أحوى فلا تقلبان لقوتها باصالتهما (وقد تكسر الفاء للإتباع) أي لإتباع الفاء العين (فيقال عتى وجثى تحو نحو) في جمع نحو بمعنى السحاب أو الجهة وفي

الصحاح وحكى عن إعرابي أنه قال إنكم لتنظرون في نحو كثيرة أي في جهات يريد جمع النحو الذي هو إعراب الكلام (شاذ) بصحيح الواو مع أن شروط القلب حاصلة فيه (وقد جاء نحو معدى ومغزى) بالقلب ياء (كثيرا والقياس الواو نحو معدو ومغزو لانه مفرد (وتقلبان همزة إذا وقعتا طرفا بعد ألف زائدة) أو في حكم الطرف بأن يكون بعدهما حرف غير لازم كتاء التأنيث الفارقة بين المذكر والمؤنث في الصفات وتاء الواحدة القياسية وعلامة التثنية غير اللازمة (نحو كساء) وأصله كساو (ورداء) أصله رداي (بخلاف راي) جمع راية وهو العلم على حد تمر وتمرة فإنه لا تقلب اليد همزة لأن الألف منقلبة عن واو أصلي وأصله روى من رويت أي جمعت إلا أ،ه اعتلت عينه فسلمت لامه يجتمع اعلا لأن على عكس طوى (وثاي) في جمع ثاية وهو مأوى الإبل من ثويت (ويعتد بناء التأنيث قياسا نحو شقاوة وسقاية) مما كان التاء فيه لازمة إذا لم يكن احد المعنيين المذكورين وسقاية الماء المعروفة والسقاية التي في القرآن العظيم هو الصواع الذي كان للمك يشرب منه والتاء فيه لازمة (ونحو صلاءة) وهو الفهر (وعظاءة) في الصحاح العظاءة ممدودة دويبة أكبر من الوزغة (وعباءة) وهو ضرب من الأكسية (شاذ) لأنهم قلبوها والقياس أن لا تقلب للزوم التاء سأل سيبويه الخليل عن قولهم صلاءة وعباءة لأنهم قلبوها مع كونها غير متطرفة فأجابه بما معناه أن تاء التأنيث في حكم كلمة أخرى منضمة إليها لمعنى التأنيث فكأنها وقعت متطرفة مثلها في صلاة وعباء وأما من قال صلاية وعباية فإنه لم ينظر إلى أن أصله صلاة وعباء ثم زيدت التاء ليدل بها على المفرد وإنما جعل مستقلا برأسه موضوعا لهذا المعنى (وتقلب الياء واوا في فعلى) مفتوحة الفاء (اسما كتقوى) وهو التقية والورع وأصله صلاء وعباء ثم زيدت التاء ليدل بها على المفرد وإنما جعل مستقلا برأسه موضوعا لهذا المعنى (وتقلب الياء واوا في فعلى) مفتوحة الفاء (اسمًا كتقوى) وهو التقية والورع وأصله وف قلبت الياء واوا وقلبت الواو الأولى تاء كما في تراث (وبقوى) وأصله بقيا في الصحاح يقال أبقيت على فلان إذا رحمته والاسم منه البقيا بضم الباء وكذلك البقوى بفتح الباء (بخلاف الصفة) فإنه لا تقلب الياء فيه واوا (نحو صديا) تأنيث صديان من صدى إذا عطش (وريا) تأنيث ريان فرقا بين الاسم والصفة واسم أولى بقلب يائه واوا لخفته وثقل الصفة

فالتخفيف فيه بإبقاء الياء على حالها أولى (وتقلب الواو ياء في فعلى) مضموم الفاء (اسما كالدنيا) وأصله الدنوى من دنا يدنو (والعليا) وأصله علوى من علا يعلو وهما وإن كان صفتين في الأصل ولذلك يقال الدار الدنيا والمنزلة العليا إلا انه غلبتهما الاسمية ولا يجئ كل واحد منهما صفة إلا في حال التعريف، ولذا لا يقال دار دنيا ومرتبة عليا وحكم الصفة أن تستعمل نكرة ومعرفة (وشذ القصوى) والقياس القصيا لأنه غلبت الاسمية وإن كان في الأصل صفة (وحزوى) اسم مكان (بخلاف الصفة) فإنه لا تقلب الواو فيه ياء (نحو الغزوى) مؤنث الأغزى من غزى فلأن إذا تمادى في غضبه فرقا بين الاسم والصفة (ولم يفرق) بين الاسم والصفة (في فعلى) مفتوحة الفاء (من الواو) إذا كان لازمه واوا (نحو دعوى) اسم (وشهوى) صفة مؤنث شهوان وذلك لأن ذوات الواو من ذلك قليل فأجريت على قياسها لقلتها وإذا قلت قل وقوع اللبس فيها بخلاف فعلى من الياء فإن ذلك كثير (ولا يفرق أيضًا بين الاسم والصفة (في فعلى) مضموم الفاء (من الياء نحو الفتيا) اسما (والقصيا) صفة كما لم يفرق في فعلى مفتوحة الفاء من الواو لأداء الفرق إلى مستثقل وهو قلب الياء واوا م ضم الفاء أو لقلة الصفة من الياء في هذه البنية (وتقلب الياء إذا وقعت بعد همزة) واقعة تلك الهمزة (بعد ألف في باب مساجد وليس مفرده كذلك) أي لا يكون الياء في مفرده واقعة بعد همزة واقعة بعد ألف (ألفًا و) تقلب (الهمزة ياء) مفتوحة (نحو مطايا) وأصله مطايو (وركايا (جمع ركية وهي البئر وأصله كايو من ركوت البئر إذا أصلحته (وخطايا على القولين) أما على قول الخليل فلأنه لما جمع خطيئة على خطئ وقدم الهمزة على الياء وقع الياء بعد همزة بعد الألف في باب مساجد وبينا ذلك قبل (وصلايا جمع المهموز) وهو اللاة، واصله صلائي (و) جمع (غيره) أي غير المهموز وهو الصلابة وأصله صلابي بيائين (وشوايا جمع شاويه) وأصله شواوي قلبت الواو الواقعة بعد الألف همزة كما في أوائل فصار شوائي ثم عمل باقي العمل (بخلاف شواء جمع شائبة من شأوت) أي سبقت وهو ناقص مهموز العين والهمزة أصلية فإنه لا تقلب الهمزة ياء مفتوحة لأنه لما وقعت في مفردة همزة بعد الألف ثانية لا تقلب الهمزة الواقعة بعد ألف الجمع ياء تطبيقا بين الجمع والمفرد (وبخلاف شواء) من شاء يشاء (وجواء) من جاء يجئ فإن الهمزة فيها

منقلبة عن الياء الأصلية (جمع شائية وجائية على القولين فيهما) إذا أصله شوائ فقدمت الهمزة على الياء فصار شوائي عند الخليل وعند غيره قلبت الياء الواقعة بعد الألف همزة فصار شواءه بهمزتين ثم قلبت الثانية ياء فصار شوائي فعلى القولين وقعت الياء بعد همزة بعد ألف في باب مساجد لكن لم يعمل العمل المذكور في مطايا (وقد جاء أداوي) في جمع أداؤه وهي المهطره (وعلاوي) في جمع علاوة وهو ما يعلق على البعير بعد حمله (وهراوي) في جمع هراوة وهي العصا فإنه لما جمع على فعالل نحو هذه الأمثلة مما وقع في مفردة ألف ثالثة بعدها واو لا تقلب الهمزة ياء مفتوحة وإن كان مقتضى الأصل المذكور ذلك وإنما قلبت الهمزة واوا مفتوحة (مراعاة للمفرد) لمشاكلته له في وقوع واوا بعد ألف وإن كانت الواو التي في الجمع هي الواو المنقلبة عن همزة هي منقلبة عن ألف مفردة والواو التي في المفرد هي لام الكلمة (وتسكنان في باب يغزو) أي في فعل معتل اللام الواوي المضمومة فيه الواو المضموم ما قبلها فإنه يسكن الواو لاستثقال اجتماع الثقلاء المتجانسة في آخر الفعل مع ثقله فخفف الأخير وهو الضمة وهذا مختص بالفعل لأنه لو كان في آخر الاسم واو مضموم ما قبلها قلبت الواو ياء والضمة كسرة ولم تقلب الضمة كسرة والواو ياء في الفعل مراعاة للبنية (و) في باب (يرمي) أي فيما كان معتل اللام اليائي المضمومة فيه الياء المكسور ما قبلها فإنه حذفت ضمة الياء للاستثقال لكن هذا أقل ثقلا من الأول ولهذا يكون في الاسم والفعل وإنما لم تنقل الضمة إلى ما قبلها لرعاية البنية وإنما قال (مرفوعين) لأنهما لو كانا منصوبين لا يسكنان (و) في باب (الغازي والرامي) مما كان الياء فيه مكسورا ما قبلها (مرفوعا ومجرورا) والمضموم المكسور ما قبلها لم يختص بالاسم وإنما لم تنقل ضمة الياء إلى ما قبلها لأنها لو نقلت لأدى وجودها إلى عدمها وأما الياء المكسورة المكسور ما قبلها مختصة بالاسم (والتحريك في الرفع والجر والياء إذ لا يكون المجرور إلا الياء لأنه ليس في كلامهم اسم متمكن في آخره واوا قبلها حركة (شاذ) كقوله في التحريك في الرفع، قد كاد يذهب بالدنيا ولذتها، موالي ككباش العوس سحاح، العوس بالضم ضرب من الغنم وسحاح أي سمان من سحت الشاة إذا سمنت وكقوله في التحريك في الجر، ما إن رأيت ولا أرى في مدتي، كجواري يلعبن في الصحراء، (كالسكون في

النصب) فإنه أيضًا شاذ كقوله: فما سودتني عامر عن وراثة، أبى الله أن أسمو بام ولا أب، وكقوله: يا باري القوس بريا لست تحكمه، لا تفسد القوس أعط القوس باريها، (و) مثل (الإثبات فيهما) أي في الواو والياء (وفي الألف في الجزم) فإنه شاذ أيضًا كقوله[1]: [البسيط]

هَجَـوْتَ زَبَّـانَ ثُـمَّ جِئْـتَ مُعْتَـذِرًا ... مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لَمْ تَهْجُو وَلَـمْ تَـدَعِ

أي لم تهج لأنك اعتذرت ولم تترك الهجو لأنك هجوته حقيقة (وتحذفان في مثل تغزون) أي إذا اتصل به والضمير وأصله تغزوون سكنت الواو كما في يغزو ثم حذفت لالتقاء الساكنين (وترمون) أصله ترميون قيل نقلت ضمة الياء إلى الميم وحذفت الياء وقيل بل الحق واو الضمير به بعد اعلا له وحذفت وضم ما قبلها لأجل الواو (واغزن) أصله اغزووا حذفت ضمت الواو ثم الواو لالتقاء الساكنين فصار اغزوا ثم ألحقت به نون التأكيد وحذفت الواو لالتقاء الساكنين ولم يضم الواو كما ضم في اخشون فضمة ما قبلها (واغزن) وأصله اغزوي (وأرمن) وأصله ارميوا الخ (وارمن) أصله أصله ارمني (ونحو يد) واصله يدي (ودم) وأصله دمو أو دمي (واسم) وأصله سمو (وابن) أصله بنو (وأخ) وأصله أخو (وأب) وأصله أبو (وأخت) وأصله أخو (ليس) حذف لإماتها (بقياس) لأن قياس بعضها الإبدال وقياس بعضها الإثبات.

---

(١) البيت لأبي عمرو بن العلاء في نزهة الألباب (٢٤)، وانظره في معجم الأدباء (١١/ ١٥٨)، ومعاني القرآن (١/ ١٦٢)، (٢/ ١٨٨)، وابن الشجري (١/ ٨٥)، والإنصاف (١٥)، وشرح شواهد الشافية (٤/ ٤٠٦)، الضرائر الشعرية لابن عصفور (٤٥).

الإِبْدَال

جعلَ حرفٍ مَكَان حرف غَيره، وَيُعْرَفُ باشتقاقه كتُرَاثٍ وأُجُوْهٍ، وبِقِلَّةِ اسْتِعْمَاله كالثَّعَالي، وبكونه فرعاً وَهُوَ زَائِدٌ، كضُوَيْرِبٍ، وبكونه فرعا وَهُوَ أصل كمُوَيْهٍ، وبلزوم بِنَاءٍ مَجْهُولٍ نَحْو: هَرَاقَ واصْطَبَرَ وادَّارَكَ.

وحُرُوفُهُ:

(أَنْصَتَ يَوْمَ جَدُّ طاهٍ زَلٌ)، وَقَول بَعضهم: اسْتَنْجَدَهُ يَوْمَ طَالَ، وهم فِي نَقْصِ الصَّاد وَالزَّاي؛ لثُبُوت صِرَاط وزَقَرٍ، وَفِي زِيَادَة السِّين، وَلَو أُورِدَ: اسْمَع وَرَدَ: اِذَّكَر واظَّلَمَ.

فالهمزة من حُرُوف اللين وَالْعين وَالْهَاء، فَمن اللين إعلال لَازم فِي نَحْو: كِسَاءٍ وَرِدَاءٍ وَقَائِلٍ وبَائِعٍ وأَوَاصِلَ، وَجَائِز فِي نَحْو: أُجُوهٍ وأُوْرِيَ، وَأما نَحْو: دَأَبَّةٍ وشَأَبَّةٍ والعَألَمِ وبَأْزٍ وشِئْمَةٍ، ومُوقِدٍ فشاذٌ، وأُبَابُ بَحرٍ أَشَذُّ، وَمَاءٌ شَاذٌ لَازم.

وَالْألف من أختيها والهمزة وَالْهَاء، فَمن أختيها لَازم فِي نَحْو: قَالَ، وَبَاعَ، وَآلٍ على رَأْيٍ، وَنَحْو: يَا جَلُ ضَعِيفٌ، وطائيٌّ شَاذٌ لَازم، وَمن الْهمزَة فِي نَحْو: رَأْسٍ، وَمن الْهَاء فِي آلٍ على رَأْيٍ.

وَالْيَاءُ من أختيها وَمن الْهمزَة وَمن أَحَدِ حَرْفَي المضاعف، وَالنُّون وَالْعين وَالْبَاء وَالسِّين والثاء، فَمن أختيها لَازم فِي نَحْو: مَفَاتِيح ومُفَيْتِيحٍ ومِيْقَاتٍ وغَازٍ وَقِيَامٍ وحِيَاض، وشاذٌ فِي نَحْو: حُبْلَى وصُيَّمٍ وصِبْيَةٍ ويَيْجَلُ، وَمن الْهمزَة نَحْو: ذِيْبٍ، وَمن الْبَاقِي مسموع كثير فِي نَحْو: أَمْلَيْتُ وقَصَّيْتُ، وَفِي نَحْو: أَنَاسِيّ، وَأَمَّا الضَّفَادِي والثَّعَالِي والسَّادِي والثَّالِي فضعيف.

وَالْوَاو من أختيها، وَمن الْهمزَة، فَمن أختيها لَازم فِي نَحْو: ضَوَارِبَ وضُوَيْرِبٍ ورَحَوِيّ وعَصَوِيّ ومُوْقِنٍ وطُوْبَى وبُوْطِرَ وبَقْوَى، وشاذٌ ضَعِيف فِي: هَذَا أَمْرٌ مَمْضُوٌّ عَلَيْهِ، ونَهُوٌّ عَن الْمُنكر، وجِبَاوةٍ، وَمن الْهمزَة فِي نَحْو: جُوْنَةٍ وجُوَنٍ.

وَالْمِيم من الْوَاو وَاللَّام وَالنُّون والباء، فَمن الْوَاو لَازمٌ فِي (فَمٍ) وَحدهُ، وَضَعِيفٌ فِي لَام التَّعْرِيف، وَهِي طائيةٌ، وَمن النُّون لَازم فِي نَحْو: عَمْبَرٍ وشَمْبَاءَ، وَضَعِيف فِي: البَنَامِ وطامَهُ الله على الْخَيْر، وَمن الْبَاء فِي بَنَاتِ مَخْرٍ وَمَا زلتُ رَاتِماً، وَمن كَثَمٍ.

وَالنُّونُ من الْوَاو وَاللَّام، شَاذٌ فِي صَنْعَانِيّ وبَهْرَانِيّ، وَضَعِيف فِي لَعَن.

وَالتَّاء من الْوَاو وَالْيَاء وَالسِّين وَالْبَاء وَالصَّاد، فَمن الْوَاو وَالْيَاء لَازم فِي نَحْو: اتَّعَدَ واتَّسَرَ على الْأَفْصَح، وشاذٌ فِي نَحْو: أَتْلَجَهُ، وَفِي طَسْتٍ وَحدَهُ، وَفِي الذَّعَالِتِ ولَصْتٍ ضَعِيفٌ.

وَالْهَاء من الْهمزَة وَالْألف وَالْيَاء وَالتَّاء، فَمن الْهمزَة مسموع فِي: هَرَقْتُ وهَرَحْتُ وهِيَّاكَ ولَهِنَّك، وَهِنْ فَعَلْتَ، فِي طيىء، وَهَذَا الَّذِي فِي أذا الَّذِي، وَمن الْألف شَاذ فِي: أَنَهْ: وحَيَّهَلَهْ، وَفِي مَهْ مُسْتَفْهِماً، وَفِي يَا هَنَاهُ، على رَأْيٍ، وَمن الْيَاء فِي هَذِه، وَمن التَّاء فِي بَاب (رَحْمَهْ) وَقْفاً.

وَاللَّام من النُّون وَالضَّاد، فِي أُصَيْلاَلٍ قَلِيل، وَفِي الْطَجَعَ رَدِيء.

والطاء من التَّاء لَازمٌ فِي اصْطَبَرَ، وشاذٌ فِي حُصْطُ.

وَالدَّال من التَّاء لَازم فِي نَحْو: ازْدَجَرَ وادَّكَرَ، وشاذٌ فِي نَحْو: فُزْدُ واجْدَمَعُوا واجْدَزَّ ودَوْلَجٍ.

وَالْجِيم من الْيَاء الْمُشَدّدَة فِي الْوَقْف، فِي نَحْو: فُقَيْمِجٍّ، وَهُوَ شَاذٌ، وَمن غير الْمُشَدّدَة فِي نَحْو: [الرجز]

لا هُمَّ إِنْ كُنْتَ قَبِلْتَ حِجَّتِـــجْ

أشذُّ، وَمن نَحْو: [الرجز]

حَتَّى إذا مَا أَمَسَجَتْ وأَمْسَـــجَا

أَشَذُّ.

وَالصَّاد من السِّين الَّتِي بعْدهَا غين، أَو خاء، أَو قَاف، أَو طاء جَوَازًا، نَحْو: أَصْبَغَ وصَلَخَ وَ﴿مَس صَقَرَ﴾ [القمر:٤٨] وصِرَاطٍ.

وَالزَّاي من السِّين والصاد الواقعتين قبل الدَّال ساكنتين، نَحْو: يَزْدُلُ، وَهَكَذَا فَزْدِيْ أَنَهْ.

وَقد ضُورِعَ بالصَّاد الزَّاي دونهَا، وضُورِعَ بهَا متحركة أَيْضاً، نَحْو: صَدَقَ وَصَدَرَ، وَالْبَيَانُ أَكثر فيهمَا، وَنَحْو: (مَسَّ زَقَرَ) كَلْبِيَّةٌ، وأَجْدَرُ وأَشْدَقُ بالمضارعة قَلِيلٌ.

(الإبدال جعل حرف مكان حرف) لم يقل عوضا عن حرف احترازا عن جعل حرف عوضا عن حرف في غير موضعه نحو تاء عدة فإنه لا يسمى إبدالا ألا تجوزوا وقول (غيره) احترازا عن رد المحذوف في مثل أب في النسبة نحو أبوي (فإنه لا يسمى إبدالا ألا تجوزا وقول (غيره) احترازا عن رد المحذوف في مثل أب في النسبة نحو أبوي فإنه لا يسمى إبدالا لأنه جعل حرف مكان حرف هو نفسه والمراد بكونه في مكانه أن لا يكون العوض فاء أن كان الأصل فاء كما في أجوه وعينا إن كان الأصل عينا كما في قال ولا ما أن كان لا ما في دعا وزائدا دالا على المعنى المقصود أن كان الأصل كذلك كما في عالم بالهمزة بدلا من عالم بالألف فعلى هذا لا تكون تاء أخت بدلالاته ليس كذلك ولا ينتقض التعريف بمثل أظلم وأصله اظئلم فإن جعل الظاء مكان تاء الافتعال لا يسمى إبدالا لأن الظاء ليس من حروفه على ما ستعرف إن شاء الله تعالى لأنه كأنه قال جعل

حرف من حروف الإبدال مكان غيره (ويعرف الإبدال (بأمثلة اشتقاقه كتراث) للمال الموروث فإن قولنا ورث ووارث وموروث يدل على أن أصله وراث (واجوه) في جمع وجه فإن الوجه والمواجهة والتوجه يدل على أن أصله وجوه (و) يعرف الإبدال (بقلة استعماله) أي بقلة استعمال ما ذلك الحرف فيه بخلاف ما فيه الحرف الآخر (كالثعالي) فإن الثعالب أكثر استعمالا منه وعلم أيضًا بأمثلة اشتقاقه لأنه جمع ثعلب ويقال ثعلبة للأنثى وثعلبان للمذكر (و) يعرف (بكونه) أي بكون اللفظ الذي فيه ذلك الحرف (فرعا) للفظ آخر (والحرف الزائد) في الأصل (كضويرب) فإنه فرع ضارب

وألف ضارب زائد فواو ضويرب بدل منه (و) يعرف الإبدال (بكونه) أي بكون اللفظ (فرعا) من لفظ آخر (وهو) أي الحرف (أصل) في الفرع والحرف الذي بإزائه في الأصل يكون بدلًا منه (كمويه) في تصغير ماء فإن الهاء فيه يدل على أن الهمزة في ماء بدل منه لأن التصغير برد الأشياء إلى أصولها والاعتراض بأن أوائل فرع أول والهمزة في أوائل غير زائدة مع أن ما في الواحد بإزائه وهو الواو ليس بدلًا منها غير وارد لأن الهمزة فيه وإن لم تكن زائدة لكنها ليست بأصلية أيضًا بل منقلبة عن حرف أصلي (و) يعرف الإبدال (بلزوم بناء مجهول) لو لم يحكم بالإبدال (نحو هراق) فإنه لو لم يحكم بأن الهاء بدل من همزة أراق لزم بناء مجهول وهو هفعل لعدم وجوده (واصطبر وأصله اصتبر لعدم افطعل (وادارك) وأصله تدارك لعدم افاعل وافداعل (وحروفه أي حروف الإبدال أربعة عشر يجمعها قولهم (أنصت يوم جد جاء زل) من الإنصات وهو السكوت والاستماع للحديث ويوم ظرف له مضاف إلى الجملة بعده وجد مبتدأ مضاف إلى طاه وهو اسم فاعل من طها الرجال إذا ذهب في الأرض وزل من الزلل وهو خبر المبتدأ يقال زللت يا فلان تزل زليلا إذا زل في طين ومنطق (وقول بعضهم) أنها ثلاثة عشر يجمعها (استنجده يوم طال) يقال استنجدني فأنجدته أي استعانني فأعنته (وهم في نقص الصاد والزاي) منها (لثبوت صراط) في سراط (وزقر) في سقر فأبدل السين صادا والسين زايا فيكونان من حروف الإبدال (و) وهم أيضًا (في زيادة السين) وجعله من حروف الإبدال لأنه ليس منها (ولو أورد) ذلك البعض (اسمع) وأصله استمع فأبدل السين من التاء (ورد) عليه (اذكر) وأصله إذ تكر أبدل التاء ذا لامع أن الذال ليس من حروف الإبدال (و) ورد (اظلم) وأصله اظتلم مع أن الظاء المعجمة ليس من حروف الإبدال وورد عليه أيضًا لزوم جميع الحروف التي تبدل لإرادة الإدغام أن يكون من حروف الإبدال (فالهمزة) تبدل (من حروف اللين) لثلاثة (و) من (العين والهاء فمن) حروف (اللين إعلال لازم) مطرد (في نحو كساء ورداء وقائل وبائع وأواصل) وقد عرفت بيان ذلك ولما كانت التغيير بالآخر أولى قدم المنصف إبدال ما في اللام على ما في العين وما في العين على ما في الفاء (وجائز) مطرد (في نحو أجوه وأوري) وقد عرفت بيان ذلك أيضًا (وأما نحو دأبة وشأبه والعألم وبأز) بإبدال الألف همزة في هذه

الأمثلة (وشئمة) بإبدال الياء همزة (ومؤقد) بإبدال الواو همزة (فشاذ وأباب بحر) في عباب بحر وهو معظم الماء بإبدال عينه همزة (أشذ وماء) وأصله موه بدليل مويه في تصغير بإبدال هائه همزة (شاذ لازم) وكذا في جمعه امواء بإبدال تائه همزة شاذ لكن ليس بلازم (والألف تبدل (من اختيها) من الواو والياء (و) من (الهمزة والهاء فمن اختيها لازم في نحو قال وباع) كما عرفت (و) نحو (آل على رأي ونحو يا جل) وأصله يوجل (ضعيف وطائي) في النسبة إلى طئ (شاذ لازم ومن الهمزة في رأس) بالألف في رأس بالهمزة (ومن الهاء في) ونحو (آل على رأي والياء) تبدل (من أختيها ومن الهمزة ومن أحد حرفي المضاعف و) و من (النون والعين والباء والسين والثاء فمن اختيها لازم في نحو ميقات وغاز) وأصله غازو (وقيام) وأصله قوام (وحياض) وأصله حواض كما عرفت (وشاذ) إبدال الياء من اختيها (في نحو حبلى) بالياء في الوقف على حبلى بالألف (وصيم) وأصله صوم من الصوم (وصبية) وأصله صبوة (وييجل) وأصله يوجل (و) إبدال الباء (من الهمزة في نحو ذيب) بالياء في ذئب بالهمزة (و) إبدال الياء (من الباقي) المعدود قبل (مسموع كثير) يضبط ولا يقاس عليه (في نحو أمليت) الكتاب أمليه إملاء وفي التنزيل، فهي تملي عليه بكرة وأصيلا مواصله أمللته أمله إملالا وفي التنزيل، فليملل الذي عليه الحق، وقيل إنما لغتان لأن تصرفهما واحد فليس جعل أحدهما أصلًا والآخر فرعا أولى من العكس (وقصيت) أظفاري في قصصت (و) في نحو (أناسي) كقوله تعالى: ﴿وَأَنَاسِيَّ كَثِيرًا﴾[الفرقان: ٤٩]، والأصل أناسين؛ لأنه جمع إنسان فأبدل النون ياء (وأما الضفادي) وأصله ضفادع بإبدال عينه ياء كقوله: ومنهل ليس له حوازق، ولضفادي جمة نقانق، (والثعالي) كقوله[1]: [البسيط]

---

(١) هما للنمر بن تولب. يذكر راحلته، ويشبهها بعقاب.

والشغواء: العقاب، سميت بذلك لاعوجاج منقارها. والشّغاء: العوج والحادرة:

الغليظة. والظمياء، فسرها ابن منظور مرة: المائلة إلى السواد. ومرة: العطشى الى الدّم.

والخوافي: قصار ريش جناحها.

وأشاريز: جمع إشرارة، وهي القطعة من القديد. تتمّره، تيّبسه. والتتمير: أن يقطع اللحم صغارا ويجفف. والثعالي: الثعالب. والأراني: الأرانب. والوخز: شيء ليس بالكثير، قال ابن منظور: يقول: إن

كَـأَنَّ رَحْلِـي عَلَـى شَـغْوَاءَ حَـادِرَةٍ ظَمْيَـاءَ قـد بُـلَّ مِـن طَـلٍّ خَوَافِيهَـا
لَهَـا أَشَـارِيرُ مِـنْ لَحْـمٍ متمـره مِـنَ الثَّعـالِي ووَخْـزٌ مِـنْ أَرانِيهَـا

والأصل الثعالب والأرانب؟ لأنهما جمعا ثعلب وأرانب فأبدل الياء من الباء (والسادي) وأصله السادس كقوله: إذا ما عد أربعة فسال، فزوجك خامس وأبوك سادي، أي سادس (والثالي) وأصله الثالث كقوله[1]: [الرجز]

قَـدْ مَـرّ يَوْمَـانِ وهـذا الثَّـالِي وَأَنْـتِ بـالهِجْرَانِ لا تُبَـالِي

هي هذا الثالث (فضعيف والواو) تبدل (من اختيها و) من (الهمزة فمن اختيها لازم في نحو ضوارب وضويرب) فإن الواو فيهما بدل من ألف ضارب (ورحوى وعصوى وموقن وطوبى وبوطر وبقوى) فإن الإبدال في هذه الأمثلة واجب مطرد كما عرفت (وشاذ) إبدال الواي من أختيها (ضعيف في هذا أمر ممضو عليه) وأصله ممضوى من المضي وقياسه قلب الواو ياء وإدغامها في الياء وفيه نظر لأنه يقال مضيت على الأمر

=

هذه العقاب تصيد الأرانب والثعالب. قلت: لكن قوله «من أرانيها»: يعني أرانبها، كأن الهاء تعود إلى الثعالي.

ولعله يريد: أن هذه العقاب تتمّر اللحم مما تأخذه مما تصيده الثعالب من الحيوانات الكبيرة التي لا تستطيع أكلها فيبقى منه شيء تأخذه العقاب. أما الأرانب لصغرها فإنها تأكلها، ولا يبقى منها إلّا «وخز» أي: قليل. و (من) قبل الثعالي للابتداء، كما تقول:

أخذت القلم من أحمد. أو تكون على حذف مضاف تقديره من لحم تتركه الثعالي، فتكون للتبعبض. وأما «من» الأخيره، فهي للتبعيض والله أعلم.

والشاهد في البيت: الثعالي، والأراني: أبدل من الباء - موحدة - (ياء) مثناة، قال بعضهم: يجوز في جمع ثعلب وأرنب: ثعال، وأران وقال سيبويه، لا يجوز إلا في الشعر.

انظر: اللسان رنب، وثعلب، وتمر وسيبويه ج ١/ ٣٤٤، وشرح المفصل/ ج ١٠/ ٢٤، والأشموني ج ٤/ ٢٨٤ والهمع ج ١/ ١٨١.

(١) الرجز بلا نسبة في لسان العرب ٢/ ١٢١ (ثلث)؛ والدرر ٦/ ٢٢٤؛ وسر صناعة الإعراب ص٧٦٤؛ وشرح الأشموني ٣/ ٨٨٠؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢١٣؛ وشرح شواهد الشافية ص٤٤٨؛ وشرح المفصل ١٠/ ٢٤، ٢٨؛ وهمع الهوامع ٢/ ١٥٧؛ وتاج العروس ٥/ ١٨٩ (ثلث).

مضيا ومضوت على الأمر مضوا فهما لغتان (و) هو (نهو عن المنكر) والقياس نهى لأنه من النهي (وجباوة) في جباية وفيه نظر لأنهما لغتان في الصحاح جبيت الماء في الحوض وجبوته أي جمعته (و) تبدل الواو (من الهمزة في جونة وجون) بالواو وأصلهما جؤنة وجؤن بالهمزة، قيل المثال غلط لأن تركيب جأن مهمل وفي الصحاح والجؤنة بالضم مصدر الجون من الخيل مثل العبسة والوردة والجؤنة أيضًا جونة العطار وربما همزا فظاهر قوله يدل على أنه معتل في الأصل والهمزة فيه يدل من الواو (والميم) تبدل (من الواو واللام والنون والباء فمن الواو لازم فم وحده) وأصله فوه حذفت اللام شاذا وأبدل م الواو ميم لأنه لو لم تبدل لزم أن تقلب ألفا وتحذف الألف الالتقاء الساكنين فبقى اسم معرب على حرف واحد (وضعيف) إبدال الميم (في لام التعريف وهي) لغة (طائية) كقوله(1): [المنسرح]

ذَاكَ خَلِيلـــــي وذُو يُعَـــــاتِبُنِي   يَرْمِــي ورائِــيَ بامْسَــهْمِ وامْسَــلِمَهْ

ورائي بمعنى قدامى والمسلمة واحدة السلام وهي الحجارة يعني أنه يدفع عن قدامى بالسهم والأحجار وهذا البيت في الصحاح بالسهم بتشديد السين وا مسلمة بسكون الميم (و) إبدال الميم (من النون لازم في نحو عنبر) مما كان النون فيه ساكنة قبل ياء متحركة فإنه يكتب بالنون ويلفظ بالميم (وشنباء) تأنيث أشنب من شنب الثغر شنبا إذا رق وجرى الماء عليه (وضعيف) إبدال الميم من النون (في البنام) وأصله البنان وهي أطراف الأصابع (وفي طامة الله على الخير) أي طائه وفي الصحاح طائه الله على الخير وطامه أي جبلة بمعنى (و) من الباء (في بنات مخر) وهو سحائب بيض رقاق يأتين قبل الصيف وأصله بنات بخر لأنه من البخار (و) في (ما زلت راتما) أي راتبًا من

---

(١) هو لبجير بن غنيمة في الدرر ١/ ٤٤٦؛ وشرح شواهد الشافية ص٤٥١، ٤٥٢، وشرح شواهد المغني ١/ ١٥٩، ولسان العرب ١٢/ ١٩٢ (خندم)، ٢٩٧ (سلم)، ١٥/ ٤٥٩ (ذو)؛ والمؤتلف والمختلف ص٥٩؛ والمقاصد النحوية ١/ ٤٦٤؛ وبلا نسبة في تخليص الشواهد ص١٤٣؛ والجني ص١٤٠؛ وشرح الأشموني ١/ ٧٢؛ وشرح عمدة الحافظ ص ١٢١؛ وشرح قطر الندى ص١١٤؛ وشرح المفصل ٩/ ١٧، ٢٠؛ ولسان العرب ١٢/ ٣٦ (أمم)؛ ومغني اللبيب ١/ ٤٨؛ وهمع الهوامع ١/ ٧٩.

الرتوب وهو الثبوت (و) في رأيته من (كتم) أي من كثب أي قرب (والنون) أي إبدال النون (من الواو واللام شاذ في صنعائي وبهرائي) لأن الواو عند بدل من الهمزة في صنعاء والأولى أن يقول أنه في الأصل صنعائي وبهرائي فقلت الهمزة واوا على القياس ثم أبدلت من الواو لنون لما بين الواو والنون من القرب في المخرج والأقرب بين الهمزة والنون لأن النون من الفم من أقصى الحلق (وضعيف) إبدال اللام نونا (في لعن) أصله لعل (واتاء) تبدل (من الواو والياء والسين والباء والصاد فمن الواو والياء) أي إبدال التاء من الواو والياء (لازم في نحو اتعد واتسر) كما عرفت وإنما قال (على الأفصح) لأنه جاء فيما ايتعد وايتسر أيضًا لكن الأول أفصح ليستوي الباب في التصرف (وشاذ) أي إبدال الواو تاء (في نحه أتلجه) والأصل أولجه لأنه من الولوج (و) شاذ إبدال السين تاء (في طست (واصله طس لأن جمعه طسوس وتصغيره طسيس لاستثقال الاجتماع ولذا لم يقلب في الجمع على الأكثر والمصغر للفاصل بين المثلين مع امتداد الكلمة ولذا قال (وحده) أي يقلب طست وحده لا جمعه ولا مصغره وليس المراد لا غيره م الكلمات لثبوته في ست وإنما يحكم بأن السين بدل من التاء مع مجيء جمعة على طسوت وأن قال لأن التاء من حروف الإبدال لا السين على ما بيناه (و) إبدال التاء من الباء (في الذ عالت) واصله الذعالب وهي قطع الخرق وقال أبو عمرو أطراف الثياب وواحدها ذعلوب (و) إبدال التاء من الصاد (في لصت ضعيف) في الصحاح اللصت بفتح اللام اللص في لغة طيء والجمع لصوت والدليل على هذا الإبدال قولهم تلصص عليهم وهو بين اللصوصية (والهاء) تبدل من الهمزة (والألف والتاء فمن الهمزة مسموع في هرقت) وأصله أرقت (و) في هرحت وأصله من أرحت الدابة أي رددتها إلى المراح (وهياك) وأصله إياك (ولهنك) وأصله لأنك فإنه لما دخل لام الابتداء على أن أبدلت همزته هاء لأن اللام لا تجامع مع أن كراهة اجتماع حرفين بمعنى واحد (وهن فعلت) فعلت بإبدال همزة أن الشرطية هاء (في) لغة طئ (و) في (هذا الذي) من قوله[1]: [الكامل]

---

(١) هو لجميل بثينة في ديوانه ص ١٩٦؛ ولسان العرب ١٥/ ٤٥٠ (ذا)؛ وبلا نسبة في الجني الداني

وَأَتَـى صَـوَاحِبُها فَقُلـنَ هَـذَا الـذي مَـــنَحَ المَـــوَدَّةَ غَيْرَنَـــا وَجَفانَـــا

أي إذا فأبدلت من همزة الاستفهام هاء (و) إبدال الهاء (من الألف شاذ في أنه) لأن الأكثر في الاستعمال الوقف على أنا بالألف فالهاء بدل منها ويحتمل أن يكون الهاء لبيان حركة نون أنا (و) في (حيهلة) وصله حيهلا فأبدلت الهاء من الألف، قال الشاعر(١): [الطويل]

بحَـــيَّهلا يزجُـــون كُـــلَّ مَطِيَّـــةٍ أَمَـــامَ المَطَايَـــا سَـــيْرُهَا المُتَقَـــاذِفُ

وفي (مه مستفهما) وأصله كقوله: قد وردت من أمكنة، من ههنا ومن هنه، إن لم تروها فمه، أي قد وردت الإبل من أمكنة مختلفة أن لم تروها أي لم تسقها فاتصنع ويجوز أن يكون مه اسم فعل أي مه يا إنسان يخاطب نفسه ويزجرها (و) في (يا هناه) والأصل هنا وعلى وزن فعال بمعنى هن قلبت واوه ألفا كما في كساء وقلبت الألف الثانية هاء ولم تقلب همزة وإنما قال (على رأي) لأنه قيل أن الهاء بدل عن الهمزة مبدلة عن الألف وقيل أن الهاء أصلية وليست بدلًا وذهب الكوفين إلى أن الألف والهاء زائدتان والهاء للسكت واللام محذوفة كما في هن وهنة) ومن الياء في هذه أمة الله) والأصل هذي لأن الياء يجئ للتأنيث نحو تضربين هكذا قال في شرحه وذكر في شرح الكافية أن بعضهم ذكر أن الياء في هذي أمة الله علامة التأنيث وليس ذلك بحجة لجواز أن يكون صيغته موضوعة للمؤنث أو يكون الياء بدلًا من الهاء في قولك هذه أمة الله (و) الهاء تبدل (من التاء في باب رحمة) مما فيه تاء التأنيث متحركة ما قبلها مفتوح

=

ص ١٥٣؛ وجواهر الأدب ص ٣٣٤؛ ورصف المباني ص ٤٠٣؛ وسر صناعة الأعراب ٢/ ٥٥٤؛ وشح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٢٤؛ وشرح شواهد الشافية ص ٤٧٧؛ وشرح المفصل ١٠/ ٤٢، ٤٣، ولسان العرب ١٥/ ٤٨٠ (ها)، والمحتسب ١/ ١٨١؛ ومغني اللبيب ١/ ٣٤٨؛ والمقرب ٢/ ١٧٩؛ والممتع في التصريف ١/ ٤٠٠.

(١) نسبه سيبويه في ج ٢ ص ٥٢ للنابغة الجعدي وتبعه بعض العلماء وشراح شواهده، وقال جماعه أنه لمزاحم العقيلي، شاعر إسلامي.

انظر: الخزانة ٦/ ٢٤٦، والمخصص ٢/ ١٩٨، والمفصل ١/ ١٩٧.

(وفقا) فإن هذه التاء تقلب في الوقف هاء وهذا مطرد (و) إبدال (اللام من النون والضاد في أصيلال) الأصيل الوقت بعد العصر إلى المغرب ويجمع على أصلان كبعير وبعران ثم يصغر على غير قياس لأنه جمع كثرة فصار أصيلان ثم أبدلت من النون لام ويجوز أن يكون تصغير أصيل على غير لفظه (قليل وفي الطجع) وأصله اضطجع إبدال اللام من الضاد (ردى) كقوله: [الرجز]

لمَّـــا رَأَى أنْ لا دَعَـــهْ ولا شِـــبَعْ   مَـالَ إلـى أَرْطَـاةِ حِقْـفٍ فـالْطَجَعْ

(و) إبدال (الطاء من التاء لازم في نحو اصطبر) إذا كان فاء الافتعال صادا وكذلك إذا كان صادا أو طاء أو ظاء (و) إبداله (شاذ في نحو حصط أي فيما كان فيه تاء الضمير وقبله أحد هذه الحروف شبه بهذه التاء تاء الضمير وأصله حصت من الحوص وهو الخياطة (و) إبدال (الدال من التاء لازم في نحو ازدجر) أي إذا كان فاء الافتعال زايا وأصله ازتجر (و) في نحو (ادكر) أي إذا كان فاء الافتعال دالا وأصله اذتكر وكذلك إذا كان فاؤه ذالا (و) إبدال الدال من التاء (شاذ في نحو فزد) مما كان فيه التاء الضمير وقبلها احد هذه الحروف وأصله فزت (و) شاذ (في اجدمعوا) وأصله اجتمعوا فقلبت تاء الافتعال دالا وإن لم يكن فاؤه حرفا من حروف المذكورة (واجدز) في اجتز كقوله[1]: [الوافر]

فَقُلْـــتُ لِصَـــاحِبي لا تَحبِســـانا   بِنَـــزعِ أُصـــولِهِ وَاجـــدزَّ شِـــيْحا

يخاطب نفسه بخطاب الاثنين أي لا تحبسنا بنزع أصول الكلاء واقطع شيخا ودع أصوله في الأرض لئلا يطول المكث هنا (و) في (دولج) وأصله تولج وهو موضع يدخله الوحش من الولوج فأبدلت التاء دالا في غير باب الافتعال (والجيم) تبدل (من

---

(١) هو لمضرس بن ربعي في شرح شواهد الشافية ص ٤٨١؛ وله أو ليزيد بن الطثرية في لسان العرب ٥/ ٣١٩، ٣٢٠ (جزز)؛ والمقاصد النحوية ٤/ ٥٩١؛ وبلا نسبة في الأشباه والنظائر ٨/ ٨٥؛ وخزانة الأدب ١١/ ١٧؛ وسر صناعة الإعراب ص ١٨٧؛ وشرح الأشموني ٣/ ٨٧٤؛ وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢٢٨؛ وشرح المفصل ١٠/ ٤٩؛ والصاحبي في فقه اللغة ص ١٠٩، ٢١٨؛ ولسان العرب ٤/ ١٢٥ (جرر)؛ والمقرب ٢/ ١٦٦؛ والممتع في التصريف ١/ ٣٥٧.

الْيَاء الْمُشَدّدَة فِي الْوَقْف، فِي نَحْو: فُقَيْمِجٍّ) في فقيمي لاشتراكهما في المخرج وفي الجهر والظاهر أن الجيم أيضًا مشددة لقيامها مقام المشددة (وهو) أي وهذا الإبدال (شاذو) إبداله (من) الياء (غير المشددة في نحو، لأهم إن كنت قبلت حجتج،) فلا يزال شاحج يأتيك بج، (أشذ) أراد اللهم إن قبلت حجتي (فلا يزال يأتيك بي شاحج وبعده، اقرنهات ينزى و فرتج، والشاحج من شحج البغل صوت والأقر الأبيض والنهات النهاق وينزي أي يحرك وقوله وفرتج أي وفرتي وهو الشعرة إلى شحمة الأذن والبيت الثاني صفة لقوله شاحج (و) إبدال الجيم من الياء (في نحو) قوله: حتى إذا ما أمسجت وامسجاه أشذ) لأنه جعلت المقدرة كالملفوظة إذا أصله أمسيت وأمسيا وقيل أن الجيم بدل من ألف أمسى (والصاد) تبدل (من السين التي بعدها غين أو خاء أو قاف أو طاء) إبدالا (جوازا) سواء كان بينهما فاصل أم لا لان السين حرف مهموس مستسفل وهذه الحروف مستعلية فكرة الخروج من المستسفل إلى المستعلى والصاد توافق السين في الهمس والصغير وتوافق هذه الأحرف في الاستعلاء فيتجانس الصوت (نحو أصبغ) في أسبغ (وصلخ) في سلخ (ومس صقر) في مس سقر (وصراط) في سراط اما إذا كانت السين بعد هذه الأحرف فلا يسمع فيها هذا الإبدال فلا يقال في قست قصت لانحراف الصوت فلا تثقل ثقل التصعيد من منخفض (والزاي) تبدل (من السين والصاد الواقعتين قبل الدال) حال كونهما (ساكنتين نحو يزدل) في يسدل ثوبي أبدلت السين زايا للتنافي بين السين المهموس والدال المجهور والزاي من مخرجها وعلى صفتها من الصغير وتوافق الدال في الجهر فيتجانس الصوتان (وهذا فزدى أنه) أي أنا وهو تأكيد لياء المتكلم اى فصدى قاله حاتم حين عقر ناقة وقيل له هلا فصدتها فيبدل الصاد

زايا لأن الصاد مطبقة مهموسة رخوة والدال منفتحة مهجورة شديدة فبين جرسيها تناف وبين الصاد والزاي توافق في المخرج والصغير مع أن الزاي تناسب الدال في الجهر (وقد ضورع بالصاد الزاي) بأن يشرب الصاد شيئا من صوت الزاي فيصير بين بين أي يصير حرفا مخرجه بين مخرج الصاد والزاي لئلا يذهب صوت الصاد بالكلية (دونها) أي دون السين فإنه لا يجوز هذه المضارعة بينها وبين الزاي لاتحادهما في المخرج والصفة وهي التصفير فيعمر الأشراب مع شدة التقارب بخلاف الصاد مع

الزاي فإن أطباق الصاد أمكن من أشرابها صوت الزاي (و) قد (ضورع بها) أي بالصاد الزاي (متحركة أيضًا) كما ضورع بها ساكنة ومراده أنه لم يجز قلب الصاد المتحركة زايا لقوتها بالحركة وإنما يجوز المضارعة فيه لأن فيها ملاحظة للاد (نحو صدق وصدر والبيان) أي بقاء السن على حالها من غير إبدال ومضارعة (أكثر منهما) أي من الإبدال والمضارعة (ونحو مس زفر) في مس سقر بإبدال السين المتحركة زايا (كلبية) أي لغة بني كلب (وأجدر وأشدق بالمضارعة) أي مضارعة الجيم الشين وبضارعة الشين إذا وقعتا ساكنتين قبل الدال (قليل) بعسر ذلك في النطق ولم يأت في القرآن ولا في فصيح الكلام بخلاف إشراب الصاد صوت الزاي فإنه ورد في القرآن.

الإِدْغَام[1]

أَن تَأتي بحرفين سَاكن فمتحرك من مخرجٍ وَاحِدٍ من غير فصل، وَيكون فِي المِثْلَيْنِ والمُتَقَارِبَيْنِ.

فالمثلان وَاجِب عِنْد سُكُون الأول فِي الهمزتين، إِلَّا فِي نَحْو: سَأَلَ والدّأَث، وَإِلَّا فِي الْألف؛ لِتَعَذُّرِهِ، وَإِلَّا فِي نَحْو: قُوْوِلَ، للإلباس، وَفِي نَحْو: تُوْوِي ورِيِيَا، على الْمُخْتَار إِذا خُفِّفَ، وَفِي نَحْو: قَالُوا وَمَا، وَفِي يَوْم، وَعند تحركهما فِي كلمة، وَلَا إِلْحَاق، وَلَا لبس، نَحْو: رَدَّ يَرُدُّ، إِلَّا فِي نَحْو: حَيِيَ، فَإِنَّهُ جَائِز، وَإِلَّا فِي نَحْو: اقْتَتَلَ وتَتَنَزَّلُ وتَتَبَاعَدُ، وَسَيَأْتِي، وتُنْقَلُ حركته إِن كَانَ قبله سَاكنٌ غير لينٍ، نَحْو: يَرُدُّ، وَسُكُون الْوَقْف كالحركة، وَنَحْو: (مَكَّنَنِي) [الكهف:٩٥]، ويمكِّنُني، و ﴿مَنَاسِكَكُم﴾ [البقرة:٢٠٠] و ﴿مَا سَلَكَكُم﴾ [المدثر:٤٢] من بَاب كَلِمَتَيْنِ، وممتنع فِي الْهمزَة على الْأَكْثَر، وَفِي الْألف، وَعند سُكُون الثَّانِي لغير الْوَقْف، نَحْو: ظَلِلْتُ، وَرَسُولُ الْحَسَنِ، وَتَمِيمُ تُدْغَم فِي نَحْو: رُدَّ، وَلم يَرُدَّ، وَعند الْإِلْحَاق واللَّبْسِ بزنةٍ أُخْرَى، نَحْو: قَرْدَدٍ وسُرُرٍ، وَعند سَاكن صَحِيح

---

(١) بإسكان الدال لغة الكوفيين ، وبتشديدها لغة البصريين ، ونقل عن سيبويه ، وفائدته التخفيف .

وهو لغةً : إدخال الشيء في الشيء ، تقول : أدغمت اللجام في الفرس ، إذا أدخلته في فيها .

واصطلاحاً : أنْ تأتي بحرفين، لأنه لا يتأتى إلاّ فيهما ساكن أصالة ، أو عرضا ، فتحرك من مخرج واحد من غير فصل بينهما ، واعتبر سكون الأول ، ليتصل بالثاني ، إذ لو حرك حالت الحركة بينهما ، فلم يتصل بالثاني ، واعتبر تحرك الثاني ، لئلا يلتقي ساكنان على غير حدة ، ولأنه مبيّن للأول ، والساكن كالميت لا يُبيّن نفسه ، فكيف يُبيّن غيره ، وأُتي بالفاء لا بالواو ، ولا بثم ليفيد الترتيب بلا مهلة ، وخرج بقوله : من مخرج واحد ، نحو فلس فيمتنع فيها الإدغام لتغاير الحرفين ، وبقوله من غير فصل ، أي ولو بنقل نحو يعطي ياسر ، ويغزو واقد ، ورُيِيا مخففا ، فيمتنع فيه الإدغام للفاصل بنقل اللسان من محل إليه ، فإنّ الفصل قد يكون بحرف نحو زبزب ، وقد يكون بنقل اللسان من محل إلى آخر نحو فلْس ، أو من محل إليه نحو ما ذكرنا ، إذ في لإدغام يجب النطق بالحرفين دفعة ، بحيث يصيرالحرف الساكن كالمستهلك ، لا على حقيقة التداخل ، بل على أنْ يصيرا حرفا مغايرا لهما بهيئة ، وهو الحرف المشدد ، وزمانه أطول من زمان الحرف الواحد ، وأقصر من زمان الحرفين ، ولذلك يفرق بين قولنا قدَّ بالإدغام ، وقدْدَ بفكه ، فإنه يتلفظ بالدالين في الأول برفع اللسان دفعة وفي الثاني برفعه مرتين ، هذا وفي رئيا خلاف ، لكون الحرف الأول بدلا من همزة.

قبلهمَا فِي كَلِمَتَينِ نَحْو: قَرْمِ مَالِكٍ، وَحُمِلَ قَولُ الْقُرَّاء على الْإِخْفَاءِ، وَجَائِزٌ فِيمَا سوى ذَلِك.

الْمُتَقَارِبَان: ونعني بهما مَا تقاربا فِي الْمخْرج، أَو فِي صفة تقوم مقَامه، ومخارج الْحُرُوف سِتَّة عشر تَقْرِيبًا، وَإِلَّا فَلِكُل مخرج، فللهمزة وَالْهَاء وَالْألف أَقْصَى الْحلق، وللعين والحاء وَسطه، وللغين وَالْخَاء أدناه، وللقاف أَقْصَى اللِّسَان وَمَا فَوْقه من الحنك، وللكاف مِنْهُمَا مَا يليهما، وللجيم والشين وَالْيَاء وسط اللِّسَان وَمَا فَوْقه من الحنك، وللضاد أول إِحْدَى حافتيه وَمَا يليهما من الأضراس، وللام مَا دون طرف اللِّسَان إِلَى منتهاه وَمَا فَوق ذَلِك، وللراء مِنْهُمَا مَا يليهما، وللنون مِنْهُمَا مَا يليهما، وللطاء وَالدَّال وَالتَّاء طرف اللِّسَان وأصول الثنايا، وللصاد وَالزَّاي وَالسِّين طرف اللِّسَان والثنايا، وللظاء والذال والثاء طرف اللِّسَان وطرف الثنايا، وللفاء بَاطِن الشّفة السُّفْلى وطرف الثنايا الْعليا، وللباء وَالْمِيم وَالْوَاو مَا بَين الشفتين.

ومخرج الْمُتَفَرّع وَاضح، والفصيح ثَمَانِيَة: همزَة بَيْنَ بَيْنَ ثَلَاثَة، وَالنُّون الْخفية نَحْو: عِنْدكَ، وَألف الإمالة، وَلَام التفخيم، وَالصَّاد كالزاي، والشين كالجيم.

وَأما الصَّاد كالسين، والطاء كالتاء، والظاء كالثاء، وَالْفَاء كالباء، وَالضَّاد الضعيفة، وَالْكَاف كالجيم، فَمُسْتَهْجَنَةٌ.

وَأما الْجِيم كالكاف، وَالْجِيم كالشين فَلَا يتَحَقَّقُ.

وَمِنْهَا المجهورة والمهموسة، وَمِنْهَا الشَّدِيدَة والرخوة، وَمَا بَينهمَا، وَمِنْهَا المطبقة والمنفتحة، وَمِنْهَا المستعلية والمنخفضة، وَمِنْهَا حُرُوف الذَّلاقَة والمُصْمَتَةُ، وَمِنْهَا حُرُوف القَلْقَلَة والصَّفِيْرِ، واللَّيِّنَةُ، والمنحرف، والمكرر، والهَاوِي، والمَهْتُوتُ.

فالمجهورة: مَا ينْحَصر جَرْيُ النَّفس مَعَ تحركه، وَهِي مَا عدا حُرُوف: (سَتَشْحَثُكَ خَصَفَهْ).

والمهموسة: بِخِلَافِهَا، ومُثِّلَا بقَقَقَ وكَكَكَ.

وَخَالف بَعضهم فَجعل الضَّاد والظاء والذال وَالزَّاي وَالْعين والغين وَالْيَاء من المهموسة، وَالْكَاف وَالتَّاء من المجهورة، وَرَأى أَن الشَّدَّة تؤكد الْجَهْر.

والشديدة: مَا ينْحَصر جري صَوته عِنْد إسكانه فِي مخرجه فَلَا يجْرِي، ويجمعها: (أَجِدُكَ قَطَبْتَ).

والرخوة: بِخِلَافِهَا.

وَمَا بَينهمَا: مَا لَا يتم لَهُ الانحصار وَلَا الجري، ويجمعها: (لِمَ يَرُوْعُنَا؟) ومُثِّلَتْ بِالْحَجِّ والطَشِّ والخَلِّ.

والمُطْبَقَةُ: مَا ينطبق على مخرجه الحنك، وَهِي: الصَّاد وَالضَّاد والطاء والظاء.

والمُنْفَتِحَةُ: بِخِلَافِهَا.

والمُسْتَعْلِيَةُ: مَا يرْتَفع اللِّسَان بهَا إِلَى الحنك، وَهِي المُطْبَقَةُ، وَالْخَاء والغين وَالْقَاف.

والمُنْخَفِضَةُ: بِخِلَافِهَا.

وحروف الذَّلاَقَةِ: مَا لَا يَنْفَكُّ رباعي أَو خماسي عَن شَيْء مِنْهَا لسهولتها؛ ويجمعها: (مُرْ بِنَفَلٍ).

والمُصْمَتَةُ: بِخِلَافِهَا؛ لِأَنَّهُ صُمِتَ عَنْهَا فِي بِنَاء رباعي أَو خماسي مِنْهَا.

وحروف القَلْقَلَةِ: مَا يَنْضَم إِلَى الشدَّة فِيهَا ضغط فِي الْوَقْف، ويجمعها: (قَدْ طَبَجَ).

وحروفُ الصّفِيْرِ: مَا يُصْفَرُ بهَا، وَهِي: الصَّاد وَالسِّين وَالزَّاي.

واللَّيِّنَةُ: حُرُوف اللِّيْنِ.

والمُنْحَرِفُ: اللَّام؛ لِأَن اللِّسَان يَنْحَرِفُ بِهِ.

والمُكَرّرُ: الرَّاء؛ لتعثر اللِّسَان بِهِ.

والهاوي: الْألف، لاتساع هَوَاء الصَّوْت بِهِ.

والمَهْتُوتُ: التَّاء: لخفائِهَا.

وَمَتى قُصِدَ لإدغام المتقارب فَلَا بُد من قَلْبِه، وَالْقِيَاس قلبُ الأول، إِلَّا لعَارض فِي نَحْو: اذْبَحَّتُوْدَا، واذْبَحَّاذِه، وَفِي جملَة من تَاء الافتعال لنحوه، ولكثرة تغيرها، ومَحُّمْ فِي: مَعَهُم ضَعِيف، وسِتٌّ أَصله سِدْسٌ، شَاذٌ لَازمٌ.

وَلَا تُدْغِم مِنْهَا فِي كلمة مَا يُؤَدِّي إِلَى لَبْسٍ بتركيب آخر، نَحْو: وَطَدَ ووَتَدَ وشَاةٍ زَنْمَاءَ، وَمن ثَمَّ لم يَقُولُوا: وَطْداً، وَلَا وَتْدَاً، لما يلْزم من ثِقَلٍ أَو لَبْسٍ بِخِلَاف نَحْو: امَّحَى واطَّيَّرَ، وَجَاء وَدٌّ فِي وَتْدٍ فِي تَمِيم.

وَلم تُدْغَم حُرُوف (ضَوِيَ مِشْفَرٌ) فِيمَا يقاربها؛ لزِيَادَة صِفَتِهَا، وَنَحْو: سَيِّدٍ، ولَيَّةٍ إِنَّمَا أُدْغِمَا؛ لِأَن الإعلال صَيَّرَهُمَا مِثْلَيْنِ، وأُدغمت النُّون فِي اللَّام وَالرَّاء؛ لكَرَاهَة نبرتها، وَفِي الْمِيم - وَإِن لم يتقاربا- لغُنَّتِهَا، وَفِي الْوَاو وَالْيَاء لِإِمْكَان بَقَائِهَا، وَقد جَاءَ: ﴿لِبَعْض شَّأْنِهِم﴾ [النور:٦٢] و ﴿اغْفِر لِّي﴾ [الأعراف:١٥١] و ﴿نَخْسِف بِّهِم﴾ [سبأ:٩] وَلَا حُرُوف الصَّفير فِي غَيرهَا، وَلَا المطبقة فِي غَيرهَا من غير إطباق على الْأَفْصَح، وَلَا حرف حلق فِي أَدخل منه، إِلَّا الْحَاء فِي الْعين وَالْهَاء، وَمن ثَمَّ قَالُوا فيهمَا: اِذبَحَّتُوْدَا واذْبَحَّاذِهِ.

فالهاء فِي الْحَاء، وَالْعين فِي الْحَاء، والحاء فِي الْهَاء وَالْعين بقلبهما حاءين، وَجَاء (فَمَنْ زُحْزِح عَّن النَّار) [آل عمران:١٨٥] والغين فِي الْخَاء، وَالْخَاء فِي الْغَيْن.

وَالْقَاف فِي الْكَاف، وَالْكَاف فِي الْقَاف، وَالْجِيم فِي الشين.

وَاللَّام الْمُعَرَّفَةُ تُدْغَم وجوباً فِي مثلهَا، وَفِي ثَلَاثَة عشر، وَغير الْمُعَرَّفَةِ لَازم، فِي نَحْو: (بلْ رَّان) [المطففين:١٤] وَجَائِز فِي الْبَوَاقِي.

وَالنُّون الساكنة تُدْغَم وجوباً فِي حُرُوف (يَرْمُلُونَ) والأفصح إِبْقَاء غُنَّتِهَا فِي الْوَاو وَالْيَاء، وإذهابها فِي اللَّام وَالرَّاء، وتقلب ميماً قبل الْبَاء، وتُخفى فِي غير حُرُوف الْحلق، فَيكون لَهَا خمس أَحْوَال، والمتحركة تُدْغَم جَوَازًا.

والطاء وَالدَّال وَالتَّاء والظاء والذال والثاء يدغم بَعْضهَا فِي بعض، وَفِي الصَّاد وَالزَّاي وَالسِّين، والإطباق فِي نَحْو: (فَرَّطْتُ) [الزمر:٥٦] إِن كَانَ مَعَه إدغام فَهُوَ إتْيَان بطاء أُخْرَى، وَجمعٌ بَين ساكنين، بِخِلَاف غُنَّةِ النُّون فِي: (مَنْ يَّقول).

وَالصَّاد وَالزَّاي وَالسِّين يدغم بَعْضهَا فِي بعض.

وَالْبَاء فِي الْمِيم وَالْفَاء.

وَقد تُدْغَم تَاء (افْتَعَلَ) فِي مثلهَا فَيُقَال: قَتَّل وَقِتَّل، وَعَلَيْهَا: مُقَتِّلُون ومُقِتِّلُونَ، وَقد جَاءَ: ﴿مُرُدِّفِينَ﴾ [الأنفال:٩] اتبَاعا، وتدغم الثَّاءُ فِيهَا وجوباً على الْوَجْهَيْنِ، نَحْو: اثَّأَرَ واثَّأَرَ، وتدغم فِيهَا السِّين شاذاً على الشاذ، نَحْو: (اسَّمَعَ) لِامْتِنَاع: اتَّمَعَ، وتُقْلب بعد حُرُوف الإطباق طاء، فتُدغم فِيهَا وجوباً فِي: اطَّلَبَ. وجوازاً على الْوَجْهَيْنِ فِي: اظْطَلَمَ، وَجَاءَت الثَّلَاث فِي: [البسيط]

وَيُظْلَمُ أَحْيَـــــــانَاً فَيَظْطَلِمُ

وشاذّاً على الشَّاذِّ فِي نَحْو: اصَّبَرَ وَاضَّرِّبْ؛ لِامْتِنَاع: اطَّبَرَ واطَّرَبَ، وتقلب مَعَ الدَّال والذال وَالزَّاي دَالا، فتدغم وجوباً فِي اِدَّان، وقَوِيًّاً فِي ادَّكَرَ، وَجَاء: اذَّكَرَ واذْدَكَرَ، وضعيفاً فِي ازَّانَ لِامْتِنَاع: ادَّانَ.

وَنَحْو: (خَبَطٌ وحُصْطُ وفُزْدُ وعُدٌّ) فِي: (خَبَطْتُ وحُصْتُ وفُزْتُ وعُدْتُ) شَاذٌّ.

وَقد تُدْغَم تَاء نَحْو: تَتَنَزَّلُ وتَتَنَابَزُوا وَصْلاً وَلَيْسَ قبلهَا سَاكن صَحِيح، وتاء تَفَعَّلَ، وتَفَاعَلَ، فِيمَا يدغم فِيهِ التَّاء، فَتجب همزَة الْوَصْل ابْتِدَاء نَحْو: اطَّيَّرُوَا وازَّيَّنُوا واثَّاقَلُوا وادَّارَؤُوا، وَنَحْو: اِسْطَّاع مدغما مَعَ بَقَاء صَوت السِّين نَادِر.

(الإدغام) في اللغة: إدخال الشيء، يقال: أدغمت اللجام في فم الفرس.

وفي الاصطلاح (أن تأتي بحرفين ساكن فتحرك) أي: لابد أن يكون الأول ساكنًا لأنه لو متحركًا لحالت الحركة بينهما فلا يتصل بالثاني ولابد أن يكون الثاني متحركًا لأنه مبين للأول والحرف الساكن كالميت لا يبين نفسه فلا يبين غيره (من مخرج واحد)

احتراز عن فلس (من غير فصل) احتراز عن نحو قوول مجهول قاول فإن مدة الواو الأولى فاصل بخلاف ما إذا لم يفصل نحو قول مجهول قول ولذلك يفرق بين قوول وقول ولا يخرج هذا بقوله فتحرك

لأن الفاء إنما يدل على التعقيب عادة فيجوز أن يكون بينهما فصل بتنفس أو غيره وإنما يخرج بقوله من غير فصل لأن المراد به أن يرفع اللسان بهما ارتفاعه واحدة بحيث يصير الحرفان حرفا مغايرا لهما بهيئة وهو الحرف المشدد وزمانه أطول من زمان الحرف الواحد وأقصر من زمان الحرفين ولذا يجب أن يكون الحرف الثاني مثل الأول لأنه لا يمكن إخراج المتقاربين من مخرج واحد دفعة لأن لكل حرف منهما مخرجا على حدة والإدغام أما لأجل ثقل المتجانسين لأن نقل اللسان عن موضع ثم رده إليه ثقيل أو لأجل تخفيف الإدغام وذلك لأنك إذا قلت تب بالإدغام أخف من تبب (ويكون) الإدغام (في المثلين والمتقاربين) بعد أن يصيرا مثلين ليمكن الإدغام (فالمثلان واجب عند سكون الأول) سواء كانا في كلمة واحدة أو في كلمتين نحو المد واضرب بكرا (إلا في الهمزتين) فإنه لا يجوز إدغام أحدهما في الأخرى سواء كانتا في كلمة كأن يبني مثل سيطر من قرأ فيقال قرأى بقلب الثانية ياء لا بإدغام الأولى فيها أو في كلمتين نحو أملأ أناء وذلك لثقل الهمزة (إلا في محوسا ال والدا أث) يقال داثت طعام إذا كلته مما كانت الهمزتان فيه عينا مضاعفة سواء كان بعدهما ألف أو لا نحو سؤال جمع سائل (وإلا في الألف) نحو صحراء لأن أصله القصر وزيدت ألف المدة توسعا فالتقى ساكنان فلما لم يمكن حذف أحدهما لئلا يلزم نقض الغرض ولا الإدغام (لتعذره) لأن الألف لا يدغم ولا يدغم فيه قلبت الثانية همزة (وإلا في نحو قوول) مما يؤدي الإدغام فيه إلى لبس مثال قياسي بمثال قياس فإنه قوول وهو مجهول قاول مثال قياسي فلا يدغم (للإلباس) بمجهول فعل الذي هو أيضًا مثال قياسي فيستمر فيه الالتباس بالإدغام بخلاف نحو أينه على وزن افعله من الأين فإنه يدغم لأن هذا المثال ليس بقياسي فلا يستمر فيه الالتباس بالإدغام (وإلا في نحو تووى وريا) وهو المنظر الحسن مما كان الحرف الأول من المثلين فيه مدة منقلبة عن حرف آخر لا للإدغام قلبا غير لازم فإنه لا يدغم (على المختار إذا خفف) بقلب همزتهما واو أو ياء لأن الواو والياء هنا بمنزلة

الهمزة لكون قلبها إليهما غير لازم فكأن الهمزة باقية والهمزة لا تدغم في الواو والياء هنا بمنزلة الهمزة لكون قلبها إليهما غير لازم فكأن الهمزة باقية والهمزة لا تدغم في الواو والياء وبعضهم أجازوا الإدغام هنا نظر إلى ظاهر اجتماع المثلين بخلاف نحو مرمى فإنه يجب الإدغام فيه وذلك لأن أصله مرموي وإنما قلبت الواو ياء للإدغام فلو لم يدغم لزم نقض الغرض (و) إلا (في نحو قالوا وماو في يوم) مما يكون الأول من المثلين في آخر الكلمة ومدة فإنه لا يجوز الإدغام لأنه لو أدغم لزال فضيلة المدة بالإدغام لأن المد حاصل في الآخر قبل اتصال الكلمة الأولى بالثانية أما إذا كانت المد في غير الآخر فيجب الإدغام سواء كان أصل الحرف الثاني حرفا آخر قلبت إلى جنس المدة للإدغام أولا نحو مقرو وبرى وأصلهما مقروء وبرئ فاصل الحرف الثاني منهما همزة وإنما يجب الإدغام فيهما مع أن الإدغام أزال مدة الواو والياء التي كانت قبل قلب الهمزة إليهما لأن الغرض من القلب الإدغام فلو لم يدغم لزم نقض الغرض ونحو مغزو ومرمى أصل الحرف الثاني فيهما ليس حرفًا آخر وإنما وجب الإدغام في نحوهما لأن الإدغام غير مزيل للمدة لأن الكلمة موضوعة على الإدغام فلا يكون فيها مدة ثم زالت بالإدغام كما إذا كانت في الآخر (و) واجب الإدغام (عند تحريكهما) لكن بعد إسكان الأول وإلا لا يمكن الإدغام لأن الحركة مانعة منه لكونها فاصلة بين المثلين فلا يمكن وصل الأول بالثاني بحيث يرتفع اللسان بهما ارتفاعة واحدة (في كلمة) لا في كلمتين فإن الإدغام حينئذ لا يجب لأن اجتماعهما في حكم الافتراق لعدم لزوم ملاقاة أول الكلمة الثانية بآخر الكلمة الأولى (ولا إلحاق) احتراز عن نحو قردد وهو المكان الغليظ المرتفع فإنه إنما كرر دالة لإلحاقه بجعفر فلو ادغم لا تكسر الوزن بالإدغام ولزم نقض الغرض وإنما كان انكسار الوزن في الإلحاق بالحذف في نحو أرطى لعروض الحذف عند التنوين العارض الذي يحذف باللام والإضافة (ولا لبس) مثال بمثال عنه فإنه لا يدغم عند اللبس نحو صدد وهو القرب فإنه لو أدغم التبس فعل بفتح العين بفعل سكونه وكذا لو أدغم سرر التبس فعل بضم العين بفعل سكونه وكان عليه أن يقول ولا يكون الأول من المثلين مدغما فيه فإنه لا يجوز الإدغام حينئذ نحو ردد لكون الدال الأولى من الدالين المتحركين مدغما فيه فلو جعلته مدغما في الدال الثالثة يجب

أن ينقل حركته إلى الدال الأولى الساكنة لئلا يتجاور ساكنان ويلزم التغيير في بناء الكلمة من غير حصول تخفيف لأن نحو ردد لا يكون أخف من ردد (نحو رد ويرد) وأصلهما ردد يردد ولا لبس هنا لأنه يتبين الوزن والمثال باتصال ما يوجب الانفكاك به من الضمائر المرفوعة البارزة نحو رددن ويرددن (إلا في نحو حيى) مما فيه المثلان ياآن ولا علة لقلب ثانيهما وتكون حركة الثاني لازمة قال سيبويه الإدغام أكثر والأخرى عربية كثيرة (فإنه) أي الإدغام فيه (جائز) لأنه لو وجب فيه لوجب الإدغام في مضارعه ويلزم ضم الياء في المضارع وهو مرفوض (وإلا في نحو اقتتل) مما كان فيه بعد تاء الافتعال تاء أخرى قال سيبويه إنما يلزم الإدغام فيه لان التاء الأولى فيه لا يلزمها التاء الثانية ألا ترى إلى قولك اجتمع وارتدع فالمثلان المتحركان فيه كأنهما في كلمتين وأما إذا كان قبل تائه تاء فيجب الإدغام نحو اترك لسكونها (و) إلا في نحو (تنزل وتباعد وسيأتي) إن شاء الله تعالى وحده بيانه أي في المضارع من بابي تفعل وتفاعل لا تفعلل فإنه لا يدغم وإلا لزم زيادة همزة الوصل فيؤدي إلى الثقل في البناء الممتد وكان عليه أن يقول وإلا في باب قوى والناقص من باب أحمر وإحمار والمراد به ما فيه المثلان واو أن في أصل الوضع وكان فيه سبب قلب الثانية ياء أو ألفا حاصلًا فإن الإدغام فيه ممتنع فلا يقال قويقو وارعو يرعو وإنما يقال قوى بقلب الواو الثانية لياء لكسرة ما قبلها وارعوى يرعوي بقلب الواو الثانية ألفًا في الماضي وياء في المضارع لوجود سببه لأن الإعلال مقدم على الإدغام وإذا اعل ما بقي مثلان حتى يدغم (وتنقل حركته إن كان قبله ساكن غير لين) نقلا واجبا وصوابه أن يقول غير مدة ولا ياء التصغير لأن لا تنقل الحركة إلى المدة لأنها لا تحتمل الحركة وكذا ياء التصغير لأنه موضوع على السكون وأما غيرهما فتثقل الحركة إليه سواء كان حرفا صحيحًا (نحو يرد) أصله يردد أو واوا أو ياء نحو يود أصله يودد من وددت الرجل أوده وإيل أصله إيلل من اليلل هو قصر الأسنان العليا يقال رجل إيل وامرأة يلاء وكان عليه استثناء باب افتعل فإنه لا يجب النقل فيه على الأكثر بل يجوز ولذلك جاء فيه قتل بفتح الفاء على تقدير نقل حركة التاء اليد ويكسره على تقدير حذف الحركة من غير ثقل وعلى التقديرين سقط همزة الوصل للاستغناء عنها عند التحرك الفاء إنما لم يجب النقل فيه لأن حركة الأول من المثلين لم

تكن حركة لعين فلا يجب المحافظة عليها بنقلها إلى ما قبلها فيجوز النقل وعدمه (وسكون الوقف كالحركة) فلو سكن الثاني من المثلين للوقف لم يكن ذلك مانعًا من الإدغام (ونحو مكنني ويمكنني) مما كان فيه نون الوقاية مع نون هي لام الكلمة (ومناسككم و) وما (سلككم) مما اجتمع فيه كاف الضمير مع كاف هي لام الكلمة (فمن باب كلمتين) لا يجب الإدغام (ويمتنع) الإدغام (في الهمزة على الأكثر وفي الألف) كما ذكرنا وإنما ذكر ههنا مع استثنائهما قبل لأنه إنما يعلم مما مر عدم وجود الإدغام وهنا من إمتناعه (و) يمتنع (عند سكون الثاني لغير الوقف) سواء كانا في كلمة أو كلمتين (نحو ظللت) بكسر العين في كلمة (ورسول الحسن) في كلمتين والسكون في كلمة هو السكون الذي حصل بعد حذف الحركة بموجب لا يمكن تحريكه ما دام ذلك الموجب باقيا كالضمائر المرفوعة المتحركة والسكون في كلمتين هو السكون الذي وضع أول الكلمة الثانية عليه نحو قلن انفعلن فقال الخليل أن بعض العرب يدغمون نحو رددن فيسكنون الحرف الأول من المثلين ويحركون الثاني بالفتح لالتقاء الساكنين فيقولون ردن قال السيرافي في هذه لغة ردية فاشية في عوام بغداد (وتميم تدغم في نحو رد ولم يرد) مما كان الثاني ساكنا سكون عارض وهو السكون الذي حصل بعد حذف الحركة بموجب يجوز تحريك الساكن مع وجود ذلك الموجب بحركة أخرى لضرورة كالتقاء الساكنين كالسكون بالأمر والجزم وإنما تدغم تميم نظرا إلى عروض السكون وجواز التحريك مع وجود الموجب للسكون بالأمر والجزم وإنما تدغم تميم نظرا إلى عروض السكون وجواز التحريك مع وجود الموجب للسكون نحو اردد القوم فجوزوا الإدغام فيما لم تعرض فيه تلك الحركة أيضًا وجعل الساكن كالمتحرك وادغم بعد أن يسكن الأول للإدغام ويحرك الثاني لالتقاء الساكنين إلا في فعل التعجب نحو أحبب به فإنه يجب الإظهار عندهم أيضًا لكونه غير متصرف وأما أهل الحجاز فيظهرون نظرا إلى مجرد سكون الثاني هذا الاختلاف إذا لم يتصل بهما الضمير البارز المرفوع أما إذا اتصل بهما ذلك الضمير فيمتنع الإدغام أن كان متحركا بالاتفاق نحو اردون على الأكثر ويجب إن كان ساكنا نحو ردا ردوا ردي (و) يمتنع (عند ساكن صحيح قبلهما في كلمتين نحو قرم مالك) والقرم السيد وإنما يمتنع الإدغام لأنه

إن لم تنقل الحركة لزم التقاء الساكنين على غير حده وإن نقلت لم يجز لأنه في كلمتين وإنما يجب النقل في كلمة تحوير يرد ولم يجز في كلمتين وإنما يجب النقل في كلمة نحو يرد ولم يجز في كلمتين لان اجتماع المثلين في كلمة لازم فجاز لذلك اللازم الثقيل تغيير بنية الكلمة مع إمكان رعاية الوزن بنقل الحركة الأولى إلى ما قبله بخلاف الاجتماع في كلمتين فإنه غير لازم فلا يجوز تغيير البنية لأمر غير لازم مع أنه لا يمكن رعاية البنية بنقل الحركة لأن الحركة أول المثلين إذا كان في كلمتين يكون حركة الآخر وحركة الآخر لا تعتبر في الوزن (وحمل قول القراء على الاخفاء) لأن الإخفاء قريب من الإدغام فأطلق على الإخفاء لفظ الإدغام مجازا وإنما حمل عليه للجمع بين قول القراء بجواز الإدغام وقول النحاة بامتناعه وفيه نظر لأنهم صرحوا بالادغام ولذلك قال الشاطبي[1] وما كان من مثلين في كلمتيهما فلابد من إدغام ما كان أولًا، كيعلم ما فيه هدي وطبع على، قلوبهم والعفو وأمر تمثلا والرجوع إلى قول القراء أولى لتواتر نقلهم عمن ثبت عصمته صلى الله عليه وسلم بخلاف نقال الحاة فإنه ما بلغ حد التواتر (وجائز) الإدغام (فيما سوى ذلك) المذكور من الواجب والممتنع ويرد عليه ما إذا كان أول المثلين كلمة يرأسها يصح الابتداء نحو جاء ببدرة فإنه غير القسمين مع أن الإدغام فيه ممتنع أما إذا كان كلمة لا يصح الابتداء بها نحو اخشى يا هند فجائز فيه الإدغام لأنه بمنزلة الجزء (المتقاربان ونعني بهما ما تقاربا في المخرج) أي مخرج الحرف وهو المكان الذي ينشأ الحرف منه ويعرف ذلك بأن يسكن الحرف ويدخل عليه همزة الوصل فأين ينتهي الصوت فثمة مخرجه ألا ترى أنك تقول أوب وتسك فتجد الشفتين قد أطبقت إحداهما على الأخرى (أو) تقاربا في صفة تقوم) تلك الصفة (مقامة) أي

(١) الشيخ الشاطبي : أبو محمد القاسم بن فِيْرة بن أبي القاسم خلف بن أحمد، الرعيني الشاطبي الضرير المقرئ صاحب القصيدة التي سماها حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات، وعدتها ألف ومائة وثلاثة وسبعون بيتا، ولقد أبدع فيها كل الإبداع، وهي عمدة القراء ، وهي مشتملة على رموز عجيبة وإشارات خفية لطيفة. ونظم قصيدة دالية في خمسمائة بيت من حفظها أحاط علما بكتاب التمهيد لابن عبد البر ، وكانت ولادته في آخر سنة ثمان وثلاثين وخمسمائة. وتوفي سنة تسعين وخمسمائة. وفيره: بكسر الفاء وسكون الياء المثناة من تحتها وتشديد الراء وضمها، وهو بلغة اللطيني من أعاجم الأندلس ومعناه بالعربي: الحديد.

مقام المخرج كالجهر والهمس (ومخارج الحروف ستة عشر تقريبًا) لا تحقيقا (وإلا) أي وإن لم تكن تقريبًا (فلكل) أي فلكل حرف (مخرج) خالف لمخرج الآخر وإلا كان هو إياه والمخرج على اختلافه يكون من أربع جهات الحلق واللسان والشفتين والخياشيم، واعلم أن عادته وعادة غيره أن يقدم في الذكر ما هو أقرب إلى ما يلي الصدر وأبعد من مقدم الفم مما أخر عنه وكل حرف من مخرج يقدم على غيره من ذلك المخرج فالسابق بالذكر أقرب إلى الحلق وأبعد من مقدم الفم مما بعده فقال (فللهمزة والهاء والألف أقصى الحلق) فخرج الهمزة أقصاه من أسفله إلى ما يلي الصدر ولذلك ثقل إخراجها لبعدها وبعدها الهاء ثم الألف (وللعين والحاء) غير المعجمتين (وسطه وللغين والخاء) المعجمتين (أدناه) إلى الفم فهذه الأحرف السبعة حروف الحلق (وللقاف أقصى اللسان وما فوقه) من الحنك (وللكاف منهما) يعني من أقصى اللسان والحنك (ما يليهما) أي ما يلي أقصى اللسان والحلق يعني مخرج الكاف أقرب من مخرج القاف إلى مقدم الفم (وللجيم والشين والياء وسط اللسان وما فوقه من الحنك) الأعلى (وللضاد أول إحدى حافتيه (أي حافتي اللسان والحافة الجانب (ولا يليهما من الإضراس) التي في الجانب الأيمن والأيسر ولما أخر ذكره عن ذكر الجيم والشين والياء علم أن مقابل مخرج هذه الثلاثة من حافة اللسان لكن أقرب إلى مقدم الفم بقليل هو مخرج الضاد وأكثر الناس على إخراجها من جانب الأيسر (واللام ما دون طرف اللسان) أي أول إحدى حافتيه لأن ابتداء مخرج اللام أقرب إلى الفم من مخرج الضاد (إلى منتهاه) أي يمتد إلى منتهى طرف اللسان (وما فوق ذلك) من الحنك الأعلى وذكر في الفصل بعد قوله من الحنك الأعلى فويق الضاحك والناب والرباعية والثنية قال المصنف في شرحه وكان يغني أن يقال فوق الثنايا إلا أن سيبويه ذكر ذلك فتابعه الزمخشري وإلا فليس في الحقيقة فوق ذلك لأن مخرج النون يلي مخرجها وهو فوق الثنايا وهي الأسنان المتقدمة اثنتان فوق واثنتان أسفل جمع ثنية والرباعية بفتح الراء وتخفيف الياء هي الأربع خلفها والأنياب أربع أخرى خلف الرباعية ثم الأضراس وهي عشرون ضرسًا من كل جانب عشر منها الضواحك وهي أربعة من الجانبين ثم الطواحن اثنى عشر طاحنًا من الجانبين ثم النواجذ وهي الأواخر من كل جانب اثنان واحدة من أعلى وأخرى من أسفل ويقال لها

ضرس الحلم وضرس العقل (وللراء منهما) أي ما بين طرف اللسان وفويق الثنايا (ما يليهما وللنون منهما ما يليهما) وإنما أفر كل واحد من الراء والنون بالذكر لأن مخرج الراء ادخل قليلا من مخرج النون وأخرج من مخرج اللام (وللطاء والدال والتاء طرف اللسان وأصول اللسان) العليا وليس ذلك بواجب بل قد يكون ذلك من أصول الثنايا وقد يكون مما بعدها مع سلامة الطبع من غير تكلف (وللصاد والزاي والسين طرف اللسان والثنايا) أي وما بينهما (وللظاء والذال والتاء طرف اللسان وطرف الثنايا) قال المصنف في شرح المفصل مخرج الصاد والزاي والسين يفارق مخرج الظاء المعجمة واختيها لأنها بعد أصول الثنايا أو بعدما بعد أصولها ويفارق مخرج الطاء المهملة واختيها لأنها قبل أطراف الثنايا وقال أيضًا قولهم الثنايا في هذه المواضع إنما يعنون الثنايا العليا وليس ثمة إلا ثنيتان وإنما عبروا عنهما بلفظ الجمع لأن اللفظ به أخف مع كونه معلوما وإلا فالقياس أن يقال وأطراف الثنيتين فهذه الحروف الثمانية عشر لسانية أي مخرجها اللسان وأن يشاركه غيره، ثم شرع في الحروف الشفهية على قول من قال أن لام شفة هاء بدليل شفيهة وشفاء والشفوية على قول من قال أن لامها ولو بدليل شفوات في جمعها بقوله: (وللفاء باطن الشفة السفلى وطرف الثنايا العليا) فهي مشتركة بين الشفة والثنايا العليا بخلاف ما بعدها فإنها للشفتين خاصة (وللباء والميم والواو ما بين الشفتين) فهذه خمسة عشر مخرجا للحروف العربية التسعة والعشرين وأما المخرج السادس عشر وهو الخيشوم فهو للنون الخفية وسيجئ إن شاء الله تعالى ذكرها وإنما جعل مخرجها زائدًا على المخارج ولم يجعل مخارج غيرها من الحروف المتفرعة كهمزة بين بين وألف الإمالة كذلك لأن مخارج المتفرعة ليست بزائدة على مخارج أصولها غايتها أنها أزيلت عن مخارجها فتغيرت جروسها بخلاف النون الخفيفة فإنها بخلاف النون الخفيفة الخفيفة فإنها بخلاف ذلك لأن مخرجها الخيشوم (ومخرج المتفرع عليها واضح) لأن مخرجه مخرج أصله إلا أنه أزيل عن معتمده فتغير جرسه وسمي هذا أصلا لإخلاصه على ما يوجبه مخرجه وهذا متفرعا لإزالته عن معتمده (والفصيح) من المتفرع (ثمانية) مستحسنة لما يستفاد بالامتزاج من تسهيل اللفظ المطبوع وتخفيف النطق في المسموع وقد وجدت في القرآن الكريم وفي فصيح الكلام

(همزة بين بين ثلاثة) بين الهمزة والألف وبين الهمزة والواو وبين الهمزة والياء (والنون الخفية) وسميت الخفيفة أيضًا (نحو عنك) مما وقعت النون فيه ساكنة قبل الحروف التي نخفي فيها ألا ترى إنك إذا قلت عن كان مخرجها من طرف اللسان وما فوقه وإذا قلت عنك لم يكن لها مخرج من الفم وإنما هي غنة تخرج من الخيشوم (وألف الإمالة) وسماها سيبويه ألف الترخيم لأن الترخيم تليين الصوت ونقصان الجهر فيه (ولام التفخيم) نحو الصلاة (والصاد كالزاي) به قرأ حمزة والكسائي في قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللَّهِ قِيلا﴾ [النساء: ١٢٢]، والشين كالجيم (نحو أشدق (وأما الصاد كالسين) نحو سبغ في صبغ يقربون لفظ الصاد من السين حيث يصعب عليهم النطق بالصاد (والطاء) المهملة (كالتاء) هي في لسان أهل العراق كثيرة كقولهم في السلطان السلتان وينشأ ذلك من لغة العجم لأن الطاء ليست من لغتهم (والظاء) المعجمة (كالثاء) لما قلنا في الطاء (والفاء كالباء) وفي المفصل والباء كالفاء كقولهم في بور فورو والبور جمع البائر وهو الهالك (والضاد الضعيفة) وهي التي لم تقو الضاد المخرجة من مخرجها ولم تضعف ضعف الظاء المخرجة من مخرجها فكأنها بينهما (والكاف كالجيم) كقولهم في جمد كد (فمستهجنة) مستقبحة لم تقع في فصيح الكلام وإنما تأتي ممن ينطق بها من العرب عند العجز عن النطق بالأصل فهي كحرف يثلغ به وإنما ذكرها ليبين إمكانها لا إنها واقعة قصد إليها في كلام العرب (وأما الجيم كالكاف والجيم كالشين فلا يتحقق) لأنه عد الكاف كالجيم والشين وهما مما في التحقيق ويمكن أن يقال إذا كان شين في الأصل ثم يتلفظ به على وجه يقرب من الجيم فهو شين كالجيم وكذلك الآخر وبقى حرف لم يتعرض له وإن كان ظاهر الأمر أن العرب يتكلم به وهي القاف التي كالكاف، ولما فرغ من أقسام الحروف باعتبار المخارج شرع فيها باعتبار الصفات ولها تقسيمات ذكر المصنف منها ما هو المشهور وفائدة هذه الصفات الفرق بين ذوات الحروف لأنه لولاها لا تحدث أصواتها فكانت كأصوات البهائم لا تدل على معنى فقال (ومنها المهجورة والمهموسة ومنها الشديدة والرخوة وما بينهما ومنها المطبقة والمنفتحة ومنها المستعلية والمنخفضة ومنها حروف الذلاقة والمصمتة ومنها حروف القلقلة والصفير واللينة والمنحرف والمكرر والهاوي والمهتوت، فالمهجور ما ينحصر)، أي يحتبس

(جرى النفس مع تحركه) وذلك لأنه قوى في نفسه وقوى الاعتماد عليه في موضع خروجه فلا يخرج إلا بصوت قوى شديد ويمنع النفس من الجري معه فقوى التصويت بها وذلك سميت مجهورة من قولهم جهرت بالشيء إذا أعلنته (وهي ما عدا حروف ستشحنك خصفة) فإن هذه الحروف العشرة مهموسة وغيرها مجهورة وخصفة اسم امرأة والشحث الإلحاح في المسألة ومنه يقال للمكدي شحاث ومعناه ما قاله الزمخشري ستكدي عليك هذا المرأة (و) الحروف (المهموسة بخلافها) وذلك لضعفها في أنفسها وضعف اعتمادها على المخرج لا يقوي على منع النفس فيجري معها النفس فلم يقو التصويت قوته في المجهورة فصار في التصويت بها نوع خفاء فسميت مهموسة من الهمس وهو الإخفاء (ومثلا بققق وككك) أي مثل المجهور بققق والمهموس بككك فإنك إذا قلت فقق وجدت النفس محصورا لا يحس معه شيء منه، وإذا قلت كك وجدت النفس جاريا مع النطق بها غير محصور وفي التمثيل بهذين المثالين إيذان بأنه إذا ظهر تباين القسمين في الحرفين المتقاربين وهما القاف والكاف كان ظهوره مع المتباعدين أكثر (وخالف بعضهم فجعل الضاد والظاء والذال والزاي والعين والغين والياء من المهموسة و) جعل (الكاف والتاء من المجهورة ورأى) ذلك البعض (أن الشدة تؤكد الجهر) وليس كذلك لقوله: (والشديدة ما ينحصري جرى صوته عند إسكانه في مخرجه فلا يجري) صوته ولذلك سميت مجهورة لأنه لما انحصر في مخرجه فلم يجر اشتد وامتنع قبوله للتليين والشدة القوة والجهر انحصار جرى النفس مع تحركه فقد يجرى النفس ولا يجرى الصوت كالكاف والتاء وقد يجرى الصوت ولا يجرى النفس كالضاد والعين فلا تؤكد الشدة الجهر كما ظن ذلك البعض (ويجمعها أجدك قطبت)، وهي ثمانية أحرف ومعنى قطبت مزجت الشراب بالماء أو هو من القطوب وهو العبوس (و) ،الحروف (الرخوة بخلافها)، وهي مأخوذة من الرخاوة وهي اللين سميت بذلك لقبولها التطويل يجرى الصوت في مخرجه عند النطق (وما بينهما)، أي ما بين الشديدة والرخوة (ما لا يتم له الانحصار و)، لا (الجري)، المذكورين في الشديدة والرخوة (ويجمعهما لم يرو عنا)، وهي ثمانية أحرف فعلم من ذلك أن الرخوة ثلاثة عشر حرفا (ومثلث)، الأقسام الثلاثة (بالحج)، فإنك لو وقفت على جيم الحج وهو من

الشديدة وجدت صوتك محصورا حتى لو أردت مد صوتك لم يمكنك ذلك (والطش)، وهو المطر الضعيف فإنك لو وقفت على شيته وهو من الحروف الرخوة وجدت صوت الشين جاريا بمدة إن شئت (والخل)، فإن الوقف على اللام وهو من حروف ما بينهما يكون انحصار الصوت وجريه بين بين وإنما أتى بهذه الحروف المتقاربة في المخرج لتحقيق تباينها في الصفة وقدرها سواكن ليتبين انحصار الصوت في مخرجه أو جريه وأما بينهما (و)، الحروف (المطبقة ما ينطق على مخرجه الحنك)، ألا على واللسان فينحصر الصوت حينئذ من اللسان وما حاذاه من الحنك إلا على (وهي)، أربعة (الصاد والضاد والطاء والظاء)، وهي في الحقيقة اسم متجوز فيها لأن المطبق هو اللسان والحنك وأما الحرف فهو مطبق عنده فاختصر فقيل مطبق كما قيل للمشترك فيه مشترك ومثله كثير في اللغة والاصطلاح (و)، الحروف (المنفتحة بخلافها)، فلا يخصر الصوت عند النطق بها بين اللسان والحنك بل يكون ما بين اللسان والحنك منفتحا وهي كالمطبقة في التسمية لأن الحرف لا ينفتح وإنما ينفتح عنده اللسان عن الحنك (و)، الحروف (المستعلية ما يرتفع اللسان إلى الحنك وهي)، سبعة (المطبقة)، الأربعة (والخاء والغين والقاف)، وحينئذ لا يلزم من الاستعلاء الأطباق ويلزم من الأطباق الاستعلاء وسميت مستعلية لأن اللسان يستعلى عندها إلى الحنك فهي مستعل عندها اللسان وتجوز في تسميتها مستعلية كما تجوز في قولهم ليل نائم ويجوز أن يكون سميت مستعلية الخروج صوتها من جهة العلو وكل ما حل من عال فهو مستعل (والمنخفضة بخلافها)، لأن اللسان لا يستعلى بها عند النطق إلى الحنك كما يستعلى بالمستعلي (وحروف الذلاقة ما لا ينفك رباعي أو خماسي عن شيء منها لسهولتها)، على اللسان من قولهم لسان ذلق من الذلق الذي هو مجرى الحبل في البكرة لسهولة جريه فيها ويجمعها مر ينفل)، والنفل الغنيمة ومن هذه الأحرف الستة ثلاثة ذو لقية وهي اللام والراء والنون وثلاثة شفهية وهي الباء والفاء والميم وهي أحسن الحروف امتزاجا بغيرها (والمصمتة بخلافها لأنه صمت عنها في بناء رباعي أو خماسي منها)، لكونها ليست مثل حروف الذلاقة في الخفة وقيل سميت بذلك لأن الذلاقة الاعتماد على ذلق اللسان وهو طرفه وفيه نظر لأنه لا يصح تسميتها بذلك لا باعتبار نفسها

بخروج نصفها عن ذلك وهي الميم والباء والفاء إذ لا مدخل لها في طرف اللسان لأنها شفهية ولا باعتبار مضادتها لأنها إنما سميت مصمتة لأنها كالسكوت عنه لا يتركب عنها على انفرادها رباعي ولا خماسي فلا ينبغي أن يكون مضادة ذلك المنطوق بطرف اللسان (وحروف القلقلة ما ينضم إلى الشدة فيها ضغط)، من ضغطه يضغطه ضغطا زحمه إلى حائط ونحوه (في الوقف و)، هي خمسة أحرف (يجمعها قد طبج)، من الطبج وهو الشيء الأجوف كالرأس ونحوه وسميت بذلك أما لأن صوتها صوت أشد الحروف أخذا من القلقلة التي هي صوت الأشياء اليابسة وأما لأن صوتها لا يتبين سكونها ما لم يخرج إلى شبه التحرك لشدة أمرها من قولهم قلقلة إذا حركه وإنما حصل ذلك لها لاتفاق كونها شديدة مجهورة فالجهر يمنع النفس إن يجرى معها والشدة تمنع أن مجرى صوتها فلما اجتمع فيها الصفتان احتاحت إلى التكلف في بيانها فلذلك يحصل الضعط للمتكلم عند النطق بها ساكنة (وحروف الصفير ما يصفر بها وهي الصاد والزاي والسين)، وإنما سميت بذلك لأنها تخرج من بين الثنايا وطرف اللسان فينحصر الصوت هنالك ويأتي كالصفير ألا ترى أنك لو وقفت على اص، از، اس، سمعت صوتا كالصفير (و)، الحروف (اللينة حروف اللين)، وهي الألف والواو والياء لما فيها من قبول التطويل بصوتها وهو المعنى باللين فإذا أوقفها ما قبلها في الحركة فهي حروف مد ولين فالألف دائمًا حرف مد ولين والواو والياء بعد الفتحة حرف لين وبعد الضمة والكسرة حرف مد ولين وسميت هذه الحروف سواء كانت متحركة أو ساكنة حروف علة لأنها كالعليل لا يبقى على حالة وحروف لين لأنها تخرج في لين من غير كلفة على اللسان وذلك لاتساع مخرجها فإن المخرج إذا اتسع انتشر الصوت وامتد (و)، الحرف (المنحرف اللام لأن اللسان ينحرف به)، عند النطق به إلى داخل الحنك (و)، الحرف (المكرر الراء لتعثر اللسان به)، لما فيه من شبه ترديد اللسان في مخرجه عند النطق به ولذلك أجرى مجرى الحرفين في أحكام كثيرة (و)، الحرف (الهاوي)، من الهوى بضم الهاء وهو الصعود وبفتحها وهو النزول (الألف لاتساع هواء الصوت به)، فيهوى في مخرجه الذي هو أقصى الحلق إذا مددته من غير عمل عضو بخلاف الواو والياء فإن مخرجها وإن اتسع ألا إن مخرج الألف أشد اتساعا ولذلك يحتاج فيها إلى عمل عضو

من ضم الشفتين في الواو ورفع اللسان إلى الحنك في الياء (و)، الحرف (المهتوت التاء لخلفائها)، وضعفها وسرعتها على اللسان من الهت وهو إسراع الكلام وقيل ما ذكر في المفصل من أن المهتوت التاء كأنه غلط من الناسخ ولذلك قال الخليل لولا هتة في الهاء لا شبهت الحاء أعنى بالهتة العصرة، واعلم أن من قوله فالمجهورة إلى قوله وحروف القلقلة تقسيمات للحروف باعتبار صفات تلازمها وليست هذه الأقسام باعتبار تقسيم واحد وإنما هي باعتبار تقسيمات متعددة مستقلة فتقسيم المجهورة والمهموسة تقسيم واحد مستقل ومعنى التقسيم المستقل أن تكون الأنواع منحصرة بالنفي والإثبات في التحقيق لا في صورة إيرادها مثلا لما علمت أن المجهورة هي الحروف التي لا تجرى النفس معها عند النطق بها، والمهموسة هي الحروف التي لا تجرى النفس معها عند ذلك علمت انحصار التقسيم بالنفي والإثبات وكذلك الشديدة والرخوة وما بينهما وأما قوله وحروف القلقلة الخ فلم يقصد إلى ذكر قسم مع قسيمة لأنه لم يسم قسيمة باسم باعتبار مخالفته فإذا قصد إلى وصفه بذلك ذكر منفيا عند ذلك الوصف كما تقول ما عدا الراء من الحروف ليس بمكرر وليس له لقب باعتبار نفي التكرار (ومتى قصد إدغام المتقارب)، في الآخر من المتقارب (فلا بدن قلبه)، لأن حقيقة الإدغام تنافي إبقاء الأول على حال يخالف الثاني في الحقيقة (والقياس قلب الأول)، لأنه ساكن عند الإدغام والساكن بالتغيير أولى (ألا لعارض)، يقتضي قلب الثاني (في نحو إذ بحتودا)، في اذبح عتودا وهو ولد المعز قلبت العين حاء وأدغم الحاء في الحاء (وإذ بحاذه)، في اذبح هذه قلبت الهاء حاء وأدغم الحاء في الحاء وذلك لأن العين والهاء ادخل في الحلق من الحاء فيكونان أثقل منه فكره قلب الأسهل إلى الأثقل للإدغام الذي الغرض من التخفيف (وفي جملة)، مبدلة (من تاء الافتعال)، فأنه قلب الثاني فيها (لنحوه)، أي لعارض كما سيجيء إن شاء الله تعالى وحده (ولكثرة تغيرها)، أي لتغير التاء بقلبها حروفا كثيرة فقلبت هي إلى الأول لأن التغيير يجر إلى تغيير (ومحم في معهم)، بقلب العين والهاء حاء (ضعيف)، والفصيح معهم من غير قلب ولا إدغام (وست وأصله سدس)، بدليل سد يس في تصغيره وأسداس في تكسيره (شاذ)، لأن القياس قلب أحد المتقاربين إلى الآخر عند إدارة الإدغام وههنا لا قلب للإدغام (لازم)، لأنه لم يستعمل

ألا كذلك لاستكراههم توافق الفاء واللام لقلة باب سلس فقيلوا السين تاء لكونهما مهموسين متقاربين في المخرج فصار سدت ثم قلبوا الدال تاء وأدغموا التاء في التاء لتقاربهما في المخرج وتوافقهما في الهمس (ولا يدغم منها)، أي من حروف المتقاربة (في كلمة)، وسيجيء بيان حكم كلمتين (ما يؤدي إلى اللبس بتركيب آخر نحو وتد و وطد)، لأنه لو أدغم لم يدر أهما دالان أو طاء ودال أو تاء ودال ولأنه لم يعلم أهو ساكن على ما كان عليه أو متحرك سكن للإدغام فيتحقق فيه اللبس من هذين الوجهين والوجه الثاني هو مراده يقال وطدت الشيء اطده وطدا أي أثبته ووتدت الوتداتدة وتدا (وشاة زنماء)، والزنمة شيء يقطع من إذن البعير فيترك معلقا يقال بعير زنم وازنم وناقة زنمة وزنماء فلو أدغم لم يعلم تركيبه من ميمين أو من نون وميم (ومن ثم)، أي ومن أجل أنه لم يدغم فيما يؤدي الإدغام فيه إلى اللبس (لم يقولوا وطدا)، بسكون الطاء (ولا وتدا)، بسكون التاء في المصدر وإنما يقولون طدة وتدة (لما يلزم من ثقل)، أن لم يدغم (أو لبس)، لتركيب بتركيب أو لمثال بمثال أن أدغم ولكن في الصحاح فتقول وتدت الوتداتدة وتدا ووطدت الشيء أطده وطدا (بخلاف أمحى)، وأصله انمحى قلبت النون ميما وأدغمت في الميم لأنه لا يؤدي إلى اللبس لأنه لو كانت بعده الميم المشددة عن ميمين في الأصل لوجب أن تكون الأولى أصلية أو زائدة وليس كذلك امفعل ولا افعل من أبنيتهم (و)، بخلاف (أطير)، وأصله تطير قلبت التاء طاء وأدغمت الطاء في الطاء وأتى بهمزة الوصل لأنه لا يؤدي إلى اللبس لعدم افعل بتشديد الفاء والعين (وجاء ود في وتد في تميم)، وهو شاذ واعلم أنه ليس كل متقاربين يدغم أحدهما في الآخر لأنه قد يطرا مانع يمنع الإدغام ولا كل متباعدين في الأصل لا يدغم بعد حصول صفة قربت بينهما وأشار إلى هذين القسمين بقوله (ولا تدغم حروف ضوى مشفر)، الضوى الهزال يقال ضوى بالكسر يضوى ضواى والمشفر من البعير كالحجفلة من الفرس (فيما يقاربها لزيادة صفتها)، وهي الاستطالة في الضاد فلو أدغمت في مقاربها لزالت صفتها من غير شيء يخلفها والمد واللين في الواو والياء والغنة في الميم والتفشي في الشين وشبه التفشي في الفاء وهو الانتشار والتكرير في الراء وأما إدغامها في مثلها فيجوز لبقاء صفتها مع الإدغام (ونحو سيد)، وأصله سيود (ولية)، وأصله لوية من لوي الرجل

رأسه والوي برأسه أمال وأعرض (إنما أدغما لأن الإعلال صير هما مثلين)، فلا يرد ذلك على قوله أن حروف وضوى مشفر لا تدغم فيما يقاربها (وأدغمت النون في اللام والراء)، مع أن ما فيها من الغنة أكثر من غنة الميم (لكراهة نبرتها)، وأننبرة رفع الصوت لشدة تقاربها والفصيح إدغامها فيهما بلا غنة (و)، أدغمت النون (في الميم وإن لم يتقاربها)، لأن النون من طرف اللسان وفوق الثنايا والميم من الشفتين وبينهما مخارج (لغنتها)، أي لاشتراكهما فيها فصارا بذلك متقاربين وإنما أدغمت النون في الميم ولم يدغم الميم فيها ولا في غيرها لأن النون الساكنة كثرت في استعمالهم حتى استغنوا بغنتها فيما يحسن معه الغنة تخفيفا للكلام وتحسينا له فأجريت النون مع الميم على ذلك المجرى ولم يدغم الميم فيها لئلا تقوت صفتها وهي الغنة (و)، أدغمت النون (في الياء والواو)، نحو من يوم ومن ويل (لإمكان بقائها)، أي بقاء غنتها معهما (وقد جاء)، في القرآت الصحيحة (لبعض شأنهم)، بإدغام الضاد في الشين (واغفر لي)، بإدغام الراء في اللام (ونخسف بهم)، بإدغام الفاء في الباء وإلى ذي العرش سبيلا بإدغام الشين في السين والنحاة ينكرون وعليه جمهور أهل اللغة (و)، لا يدغم (حروف الصفير في غيرها)، محافظة على الصفير (ولا)، الحروف (المطبقة في غيرها من غير أطباق على الأفصح)، محافظة عليه فإن النحاة قالوا أدغمت الحروف المطبقة اشتراطهم بقاء الإطباق وسيجيء بيان ذلك إن شاء الله تعالى وحده (ولا)، يدغم (حرف خلق في)، حرف حلق (ادخل)، في الحلق (منه)، أي من الأول لئلا يلزم الثقل بإدغام الأسهل في الأثقل (ألا الحاء في العين)، المهملتين (و)، في (الهاء)، مع أنها ادخل في الحلق من الحاء وذلك لشدة التقارب بينهما (ومن ثم)، أي ومن أن لا يدغم حرف حلق في ادخل (قالوا فيهما إذ بحتودا)، في اذبح عتودا (وإذ بحاذه)، في اذبح هذه بقلب الثاني إلى الأول ولم يقولوا إذ بعتودا وإذ بهذه بقلب الأول إلى الثاني وإنما لم يستثن إدغام الخاء في الغين المعجمتين مع أن الغين ادخل في الحلق من الخاء كما استثنى الحاء والعين لأنهما من المخرج الثالث من مخارج الحلق فكأنه ليس أحدهما ادخل من الآخر في الحلق وأما الحاء والعين المهملتان وإن كانتا في المخرج المتوسط ألا أنه لما جاز إدغام الحاء المهملة في الهاء مع أنهما ليستا من مخرج واحد فلا بد من استثناء الهاء

ولما استثناه ضم العين معه لئلا يتوهم أن إدغامها في الحاء لا في غيرها، ولما فرغ من بيان تقارب الحروف بحسب المخرج وبحسب صفة تقوم مقامه وبيان ما لا يدغم فيها فيما يقاربه شرع في الحروف التي تدغم فيما يقاربها وذكرها على الترتيب المذكور عند ذكر المخارج وترك الهمزة لأنها لا تدغم فيما يقاربها لما فيها من قوة لا يشاركها فيها غيرها ولأنهم في غنية من الإدغام لجواز تخفيفا الذي يحصل به سهولتها وترك الألف لا تدغم لا في مثلها ولا في مقاربها لذهاب مدها ولزوم تحريكها بقوله (فالهاء)، تدغم (في الحاء)، نحو اجحاتما في أجبه حاتما من جبهته أي صككت جبهته وإنما لم تدغم في العين مع أنها أقرب إلى الحاء لشبه العين بالهمزة فكما كره الإدغام في الهمزة كره في العين لما فيها من التهوع (والهين)، تدغم (في الحاء)، نحو أر فحاتما في ارفع حاتما (والخاء في الهاء والعين بقلبهما حائين) قلب الثاني إلى الأول عكس باب الإدغام لئلا يؤدي إلى إدغام إلا دخل في الفم في إلا دخل في الحلق وإنما لم يلزموا الإظهار لما فيه من عسر إخراج الهاء بعد الحاء الساكنة في قولك اذبح هذه (وجاء)، في قراءة أبى عمرو (فن زحزح عن النار)، بقلب الحاء عينا على القياس وإدغامها في العين على غير القياس (والغين)، تدغم (في الخاء)، على القياس نحو أد مخالدا في ادمغ خالدا يقال دمغه دمغا إذا شجعه حتى بلغت الشجة الدماغ (والخاء)، تدغم (في الغين)، على غير قياس قولهم أن إلا دخل في الفم لا يدغم في إلا دخل في الحلق نحو اسلغنمك في اسلخ غنمك بقلب الخاء غنيا وإن كان الغين ادخل لشدة تقاربهما حتى لا يتميز إلا دخل منهما من الآخر (والقاف)، تدغم (في الكاف)، نحو خلقكم (والكاف في القاف)، نحو لك قال وهما على قياس الإدغام لأنه لا يعتبر إلا دخل باعتبار إدغامه في غيره إلا في حروف الحلق (والجيم)، تدغم (في الشين)، نحو اخرج شيئًا لقربها منها مع كون الشين أزيد صفة ولذلك لم يدغم الشين فيها ولا في غيرها عند النحاة وقد أدغمت في التاء عند أبي عمرو في دي المعارج تعرج ولم يذكر الشين والياء والضاد لأنها من حروف ضوى مشفر فلا تدغم فيما يقاربها واللام المعرفة تدغم وجوبا في مثلها نحو اللحم (وفي ثلاثة عشر حرفًا)، وهي التاء والثاء والدال إلى الظاء المعجمة والنون وإنما وجب إدغام لام التعريف في هذه الحروف الأربعة عشر لكثرة دور لام التعريف في

كلامهم ويكفي بالأمثلة هذه الأسماء (و)، اللام (غير المعرفة لازم)، إدغامه (في الراء نحو بل ران)، إذا كانت ساكنة (جائز)، إدغامه (في البواقي)، من الحروف المذكورة نحو هل تدري وهل سأل ولم يذكر الراء لأنها من حروف ضوى مشفر (والنون الساكنة تدغم وجوبا في حروف يرملون)، وهي ستة (والأفصح إبقاء غنتها في الواو والياء)، عند إدغامها فيهما نحو من وبل ومن يوم وخلف من الرواة قرأه بدون الغنة (و)، الأفصح (إذهابها في اللام والراء)، نحو من ربه ومن لين (وتقلب)، النون الساكنة (ميما)، إذا وقعت (قبل الباء)، نحو من بعد لكراهة نبرتها (وتخفي في غير حروف الحلق)، وهي خمسة عشر حرفًا باقية ويعلم منه أنه تظهر النون الساكنة وجوبا مع حروف الحلق نحو من عندك (فيكون لها)، أي للنون الساكنة (خمس أحوال)، الإدغام وبقاء غنتها على الأفصح في الواو والياء وذهاب غنتها على الأفصح في اللام والراء وقلبها ميما قبل الباء والإخفاء مع غير حروف الحلق ولم يجعل إظهارها عن حروف الحلق حالة سادسة لأنها وضعت عليه ولم يحصل لها عند الاجتماع مع الحروف حالة لم تكن قبل ذلك (و)، النون (المتحركة تدغم)، في حروف يرملون (جوازا والطاء والدال والتاء)، غير تاء الافتعال والتفعل والتفاعل فإن لها إحكاما ذكرها المصنف بعد ذلك (والظاء والذال والثاء تدغم بعضها في بعض)، لشدة تقاربها (و)، تدغم هذه الأحرف الستة (في الصاد والزاي والسين) و بخلاف العكس وكان القياس على اصطلاحه يقتضي أن يؤخر ذكر الظاء والذال والثاء عن هذه الثلاثة لأن مخرجها متأخر عن مخرجها لكن ذكرها مع الطاء والدال والتاء لاتحادها معها في حكم الإدغام ثم رد على النحاة بأن حروف الإطباق تدغم في غيرها مع بقاء الإطباق بقوله (والإطباق في نحو فرطت إن كان معه إدغام فهو اتيان بطاء أخرى وجمع بين ساكنة)، الطاء الأولى والثانية المأتى بها وأيضًا يلزم إدغام الحرف وإظهاره في حالة واحدة وذلك كله باطل وإنما يلزم ذلك لأن الإطباق صفة للمطبقة لا تكون إلا بها وإذ لم يكن إلا بها وجب حصولها عند حصوله وإذا وجب حصولها عند حصوله وجب بقاؤها مع الإطباق وإبدالها مع الإدغام فيلزم أن يكون موجود غير موجودة وهو تناقض فإن قلت لا نسلم أنه لو كان في نحو فرطت إدغام لزم إتيان بطاء أخرى فلم لا يجوز الإطباق بدون المطبقة كالغنة فأنها يجوز أن

يكون بدون النون فأجاب عن ذلك بقوله (بخلاف غنة النون في من يقول)، فأنها لا يتوقف حصولها على وجود النون لأنها تحصل مستقلة بنفسها من غير تصويت بالنون وسببه أنها تخرج من الخيشوم والنون تخرج من الفم فأمكن إنفراد الغنة عنها بخلاف الإطباق فأنه رفع اللسان إلى ما يحاذيه من الحنك للتصويت بصوت الحرف المخرج عنده فلا يستقيم الإطباق إلا بنفس ذلك الحرف ولذلك عدت الغنة حرفا مستقلا والنون حرفا مستقلا وإن كانت الغنة تلزمها لكن ليس بينهما تلازم غاية ما في الباب أن يقال أنه ليس بإدغام في الحقيقة لكنه لما اشتد التقارب وأمكن النطق بالثاني بعد الأول من غير ثقل اللسان كان كالنطق بالمثل عند المثل فأطلق عليه الإدغام لذلك ألا ترى أنك تحس من نفسك ضرورة عند قولك فرطت النطق بالطاء حقيقة وبالتاء بعدها فلا يجوز أن يقال أن الطاء مدغمة (والصاد والزاي والسين تدغم بعضها في بعض والياء في الميم والفاء)، نحو خلص زائر أو سائر ونحو فاز صابر أو سائر ونحو أفلس صابر أو زائرا (وقد تدغم تاء افتعل)، في عينه إذا كانت تاء (فيقال قتل)، بفتح القاف بأن تنقل فتحة التاء إلى القاف وأدغمت التاء في التاء للتنبيه بأن حركة القاف هي حركة المدغم كما في يشد (وقتل)، بكسر القاف بأن أسكنت التاء الأولى على ما هو قياس الإدغام فأجتمع ساكنان القاف والتاء المدغمة فحركت القاف بالكسر على ما هو أصل التقاء الساكنين وتحذف همزة الوصل في اللغتين لاستغنائه عنها وإنما لم يجيء في بقاء الهمزة وحذفها الوجهان كما في لحمر والحمر لأن الحركة في نحو الحمر عارضة بلا شك لا أصل للام التعريف فيها البتة وأما نحو القاف فأصلها الحركة وسكونها عارض وإذا تحركت لم يكن اعتبار سكونها العارض أولى من حركتها الأصلية مع كونها متحركة ههنا (وعليهما مقتلون)، بفتح القاف (ومقتلون)، بكسرها وكذلك المضارع فن قال قتل بالفتح قال يقتلون ومقتلون بالفتح ومن قال قتل بالكسر قال يقتلون ومقتلون بالكسر (وقد جاء مردفين) بضم الراء لضم الميم وأصله مرتدفين من ارتدفه أي استدبره قلبت التاء دالا وادغمت الدال في الدال وفتحت الراء أو كسرت على ما ذكرنا ثم اتبعت الراء الميم في ضمتها (وتدغم الثاء) التي وقعت فاء الافتعال (فيها) أي في تاء الافتعال (وجوبًا على الوجهين) أي بقلب الأولى والثانية وهو الأفصح وبقلب الثانية إلى الأولى

وهو الفصيح (نحو اتأر) بالثاء المثلثة وأصله اتأر بالثاء المثلثة وأصله ائتار قلبت التاء تاء وأدغمت الثاء في الثاء (واتأر) قلبت الثاء تاء وأدغمت التاء في التاء يقال اثأرت من فلان أي أخذت تأري منه والمصنف تبع صاحب المفصل فإنه قال يوجب الإدغام ولكن نص سيبويه على جواز الإظهار لاختلاف الحرفين (وتدغم فيها السين) التي وقعت فاء الافتعال في تائه جوازا لتقارب المخرجين واتحاد السين والتاء في الهمس نحو اسمع يسمع فهو مسمع والإظهار هو الحسن لاختلاف المخرجين كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ﴾ [الأنعام: ٢٥] (شاذًّا) أي إدغاما شاذا (على الشاذ) وهو قلب الثاني إلى الأولى ولا يجوز عكسه (نحو اسمع لامتناع اتمع) لئلا يذهب صفير السين (وتقلب) تاء الافتعال (بعد حروف الأطباق) الأربعة (طاء) لأنها لو بقيت على حالها مع مقاربتها لأدى إما إلى إدغامها وهي لا تدغم في التاء لئلا يذهب إطباقها بالإدغام وإما إلى إظهارها فيعسر النطق بها لقربها في المخرج ومنافاتها في الصفة لأن التاء شديدة والصاد والضاد والظاء المجمعة رخوة لأن التاء مهموسة والضاد المعجمة والطاء والظاء مجهورة فقلبوا التاء حرفا يوافق التاء في المخرج ويوافق ما قبله في الصفة (فتدغم) الطاء (فيها وجوبا في) نحو (أطلب) أي إذا كان فاؤه طاء مهملة لاجتماع المثلين والأول ساكن وأصله اطتلب (و) تدغم (جوازا على الوجهين) أي تقلب الأولى الثانية وبالعكس (في اظطلم) أي إذا كان فاء الافتعال ظاء معجمة فيقال فيه اطلم بالطاء المهملة المشددة واظلم بالظاء المعجمة المشددة (وجاءت) الصور (الثلاث) أي الإظهار والإدغام على الوجهين (في) قول زهير، وهو الجواد الذي يعطيك نائلة، عفوا (ويظلم أحيانا فيظطلم، و) يدغم إدغاما (شاذا) لأن حروف الصفير لا تدغم في غيرها ولا حروف ضوى مشفر فيما يقاربها (على الشاذ) لأن القياس في الإدغام قلب الأول إلى الثاني وهنا عكسه، (في) نحو (اصطبر) أي إذا كان فاء افتعل صادا مهملة (و) في نحو (اضطرب) أي إذا فاؤه ضمادا بقلب الطاء صادا أو ضادا نحو اصبر واضرب لا يقلبهما طاء (لامتناع اطبر واطرب) لأنه يفوت حينئذ صفير الصاد واستطالة الضاد (وتقلب) تاء الافتعال (مع الدال والذال والزاي دالا) لمخالفتها للذال المعجمة والزاي لأنها شديدة وهما من الرخوة والتاء مهموس وهما من الجهورة ولمخالفتها للدال لأنها

مهموسة والدال مجهورة فقلبت دالا لكونه موافقا للتاء في المخرج وللذال والزاي في الجهر (فتدغم) بعد قلبها دالا (وجوبا في) نحو (أدان) مما كان فاء الافتعال دالا فاصلة ادتين من الدين (و) تدغم إدغاما (قويا) أي فصيحا (في) نحو (ادكر) مما كان فاؤه ذالا معجمة وأصله اذتكر من الذكر فقلبت التاء دالا وأدغمت الذال في الدال بعد قلبها دالا مهملة (وجاء اذكر) بقلب الثاني إلى الأول (و) جاء (إذ ذكر) بالإظهار (و) إدغاما (ضعيفا في نحو ازان) مما كان فاؤه زايا وأصله ازتين من الزين قلبت التاء دالا ثم قلبت الدال زايا (لامتناع أدان) بقلب الزاي دالا محافظا على صغير الزاي (ونحو خيط وحصط وفزد وعد في خبطت) يقال خبطت الشجر خطبا إذا ضربتها بالعصا ليسقط ورقها (وحصت) من الحوص وهو الخياطة (وفزت) من الفوز (وعدت) من العود (شاذ) مما كان فيه تاء الضمير الواقعة بعد الحروف التي تقلب تاء الافتعال عندها فإن تاء الضمير تقلب تشبيهًا بتاء الافتعال لأنها كالجزء من الفعل كما أن تاء الافتعال جزء منه (وقد تدغم) جوازا (تاء) نحو (تتنزل وتتنابزوا) مما اجتمع في باب تفاعل وتفعل مع تائهما تاء المضارعة (وصلا) أي في حالة وصله بما قلبه أما في حالة الابتداء فلا تدغم لأنه لو أدغم لزم زيادة همزة الوصل في أول المضارع ولا يجوز ذلك لأن حرف المضارعة يقتضي التصدر لقوة دلالتها ولئلا يلزم زيادة الثقل في أول المضارع ولا يجوز ذلك لأن حرف المضارعة يقتضي التصدر لقوة دلالتها ولئلا يلزم زيادة الثقل في أول المضارع بزيادة الهمزة (وليس قبلها ساكن صحيح) لو قال وليس قبلها ساكن غير مدة لكان أولى لأنه لا يدغم عند وصله بحرف ساكن غيرهما سواء كان حرف علة نحو لو تنزل أو حرف صحيحًا نحو هل تنزل لأنه لو أدغم لزم تحريك الساكن لئلا يلزم التقاء الساكنين ولو حرك لزال الخفة الحاصلة من الإدغام بالثقل الحاصل من التحريك فلا يكون فيه خروج إلى الحالة أخف من الأولى وإنما يجوز الإدغام عند وصله بحرف متحرك نحو قال تتنزل أو بحرف ساكن هو مدة نحو قالوا تتنزل لأنه لا يلزم حينئذ التقاء الساكنين وكان عليه أن يقول معلوما لأنه لو كان مجهولًا لا تدغم لحصول التخفيف باختلاف الحركتين نحو تنزل لأن الطبع لا يستثقل المختلفات كما يستثقل المتفقات ولئلا يلزم التباس المجهول بالمعلوم وكان عليه أيضًا أن يقول غير محذوفة عنه إحدى

التاءين فإن يجوز في تتنزل حذف إحدى التاءين فإنه يجوز في تتنزل حذف إحدى التاءين وإذا حذفت إحداهما لا يجوز إدغام الباقية في تاء أخرى بعدها في نحو تترس وتتارك لئلا يلزم في أول الكلمة اجتماع الحذف والإدغام مع أن قياسهما أن يكونا في الآخر ولئلا يلزم بقاء الفعل المضارع من غير حرف مضارعة أو ما يقوم مقامها من جنسها (و) تدغم (تاء) نحو (تفعل وتفاعل) أي في الماضي من يائي تفعل وتفاعل (فيما تدغم فيه التاء) وهي الطاء والدال والظاء والذال والتاء والصاد والزاي واسين وصلا وابتداء (فتجب همزة الوصل ابتداء) لأن الابتداء بالساكن متعذر ولا يلزم فيه المحذور المذكور في المضارع وأما باب تدحرج فلا يجوز فيه الإدغام لأنه لو أدغم لزم زيادة همزة الوصل فيؤدي إلى الثقل في البناء الممتد (نحو اطهروا) وأصله تطهرا (وازينوا) وأصله تزينوا (واثاقلوا) وأصله تثاقلوا (وادارؤا) وأصله تدارؤا (ونحو اسطاع مدغما) بإدغام تاء باب الاستفعال في الطاء (مع بقاء صوت السين) ومن غير نقل حركة التاء إلى السين (نادر) للجمع بين الساكنين وهو قراءة حمزة وتاء باب الاستفعال لا تدغم في الحروف المذكورة التي تدغم تاء باب الافتعال فيها سواء كانت ساكنة نحو استطعم لفقد شرط الإدغام وكذا إن كانت متحركة للاعتلال نحو استطال لأن المتحرك في نيه السكون ولأنه لو أدغم لتحركت السين بإلقاء حركة التاء اليها وسين الاستفعال موضوعه على السكون والله أعلم بالصواب.

الْحَذف

الْحَذفُ الإعلالِيُّ والتَّرْخِيْمِيُّ تقدم، وَجَاء غَيره فِي: تَفَعَّلُ وتَفَاعَلُ، وَفِي نَحْو: مِسْتَ وأَحَسْتُ وظِلْتُ واسْطَاع ويَسْطِيْعَ، وَجَاء: يَسْتِيْعُ، وَقَالُوا: بَلْعَنْبَرِ وعَلْمَاءِ ومِلْمَاءِ فِي بني العَنْبَرِ، وعَلى المَاء، وَمن المَاء.

وَأما نَحْو: يَتَسِعُ، وَيَتَقِي فشاذٌ، وَعَلِيهِ جَاءَ: [الطويل]

تَقِ اللهَ فِينَا والكِتَابَ الذي تَتْلُو

بِخِلَاف: تَخِذَ يَتْخِذُ؛ فَإِنَّهُ أصلٌ، واسْتَخَذَ من اسْتَتْخَذَ – وَقيل: أُبْدِلَ من تَاء اتَّخَذَ – أَشَذُّ، وَنَحْو: تُبَشِّروني وتُبَشِّرِيني وَإِنِّي قد تقدم.

(الْحَذفُ الإعلالِيُّ والتَّرْخِيْمِيُّ) قد (تقدم، وَجَاء غَيره فِي: تَفَعَّلُ وتَفَاعَلُ) أي: في مضارع تفعل وتفاعل إذا دخل على أوله تاء أخرى للخطاب أو للتأنيث لأنه اجتمع مثلان ولم يمكن الإدغام في الابتداء كما ذكر فحذفت إحداهما فعند سيبويه المحذوفة هي الثانية لأن الثقل نشأ منها ولأن الأولى جيء بها لمعنى المضارعة وقيل المحذوفة وهي الأولى لأن الثانية لمعنى المطاوعة ولأنه حذف ما كانت تدغم كقوله تعالى: ﴿فَأَنْذَرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّى﴾ [الليل: ١٤] فإن مضارع وأصله تتلظى إذا لو كان ماضيا لقيل تلظت وكقوله تعالى: ﴿فَأَنْتَ لَهُ تَصَدَّى﴾[عبس: ٦] أي تتصدى، وإلا لقيل تصديت وكذا حكم باب تفعلل فإنه يجوز فيه الحذف وإن لم يجز فيه الإدغام كما عرفت (و) جاء حذف أحد المثلين (في نحو مست) مما تعذر فيه الإدغام لسكون الثاني فحذف الأول لأنه المدغم عند الإدغام أو الثاني لأن الثقل نشأ منه وأصله مسست فإن حذف فمن غير نقل الحركة إلى الفاء أبقى الفاء على فتحته وإن نقل كسر (وأحست) في أحسست وليس فيه إلا فتح الفاء لإلقاء حركة العين إليها ولا يجوز حذف السين الأولى مع حركتها لئلا يلزم التقاء الساكنين فيؤدي إلى تغيير آخر (وظلت) وأصله ظلت (واسطاع يسطيع) وأصلهما استطاع حذفت التاء منهما وهو فصيح لكثرته مع تقارب المخرج وهذا يدل على جواز الأمرين في مست لكن حذف الأول أولى لقوله (وجاء

استاع يستيع) بحذف الطاء وإبقاء التاء (وقالوا بلعنبر وعلماء علماء في بني العنبر وعلى الماء ومن الماء) وذلك للتقارب بين اللام والنون والاتحاد في المخرج بين اللامين فكره الجمع بينهما وتعذر الادغام لسكون الثاني فحذف الأول وأما نحو يتسع ويتقي) فخففا بحذف التاء منهما (فشاذ) لأنه لما أمكن التخفيف بإدغام الواو في التاء فالعدول عنه إلى حذفها يكون على خلاف القياس لكن لما حذف الواو من يسع مضارع وسع وتقى مضارع وفي حذف من يتسع ويتقي مضارع اتسع واتقى من باب الافتعال حملا عليهما (وعليه) أي على الحذف (جاء، تقى الله فينا والكتاب الذي تتلو) فإنه لما حذفت الواو من تقى وحذفت حرف المضارعة لبناء الأمر وما بعده متحرك فلا يحتاج إلى همزة الوصل (بخلاف تتخذ يتخذ فإنه أصل) لأنه يقال في الأمر اتخذ وفي مضارعه يتخذ بسكون التاء ولو كان من باب يتقي لقيل في مضارعه يتخذ بفتح التاء وفي الأمر تتخذ لكن في الصحاح ايتخذوا في القتال بهمزتين إذا أخذ بعضهم بعضا والاتخاذ افتعال من الأخذ إلا أنه أدغم بعد تليين الهمزة وإبدالها تاء ثم لما كثر استعماله على لفظ الافتعال توهموا أن التاء أصلية فبنوا منه فعل يفعل فقالوا اتخذ يتخذ وقرئ لئتخذت عليه أجرا (واستخذ في استخذ) وهو استفعل من تخذ يتخذ يحذف إحدى التائين (وقيل إبدال) للسين (من تاء اتخذ) أي من إحدى تائي اتخذ (أشذ) مرفوع بأنه خبر لقوله واستخذ أي أشذ من يتسع ويتقي بتخفيف التاء لأن الحذف منهما للحمل على يسع وبقى ولا وجه هنا للحذف (ونحو تبشروني وتبشرونني وإني) وإنني مما ألحق به نون الرقابة قبل ياء المتكلم (قد تقدم) الكلام في إثبات النون وحذفها.

وَهَذِه مسائِل التمرين

معنى قَوْلهم: كَيفَ تبني من كَذَا نَحْو كَذَا؟ أَي: إِذا ركبت مِنْهَا زِنَتَهَا وعملت مَا يَقْتَضِيهِ الْقيَاس فكيف تنطقُ بِهِ؟ وَقِيَاس قَول أبي عَليّ أَن تزيد وتحذف مَا حُذِفَ فِي الأَصْل قِيَاساً، وَقِيَاس آخَرين أَن تحذف الْمَحْذُوف قِيَاساً، أَو غير قِيَاس فَمثل: مُحَوِيّ من ضَرَبَ: مُضَرِبِيُّ، وَقَالَ أَبُو عَليّ: مُضَرِيٌّ.

وَمثل: اسْمٍ، وغَدٍ من دَعَا: دُعْوٌ ودَعْوٌ، لَا: اِدْعٌ وَلَا: دَعٌ، خلافًا للآخرين.

وَمثلُ: صَحَائِفَ من دَعَا: دَعَايَا بِاتِّفَاق؛ إِذْ لَا حذف فِي الأَصْل.

وَمثل: عَنْسَلٍ من عَمِلَ: عَنْمَلٌ، وَمن بَاعَ، وَقَالَ: بَنْيَعٌ، وقَنْوَلٌ، بِإِظْهَار النُّون فِيهِنَّ للإلباس بِفَعَّل.

وَمثل: قِنْفَخْرٍ من عَمِلَ: عِنْمَلٌّ، وَمن بَاعَ، وَقَالَ: بِنْيَعٌّ، وقِنْوَلٌّ، بالإظهار، للإلباس بِعِلَّكْدٍ فِيهِنَّ.

وَلَا يُبْنى مثل جَحَنْفَلٍ من كَسَرْتُ، أَو جَعَلْتُ، لرفضهم مثله، لما يلْزم من ثِقَلٍ أَو لَبْسٍ.

وَمثل: أُبْلُمٍ من وَأَيْتَ: أُوْءٍ، وَمن أَوَيْتُ: أُوٍّ، مدغماً؛ لوُجُوب الْوَاو، بِخِلَاف تُوْوِي.

وَمثل: إِجْرِدٍ من وَأَيْتُ: إِيْءٍ، وَمن أَوَيْتُ: إِيٍّ، فِيمَن قَالَ: أُحَيٌّ، وَمن قَالَ: أُحَيٍّ قَالَ: إِيٍّ.

وَمثل: إِوَزَّةٍ من وَأَيْتُ: إِيْئَاةٌ، وَمن أَوَيْتُ: إِيّاةٌ، مدغماً.

وَمثل: اطْلَخَمَّ من وَأَيْتُ: اِيْأَيَّا، وَمن أَوَيْتُ: اِيْوَيّا.

وَسُئِلَ ابو عَليّ عَن مثل مَا شَاءَ الله من: أَوْلَقَ؟ فَقَالَ: مَا أَلِقَ الإِلاَقُ، واللَّاقُ على اللَّفْظ، والأَلَقُ على وَجْهٍ، بَنَى على أَنَّه فَوْعَلٌ.

وَأَجَاب فِي بِاسْمِ: بِإِلْقٍ، أَو بأُلْقٍ.

وسأل أَبُو عَليّ ابْن خالويه[1] عَن مثل مُسْطَارٍ من آءَةٍ فَظَنَّهُ مُفْعَالاً وتحيَّرَ، فَقَالَ أَبُو عَليّ: مُسْآءٌ، فَأَجَاب على أَصْلِهِ، وعَلى الْأَكْثَر: مُسْتَآءٌ.

وَسَأَلَ ابْن جني[2] ابْن خالويه عَن مثل كَوْكَبٍ من وَأَيْتَ مُخَفَّفاً مجموعاً جمع السَّلامَة مُضَافاً إِلَى يَاء الْمُتَكَلّم، فتحيَّر أَيْضا، فَقَالَ ابْن جني: أَوَيَّ.

وَمثل: عَنْكَبُوْتٍ من بِعْتَ: بَيْعَعُوْتٌ.

وَمثل: اطْمَأَنَّ: اِبْيَعَّعَ، مُصَحَّحَاً.

وَمثل: اِغْدَوْدَنَ من قُلتَ: اِقْوَوَّلَ، وَقَالَ أَبُو الْحسن: اِقْوَيَّلَ، للواوات.

وَمثل: أُغْدُوْدِنَ: أُقْوُوْوِلَ، وابْيُوْيِعَ، مُظْهَرَاً.

وَمثل: مَضْرُوْبٍ من الْقُوَّةِ: مَقْوِيٌّ.

وَمثل عُصْفُورٍ: قُوِّيٌّ، وَمن الْغَزْوِ غُزْوِيٌّ.

وَمثل: عَضُدٍ من قَضَيْتُ: قَضٍ.

وَمثل: قُذَعْمِلَةٍ: قُضَيَّةٌ، كمُعَيَّةٍ فِي التصغير.

وَمثل: قُذَعْمِيْلَةٍ: قُضَوِيَّةٌ.

---

(١) ابن خالويه : الحسين بن أحمد بن خالويه بن حمدان، أبو عبد الله الهمذاني النحوي. دخل بغداد، وطلب العلم سنة أربع عشرة وثلاثمائة. وقرأ القرآن على أبي بكر ابن مجاهد، والأدب على محمد بن بشار الأنباري، ومحمد بن الحسن بن دريد، و نفطويه، وأبي عمر الزاهد. وسافر إلى الشام، وسكن حلب، واختص بسيف الدولة بن حمدان وبأولاده. وانتشر ذكره في الآفاق. وتوفي سنة سبعين وثلاثمائة بحلب. ومن تصانيفه: كتاب الاشتقاق، الجمل في النحو، اطرغش لغةً، القراءات، إعراب ثلاثين سورة، المقصور والممدود، المذكر والمؤنث، الألفات. وغيرها .

(٢) ابن جِنّي : أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي النحوي ؛ كان إماماً في علم العربية، قرأ الأدب على الشيخ أبي علي ، ثم فارقه وقعد للإقراء بالموصل، وله من التصانيف المفيدة في النحو كتاب الخصائص ، و سر الصناعة ، و المنصف في شرح تصريف أبي عثمان المازني ، والمذكر والمؤنث ، والمقصور والممدود ، والتمام في شرح شعر الهذليين وغير ذلك، وكانت ولادته قبل الثلاثين والثلثمائة بالموصل. وتوفي سنة اثنتين وتسعين وثلثمائة، ، ببغداد.وفيات الأعيان ، ص٢١٤٩.

وَمثل: حَمَصِيْصَةٍ: قَضَوِيَّةٌ، فَتُقْلَبُ كرَحَوِيَّةٍ.

وَمثل: مَلَكُوْتٍ: قَضَوُوْتٌ.

وَمثل: جُحْمَرِشٍ: قَضْيَيٍ، وَمن حَيِيْتُ: حَيَّوٍ.

وَمثل: حِلِبْلابٍ: قِضِيْضَاءٌ.

وَمثل: دَحْرَجْتُ من قَرَأَ: قَرْأَيْتُ.

وَمثل: سِبَطْرٍ: قِرَأْيٌ.

وَمثل: اِطْمَأْنَنْتُ: اِقْرَأْيَأْتُ، ومضارعُهُ: يَقْرَئِيْءٌ، كيَقْرَعِيْعُ.

(وهذه مسائل للتمرين) من قولهم: مرن على الشيء يمرن مرونا ومرانة تعوده واستمر عليه وانما وضع أهل الصرف هذا الباب ليتمرنوا متعلم الصرف فيما علمه (ومعنى قولهم كيف تبنى من كذا مثل كذا) واختلف في معناه وأشار إلى الاختلاف بقوله: (أي إذا ركبت منها زنتها) أي من كلمة مثل زنتها كلمة أخرى في الحركة والسكون وترتيب الزوائد والأصول (وعلمت ما يقتضيه القياس) وإن عرض في الفرع قياس يقتضي تغييرا (فكيف تنطق به وقياس قول أبي علي أن تزيد على ما ذكرنا قولك (وحذفت ما حذف في الأصل (بأن تقول إذا ركبت منها زنتها وعملت ما يقتضيه القياس وحذفت ما حذف في الأصل (قياسا) فكيف تنطق به (وقياس) قول (آخرين) أن تزيد على ما ذكرنا قياسا (أو غير قياس) وإنما يكون ذلك من الحروف الأصلية لو كان في المثال الذي تبنى منه زوائد حذفت وبنيت من أصول الكلمة ما طلب بناؤه فلو قيل لك كيف تبني من مستغفر مثل جذع لقلت غفر (فمثل محوى) وهو منسوب إلى محيي اسم فاعل من حيي وهو على خمسة أحرف قبل آخره ياء مشددة وإذا نسبت إليه حذفت الياء الأخيرة كما تحذف من المشتري فتقول محيى مشددة فتجتمع كسرة وأربع ياآت فتحذف إحدى اليائين وتقلب الأخرى واوا فتقول محوى (من ضرب) بالتشديد (مضربي) على القول الأول في النسبة إلى مضرب من غير تغيير لأنه ليس في الفرع قياسي يقتضي التغيير (وقال أبو علي مضري) بحذف اللام وإحدى الرائين كما حذفت

في محوى اللام وإحدى اليائين وكذلك تقول على قول الآخرين لأنهم يحذفون من الفرع ما حذفوا في الأصل قياسا أو غير قياس (ومثل اسم وغد من دعا دعو) يضم الفاء وكسرها في اسم لأن أصله سمو بضم السين وكسرها على القولين الأولين لأن الحذف في اسم ليس بقياس فتحذفه في الفرع (ودعو) بفتح الفاء في غدلان لأن أصله غدو بفتح الفاء (لا أدع) في اسم (ولا دع) في غد خلافا للآخرين) فإنهم يقولون ادع في اسم ودع في غدلانهم يحذفون في الفرع ما حذف في الأصل قياسا أو غير قياس (ومثل صحائف من دعا دعايا باتفاق) على المذاهب الثلاثة (إذ لا حذف في الأصل) وهو صحائف لا على القياس ولا على غيره فلا حذف في الفرع أيضًا وأصله دعايو قلبت الواو ياء لانكسار ما قبلها ثم قلبت الياء الواقعة بعد ألف باب مساجد همزة كما في صحائف فصارت مما وقعت فيه الياء بعد همزة بعد ألف باب مسجد وليس مفرده كذلك فقلبت الهمزة ياء مفتوحة وقلبت الياء التي هي اللام ألفًا كما مر في ركايا وشوايا (ومثل عنسل من عمل عنمل) من غير إدغام (و) مثل عنسل (من باع وقال نبيع وقنول بإظهار النون فيهن) أي في هذه الكلمات الثلاث وإن كانت علة الإدغام حاصلة (للإلباس بفعل ومثل فنفخر من عمل عنمل) بلامين لان القياس إذا بنيت رباعيا أو خماسيا أن تكرر اللام (ومن باع وقال نبيع وقنول بالإظهار) أي بإظهار النون (للإلباس بعلكد) وهو البعير الغليظ الشديد العنق (فيهن) أي في هذه الكلمات الثلاث لأنه لو قلت فيها عمل وبيع وقول لم يدرأ هو مثل قنفخر وادغم أم مثل علكد في الأصل (ولا يبني مثل جحنفل) وهو الغليظ الشفة (من كسرت أو جعلت لرفضهم مثله) إذ لو بنيت منهما لقلت كسنرر وجعنلل وهو مرفوض (لما يلزم من ثقل) إن لم يدغم (أو لبس) بنحو سفرجل أن أدغم (ومثل إيلم) وهو خوص المقل (من وأيت) من الوأي وهو الوعد (أوء) وأصله أوئي قلبت الضمة كسرة كما في الترامي ثم أعل إعلال قاض فقيل أوه (و) مثل ابلم (من أويت أو مدغما لوجوب الواو) أي يجب قلب الهمزة واوا لأن أصله أءوى قلبت الهمزة الثانية واوا واجبا لاجتماع الهمزتين وأولاهما مضمومة والثانية ساكنة ثم أدغم الواو المبدلة في الواو التي هي عين وقلبت ضمة الواو كسرة فصار أوى فأعل إعلال قاض فصاروا (بخلاف تووى) فإن الفصيح أن لا يدغم (ولا يبني مثل

جحنفل) وهو الغليظ الشفة (من كسرت أو جعلت لرفضهم مثله) إذ لو بنيت منهما لقلت كسترر وجعنلل وهو مرفوض (لما يلزم من ثقل) إن لم يدغم (أو لبس) بنحو سفرجل إن أدغم (ومثل ايلم) وهو خوض المقل (من وأيت) من الوأي وهو الوعد (أوء) وأصله أوءي قلبت الضمة كسرة كما في الترامي ثم أعل إعلال قاض فقيل أوء (و) مثل ابلم (من أويت أو مدغما لوجوب الواو) أي يجب قلب الهمز واوا لأن أصله أءوى قلبت الهمزة الثانية واوا واجبا لاجتماع الهمزتين وأولاهما مضمومة والثانية ساكنة ثم أدغم الواو المبدلة في الواو التي هي عين وقلبت ضمة الواو كسرة فصار أوى فأعل إعلال قاض فصار أو (بخلاف تووى) فإن الفصيح أن لا يدغم بعد قلب همزته واوا لأن القلب مثل أو واجب لاجتماع الهمزتين وفي تؤووي ليس القلب بواجب فلم يجب الإدغام (ومثل أجرد) وهو بقلة (من وأيت ايء) وأصله اوئي قلبت الواو ياء لسكونها وانكسار ما قبلها فصار أي أي فاعل إعلال قاض فصار ايء فتقول هذا أي ومررت بايء ورأيت أيئيا (و) مثل أجرد (من أويت أي) ويجعل إعرابه لفظا على ما قبل المحذوف وأصله اءوى قلبت الهمزة الثانية ياء وجوبا لوقوعها ساكنة بعد همزة مكسورة فصار أيوى فوجب قلب الواو ياء وإدغام الياء فيها فصار ايئ بثلاث ياآت وقياس ما اجتمع في آخره ثلاث ياآت أن تحذف الأخيرة حذفا غير إعلالي ويجعل الإعراب على ما قبلها جاريا فيمن قال احى) وهو الأكثر فنقول هذا أي ومررت بأي ورأيت أيا (ومن قال أحى) ويجعل إعرابه تقديريا ويكون المحذوف في حكم الثابت لأنه جعل حذفه إعلاليا (قال أي) يقول هاذ أي ومررت بأي كما يقول هذا أحي ومررت باحي ويلزمه أن يقول رأيت أييا كما يقول رأيت أحيا (ومثل أوزة) وهو طير الماء (من وآيت إيثاة) وأصله أو أية لأن أصل اوزة أوززة على وزن افعله قلبت الواو ياء لوقوعها ساكنة بعد كسرة فصار ايأية فقلبت الياء الأخيرة ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ايئاة (و) مثل اوزة (من أويت أياة مدغما) وأصله أءوية فقلبت الهمزة الثانية ياء وأدغمت الياء في الياء فصار ايه فقلبت الياء الثالثة ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار اياة (مثل اطلخم) ومعناه اظلم (من وأيت ايئيا) لأن أصله اطلخم فاصل ايئيا أو أيي بثلاث ياآت قلبت الواو ياء لإنكسار ما قبلها فصار ايا بي أدغمت الياء في الياء فصار أي إيي فقلبت

الياء الثالثة ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار ايئيا (و) مثل اطلخم (من أويت أيويا) وأصله أءويي قلبت الهمزة ياء لزوما فصار أيوبي ثم أدغمت الياء في الياء فصار أبويا وإنما لم يدغم الياء في الواو كما في إياه لأن همزته همزة وصل فإذا وصلت بما قبلها رجعت الهمزة المنقلبة ياء إلى أصلها فيقال قال اءويا (وسئل أيو على عن مثل ما شاء الله من أو لق فقال ما الق الالاق) على الأصل فمثال شاء منه الق ومثال الله منه الالاق لأن أصله الالاه ونقل حركة الهمزة وحذفها منه ليس بقياس (واللاق على اللفظ) لأن حذف من الله فاء الفعل (والالق على وجه) وهو أن يجعل الله من لاه إذا استتر فإنه حينئذ يكون مثل الله منه الالق لا الالق وإنما يكون على الالاق إذا جعل الله من اله أي عبد أو تحير (بنى) أيو على ذلك بناء (على أنه) أي اولق (فوعل) ولو بنى على أنه فعل لكان جوابه ما ولق الولاق وما ولق اللاق وما ولق الولق (وأجاب) أبو علي في باسم بالق) أن قيل أصله سمو بالضم (أو بالق) إن قيل أصله سمو بالكسر (على ذلك) أي أجاب على أنه فوعل لا أفعل وإلا أجاب بولق أو بولق (وسأل أبو علي ابن خالويه عن مثل مسطار من آءة) وهي اسم شجرة (فظنه) ابن خالويه (مفعالا وتحير فقال أبو علي مساء فأجاب على أصله أي ما هو القياس عند أبي على وهو الحذف في الفرع ما حذف في الأصل قياسا وأصله مستأه وذلك لأن أصل مسطار مستطار وهو في الأصل قلبت الياء ألفًا ثم حذفت التاء لاجتماعهما مع الطاء كما في مستطاع على ما هو القياس عنده (وعلى الأكثر) وهو الوجه الأول (مستثاء) لأنه لا يحذف من الفرع عليه إلا ما اقتضاه في نفسه لا بالنظر إلى أصله (وسأل ابن جنى ابن خالويه عن مثل كوكب من وأيت مخففا مجموعا جمع السلامة مضافا إلى ياء المتكلم فتحير أيضًا فقال ابن جنى اوى) وأصله واوي فإذا خفف بثقل الحركة الهمزة إلى ما قبلها وحذفها صار ووى وإذا أعللته كإعلال رحى قلت ووى ثم إذا جمع جمع السلامة صاروون وإذا أضيف إلى ياء المتكلم وحذف النون بالإضافة صاروووى فأدغمت الواو في الياء وكسر ما قبلها فصاروووى ثم تقلب الواو الأولى همزة لاجتماع واوين متحركين في أول الكلمة كما في أواصل جمع وأصله (ومثل عنكبوت من بعت بيعوت) هذا ظاهر على أن يكون وزن عنكبوت فعللوت وهو المذكور في أكثر الكتب وأما أن قلنا وزون فنعلوت فمثلها

من البيع بنيعوت والأول هو الصحيح لأن زيادة النون ثانية ساكنة قليلة (ومثل اطمأن) من بعت (ابيع مصححا) العين بإدغام العين الثانية في الثالثة وأصله ابيعع كما أن أصل أطمأنن نقلت حركة النون إلى ما قبلها وأدغمت النون في النون (ومثل اغدودن) معلوما (من قلت أقوول) وأصله أقووول فأدغمت الواو الثانية في الثالثة وجوبا لان الثانية ساكنة والثالثة متحركة (وقال أبو الحسن اقويل للواوات) أي لكراهة الجمع بين الواوات الثلاث فقلبت الأخيرة ياء لضعفها بتطرفها فصار أقوويل فاجتمع الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الياء (ومثل اغدودن) مجهولًا من قلت وبعت (أقووول وابيويع مظهرا) أي لا يدغم لئلا يلبتس بناء ببناء ولأن الواو الثانية في أقووول والواو في أبيويع صارت مدة زائدة فلا تدغم كما لا تدغم في قوول مجهول قاول (ومثل مضروب من القوة مقوى) وأصله مقوو وقلبت الواو الأخيرة ياء كراهة اجتماع الواوات فصار مقووى فاجتمع الواو والياء وسبقت الأولى بالسكون فقلبت الواو الثانية ياء وأدغمت الياء في الياء وأبدلت من ضمة الواو الأولى كسرة لأجل الياء فصار مقوى (ومثل عصفور) من القوة (قوى) وأصله قووو وبأربع واوات الأولى عين والثانية والرابع لام مكرر والثالثة زائدة كما في عصفور فقلبت الواو الأخيرة ياء فاجتمعت واو وياء والأولى ساكنة فقلبت الواو الثالثة ياء وأدغمت في الياء وأبدلت من ضمتها كسرة (و) مثل العصفور (من الغزو غزوى) وأصله غزوو وقلبت الواو الأخيرة ياء كراهة اجتماع ثلاث واوات فصار غزووى فقلبت الواو الثانية ياء وأدغمت في الياء وأبدلت من ضمتها كسرة (ومثل عضد من قضيت قض) وأصله قضى أبدلت الضمة كسرة كما في التجاري ثم أعل إعلال قاض فصار قض (ومثل قذ عملة) من قضيت (قضية) وأصله قضييية بثلاث ياآت الأولى لام الكلمة والثانية والثالثة لام مكرر فحذفت الياء الأخيرة (كمعية في التصغير) لمعاوية عند اجتماع ثلاث ياآت ثم أدغمت الياء الأولى في الثانية فصار قضية (و) مثل قذ عميلة) من قضيت (قضوية) وأصله قضيييية بأربع ياآت الأولى لام والثانية لام مكرر والثالثة زائدة والرابعة لام مكرر ثم أدغمت الأولى في الثانية والثالثة في الرابعة فصار قضيية فكرة اجتماع اليآت كما كره في أميي فحذفت الياء الأولى وقلبت الثانية واوا كما فعلوا في اموى فصار قضوية

(ومثل حمصيصة) وهي بقلة حامضة تجعل في الأقط من قضية (قضوية فقلبت كرحوية) والأصل قضييية بثلاث ياآت أدغمت الياء في الياء ثم قلبت الياء الأولى واوا فصار قضوية (ومثل ملكوت) من قضيت (قضوت) وأصله قضيوت قلبت الياء ألفًا وحذفت الألف لالتقاء الساكنين فصار قضوت ووزنه فعوت (ومثل جحمرش) من قضيت (قضى) وأصله قضيي أعلت إعلال قاض فصار قضيى وإنما لم تقلب الثانية ألفا مع تحركها وانفتاح ما قبلها لأنه متوسط للإلحاق وإنما أعلت الأخيرة وإن كانت للإلحاق أيضًا لأن إعلال الآخر لا يخل بالإلحاق نحو مغزى (و) مثل جحمرش (من حييت حيو) وأصله حيي أعلت الأخيرة قاض ثم أبدلت الياء التي قبله واوا كراهة اجتماع الياآت (ومثل حلبلاب) وهو النبت الذي تسميه العامة اللبلاب من قضيت (قضيضاء) وأصله قضيضاي قلبت الياء همزة لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة (ومثل دحرجت من قرأ قرأيت وأصله قرأأت قلبت الهمزة الثانية لوقوعها طرفا بعد ألف زائدة (ومثل دحرجت من قرأ قرأيت) وأصله قرأأت قلبت الهمزة الثانية ياء لاجتماع الهمزتين وإن كان القياس قلبها ألفًا لأنها ساكنة وقبلها فتحة لكن لما اتصل بها تاء المتكلم ولا يكون قبلها ألف في كلامهم وجب قلبها ياء (ومثل) سيطر) من قرأ قلت (قرأى) وأصله قرأ قلبت الهمزة الثانية ياء كراهة اجتماع الهمزتين واللام بالقلب أولى والقلب ياء أولى من القلب واو ولذلك إذا وقعت الواو رابعة فصاعدا قلبت ياء كاغزيت واستغزيت وإنما لم تدغم مع أن الإدغام مستغن عن القلب كما في سئآل لأن العينين لا يكونان إلا بلفظ واحد وأما اللامان فقد يكونان مختلفين نحو درهم وجعفر ومتفقين كجلباب (ومثل اطمأننت) من قرأ (اقرأ يأت) وأصله اقرأأأت قلبت الهمزة الواقعة قبل الهمزة الأخيرة ياء كراهة اجتماع الهمزات (ومضارعة يقرأى مثل يقرعيع) أصله يقرأءه بثلاث همزات نقلت منه كسرة الهمزة الوسطى إلى الهمزة الساكنة قبلها فقلبت ياء فصار يقرأئ ولم يقولوا يقرأءه لأنه لما نقل في يطمئن حركة اللام الأولى إلى ما قبلها فعلوا بمماثلة مثله لما أمكن ولم يدغم لأن الهمزة في مثله لم تدغم إلا ما استثنى والله أعلم.

[الْخط]

الْخطُّ: تَصْوِيرُ اللَّفْظ بحروف هجائه، إِلَّا أَسمَاء الْحُرُوف إِذا قُصِدَ بهَا الْمُسَمّى نَحْو قَوْلك: أُكْتُبْ: جِيْمْ، عَيْنْ، فَاْ، رَاْ، فَإِنَّك تكْتب هَذِه الصُّورَة (جَعْفَر) لِأَنَّهُ مُسَمَّاها خَطًّاً ولفظاً، وَلذَلِك قَالَ الْخَلِيل لمَّا سَأَلَهُمْ: كَيفَ تَنْطِقون بِالْجِيم من جَعْفَر؟ فَقَالُوا: جِيْمٌ، فَقَالَ: إِنَّمَا نطقْتُم بِالِاسْمِ، وَلم تنطقوا بالمسؤول عَنهُ، وَالْجَوَاب: (جَهْ)، لِأَنَّهُ الْمُسَمّى فَإِن سُمِّيَ بهَا مُسَمّى آخر كُتِبَتْ كَغَيْرِهَا، وَفِي الْمُصحف على أَصْلهَا على الْوَجْهَيْنِ نَحْو: (يس) و(حم).

وَالْأَصْل فِي كل كلمة أَن تُكْتب بِصُورَة لَفظهَا بِتَقْدِير الِابْتِدَاء بهَا وَالْوُقُوف عَلَيْهَا، فَمن ثَمَّ كُتِبَ نَحْو: (رَهْ) زيداً، وقِه زيداً بِالْهَاءِ، وَمثل: مَهْ أَنْت، ومجيء مَهْ جِئْت، بِالْهَاءِ أَيْضاً، بِخِلَاف الْجَار نَحْو: حَتَّامَ وإِلاَمَ وعَلامَ؛ لِشدَّةِ الِاتِّصَال بالحروف، وَمن ثَمَّ كُتِبتْ مَعهَا بألفاتٍ، وَكُتِبَ مِمَّ، وَعَمَّ، بِغَيْر نونٍ، فَإِن قصدت إِلَى الْهَاء كتبتها وَرجعت الْيَاء وَغَيرهَا إِن شِئْت.

وَمن ثَمَّ كُتِبَ: أَنا زيدٌ بِالْأَلف وَمِنْه: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف:٣٨]

وَمن ثَمَّ كُتِبَ تَاءُ التَّأْنِيث فِي نَحْو: رَحْمَةٍ وقَمْحَةٍ هَاء، وفيمن وقف بِالتَّاءِ تَاء، بِخِلَاف أُخْتٍ وَبِنْتٍ، وَبَاب قائِمَاتٍ، وَبَاب قَامَت هِنْدٌ.

وَمن ثَمَّ كُتِبَ الْمُنَوَّنُ الْمَنْصُوب بِالْأَلف، وَغَيره بالحذف، وَإِذا بِالْأَلف، على الْأَكْثَر، واضْرِباً كَذَلِك، وَكَانَ قِيَاس اضْرِبُنْ بواو وَأَلف، واضْرِبِنْ بياءٍ، وَهل تَضْرِبُنْ بواو وَنون، وَهل تَضْرِبِنْ بياء وَنون، وَلَكنهُمْ كتبوه على لَفظه لعُسْرِ تَبَيُّنِهِ، أَو لعدم تَبَيُّنِ قَصْدِهَا، وَقد يُجْرَى اضْرِبَنْ مُجْرَاه.

وَمن ثَمَّ كُتِبَ بَابُ قَاضٍ بِغَيْر يَاءٍ، وَبَابُ القَاضِي بِالْيَاءِ على الْأَفْصَح فيهمَا.

وَمن ثَمَّ كُتِبَ نَحْو: بِزيدٍ ولِزَيدٍ وكزَيدٍ مُتَّصِلا؛ لِأَنَّهُ لَا يُوقَف عَلَيْهِ، وَكُتِبَ نَحْو: مِنْكَ ومِنْكُم وضَرَبَكُم مُتَّصِلا؛ لِأَنَّهُ لَا يُبْتَدَأُ بِهِ.

وَالنَّظَر بعد ذَلِك فِيمَا لَا صُورَة لَهُ تَخُصُّهُ، وَفِيمَا خُولِفَ بَوَصْلٍ، أَو زِيَادَة أَو نقص أَو بَدَلٍ.

الأول: الْهمزَةُ، وَهُوَ أَوَّلٌ، ووسط، وَآخر.

الأول: ألف مُطلقًا نَحْو: أَحَدٍ وَأُحُدٍ وإِبِلٍ.

وَالْوسطُ: إِمَّا سَاكنٌ، فَيُكْتبُ بِحرف حَرَكَة مَا قبله، مثل: يَأْكُلُ ويُؤْمنُ وَبِئْس، وَإِمَّا متحرك قبله سَاكن فَيُكْتبُ بِحرف حركته مثل: يَسْأَلُ ويَلْؤُمُ ويُشْئِمُ، وَمِنْهُم من يحذفها إِن كَانَ تخفيفها بِالنَّقْلِ أَو الْإِدْغَام، وَمِنْهُم من يحذف الْمَفْتُوحَة فَقَط، وَالْأَكْثَر على حذف الْمَفْتُوحَة بعد الْألف، نَحْو: سَاءَلَ، وَمِنْهُم من يحذفها فِي الْجَمِيع، وَإِمَّا متحرك وَقَبله متحرك فَيُكْتبُ على نَحْو مَا يُسهَّل، فَلذَلِك كُتِبَ نَحْو: مُؤَجَّلٍ بِالْوَاو، وَنَحْو: فِئَةٍ بِالْيَاءِ، وَكُتِبَ نَحْو: سَأَلَ ولُؤمُ ويَئِسَ، وَمن مُقْرِئِكَ ورُؤُوْسٍ بِحرف حركته، وَجَاء فِي سُئِلَ ويُقْرِئُكَ الْقَوْلَانِ.

وَالْآخِرُ: إِن كَانَ مَا قبله سَاكِناً حُذِفَ نَحْو: خَبْأْ وخَبْءٌ وخَبْءٍ، وَإِن كَانَ متحركاً كُتِبَ بِحرف حَرَكَةِ مَا قبله كَيفَ كَانَ، مثل: قَرَأَ ويُقْرِئُ ورَدُؤَ، وَلم يَقْرَأْ وَلم يُقْرِئْ وَلم يَرْدُؤ.

والطرف الَّذِي لَا يُوْقَفُ عَلَيْهِ لاتصال غَيره كالوسط، نَحْو: جُزْأَكَ وجُزْؤُكَ وجُزْئِكَ، وَنَحْو: رِدَاءَكَ ورِدَاؤُكَ ورِدَائِكَ، وَنَحْو: يَقْرَؤُهُ ويُقْرِئُكَ، إِلَّا فِي نَحْو مقروءةٍ، بِخِلَاف الأول الْمُتَّصِل بِهِ، نَحْو: بِأَحَدٍ ولأَحَدٍ وكَأَحَدٍ، بِخِلَاف لِئَلَّا؛ لكثرته وَكَرَاهَةِ صورته، وَبِخِلَاف لَئِنْ؛ لكثرته.

وكلُّ همزَة بعْدهَا حرف مَدٍّ كصورتها تُحْذَفُ نَحْو: خَطَأً، فِي النصب، ومُسْتَهْزِءُونَ ومُسْتَهْزِءِينَ، وَقد تُكْتَبُ بِالْيَاءِ، بِخِلَاف قَرَأَا، ويَقْرَأَانِ، للَّبْس، وَبِخِلَاف مُسْتَهْزِئَيْنِ، فِي الْمثنى؛ لعدم الْمَدّ، وَبِخِلَاف نَحْو: رِدَائِيْ، وَنَحْوه فِي الْأَكْثَر؛ لمغايرة الصُّورَة، أَو لِلْفَتْحِ الْأَصْلِيّ، وَبِخِلَاف نَحْو: حِنَّائِيّ فِي الْأَكْثَر؛ للمغايرة وَالتَّشْدِيد، وَبِخِلَاف لم تَقْرَئِيْ؛ للمغايرة واللَّبْس.

وَأما الْوَصْل: فقد وصلوا الْحُرُوف وَشِبْهَهَا بِمَا الحرفية، نَحْو: ﴿إِنَّمَا إِلَٰهُكُمُ اللَّهُ﴾ [طه:٩٨] وأينما تَكُنْ أَكُنْ، وَكُلَّمَا أَتَيْتَنِي أَكْرَمْتُكَ، بِخِلَاف: إِن مَا عِنْدِي حسنٌ، وَأَيْنَ مَا وَعَدْتَنِي، وكل مَا عِنْدِي حسنٌ، وَكَذَلِكَ: مِنَ مَا، وَعَنْ مَا، فِي الْوَجْهَيْنِ، وَقد تُكتبان متصلتين مُطلقًا؛ لوُجُوب الْإِدْغَام، وَلم يَصِلوا مَتى؛ لما يلْزم من تَغْيِير الْيَاء، ووصلوا (أَن) الناصبة للْفِعْل مَعَ (لَا)، بِخِلَاف المخففة نَحْو: عَلِمْتُ أَن لَا يقوم، ووصلوا (إِن) الشّرطِيَّة بـ (لَا) وَ(مَا) نَحْو: ﴿إِلَّا تَفْعَلُوهُ﴾ [الأنفال:٧٣] ﴿وَإِمَّا تَخَافَنَّ﴾ [الأنفال:٥٨] وحُذِفَت النُّون فِي الْجَمِيع؛ لتأكيد الِاتِّصَال، ووصلوا يَوْمئِذٍ، وَحِينَئِذٍ فِي مَذْهَب الْبناء، فَمن ثَمَّ كُتبت بالهمزه يَاء، وَكَتَبُوا نَحْو الرجل على المذهبين مُتَّصِلا؛ لِأَن الْهمزَة كَالْعدمِ، أَو اختصاراً، للكثرة.

وَأما الزِّيَادَة فَإِنَّهُم زادوا بعد وَاو الْجمع المتطرفة فِي الْفِعْل ألفاً نَحْو: أكلُوا وَشَرِبُوا؛ فَرْقاً بَينهَا وَبَين وَاو الْعَطف، بِخِلَاف نَحْو: يَدْعُو ويَغْزُو، وَمن ثَمَّ كُتِبَ ضَرَبُوا هم، فِي التَّأْكِيد بِأَلف، وَفِي الْمَفْعُول بِغَيْر ألف، وَمِنْهُم من يَكْتُبهَا فِي نَحْو: شَارِبُوا المَاء، وَمِنْهُم من يحذفها فِي الْجَمِيع، وَزَادُوا فِي (مائَةٍ) ألفاً فَرْقَاً بَينهَا وَبَين (مِنْهُ) وألحقوا الْمثنى بِهِ، بِخِلَاف الْجمع، وَزَادُوا فِي عَمْرٍو واواً فرقاً بَينه وَبَين عُمَرَ مَعَ الْكَثْرَة، وَمن ثَمَّ لم يزيدوه فِي النصب، وَزَادُوا فِي (أُولَئِكَ) واواً فرقاً بَينه وَبَين (إِلَيْك) وَأُجْرِي (أُولاءِ) عَلَيْهِ، وَزَادُوا فِي (أُولَى) واواً فرقاً بَينهَا وَبَين (إِلَى) وَأُجْرِي (أولو) عَلَيْهِ.

وَأما النَّقْص: فَإِنَّهُم كتبُوا كل مشدد من كلمة حرفا وَاحِدًا نَحْو: شَدَّ وَمَدَّ وادَّكَرَ، وَأُجْرِي نَحْو: فَتَتُّ مُجْرَاه، بِخِلَاف نَحْو: وَعَدْتُ واجْبَهْهُ، وَبِخِلَاف لَام التَّعْرِيف مُطلقًا نَحْو: اللَّحْم وَالرَّجُلِ؛ لِكَوْنِهِمَا كَلِمَتَيْنِ، ولكثرة اللّبْس، بِخِلَاف: الَّذِي وَالَّتِي وَالَّذين، لكَونهَا لَا تنفصل، وَنَحْو: اللَّذين فِي التَّثْنِيَة بلامين للْفرق، وَحُمِلَ: اللَّتَيْنِ عَلَيْهِ، وَكَذَلِكَ: اللاؤُوْنَ وأخواته، وَنَحْو: (مِمَّ، وَعَمَّ، وَإِمَّا، وَإِلَّا) لَيْسَ بِقِيَاس، ونَقَصُوا مِنْ (بِسم الله الرَّحْمَن الرَّحِيم) الْأَلف لكثرته؛ بِخِلَاف (باسم الله) و(باسم رَبك) وَنَحْوه، وَكَذَا الالف من اسْم (الله) و(الرَّحْمَن) مُطلقًا، ونقصوا من نَحْو: للرَّجُلِ وللدَّارِ، جراً وَابْتِدَاء الْأَلف؛

لِئَلَّا يلتبس بِالنَّفْيِ، بِخِلَاف: بِالرَّجُلِ وَنَحْوه، ونقصوا مَعَ الْألف اللَّام مِمَّا فِي أَوله لَام، نَحْو: لِلَّحْمِ، وللَّبَنِ كَرَاهِيَة اجْتِمَاع اللامات، ونقصوا من نَحْو: أَبْنُكَ بَارٌ؟ فِي الِاسْتِفْهَام، و ﴿أَصْطَفَى الْبَنَاتِ﴾ [الصافات:١٥٣] ألف الْوَصْل، وَجَاء فِي: ألرجلُ؟ الْأَمْرَانِ.

ونقصوا من (ابْن) إِذا وَقع صفة بَين عَلَمَيْنِ أَلِفَه، مثل: هَذَا زَيْدُ بْنُ عَمْرٍو، بِخِلَاف: زيدٌ ابْنٌ عَمْرٍو، وَبِخِلَاف الْمثنى.

ونقصوا ألف (هَا) مَعَ اسْم الْإِشَارَة، نَحْو: هَذَا وَهَذِه وَهَذَانِ وَهَؤُلَاء، بِخِلَاف: هاتا وهاتي؛ لقلَّتِهِ؛ فَإِن جَاءَت الْكَاف رُدَّتْ نَحْو: هَا ذَاك، وَهَا ذَانك، لاتصال الْكَاف.

ونقصوا الْألف من: ذَلِك وَأُولَئِكَ، وَمن: الثَّلَث والثَّلَثِينَ، وَمن: لَكِنْ وَلَكِنَّ، وَنقص كثيرٌ، الْوَاو من دَاوُد، وَالْألف من إِبْرَهِيم وَإِسْمَعِيل وَإِسْحَق، وَبَعْضهمْ الْألف من عُثْمَن وَسليمَن وَمُعَوِيَة.

وَأما الْبَدَل: فَإِنَّهُم كتبُوا كلَّ ألف رَابِعَة فَصَاعِداً فِي اسْم أَو فعل يَاء، إِلَّا فِيمَا قبلهَا يَاء، إِلَّا فِي: يَحْيَى، ورَيّي، علماً، وَأما الثَّالِثَة فَإِن كَانَت عَن يَاء كُتبت يَاء، وَإِلَّا فالألف، وَمِنْهُم من يكْتب الْبَاب كُله بِالْألف، وعَلى كَتْبِه بِالْيَاءِ فَإِن كَانَ مُنوناً فالمختار أَنه كَذَلِك، وَهُوَ قِيَاس الْمبرد، وَقِيَاس الْمَازِني بِالْألف، وَقِيَاس سِيبَوَيْهِ: الْمَنْصُوب بِالْألف، وَمَا سواهُ بياء، ويُتَعَرَّفُ الْيَاء من الْوَاو بالتثنية، نَحْو: فَتَيَانِ وعَصَوَانِ، وبالجمع نَحْو: الفَتَيَاتِ والقَنَوَاتِ وبالمَرَّةِ، نَحْو: رَمْيَةٍ وغَزْوَةٍ، وبالنوع نَحْو: رِمْيَةٍ وغِزْوَةٍ، وَبِرَدِّ الْفِعْل إِلَى نَفسك نَحْو: رَمَيْتُ وغَزَوْتُ، وبالمضارع نَحْو: يَرْمِي ويغزو، وبكون الْفَاء واواً نَحْو: وَعَى، وبكون الْعين واواً نَحْو: شَوَى، إِلَّا مَا شَذَّ نَحْو: القُوَا والصُّوَا؛ فَإِن جُهِلَ، فَإِن أُمِيْلَتْ فالياء نَحْو: (مَتى)، وَإِلَّا فالألف، وَإِنَّمَا كتبُوا (لَدَى) بِالْيَاءِ، لقَولهم: لَدَيْكَ، و(كِلا) يُكْتب

على الْوَجْهَيْنِ لاحْتِمَاله، وَأما الْحُرُوف فَلم يُكْتب مِنْهَا بِالْيَاءِ غير: (بلَى، وَإِلَى، وعَلى، وَحَتَّى).

(الخط) وهو دال على اللفظ وهما يختلفان باعتبار الأمم كاختلاف اللفظ العربي والفارسي والخط العربي والتركي واللفظ دال على الوجود الذهني والخارجي وهما لا

يختلفان باعتبار اختلاف الأمم فللشيء باعتبار الوجود هذه المراتب الأربع والمراد ههنا بيان أحكام الخط العربي فإنه ليس بجار على اللفظ لأنه قد يثبت ما لم يكن وبالعكس كإبراهيم والرحم وككتابة الألف في نحو ضربوا والواو في نحو الربوا وقد يلفظ بحرف والمكتوب غير كالزكوة والصلوة وصلى وزكى فإن الملفوط ألف والمكتوب واو وياء عرف الخط العربي بأنه (تصوير اللفظ) المقصود تصويره (بحروف هجائه) فالهجو والهجاء والتهجي تعديد الحروف بأسمائها يقال هجوت الحروف هجوا وهجاء وهجيته تهجية وتهجيت كلما بمعنى واحد (فأسماء الحروف) المفردة المركبة منها الكلمات (ونحوها إذا قصد) الحرف (المسمى) بها (نحو قولك اكتب جميع عين فارا فإنما تكتب هذه الصورة جعفر لأنه مسماها خطا) لأن المفهوم من الجيم المكتوبة من جعفر هوجة لا الجيم (ولفظا) لأن المفهوم من الجيم المكتوبة من جعفر هوجة لا الجيم (ولفظا) لأن المفهوم من الجيم الملفوظ هوجه أيضًا لا الجيم (ولذلك قال الخليل لما سألهم) قائلا: (كيف تنطقون بالجيم من جعفر فقالوا جيم فقال إنما نقطتم بالاسم) لان الجيم اسم (ولم تنطقوا بالمسئول عنه) وهو المسمى (والجواب) لسؤاله (جه لأنه المسمى) به فالخليل وهو أمام هذا الفن قال المسمى هو جه لا الجيم (فإن سمى بها) أي بهذه الأسماء (مسمى آخر) غير الحروف كما لو سمى رجل بيس (كتبت) هذه الأسماء (كغيرها) نحو ياسين وحاميم من الأسماء فيقال ياسين (وفي المصحف على أصلها) منهم من يكتبها على صورة مسماها نحو يس وحم وهو أصل ومنهم من يكتبها كغيرها نحو ياسين وحاميم وهو أصل أيضًا ولذلك قال (على الوجهين) وأما اللفظ الذي يقصد تصويره ولم يكن من أسماء الحروف ولم يكن له مدلول يصح كتابته كزيد فاذا قيل اكتب زبدا فإنما تكتب مسمى الزاي والباء والدال وهي هذه الصورة زيد وإن كان له مدلول يصحح كتابته كالشعر فإذا قيل اكتب شعرا فإن ثمة قرينة دالة على أن المقصود لفظ شعر كتبت هذه الصورة وهي شعر الافقتضاء أن تكتب ما يطلق عليه الشعر (والأصل في كل كلمة أن تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها، وهذا أصل معتبر في الكتابة (فمن ثم) أي ومن أجل ذلك الأصل (كتب نحو) ره في الأمر من ترى وه في الأمر من تقى (ره زيدا وقه زيدا بالهاء (أي بإلحاق الهاء بآخرهما

في حالة الوصل لأنه إذا وقف عليهما وقف بالهاء (و) كتب (نحو مثل مه انت ومجئ مه جئت بالهاء أيضًا) مما اتصل ما الاستفهامية باسم جار لأنه إذا وقف على مه فيهما وقف بالهاء لأن ما كان على حرف واحد عن الوقف بتحق به الهاء ليكون الوقف على غير ما ابتدأ به (بخلاف) الحرف (الجار نحو حتام والام وعلام) فإنه إذا اتصل ما الاستفهامية بحتى وإلى وعلى لا يكتب بالهاء (لشدة الاتصال) لما الاستفهامية (بالحرف) الجار فصارت مع ما قبلها كالشيء الواحد فيكون الوقف على غير المبتدأ به ولا حاجة إلى إلحاق الهاء بها (ومن ثم) أي من أجل شدة الاتصال (كتبت) هذه الحروف (معها) أي مع ما الاستفهامية (بألفات) على ما ترى وقبل الاتصال إنما تكتب بصورة الياء وإنما كتب حينئذ بالألف لأن الألف وقعت في وسط الكلمة وكل ألف وقعت فيه تكتب بالألف لا غير (و) من ثم (كتب مم) في من مه (وعم) في عن مه عند إدغام النون في الميم (بغير نون) وهو الميم لشدة الاتصال صارا بمنزلة كلمة واحدة وتكتب من مال و عن مال بالنون عند الإدغام (فإن قصدت) في ما الاستفهامية عند اتصالها بحرف الجر (إلى الهاء كتبتها) أي الهاء (ورجعت الباء) أي صورة الياء في الكلمات الثلاث المذكورة نحو حتى مه والى مه وعلى مه (و) ورجعت (غيرها) وهو النون في من مه وعن مه (إن شئت) هذا القصد نظرا إلى أن ما الاستفهامية كلمة متصلة بهذه الكلمات (من ثم) أي ومن أجل أن كل كلمة تكتب بصورة لفظها بتقدير الابتداء بها والوقف عليها (كتب أنا زيد بالألف) في حالة الوصل لأن الوقف عليها كذلك (ومنه لكنا هو الله) ربي لأن أصله لكن أنا كما هو مذكور قبل (و من ثم كتبت تاء التأنيث في نحو رحمة وقحة) وهو البر (هاء) لأن الوقف عليها بالهاء (وفيمن وقف) عليها (بالتاء كتبت تاء بخلاف أخت وبنت) فإن الوقف عليها بالتاء لأن ليست لمحض التأنيث (و)، بخلاف (باب قائمات)، وهو ما جمع بالألف والتاء فإنه يوقف عليه بالتاء لأن التاء التي في لفظها للتأنيث وإنما هي مع الألف علامة لجمع المؤنث (و)، بخلاف (باب قامت هند)، وهو فعل ملحقة به تاء التأنيث فإنه لا يوقف عليه بالهاء (ومن ثم كتب المنون المنصوب بألف)، نحو رأيت زيدا لأن الوقف عليه بألف مبدلة من التنوين (وغيره)، أي غير المنون المنصوب وهو المنون المرفوع والمجرور (بالحذف)، أي بحذف التنوين

من غير إبداله واوا على الأكثر (و)، كتب (إذا بالألف على الأكثر)، لأن لوقف عليه بالألف على الأكثر وقيل أنه لا يبدل من مون إذن ألف لأنها من نفس الكلمة فهي كنون من وعن وهو الأولى للفرق بينهما وبين إذا التي هي ظرف (و) كتب (اضربا كذلك)، أي بألف عوضا عن نون التأكيد الخفيفة الملحقة بالأمر للواحد المذكر على الأكثر، ومنهم من يكتبه بالنون حملا له على اضربن في الأمر للجمع المذكر (وكان قياس اضربن)، للجمع المكر أن يكتب اضربوا (بواو وألف)، لأنه إذا وقف عليه اسقط نون التأكيد وعاد المحذوف فصار اضربوا (و)، كان قياس (اضربن)، للواحدة المخاطبة أن يكتب (بياء)، لأنه إذا وقف عليه اسقط نون التأكيد وعاد المحذوف فصار اضربي (و)، كان قياس (هل تضربن)، أن تكتب (بواو ونون)، لأنه إذا وقف عليه اسقط نون التأكيد وعاد الواو والنون المحذوفين ويقال هل تضربون (و)، كان قياس (هل تضربن)، للواحدة المخاطبة أن تكتب (بياء ونون)، لأنه إذا وقف عليه بسقط نون التأكيد وعاد المحذوف وهو الياء والنون ويقال هل تضربين (ولكنهم كتبوه)، أي كتبوا كل واحد من هل تضربن وهل تضربن (على لفظه لعسر تبينه)، أي تبين هذا الأصل وهو أن عند الوقف يحذف نون التأكيد ويرد ما حذف لأجل النون من الواو والياء والنون (أو لعدم تبين قصدها)، أي قصد نون التأكيد لأن هذه الألفاظ بغير نون التأكيد أيضًا كذلك (وقد يجرى اضربن)، للأمر الواحدة المخاطبة (مجراه)، أي مجرى هل تضربن لأن النون فيه نون خفيفة مثلها والأكثر أن يكتب بالألف لفوات الأمرين المذكورين الآن (ومن ثم كتب باب قاض)، مما حذف ياؤه لأجل التنوين (بغير ياء)، لأن الوقف عليه بغير الياء (و)، كتب (باب القاضي)، مما يكون الياء ثابتة فيه لعدم التنوين (بالياء)، فإن الوقف عليه بالياء (على الأفصح فيهما)، أي في البابين (ومن ثم كتب نحو بزيد ولزيد وكزيد)، مما دخل على أوله حرف جر موضوع على حرف واحد (متصلا)، به (لأنه لا يوقف عليه وكتب نحو منك ومنكم وضربكم متصلا)، به (لأنه لا يبتدأ به)، لأن الضمائر المتصلة إنما تتصل بما قبلها.

والنظر بعد ذلك في شيئين (فيما لا صورة له تخصه وفيما خولف)، فيه الأصل (بوصل أو زيادة أو نقص أو بدل الأول المهموز)، وهو ما فيه همزة (وهو أول ووسط

وآخر الأول ألف)، في الكتابة (مطلقًا)، سواء كانت مفتوحة أو مضمومة أو مكسورة وسواء كانت همزة قطع أو همزة وصل وسواء كانت أصلية أو منقلبة أو زائدة (مثل أحد وأحد وإبل)، وأكرم وأنصر وأعلم وذلك لأن الهمزة تشارك الألف في المخرج وهي أخف حروف اللين فأبدلت ألفا في الخط للتخفيف لأن التخفيف كما هو مطلوب في اللفظ مطلوب في الخط أيضًا وهذه الهمزة وإن لم يمكن تخفيفها لفظا فخففت خطا (والوسط أما ساكن)، متحرك ما قبلها (و)، نكتب (بحرف حركة ما قبله مثل يأكل)، كتب بالألف لأن حركة ما قبلها فتحة (ويؤمن)، كتبت بالواو (وبيس) كتبت بالياء (وأما متحرك قبله ساكن و)، تكب (بحرف حركته مثل يسأل)، كتبت بالألف (ويلؤم)، بالواو (ويشئم)، بالياء (ومنهم من يحذفها)، قبل التخفيف (إن كان تخفيفها بالنقل)، نحو مسلة (أو الإدغام)، نحو سو وشي لأن في النقل حذفا في اللفظ وفي الإدغام كالحذف فحذفت في الخط أيضًا (ومنهم من يحذف المفتوحة فقط والأكثر على حذف المفتوحة بعد الألف نحو سأل)، (ومنهم من يحذفها في الجميع)، سواء كانت الهمزة مفتوحة أو لا وسواء كانت المفتوحة بعد الألف أو لا (وإما متحرك وقبله متحرك فتكب على نحو ما يسهل)، به ويخفف (فلذلك كتب نحو مؤجل بالواو ونحو فئة بالياء لما عرفت أن تخفيفها كذلك (وكتب نحو سأل)، بالألف (ولؤم) بالواو (وبئس ومن مقرئك)، بالياء (ورؤس) بالواو وإليه أشار بقوله (بحرف حركته)، لأن تخفيفها بأن تجعل بين بين المشهور (وجاء في نحو سئل)، مما كانت الهمزة فيه مكسورة وما قبلها مضموم (ويقرئك القولان)، وما أن تكتب بحرف حركتها أو بحرف حركة ما قبلها لأن في تخفيفها خلافا في أن يجعل بين بين المشهور أو غير المشهور (والآخران كان ما قبله ساكنا حذف نحو خبئا وخبء وخبء)، وليت الألف في رأيت خبئا صورة الهمزة وإنما هي الألف التي يوقف عليها عوضا عن التنوين مثلها في رأيت زيدا (وإن كان)، ما قبلها (متحركا كتب بـ)، حرف (حركة ما قبله كيف كانت الهمزة) أي سواء كانت ساكنا أو متحركا مفتوحا أو مضموما أو مكسورا (مثل قرأ ويقرئ وردؤ ولم يقرأ ولم يقرئ ولم يردؤ)، وهذا إذا كانت الهمزة المتطرفة بحيث يجوز الوقف عليها وأشار إلى القسم الذي لا يجوز الوقف عليها بقوله (والطرف الذي لا يوقف عليه لاتصال غيره)، من

ضمير متصل أو تاء تأنيث (كالوسط) فن كتبها في الوسط بصورة كتبها هنا كذلك ومن اسقط اسقط (نحو جزأك وجزؤك وجزئك)، مما كان الأول منه مضموما كتبت الهمزة في هذه الصورة بالألف والواو والياء (ونحو رداأك ورداؤك وردائك)، مما كان الأول منه مكسورة (ونحو يقرؤه ويقرئك)، مما كانت الهمزة فيه مضمومة وما قبلها مفتوح أو مكسور (إلا في مقروة وبرية)، فإنه كتبت بالهمزة وبحذفها كأنه روعي تخفيفها حيث قالوا مقروة وبرية (بخلاف الأول به غيره)، فأنه لا يكون كالوسط ولذلك تكتب بالألف كيف كان (نحو بأحد ولا حد وكأحد بخلاف لئلا)، فأنها تكتب بالياء والقياس أن تكتب بالألف (لكثرته)، أي لكثرته استعماله فكأن الهمزة فيه متطرفة (أو لكراهة صورته وبخلاف لئن لكثرته)، لأنه لو كتبت بالألف مع حذف النون كان صورته لا لا ولتوالى اللامات (وكل همزة بعدها حرف مد كصورتها تحذف نحو خطأ في النصب)، فأنه يكتب بألف واحدة في حال النصب (ومستهزؤن بواو واحدة لاستثقال الواوين خطا كاستثقالهما لفظا (ومستهزين)، بياء واحدة (وقد تكتب الياء)، في مستهزئين بياءين إذ ليس استثقال اليائين كاستثقال الواوين وقياس هذا أن يكتب خطا في النصب بألفين لأن الألف أخف من الياء إلا أنه كره صورته مرتين بخلاف قرأ ويقرأ أن)، فإنه يكتب بألفين (للبس أي للبس قرأ بواحدة وهو قرأ وللبس يقرأان بالجمع المؤنث وهو يقرأن (وبخلاف مستهزيين في المثنى لعد المد)، لأن الياء ما قبلها مفتوح (وبخلاف دائي)، ونحوه فإنه يكتب بياءين (في الأكثر لمغايرة الصورة)، لأن الياء الأولى مغايرة للثانية في الصورة (أو للفتح الأصلي)، لأن أصل ياء المتكلم الفتح فكأنه لم يجتمع الهمزة بعدها حرف مد (وبخلاف نحو حنا بى)، وجبا بى يكتب بياء ين (في الأكثر للمغايرة)، أي لمغايرة صورة الياء كما ذكرناه (والتشديد)، الذي يذهب بالمد (وبخلاف نحو لم تقربي)، للواحدة المخاطبة من قرأ فإنه يكتب بياءين (للمغايرة)، المذكورة (أو اللبس)، بتقرى مضارع قرى، ولما فرغ من الأول وهو ما لا صورة له تخصه شرع في الثاني هو ما خولف فيه لأصل وهو أربعة أقسام بقوله (وأما الوصل فقد وصلوا الحروف وشبهها)، من الأسماء اللازمة البناء (بما الحرفية نحو إنما إلهكم الله وأينما تكن أكن وكلما أتيتني أكرمتك)، فإن ما المتصلة بهذه الكلمات حرف لأن ما الحرفية لعدم

استقلالها كالجزء مما قبلها فوصلت به (بخلاف أن ما عندي حسن وأين ما وعدتني وكل ما عندي حسن)، فإن ما المتصلة بهذه الكلمات اسم والاسم مستقل فلم يكن كالجزء مما قبلها ففصلت عنه (وكذلك من ما وعن ما في الوجهين)، إذا وقع بعدهما لفظة ما إن جعلت ما حرفا وصلت وإن جعلت اسما فصلت (وقد تكتبان متصلين مطلقا)، أي سواء كانت حرفا أو اسما (لوجوب الإدغام)، أي إدغام نونهما في ميم ما فكأنهما كلمة واحدة (ولم يصلوا متى)، بما الحرفية وإن كانت مثل أين (لما يلزم من تغيير الياء)، أي صورة الياء وهي الألف التي في متى لأنه لو وصلت لصارت بمنزلة الجزء وصارت الألف كأنها في الوسط والألف الواقعة في الوسط إنما تكتب بالألف لا بالياء فيقع الوهم فيها (ووصلوا أن الناصبة للفعل مع لا)، في نحو لئلا يعلم (بخلاف)، أن (المخففة نحو علمت أن لا تقوم)، فأنها لم توصل مع لا للفرق بين الناصبة والمخففة ولم يعكس لكثرة الأولى دون الثانية والكثير بالتخفيف أولى (ووصلوا أن الشرطية بلا وما نحو إلا ما تفعلوه وأما تخافن وحذفت النون في الجميع)، أي في جميع ما ذكر أنه متصل وإنما ذكر ذلك لأن مطلق الوصل لا يفيد إلا الاتصال ولم يعلم منه الحذف فبين أن الوصل في ذلك كله بحذف النون (لتأكيد الاتصال)، وذلك لأن النون حذفت وجوبا لفظا فحذفت خطا ليوافق الخط اللفظ وبتأكيد الاتصال (ووصلوا نحو يومئذ وحينئذ في مذهب البناء)، ليوم (فمن ثم كتبت الهمزة)، أي همزة إذ (ياء) لأنها حينئذ صارت كالمتوسطة وإلا فالقياس أن تكتب بالألف لأن الهمزة إذا كانت في الأول تكتب صورته بالألف لا غير وقد يكتب بالياء وإن لم يجعل مبينا (وكتبوا نو الرجل)، مما دخلت عليه لام التعريف (على المذهبين متصلا)، لام التعريف بأول ما دخلت عليه أما على مذهب سيبويه فلأنه على حرف واحد فيجب اتصاله وأما على مذهب الخليل فكان قياسه أن يكتب منفصلة لأن آل عنده كهل لكنه وحمل بما بعده (لأن الهمزة كالعدم)، لسقوطها في الدرج وقوله (أو اختصارا للكثرة)، عطف على محل قوله لأن الهمزة كالعدم يعني لما كثر في الكلام فاختصر بالوصل (وأما الزيادة فإنهم زادوا بعد واو الجمع المتطرفة في الفعل ألفا نحو أكلوا وشربوا فرقا بينهما وبين واو العطف)، فيما لم يتصل به الواو صورة نحو جادوا وسادوا فجعلوا الباب كله واحدا وإن

لم يلتبس كما فيما لم يتصل كالمثال المذكور لأن واو العطف تكتب متصلة (بخلاف نحو يدعو ويغزو)، فأنه لا يلتبس وإن قدر الانفصال لأن المفرد ليس يدع ويغز (ومن ثم)، أي ومن أجل أنهم زادوا بعد واو الجمع المتطرفة ألفا (كتب ضربوا هم في التأكيد)، بأن يكون هم تأكيدا لواو الضمير (بألف)، لأن التأكيد ليس كالجزء مما قبله مع أنه ضمير منفصل (و)، كتب ضربوهم (في المفعول بغير الألف)، لأن ضمير المفعول المتصل كالجزء مما قبله (ومنهم من يكتبها في نحو شاربوا الماء)، أي في واو الجمع في الاسم (ومنهم من يحذفها)، أي الألف (في الجميع)، أي من الفعل والاسم وإن التبس لندوره ولزواله بالقرينة (وزادوا)، في (مائة)، من العدد (ألفا فرقا بينها وبين منه)، أي من المتصل به هاء ضمير الواحد المذكر ولم يعكس لأنه قد حذفت لام مائة فجبر ذلك بزيادة الألف وأصل مائة مأى حذفت الياء وعوض عنها الهاء (والحقوا المثنى)، وهو مائتان (بها)، أي بمائة وإن لم يلتبس لأن صورة المفرد باقية فيه فعومل معاملته (بخلاف الجمع)، نحو مئات فأنه لا تزاد فيه الألف لأن صورة المفرد ليست باقية فيه لسقوط تاء المفرد منه (وزادوا في عمرو)، علما (واوا فرقا بينه وبين عمر مع الكثرة)، ولم يعكس لأن عمرا أخف من عمر والزيادة بالأخف أولى وإنما زيدت الواو دون الألف لئلا يلتبس بالمنصوب ودون الياء لئلا يلتبس بالمضاف إلى ياء المتكلم وأما إذا لم يكن علما كعمر واحد عمور الأسنان وهو ما بينها من اللحم فلا يزاد الواو لأن العلم لشهرته في اسمائهم وكثرة استعماله خيف أن يلتبس بخلاف غيره (ومن ثم)، أي ومن أجل أن الزيادة للفرق (يزيدوه في)، حالة (النصب)، لزيادة الألف بعد عمرو لأن الألف مبدلة عن التنوين وعدم زيادتها في عمر لأنه ليس فيه تنوين (وزادوا في أولئك واوا فرقا بينه وبين إليك)، أي بين إلى الداخلة على كاف الخطاب ولم يعكس لأن الزيادة بالاسم أولى من الزيادة بالحرف (وأجرى أولاء عليه) وإن لم يلتبس (وزادوا في أولى واوا فرقا بينه وبين إلى وأجرى أولوا عليه) زائدة في بعض النسخ (وأما النقص فإنهم كتبوا كل مشدد من كلمة حرفا واحدا نحو شد ومد وأد كر وأجرى نحو فئت)، مما كان لامه تاء يتصل به تاء الضمير (مجراه)، أي مجرى المشددة من كلمة واحدة لشدة اتصال الفاعل بالفعل مع كونهما مثلين (بخلاف نحو وعدت)، مما كان لامه حرفا قريبا في المخرج

مع تاء الضمير لأنه لا يجرى مجراه لأنهما ليسا بمثلين (و)، بخلاف (اجبهه)، لأن المفعول في الاتصال ليس كالفاعل (وبخلاف لام التعريف)، فإنه لا يكتب المدغم مع ما أدغم فيه حرفا واحدا بل حرفان (مطلقا)، أي سواء كان المدغم فيه لانا وغيرها (نحو اللحم والرجل لكونهما كلمتين) لان المدغم فيه من كلمة أخرى (ولكثرة اللبس) بما دخل عليه همزة الاستفهام نحو الحم وأرجل وهو كثير في استعمالهم (بخلاف الذي والتي الذين جمعا فإنه يكتب المشدد حرفا واحدا (لكونها) أي لكون اللام الداخلة على هذه الكلمات (لا تنفصل) عنها فصارت كالجزء (ونحو الذين في التثنية كتب بلامين للفرق) بين الجمع والتثنية والجمع لثقله بالتخفيف أولى (وحمل اللتين) أي مثنى المؤنث (عليه) أي على مثنى المذكر وهو الذين فيكتب بلامين (وكذلك اللاؤون وأخواته) كاللاتي واللواتي واللاء واللائي بلامين لأن من جملتهما اللاؤء فلو كتب بلام واحدة لالتبس بالا (ونحو مم وعم) وأصلهما من ما وعن ما (وأما) وأصله أن ما (وإلا) وأصله أن لا مما كان المدغم من كلمة والمدغم فيه من كلمة أخرى (ليس بقياس) كتابتها بحرف واحد (ونقصوا من بسم الله الرحمن الرحيم الألف) من باسم الله الرحمن المنضم مع باقي البسملة (لكثرته) في السنة الناس (بخلاف باسم الله) مجردا عن باقي البسملة (وباسم ربك ونحوه) لعدم تلك الكثرة (وكذلك) نقصوا الألف (من اسم الله والرحمن) لكثرتهما (مطلقا) أي ساء وقعا في البسملة أم لا (ونقصوا من نحو للرجل وللدار جرا وابتداء) أي سواء كان اللام فيه لام الجر أو لام الابتداء (الألف لئلا يلتبس بالنفي) لو لم يحذف الألف ويقال لا لرجل (بخلاف بالرجل ونحوه) فإنه لا ينقص منه الألف لعدم اللبس (ونقصوا مع الألف اللام) أي نقصوا الألف واللام جميعا أما نقصان الألف فلما ذكرنا الآن وأما نقصان اللام فلما ذكره بقوله: (فيما في أوله لام نحو للحم وللبن كراهة اجتماع ثلاث لامات) لو لم يحذف اللام والأولى للجر أو للابتداء والثانية للتعريف والثالثة فاء الكلمة (ونقصوا) ألف الوصل (من نحو ابنك بار في الاستفهام) مما كان في أوله همزة وصل مكسورة داخله عليها همزة الاستفهام و (من نحو) اصطفى البنات ألف الوصل) كراهة اجتماع ألفين في أول الكلمة (وجاء في نحو الرجل) مما كان في أوله همزة وصل مفتوحة دخلت عليه همزة الاستفهام (الأمران) الحذف لما

ذكر الآن والإثبات لئلا يلتبس الخبر بالاستخبار فيما كثر بخلاف اصطفى فإنه لم يكثر كثرته (ونقصوا من ابن إذا وقع) ابن (صفة بين علمين ألفه مثل هذا زيد بن عمرو) وذلك لكثرة استعماله كذلك (بخلاف زيد ابن عمرو) فإنه لا ينقص ألفه لأنه ما وقع صفة وإنما وقع خبرًا بين علمين وكذلك إذا وقع صفة ولكن لا يكون بين علمين (وبخلاف المثنى) نحو الزيدان ابنان لعمرو لأنه لم يكثر تلك الكثرة (ونقصوا ألف ها) للتنبيه (مع الإشارة نحو هذا وهذان وهؤلاء) لكثرة الاستعمال (بخلاف هاتان وهاتي لقلته) فلم يكثرا تلك الكثرة فتحذف منها الألف (فإن جاءت الكاف) إلى هذا وهذان (ردت) الألف (نحوها ذاك وها ذانك لاتصال الكاف) فإنه لما اتصل الكاف به صارت كالجزء منه فكرهوا أن يصلوها يلزم مزج ثلاث كلمات (ونقصوا الألف من ذلك و) من (أولئك ومن الثلث والثلثين) ومن) لكن ولكن) مخففا ومشددا (ونقص كثير الواو من داود) كراهة اجتماع الواوين (والألف من إبراهيم وإسماعيل وإسحاق ونقص بعضهم الألف عن عثمن وسليمن ومعوية لكثرة الاستعمال (وأما البدل فإنهم كتبوا كل ألف رابعة فصاعدا في اسم أو فعل) نحو المغزى ويغزى (ياء) تنبيهًا على أنها تقلب في التثنية ياء أو على أنها مما يمال (إلا فيما قبلها ياء) فإنها تكتب بالألف كراهة اجتماع صورة الياءين نحو: الدنيا (إِلَّا فِي: يَحْيَى، ورَيّي علمين) فإنه يكتب بالياء فرقا بينهما علمين وبينهما فعلا أو صفة (وأما) الألف (الثالثة فإن كانت عن ياء كتبت ياء وإلا) وإن لم تكن عن ياء (فبالألف ومنهم من يكتب الباب كله) أي ما كان ألفه ثالثة (بالألف) سواء كانت عن واو أو عن ياء لأنه القياس (وعلى) تقدير (كتبه بالياء فإن كان منونا فالمختار أنه كذلك) أي يكتب بالياء أيضًا (وهو قياس المبرد وقياس المازني) يكتب (بالألف وقياس سيبويه المنصوب) يكتب (بألف وما سواه بياء ويتعرف الياء من الواو وبالتنثية نحو فتيان وعصوان) فعلم أن ألف فتى من الياء وألف عصا من الواو (وبالجمع نحو الفتيات والقنوات وبالمرة نحو: رمية وغزوة، وبالنوع نحو: رمية وغزوة، وبرد الفعل إلى نفسك نحو: رميت وغزوت، وبالمضارع نحو: يرمي ويغزو ويكون ألفه واوًا نحو: وعى) لأنه ليس في كلامهم ما فاؤه ولامه واوًا إلا الواو على وجه (ويكون العين واوًا نحو: شوى) فإنه ليس في كلامهم ما عينه ولامه واو (إلا ما شذ نحو القوى والصوى فإن جهل) ألفه

عن الواو أو الياء بأن لم يكن فيه شيء مما ذكر (فإن أمليت بالياء نحو: متى وإلا فالألف نحو: المنا، وإنما كتبوا: لدى بالياء لقولهم: لديك) بقلب ألفه ياء (وكلا يكتب على الوجهين) أي بالياء والألف (لاحتماله) أي: لاحتمال أن يكون ألفه عن الواو بدليل قلبها تاء في كلتا ولاحتمال كونها عن الياء بدليل إمالتها؛ فإن الألف الثالثة عن الواو لا تمال للكثرة (وأما الحروف فلم يكتب منها بالياء غير: بلى) لإمالة ألفه (وعلى وإلى) لانقلاب ألفهما إلى الياء في عليك وإليك (و) غير (حتى) فإنه يكتب بالياء حملا لها على إلى.

تم هذا الكتاب بعون الله الملك الوهاب،

وصلى الله على سيدنا محمد خير من نطق بالصواب،

وعلى آله وأصحابه خير الآل وخير الأصحاب.

فهرس

مقدمة التحقيق ٥
الإمام النحوي ابن الحاجب ٧
عناية العلماء بكتاب الشافية لابن الحاجب ١١
ترجمة المؤلف النُّقْرَه كار (٧٠٦ - ٧٧٦ هـ) ٢١
وصف مخطوطات الكتاب ٢٢
منهجُ التحقيق ٢٣
صور النسخ الخطية ٢٦
مقدمة المصنف ٣٥
[تَعْرِيف التصريف] ٣٧
[أَنْوَاع الأَبْنِيَة] ٤٠
[الْمِيزَان الصرفي] ٤١
[الْقلب المكاني] ٤٥
[الصَّحِيح والمعتل] ٤٩
[أبنية الاسْم الثلاثي الْمُجَرّد] ٥٠
[رَدُّ بعضِ الأَبْنِيَةِ إِلَى بعضٍ] ٥٠
[أبنية الاسْم الرباعي الْمُجَرّد] ٥٠
[أبنية الاسْم الخماسي الْمُجَرّد] ٥١
[أبنية الاسْم الْمَزِيد فِيهِ] ٥١

[أَحْوَال الأَبْنِيَة] ٥٦
الْمَاضِي ٥٧
[بِنَاء الْفِعْل الرباعي] ٥٩
الْمُضَارع ٧٠
الصّفة المشبهة ٧٨
الْمصدر ٨٠
[الْمصدر الميمي] ٨٥
[اسْم الْمرة] ٨٧
[أَسمَاء الزَّمَان وَالْمَكَان] ٨٨
[اسْم الآلة] ٩١
[التصغير] ٩٢
[النّسَب] ١١١
الْجمع ١٣١
التقاء الساكنين ١٥٦
الابْتِدَاء ١٦٦
الْوَقْف ١٧٠
[الْمَقْصُور والممدود] ١٨٢
ذو الزيادة وحروفها العشرة ١٨٦

الإمالة ٢١٠

تَخْفيف الْهمزَة ٢١٧

الإعلال ٢٣٠

الإِبْدَال ٢٦٣

الإِدْغَام ٢٧٥

الْحَذف ٣٠٠

وَهَذِه مسَائِل التمرين ٣٠٢

[الْخط] ٣١٠

الفهرس ٣٢٤